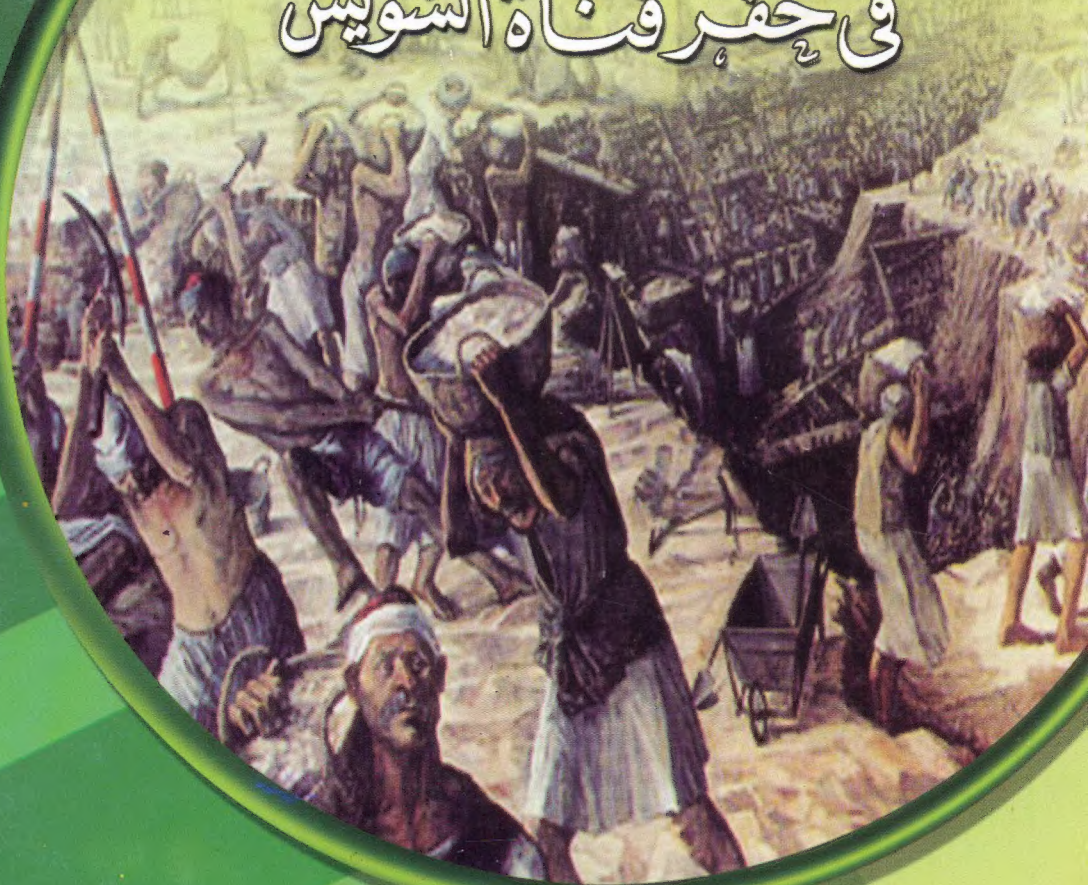


السُّخْرَةُ فِي حَفْرِ قَنَاءِ السُّوَيْسِ



دكتور عبد العزيز محمد الشناوى



لم يستهدف هذا الكتاب أغراضاً سياسية فلم تكن الفكرة التي أوحى باختيار موضوعه في سنة ١٩٣٨ هي الرد على الدعاية الأجنبية المغرضة، ولكن كان الباعث على اختيار موضوعه هو نشر صفحة مطوية من تاريخ مصر الحديث. فالكتاب بحث علمي ينشد الحقيقة المجردة فلا يمكن أن يتهم بالتحامل على شركة القناة التي أمتت ولا بالمحاباة للشعب المصري، فالبحث يستقى مادته العلمية من مصدرين أساسيين هما: وثائق قصر عابدين، وهي وثائق لا يرقى إليها الشك في قيمتها العلمية، ومراجع أجنبية، وهي - في مجموعها - تستهدف دعم المصالح الأوروبية في مصر أو ما يسمى بلغة المحاكم المختلطة البائدة نظرية الصالح المختلط.

السُّخْرَةُ فِي حَفْرِ قَنَاءِ السُّوَيْسِ

دكتور عبد العزيز محمد الشناوى



المنشور في دار النشر
بمصر

٢٠١٠

الإشراف الفني

مادلين أيوب فرج

الشناوى، عبد المزيـز محمد.

المـسـخـرة فـى حـفـر قنـاة السـويس / عبد المزيـز

محمد الشناوى. - القاهرة: الهيئة المصرية العامة

للكتاب، ٢٠١٠.

٤٠٠ ص ؛ ٢٠ سم .

تـمـلـك ٤ ٧٢٩ ٤٢١ ٩٧٧ ٩٧٨

١ - قنـاة السـويس - تـاريخ.

أ - العـنوان.

رقـم الإيـداع بدار الـكتب ٢٣٧٥٤ / ٢٠١٠

I. S. B. N 978 - 977 - 421 - 729 - 4

ديـوى ٤٢، ٢٨٦

فناة السّولين

٢٠ ٢٠ ١٠

كيلومتر

فناة السّولين

٣٠ ٢٠ ١٠

كيلومتر

فناة السّولين

٣٠ ٢٠ ١٠

كيلومتر

محتويات الكتاب

صفحة	
د - ٥	الإهداء إلى السيد الرئيس جمال عبد الناصر
و - ٤	مقدمة المؤلف
١ - ١٨	الفصل الأول : عهد التسلط القنصلى فى مصر
١٩ - ٤٣	الفصل الثانى : الصديقان يعالجان مشكلة الأيدى العاملة
٤٤ - ٧١	الفصل الثالث : البدء فى تنفيذ المشروع وتعطيل لائحة العمال
٧٢ - ٩١	الفصل الرابع : دعاية الشركة فى مصر لجمع العمال وقشلها
٩٢ - ١٠٥	الفصل الخامس : دعاية الشركة فى الشام لجمع العمال وقشلها
١٠٦ - ١١٩	الفصل السادس : السخرة المقنعة
١٢٠ - ١٥٣	الفصل السابع : السخرة السافرة
١٥٤ - ١٨٢	الفصل الثامن : الإسراف فى استخدام السخرة
١٨٣ - ١٩٦	الفصل التاسع : النفاق الإنجليزى
١٩٧ - ٢٢٥	الفصل العاشر : الفلاح المصرى فى مجلس العموم
٢٢٦ - ٢٥٩	الفصل الحادى عشر : موت العمال عطشا فى ساحات الحفر
٢٦٠ - ٢٨٤	الفصل الثانى عشر : تفشى الأوبئة والأمراض بين العمال فى ساحات الحفر
٢٨٥ - ٢٩٩	الفصل الثالث عشر : أجور العمال
٣٠٠ - ٣١٦	الفصل الرابع عشر : جناية سعيد والشركة على الإقتصاد المصرى
٣١٧ - ٣٤٥	الفصل الخامس عشر : الشركة مدينة بحفر القناة لنظام السخرة

الملاحق

صفحة

- ملحق رقم ١ : لائحة استخدام العمال المصريين في أشغال قناة السويس الصادرة في ٢٠ من يوليو ١٨٥٦
٣٤٩-٣٤٦ {
- ملحق رقم ٢ : اعلان وزعته الشركة على المصريين للعمل في حفر القناة
٣٥٠
- ملحق رقم ٣ : احدى عرائض عمال السخرة يشنون فيها على شركة القناة
٣٥١ {
- ملحق رقم ٤ : مد موعدا لإلغاء السخرة في حفر القناة شهرين للمرة الثانية
٣٥٢ {
- ملحق رقم ٥ : الحكومة المصرية تكف عن تقديم عمال السخرة لحفر القناة
٣٥٣ {
- ملحق رقم ٦ : بيان الوزارة الإنجليزية في مجلس العموم بجلسته ١٦ مايو ١٨٦٢ عن البؤس الذي فشا بين المصريين بسبب تسخيرهم في حفر قناة السويس
٣٥٥-٣٥٤ {
- ملحق رقم ٧ : الشركة تتطلع إلى نظام السخرة بعد إلغائه وتحرض الحكومة المصرية على تضليل الرأي العام
٣٥٦ {
- ملحق رقم ٨ : نفس موضوع الوثيقة السابقة .
٣٥٧

المصادر

- أولا : وثائق قصر عابدين : ٣٥٨ - ٣٦٥
- ثانيا : كتب المراجع : ٣٦٥
- ثالثا : المراجع غير العربية مرتبة أبجديا : ٣٦٦ - ٣٧٠
- رابعا : تقارير : ٣٧١ - ٣٧٢
- خامسا : مذكرات : ٣٧٢
- سادسا : وثائق رسمية مطبوعة : ٣٧٢ - ٣٧٣
- سابعاً : ملف عن قناة السويس : ٣٧٣ - ٣٧٤

ص

- ثامنا : المحاضر الرسمية لجلسات مجلس العموم البريطانى والذى أثير
فيها موضوع تسخير الشعب المصرى فى حفر القناة ٣٧٤ - ٣٧٥
- تاسعا : دوريات ٣٧٥
- عاشرا : المصادر العربية ٣٧٦
- حادى عشر : تقويم ٣٧٦

الخرائط

- قناة السويس ٣
- طرق المواصلات إلى ساحات الحفر على عهد محمد سعيد ١٤٤
- آبار الماء فى ساحات حفر القناة ٢٣١

مقدمة المؤلف

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

والصلاة والسلام على محمد رسول الله وعلى سائر رسله وأنبيائه وأصفياه

تجمعت في سنة ١٩٣٨ نذر الحرب العالمية الثانية ، وانقسمت أوروبا إلى معسكرين ، ترعمت إنجلترا وفرنسا المعسكر الأول ، وتصدرت الآخر ألمانيا وإيطاليا . وقد سبقت تلك النذر وصحبها ثم لحقتها دعاية عريضة من الجانبين المتحفرين . وانطلقت الدعاية الإيطالية تندد بالسياسة الإنجليزية في الشرق ، ومن خلال تلك الدعاية وضحت تماما مقاصد إيطاليا الفاشستية : كانت تروم بعث الإمبراطورية الرومانية العتيدة : وأن تجعل من البحر المتوسط بحيرة إيطالية ، وتطلعت إلى لون من ألوان السيطرة على قناة السويس ، فطالبت بأن تشترك اشتراكا فعليا وبنصيب موفور في إدارة القناة ، كما طالبت بتخفيض رسوم المرور فيها بعد أن ازداد عدد السفن الإيطالية على أثر استيلائها على الحبشة . ولم تقف إيطاليا عند هذا الحد بل طالبت بدولية القناة .

واستعانت الدعاية الإيطالية الفاشستية برجال التاريخ كي يشبثوا أن إيطاليا ليست متجنبة أو مغالية في مطالبتها الخاصة بقناة السويس . فقرروا أن العبقرية الإيطالية قد أسهمت بنصيب موفور في الأبحاث الخاصة بمشروع القناة ، وأن الإيطاليين قد أسدوا معاونة جلية وفعالة في ميدان التنفيذ العملي : لأن مهندسا إيطاليا يسمى ادوارد جوي Gioi تولى إدارة أعمال حفر القناة في منطقة مرتفعات عتبة الجسر شمالى بحيرة التمساح ، وكانت تلك

المرتفعات أكبر عقبة طبيعية تعترض سير القناة، إذ كانت ترتفع ١٩,١٠ مترا عن سطح البحر ، ولأن أفواجا عديدة من الإيطاليين قد وفدوا إلى مصر منذ سنة ١٨٦٤ للعمل في تنفيذ المشروع بعد إلغاء السخرة في حفر القناة ، وأن أولئك الإيطاليين امتازوا بفضائل عدة منها الصبر وتحمل الشدائد والكفاية التي اشتهروا بها ١١

وليس هنا مجال الرد على تلك الدعاية ولكن حسبتنا أن نذكر أن أولئك الإيطاليين كانوا من المتعطلين في بلادهم بل ومن ذوى الخلق السيئ . وقد ضج محافظ الإسكندرية بالشكوى من تصرفاتهم ، وقال إنهم لا يجدون المأوى يلجئون إليه ، ولا المأكل يقيم أودهم ، وإنهم قد أصبحوا مصبر خطر داهم على أهالي المدينة ، وإن قنصل إيطاليا أبدى رجاء حارا في أن يدبر المحافظ لهم ميثا بالبحان في أحد المباني الحكومية ريثما يتم إيجاد عمل لهم لدى مقاولي شركة القناة ومن ثم يرحلون عن الإسكندرية . ولكن خشى المحافظ إذا سمح لهم بالمبيت بالبحان أن يعجز عن إخراجهم من المباني الحكومية (١) أما القول بأن مهندسا إيطاليا قد أدار بمهارة عمليات الحفر في منطقة عتبة البحر فقد تناست الدعاية الفاشستية توضيحات الشعب المصري في مجال التنفيذ العملي وتجاهلت أن ١٧٦٧٨٠ مصرية قد سخرُوا في هذه المنطقة وحدها لإزالة هذه المرتفعات وحفر مجرى للقناة البحرية مكانها .

وقد ردت الدعاية الإنجليزية بدعاية مضادة تسائر السياسة الإنجليزية ، وبين هاتين الدعايتين المتعارضتين كاد الناس ينسون أصحاب الفضل الأول في تنفيذ مشروع قناة السويس ، وأصحاب القناة ، وأصحاب الأرض التي تمر فيها القناة ١١

× × ×

في ذلك الوقت كان اسمي مقيدا بقسم الماجستير في كلية الآداب بجامعة القاهرة ، إذ كان العزم قد صح مني على أن أعد رسالة في التاريخ الحديث

عن قناة السويس ، تحت إشراف الأستاذ محمد شفيق غربال أستاذ التاريخ الحديث بالكلية ووكيلها وقتئذ . وكنت أسافر كل أسبوع من السويس إلى القاهرة لحضور المحاضرات التي كان يلقيها الأستاذ شفيق على طلبة الدكتوراه والمجستير . ولم يكن موضوع البحث قد حدد تحديداً واضحاً دقيقاً ، فقد سبقني إلى الكتابة في تاريخ القناة إلى سنة ١٩٣٨ جمهرة من المؤرخين والباحثين ، ولكن ما كانت كثرتهم لتحول دون تناول جديد في موضوع القناة .

وطلب مني الأستاذ شفيق أن أقرأ مجموعة حدودها لي من المراجع الفرنسية والإنجليزية والأمريكية التي كتبت في تاريخ القناة . ولما ناقشني فيما قرأت بعد عدة شهور لم ترقه أية إجابة من إجاباتي العديدة ، وبعبارة أدق لم تكن من بينها الإجابة التي كان ينتغيها ، ثم أفصح عن رأيه فقال إن المؤرخين الذين كتبوا في تاريخ القناة قد تناولوه من زاوية واحدة معينة هي الزاوية الأوروبية . فكتبوا عن تاريخ القناة باعتباره جزءاً من تاريخ أوروبا ومظهرها من مظاهر الصراع السياسي بين فرنسا وإنجلترا في القرن التاسع عشر ، وتركوا الناحية المصرية وهي الناحية الأصلية في الموضوع . فأغفلوا التضحيات الحسيمة المتعددة الألوان والأشكال والتي فرضت على الشعب المصري لإنشاء القناة حتى غدت القناة بفضل هذه التضحيات حقيقة ماثلة وعصراً بارزاً في ازدهار الحضارة في أوروبا . واقترح أن أتناول في البحث جهود الشعب المصري في تنفيذ مشروع القناة ، فأعرض لمشكلة الأيدي العاملة في حفر القناة وجمع العمال المصريين وترحيلهم إلى منطقة القناة والأخطار التي تعرضوا لها في ساحات الحفر من الموت عطشا وتفشي الأوبئة بينهم . وهكذا بدأت تبين بعض معالم البحث وتبدو فيه آفاق جديدة ، وتحديد موضوع البحث فغدا « السخرة في حفر قناة السويس - عصر الرأى محمد سعيد » .

ولا أنكر أني تهيئت أول الأمر الكتابة في هذا الموضوع لسببين :
أولا الشدة العلمية التي تميز بها الأستاذ محمد شفيق غربال بالنسبة لمعظم

أساتذة الكلية ، فهو يصر على مستوى رفيع جدا للرسائل التي تعد تحت إشرافه ، ولذلك لا يدخل في حسابه أى اعتبار للزمن الذى يستغرقه إنجاز البحث . وإذا كانت لائحة الكلية وقثند قد حددت سنتين لإعداد رسالة الماجستير فلا بأس لديه إطلاقا - بل إن هذا مبدؤه - أن يمتد البحث سنتين عديدة حتى يستكمل مقوماته ويستوفى عناصره وتتوفر جودته . وإنى لأذكر أن سنوات طولا كانت تمر على كلية الآداب دون أن تناقش فيها رسالة واحدة فى التاريخ الحديث فى قسم الماجستير أو فى قسم الدكتوراه ، وذلك فى الوقت الذى كانت تتوالى مناقشة الرسائل الجامعية الأخرى . ولكن سرعان ما أدركت أنه ما كان لى أن أجزع طالما أنى ارتضيت الأستاذ شفيق مشرفا على الرسالة وتفضل مشكورا فقبل هذا الإشراف وإن شئت فقل هذا العيب . أما السبب الثانى فكان صعوبة الموضوع من حيث تشتت مادته وبُعْثُها فى مصادر متباينة متباعدة من ناحية وصعوبة الوصول إلى بعضها من ناحية ثانية . وقد لمست طرفا من بعض تلك الصعوبات منذ أن تحدد موضوع البحث ، فمعظم المراجع الأجنبية لا تشير إليه إلا لاما وفى سياق موضوعات لا تمت إليه بصلة مباشرة . ولم يخف الأستاذ شفيق على صعوبة الموضوع وكثيرا ما وجه نظرى إلى ذلك .

وبدأت أتردد على محفوظات قصر عابدين منذ سنة ١٩٤٠ ولشد ما دهشت أنه لم يكن فى محفوظات القصر إلى ذلك الوقت ملف واحد خاص بقناة السويس . وكانت وثائقها وأوراقها منذ أن نقلت من القلعة مبعثرة مختلطة بغيرها . ولذلك لم يكن العمل أمامى فى محفوظات القصر سهلا ميسرا . وكان يتعين على أن أبحث فى مجموعات هائلة من « محافظ المعية السنية » وفى دفاترها ، الصادرة والواردة ، وكان عدد تلك الدفاتر وحدها يزيد على مائة وعشرين دفترا ، وفى دفاتر الأقاليم الصادرة والواردة كذلك ، وفى دفاتر البرقيات التى كان يتلقاها قصر عابدين والبرقيات التى كانت تصدر عنه ، وفى مصدر هام آخر يسمى « محافظ عابدين » يضم المكاتبات التى تبودلت بين الحكومة التركية وولاية مصر من أسرة محمد على فى شئون

الحكم والسياسة والإدارة . وكان عدد لا يستهان به من الوثائق والأوراق مدونا باللغة التركية ، وكان على أن أنتظر ريثما يعربها المترجمون الأتراك في القصر . وقد اقتضى كل ذلك منى جهدا ووقتا امتدا سنوات طوالا .

وكان النظام المتبع في محفوظات القصر هو أن تكتب نسختان من الوثائق والأوراق التي يعثر عليها الباحث ، فيأخذ نسخة منها لنفسه وتودع النسخة الأخرى ملفا يخصص للموضوع الذي يبحثه . وهكذا وعلى مر السنوات التي قضيتها في البحث في محفوظات القصر ، منذ سنة ١٩٤٠ إلى سنة ١٩٥٢ في إعداد رسالتي الماجستير والدكتوراه ، كونت في محفوظات قصر عابدين عدة ملفات ضخمة دسمة خاصة بموضوع القناة كانت مرجعا استقى منه الباحثون بعد ذلك .

وكان من أهم ما استحدثت في محفوظات قصر عابدين - مجموعات كاملة من صور المكاتبات التي كان يرسلها قناصل الدول في مصر ، تارة إلى حكوماتهم ، وتارة إلى سفراء دولهم في القسطنطينية . وكانت هذه الصور قد نسخت على الآلة الكاتبة في وزارات خارجية تلك الدول باذن من رؤساء حكوماتها ، ونقلت الصور إلى قصر عابدين تمهيدا لإنشاء دار للمحفوظات التاريخية في مصر . ولا يخفى أن مصر كانت محرومة في ذلك الوقت من التمثيل السياسي ، وكان قناصل الدول الأجنبية في مصر يمارسون سلطات واسعة ، ويوافون حكوماتهم بتقارير ضافية عن الأوضاع القائمة وقتئذ في مصر محاولين إعطاء صورة حقيقية عن الحالة السائدة في تلك الولاية العثمانية المهمة ، إذ لم يكد يبدأ النصف الثاني من القرن التاسع عشر حتى اشتد اتصال مصر بالسياسة الأوروبية من ناحية ، وشرعت أوروبا تنشئ لها في مصر مصالح مباشرة من ناحية ثانية . فهذه التقارير تلقى ضوءا على فترة حافلة بالأحداث الجسام في تاريخ مصر الحديث ، وهي في مجموعها تعبر عن وجهات النظر المختلفة في شتى المسائل المصرية . ولم يسمح لي بالإطلاع إلا على المكاتبات التي كان يبعث بها قنصل الولايات المتحدة إلى وزارة الخارجية الأمريكية في واشنطن وإلا على جزء يسير من تقارير

قنصل فرنسا في مصر . ولم أستطع أن أثبت الحكمة في حجب بقية التقارير عن الباحثين المصريين . ووضعها بأكملها تحت تصرف باحثين اثنين من الأجانب . وإذا افترضنا أن عمليات نسخ هذه المكاتبات قد تمت تحت إشرافها في أوروبا فإن الأموال المصرية هي التي أنفقت بسخاء على هذا العمل الذي كان من أهدافه تيسير وسائل البحث العلمي أمام المصريين والأجانب على السواء . ولا تثريب على موظفي المحفوظات التاريخية في هذا المنع لأنهم كانوا ينفذون تعليمات كبار موظفي ديوان الملك السابق . ولعل هؤلاء السادة اعتقدوا أن هذين الباحثين هما المؤرخان الرسميان للقصر وأن ما يعطى لهما لا يجوز أن يمتد إلى غيرهما . وقد ظل هذا الحجاب الكثيف مضروبا على تلك المكاتبات حتى قامت ثورة مصر المباركة في سنة ١٩٥٢ ففتحت الأبواب المغلقة على مصاريعها .

كتب هذان المؤرخان في تاريخ مصر الحديث وتعرضا بطبيعة الحال إلى تاريخ القناة . وكان أحدهما هو المؤرخ الإيطالي الفاشستي انجلو ساماركو Angelo Sammarco عهد إليه الملك فؤاد بوضع كتاب باللغة الفرنسية يقع في أربعة أجزاء عن تاريخ مصر الحديث منذ عهد محمد علي إلى بدء الاحتلال البريطاني لمصر سنة ١٨٨٢ لقاء ثلاثة آلاف جنيه (١) . وكان هذا المؤرخ يقحم في مؤلفاته إقحاما أثر إيطاليا في بناء مصر الحديثة ويبرز العلاقات الوثيقة التي ربطت بين الأسرتين المالكتين السابقتين في مصر وإيطاليا . وبعد أن قامت الحرب العالمية الثانية أبعد عن مصر فرحل إلى

(١) أتيت لي بعد قيام الثورة في سنة ١٩٥٢ أن أعثر في محفوظات القصر على نص الإتفاق وقد وقع عليه محمد زكي الأبراشي (باشا) ناظر الخاصة الملكية سابقا وساماركو . وكان من أغرب ما تضمنه هذا الإتفاق أنه أعطى القصر الحق في حذف القصول أو الصفحات أو الفقرات التي لا تروق له . وهكذا كان يكتب تاريخ مصر !! ولم يظهر من هذا الكتاب إلا الجزء الثالث في سنة ١٩٣٧ بإسم Histore de l'Egypte. Moderne. t. III. La Règne du Khédivé Ismail de 1863 à 1875 وضمته في مجموعة Précis de l'histoire d'Egypte par divers historiens et: archéologues. t. IV, Rome. 1935. أما الأجزاء : الأول والثاني والرابع فلم تظهر لوفاء ساماركو .

إيطاليا وهناك انتقل إلى ربه . ورأى القصر أن الأوراق التي كان يبحثها إنما هي منطقة محرمة يجب ألا يصل إليها الباحثون المصريون .

أما المؤرخ الآخر فكان فرنسيا وهو جورج دوا George Douin كان من ضباط البحرية الفرنسية ثم اشتغل في شركة القناة مديرا لإدارة الترانسيت Service du Transit التي تشرف على تنظيم مرور السفن في القناة . وكان أكبر موظف فني في الشركة . جمع بين منصبه فيها وبين الكتابة في تاريخ مصر الحديث ووضع فيه ثلاثة عشر مرجعا هاما بفضل ما أسبغه عليه القصر من أسباب المتعة وتوفير وسائل البحث وأدواته : أعد له دارا فخمة في القاهرة يقيم فيها عند حضوره من الإسماعيلية ، ووضع تحت تصرفه أقلد مترجمي القصر في اللغات الفرنسية والتركية والعربية ، وكانت تنقل إلى داره الفخمة في القاهرة وبدون حساب - الوثائق التي يطلبها والتي هي خاصة بتاريخ مصر الحديث ليتمكن من بحثها في أوقات فراغه . وكان يعطى الأفضلية في البحث وفي تنفيذ رغباته . وقد استفسرت منه في إحدى المرات عن الصورة الأصلية لخطاب أرسلته الحكومة التركية إلى والي مصر محمد سعيد خاص بموضوع القناة ، وكان ذلك أمام يوسف جلاد (باشا) مدير الإدارة الأوربية بديوان الملك السابق . وكنت قد علمت أن هذا الخطاب قد نقل ضمن الأوراق التي طلبها إلى داره . فتخلص بلباقة قائلا : إنه نشر ملخصا كافيا له في الفصل الثاني من الجزء الأول من كتابه الذي عين لي اسمه . وما كنت أجهل ذلك بطبيعة الحال وما كانت إجابته لتقنعني ، ولكن مدير الإدارة الأوربية أو ما برأسه إلى كي أكتفي بهذه الإجابة عن المطالبة بالإطلاع على الأصل أو بصورة كاملة منه . وإنني أسوق هذه الحادثة لأوضح الفكرة التي سيطرت على كبار رجال القصر من التفرقة الصارخة في المعاملة بين الباحثين المصريين والأجانب . وكان من نتائج هذه المعاملة أن ظل الباحثون المصريون بمنأى عن الأوراق التي كان يبحثها هذان المؤرخان الأجنيان . غير أنني لم أحفل كثيرا بالأوراق التي كانت في حوزتهما ، لأنني أعلم أنها تناولا موضوع القناة من ناحية تختلف عن الناحية التي كنت أبحثها . ولما جاز هذا المؤرخ إلى ربه في ديسمبر ١٩٤٤ انتقلت إلى داره بالقاهرة لجنة من

موظفى قصر عابدين وأعادت إلى القصر مجموعات هائلة من الأوراق التى كان يبحثها ، وقد تكونت من تلك الأوراق مجموعات ضخمة ظلت مودعة لقائفها لم يمسهأ أحد - فىأ أعلم - إلى أن تركت فى سبتمبر ١٩٥٥ العمل الذى كنت منتدبا له فى قصر عابدين .

× × ×

ولا أنكر أن الشدة العلمية التى تميز بها الأستاذ شفيق قد أرهقتنى من أمرى عسرا ، فكنت لا أكاد أنهى من البحث فى إحدى الجهات أو لدى إحدى الهيئات - وقد اعتقدت أنى قاربت إنجاز الرسالة - حتى يوجهنى الأستاذ شفيق وجهة أخرى . حدث ذلك فى محفوظات قصر عابدين وفى دراسة المحاضر الرسمية لجلسات مجلس العموم البريطانى التى أثير فيها موضوع تسخير الشعب المصرى فى حفر القناة ، وحدث ذلك عند توجيهه إياى تباعا نحو ذخائر المراجع الأجنبية التى عاصرت سنوات حفر القناة والتى تزخر بها مكتبات المعهد الفرنسى بالقاهرة والجمعية الجغرافية بها ومكتبة الأمير السابق عمر طوسون بعد أن ضمت إلى مكتبة بلدية الإسكندرية فى سنة ١٩٤٥ ، ومكتبة قصر عابدين والمكتبة العامة لجامعة القاهرة فضلا على دار الكتب المصرية ومكتبة بلدية الإسكندرية التى تعد من أغنى المكتبات المصرية فى الكتب التاريخية الإفرنجية (١) ، وحدث ذلك أيضا فى دراسة الجريدة التى كانت تصدرها شركة القناة ، ولم يطلب الأستاذ شفيق منى أن أدرسها عددا عددا ، أو صفحة صفحة فحسب ، بل سطرا سطرا أيضا ومنذ أن ظهر العدد الأول منها بتاريخ ٢٥ يونيو ١٨٥٦ إلى أن تم حفر القناة سنة ١٨٦٩ وكانت السخرة قد ألغيت فى حفرها منذ سنوات . وكان يرى ألا أقف فى دراساتى وإطلاعى عند حدود الفترة التى هى موضوع البحث بل فرض على أن أتجاوزها إلى السنوات السابقة إياها واللاحقة بها . وهكذا كان الأستاذ شفيق لا يعرف للقناعة العلمية حدا ، كما لم تصرفه عن

(١) لعل من أسباب ثرائها فى الكتب التاريخية النادرة أن الذين تولوا الإشراف على القسم الأوروبى فيها كانوا من العلماء الأجانب المتخصصين فى دراسة التاريخ .

متابعة أبحاث طلابه وعن توجيههم المناصب التي تدرج فيها خلال تلك الفترة من وكيل لكلية الآداب إلى عميد لها فوكيل مساعد لوزارة التربية والتعليم فمستشار فنى ووكيل لها ، وقد كان يجتمع بطلابه تارة في مكتبه بالوزارة وتارة أخرى في مكتبه بكلية الآداب حيث ظل أستاذا منتدبا للتاريخ الحديث بها وأخيرا انتهى بي المطاف في فبراير ١٩٤٨ حين أقر الرسالة ونوقشت في يونيو ١٩٤٨ وأجيزت مع امتحان تحريري للدرجة الماجستير بتقدير جيد جدا .

× × ×

ولم يستهدف هذا الكتاب أغراضا سياسية فلم تكن الفكرة التي أوحى باختيار موضوعه في سنة ١٩٣٨ هي الرد على الدعاية الأجنبية المغرضة ، ولكن كان الباعث على اختيار موضوعه هو نشر صفحة مطوية من تاريخ مصر الحديث . فالكتاب بحث علمي ينشد الحقيقة المجردة فلا يمكن أن يتم بالتعامل على شركة القناة التي أمت ولا بالمحاباة للشعب المصري ، فالبحث يستقى مادته العلمية من مصدرين أساسيين هما: وثائق قصر عابدين ، وهي وثائق لا يرقى إليها الشك في قيمتها العلمية ، ومراجع أجنبية وهي في مجموعها تستهدف دعم المصالح الأوربية في مصر أو ما يسمى بلغة المحاكم المختلطة البائدة نظرية الصالح المختلط .

ولا يختلف هذا الكتاب في صورته الراهنة عن رسالة الماجستير إلا في بعض النواحي . فقد حذفت الفصل الأول وكنت قد تناولت فيه نشأة نظام السخرة في مصر وتطور هذا النظام في عهود الفراعنة والبطالة والرومان والعرب والأتراك العثمانيين ومصر الحديثة الى أن بدئ في حفر القناة في سنة ١٨٥٩ . وحذفت أيضا فصلا آخر عن طرق المواصلات إلى ساحات الحفر خلال سنوات تنفيذ المشروع والنصب الذي كان يلقاه عمال السخرة من سفرهم . كما حذفت فصلا ثالثا عن مشكلات تموين عمال السخرة في ساحات الحفر . واختزلت الكلام عن الأزمتمن العيفتين اللتين تعرضت لهما الشركة في يونيو واکتوبر من عام ١٨٥٩ وقد دفعني إلى ذاك الحذف وهذا الإختزال الرغبة في ألا يحىء الكتاب على شاکلة

الرسالة ضخما حاويا لكثير من المسائل الفنية التي لا تهم غير المتخصصين في موضوع القناة . على أن الحذف والاختزال لا يؤثران على الفكرة العامة التي يخرج بها القارئ من هذا الكتاب . وقد أضفت الصفحات الأخيرة من الفصل الأخير وهو الخامس عشر إذ رأيت أن أعطي القارئ فكرة عابرة سريعة عن بعض الملابس التي تم فيها إلغاء السخرة في حفر القناة وكيف تطلعت الشركة إلى الأخذ به بعد أن تقرر لها تعويض ضخمة عن هذا الإلغاء .

× × ×

وإذا كانت شدة الاستاذ شفيق العلمية قد أطالت سنوات البحث وكلفتني جهودا مضنية إلا أنني أفدت من تلك الشدة إلى حد بعيد . وكان شأني في ذلك شأن طلابه الذين صبروا وصابروا وكدوا حتى أتموا رسائلهم العلمية على يديه فتأصلت فيهم روح البحث العلمي العميق وأصبوا بما يمكن أن يسمى « النهم العلمي » واندفعوا يرضون هذا النهم في صمت ومثابرة . وكما يقول الأستاذ شفيق « اتخذوا من دراسة التاريخ ومطالعاتهم فيه المحور الذي تدور حوله حياتهم العقلية على أن يتقاربوا حول تلك الدراسة والمطالعات وأن يتذاكروا مسائلهم وأن يناقشوا أبحاثهم وأن يطالعوا نبي وطنهم من حين لآخر بثمرات هذه المناقشة وتلك المذاكرة (١) » . وقد ظل هذا النهم العلمي قويا ملحوظا حتى في نفوس الذين بلغوا أرق المناصب الحكومية وأخطرها فلم تستطع أعباء المناصب أن تباعد بينهم وبين الإنتاج العلمي ولم تضعف فيهم هذا النهم العلمي .

والواقع اني مدين بما بلغت في الحقل العلمي للأستاذ شفيق . وسيدكر التاريخ أنه من أبرز رواد التعليم الجامعي في مصر وأسبقهم توجيها فيه . وقد تميز بالذهن الصافي والفكر المتوقد والعقلية الفسيحة الجوانب والساحة النابعة من القلب والرزانة غير المتصنعة والرفع عن الصغائر . وإذا كان

(١) من مقدمة الأستاذ محمد شفيق غريال في كتاب تاريخ أوربا في العصر الحديث (١٧٨٩ - ١٩٥٠) هـ ربريت فيشر . ترجمة الأستاذين أحمد نجيب هاشم ووديع الضبع . الطبعة الثانية ١٩٥٣ .

واجب الوفاء يدفعنى إلى تقرير هذه الحقائق عنه ، فلأنه قد غذا بعيدا عن المناصب الحكومية ونفوذها .

ولا يفوتنى أن أشكر للدكتور محمد صبحى عبد الحكيم مدرس المساحة والخرائط فى قسم الجغرافيا بكلية الآداب بجامعة القاهرة تطوعه برسم الخرائط الثلاث لهذا الكتاب ومجهوده الذى بذله فى تحديد مواقع آبار الماء التى كان يستقى منها عمال السخرة فى ساحات الحفر .

ولما كان هذا الكتاب ينشر صفحة من تاريخ مصر القومى ظلت مطوية ما يقرب من مائة عام فإنى اعترمت إذا من الله على بنعمة الصحة أن أترجمه إلى إحدى اللغتين الفرنسية والإنجليزية ليقف رأى العام فى الخارج على مسألة تورق الضمير الإنسانى الحر ويدرك التضحيات الجسيمة التى فرضت على الشعب المصرى فى سبيل إنشاء القناة .

والله الموفق .

دكتور

عبد العزيز محمد الشناوى

٢٠ من جمادى الآخرة ١٣٧٧
١٠ من يناير سنة ١٩٥٨

مصر الجديدة فى

الفصل الأول

عهد التسلط القنصلى فى مصر

صلىور عقد الإمتياز الأول - موجز لأهم مواده - امبراطور فرنسا يمنح سعيدا
وسام الشرف - أسباب معارضة انجلترا للمشروع - مشكلة الأيدى العاملة
فى تنفيذ المشروع - الجانب السياسى للمشكلة - عهد التسلط القنصلى -
ضغط القناصل على الحكومة - بعض حوادث الإحتيال -
وباء التعويضات - تدفق الآفاقين وأرباب
السوابق من أوروبا على مصر - تقر بهم
إلى سعيد - دى لسبس يستغل الوضع
القائم فى مصر. ويطمع فى وضع
عبء حفر القناة على المصريين -
صعوبة استخدام العمال
الأجانب فى حفر القناة -
واجب سعيد .

ظفر فرديناند دى لسبس فى ٣٠ من نوفمبر ١٨٥٤ من صديقه محمد سعيد
باشا والى مصر بعقد امتياز لإنشاء قناة السويس . وقد انطوى هذا العقد -
ويطلق عليه القرمان الأول - على امتيازات مجحفة بحقوق مصر ، كان
من بينها ، الترخيص للى لسبس فى إنشاء وإدارة شركة تقوم بحفر قناة
السويس ثم استغلالها لمدة تسعة وتسعين عاما تبدأ من تاريخ افتتاحها
للملاحة ، كما تتمتع الشركة بحق الإعفاء الجمركى على جميع الآلات والمهمات
اللى تستوردها من الخارج بقصد استغلال الإمتياز الممنوح لها ، وأن يعطى
لشركة الحق فى أن تستخرج بلون مقابل جميع المواد اللازمة لأعمال القناة
والمباني التى ستكون تابعة لها من المناجم والمهاجر المملوكة للحكومة ،
وان تتقاضى الحكومة ١٥٪ سنوياً من صافى أرباح القناة ، أما الشطر الأكبر

من الأرباح - أو نصيب الأسد - فيوزع بين الأعضاء المؤسسين وبين حملة الأسهم بنسبة ١٠٪ للأولين و ٧٥٪ للآخرين . وأعطى العقد للشركة أيضاً الحق في أن تحدد ، بالاتفاق مع والى مصر ، قيمة رسوم مرور السفن في القناة وأن يقوم مستخدمو الشركة بتحصيلها على أساس المساواة في المعاملة بين جميع الأمم ..

وكان من أخطر الإمتيازات التي ظفرت بها الشركة في هذا العقد أن منحها سعيد باشا بدون مقابل مساحات شاسعة من الأراضي في منطقة القناة بحجة تنفيذ المشروع . ولم يقف سعيد في تغاضيه عن مصلحة البلاد عندهذا الحد ، بل قرر أنه إذا رأت الشركة لمصلحة المشروع حفر ترعة للماء العذب تصل بين النيل وبين قناة السويس فإن الحكومة المصرية تتنازل للشركة عن الأراضي الأميرية الواقعة على طول جانبي الترعَة والتي لا تكون مزروعة وقثد تقوم الشركة بريها وزراعتها واستغلالها مع إعفائها من دفع الضرائب عنها لمدة عشر سنوات تبدأ من تاريخ فتح القناة . وأما في التسعة والثمانين عاما الباقية إلى نهاية أجل الإمتياز فتدفع عنها العشور للحكومة المصرية . وتستمر الشركة بعد انقضاء مدة الإمتياز في استغلال هذه الأراضي بشرط أن تدفع للحكومة ضريبة مساوية للضريبة التي تفرض على الأراضي المماثلة لها . وأعجب من هذا كله ، أن سعيداً أذن للشركة في أن تباع مياه النيل إلى الفلاحين ، فأوجب على الأفراد الذين يملكون أراض ويرغبون في ربيها مستقبلا من ترعة الماء العذب أن يدفعوا للشركة إتاوة نظير استخدامهم لماء الترعَة . وهكذا دل امتياز الأراضي على أن دى لسبس لم يكن يرمى إلى إنشاء قناة السويس فحسب بل كان يستهدف أغراضا سياسية استعمارية .

وتضمن عقد الامتياز كذلك أنه عند انتهاء أجل الإمتياز تحل الحكومة المصرية محل الشركة وتمتع بجميع حقوق الشركة بدون أى تحفظ وتستولى استيلاء تاما على قناة السويس والماشآت التابعة لها ، ويحدد باتفاق ودى أو بطريق التحكيم التعويض الذي يمنح للشركة مقابل ترك أدواتها وأموالها

المنقولة les objets mobiliers (١) . واختتم سعيد باشا العقد بشرط حتمى هو ضرورة موافقة سلطان تركيا على هذا العقد وألا يبدأ بالأعمال الخاصة بحفر قناة السويس إلا بعد الحصول على ترخيص الباب العالى (٢) .

وقد علق دى روسسى de Rossetti قنصل توسكانا فى مصر على الإمتيازات التى وردت فى هذا العقد فقال فى تقرير أرسله إلى وزير خارجية فلورنسا بتاريخ ٢٥ ديسمبر ١٨٥٤ وأرفق به نسخة من عقد الإمتياز الأول «لست فى حاجة لأن اظهر لمعالىكم مقدار الإمتيازات التى منحها سمو الولى فإنها عظيمة الفائدة للمسيو دى لسبس وللشركة المزمع تأسيسها ، فلم يحدث مطلقاً أن ظفر اى شخص بمثل هذه الميزات العظيمة ويمثل هذا السخاء من أية

حكومة كانت . . . » (٣)

أما كراييتس Crabites المستشار السابق بمحكمة الاستئناف المختلطة بالاسكندرية فيقول فى شيء من التهمك المرير « من الغريب أن سعيدياً لم يطالب صديقه باى ثمن مقابل الإمتيازات التى منحها إياه ، بل باع إرث الفراعنة لرجل فرنسى وقبض الثمن ابتسامة زائلة » (٤)

(١) حددت الفقرة الثانية من المادة (١٦) من عقد الامتياز الثانى الصادر فى ٥ من يناير ١٨٥٦ المقصود بالأموال المنقولة والتي تلتنع منها الحكومة المصرية تعويضاً بأنها « المهمات المخصصة للخدمة البخيرية فى هذا المشروع . »

(2) De Testa : Recueil des traités de la Porte Ottomane avec les Puissances étrangères. Paris, 1901, 10 vols., t. II, p. 93 et suiv.

Gelat Philippe Bey : Répertoire général de la législation et de l'administration égyptiennes, (1840-1910). Alexandrie, 1911, 6 vols. avec une table alphabétique analytique, t. I p. 442 et suiv.

Compagnie Universelle du Canal Maritime de Suez : Recueil chronologique et annoté des actes constitutifs de la Compagnie Universelle du Canal Maritime de Suez et des conventions conclues avec le Gouvernement égyptien. Le Caire. Imprimerie Nationale, 1930, pp. 2-4.

(3) Sammarco Angelo : Précis de l'histoire d'Egypte, t. IV. Les Régnes d'Abbas, de Said et d'Ismail (1848-1879) avec un aperçu de l'Histoire du Canal de Suez, Rome, 1935, pp. 93-94.

(4) Crabites Pierre : Ismail. The Malignd Khedive, p. 12.

ولم تمض ثلاثة أسابيع على صدور عقد الإمتياز حتى أهدي الإمبراطور نابليون الثالث الوشاح الأكبر من وسام الشرف Légion d'honneur إلى سعيد باشا (١). وأقيم في ٢٢ ديسمبر ١٨٥٤ حفل كبير بالقلعة قدم فيه قنصل فرنسا العام في مصر الوشاح إلى سعيد باشا والتي القنصل خطابا امتدح فيه الوالى الذى رد عليه بخطبة أخرى (٢). ودل هذا التكريم السريع على تقدير الإمبراطور نابليون الثالث لقرار سعيد باشا بمنح عقد الإمتياز لدى لسبس، ولكن أثار منح هذا الوسام ، من ناحية أخرى ، شكوك إنجلترا ازاء مشروع القناة (٣) .

وفي الحق عارضت إنجلترا مشروع قناة السويس من أول الأمر ، إذ اعتقدت أنه مشروع سياسى فرنسى يهدف إلى امتلاك مصر ثم ضرب الممتلكات البريطانية في الهند وغيرها (٤) وكانت إنجلترا تؤثر على مشروع القناة المشروع البرى ، وقوامه إنشاء خط حديدى يمتد من الإسكندرية إلى القاهرة فالسويس وكان قد بديء فيه في أواخر عام ١٨٥١ معونه واشراف المهندس الإنجليزى روبرت استيفنسن Robert Stephenson فلما صدر عقد الإمتياز ورأت إنجلترا أن مشروع القناة وشيك التنفيذ اشتدت معارضتها له ، وهالها الإمتيازات الضخمة التى ظفر بها دى لسبس في عقد الإمتياز حتى اعتقدت

(١) محفوظات قصر عابدين : محفظه ه معية تركى . وثيقة رقم ٢٩٢ ف. نهاية ربيع الأول ١٢٧١ هـ (٢١ ديسمبر ١٨٥٤)

(٢) تجد وصف الاحتفال بتقليد سيد باشا الوسام وخطة قنصل فرنسا وود سعيد عليها في
De Lesseps F. : Origines du Canal de Suez, Paris, 1890, pp. 65-84.

(3) Hussein Husni : Le Canal de Suez et la Politique Egyptienne, Montpellier, 1923, p. 293.

(4) Ibrahim Nomeir Seif-ed-Dean : England's Opposition to the Suez Canal Project, Liverpool, 1934, p. 45.

وكانت الهبة الثالثة في فرنسا بعد صدور عقد الإمتياز الأول :

en perçant l'Isthme de Suez, nous perçons le point faible de la cuirasse anglaise

أن هذا العقد سيجعل من دى لسبس الحاكم الحقيقي لمصر (١) . ولم يخرج المشروع في نظر إنجلترا عن كونه فكرة نابليونية عدائية لإنجلترا انحدرت إلى ورثة نابليون ، وزاد من هذا الإعتقاد أن يتولاه دبلوماسي فرنسي يظهر بعطف الإمبراطور نابليون الثالث وتأييد الحكومة الفرنسية (٢) حتى غدا دى لسبس ظلًا لها . وفي الحقيقة كان مطمح نابليون الثالث أن يجعل تنفيذ المشروع في عهده وعلى يد فرنسي من مفاخر حكمه (٣) .

ولذلك سيطرت على عقول رجال الحكم في إنجلترا في ذلك الوقت الفكرة القائلة بأن حفر القناة إنما هي عملية ظاهرها الغرض التجاري ، وباطنها الإستعمار الفرنسي ينشر لواءه على مناطق حساسة بالنسبة للمصالح البريطانية وما هو جدير بالذكر أن نابليون بونابرت قد ذكر في مذكراته التي وضعها في منفاه بجزيرة سانت هيلانة ما يلي « إن الإنجليز تنخلع قلوبهم هولاً إذا رأوا فرنسا تحتل مصر . ونحن بهذا الإحتلال نوضح لأوروبا الوسيلة الفعالة لحرمان الإنجليز من الهند » . وقد ذهبوا في اعتناق هذا الرأي إلى القول بأنه إذا أيدت إنجلترا مشروع القناة كان هذا بمثابة انتحار لها (٤) ، لأن السفن الفرنسية

(١) ذكر هذه العبارة اللورد رسل Lord Russel وزير الخارجية البريطانية في حديث له مع الكونت ابوني Apponyi سفير النمسا في لندن . أنظر

Hallberg Charles : The Suez Canal. Its History and Diplomatic Importance. New York. 1931, pp.180-181.

(٢) صرح سفير إنجلترا في القسطنطينية أن من أبرز مكائن الخطر في مشروع القناة أن يتولاه فرنسي إذ يعد هذا بمثابة احتلال لمصر على يد فرنسا . أنظر

Hussein Husni, ouvr. cit., p. 293.

(3) Charles-Roux F. : L'Egypte de 1801 à 1882. Mohamed Aly et sa Dynastie jusqu'à l'occupation anglaise, t. VI. Paris, 1936. (Histoire de la Nation Egyptienne par Gabriel Hanotaux, sept volumes), t. VI, pp. 268-269.

(4) Ibrahim Nomeir Seif-ed-Dean, ouvr. cit., p. 48 .

رسالة من وزارة الخارجية البريطانية بتاريخ ١٨ يوليو ١٨٥٥ إلى اللورد كاول Cowley سفير إنجلترا في باريس .

تستطيع اجتياح الهند قبل أن تصل أخبار الغزو إلى إنجلترا (١) . ولعل خير ما يوصف به موقف إنجلترا حيال هذا المشروع ما قاله اللورد Ellenborough في مجلس اللوردات بجلسة ٦ مايو ١٨٦١ « إن بوسفورا واحدا كان مبعث متاعب جمة لنا . وإني أعتقد أن هذا المشروع الذي نحن بصددده إنما هو محاولة لإنشاء بوسفور آخر ووضعه في أيدي الفرنسيين » (٢) .

• • •

أثارت إنجلترا - من بين ما أثارته - مشكلة العمال الذين كان لابد من استخدامهم في تنفيذ المشروع ، إذ كان يتطلب تنفيذه عددا هائلا من العمال مهما كان عدد الآلات الميكانيكية التي تستخدم في القيام به نظراً لضخامته وتعدد نواحيه . (٣) وقد أبدت إنجلترا مخاوفها من أن تستقدم شركة القناة جموعا هائلة من الفرنسيين يستقرون في منطقة القناة بحجة تنفيذ المشروع ، ثم يصبحون ، وقد تم حفر القناة ، أداة قوية تستفيد منها حكومة باريس

(١) المصدر السابق ص ٨٤ .

(٢) انظر محضر تلك الجلسة في الجزء ١٦٢٠ ص ص ١٥٥٢ - ١٥٥٢ في

Hansard's Parliamentary Debates

وما يذكر أن الحكومة الانجليزية قدمت مذكرة إلى الحكومة الفرنسية ضمنها الأسس التي تقوم عليها معارضتها لمشروع القناة . واسم هذه المذكرة :

Insurmountable Objections of Her Majesty's Government
to the Projected Suez Canal

ومشور معظم أجزائها في كل من :

Hussein Husni, ouvr., cit., pp: 259-261.

Hallberg, ouvr., cit., pp. 181-183.

(٣) تبين هذه الفكرة واضحة جلية بعد تقرير الغاء السخرة في حفر القناة سنة ١٨٦٤ فقد عهدت الشركة إلى عدد من كبار المقاولين في أوروبا وبعض الشركات الكبرى إتمام حفر القناة واستخدموا عددا كبيرا من مختلف آلات الحفر الضخمة القوية وصممت أجزاؤها خصيصا لهذه الأغراض وأصبح جل اعتمادهم على القوة الميكانيكية . ومع ذلك فقد بلغ عدد العمال في البرزخ الذين كانوا يؤدون شتى الأعمال الخاصة بحفر القناة ٧٩٣ ٢٠٠ عاملا منهم ١٢٨٩٤ مصرية والباقي من العمال الأجانب . انظر محفوظات قصر عابدين : محفظة رقم ٤٥ معية تقرير رقم ٥٣ من عبد القادر محافظ القناة إلى المعية .

في تنفيذ خططها القديمة وهي امتلاك مصر وتهديد الممتلكات البريطانية في آسيا (١).
برز الجانب السياسى لمشكلة الأيدى العاملة بروزا واضحا قويا من أول الأمر ، فإن تدفق عمال أجانب في بلد له ظروفه السياسية والاقتصادية الخاصة وموقعه الجغرافى الهام ، ويقوم فيه وقتئذ نظام الإمتيازات الأجنبية ، بالإضافة إلى الأراضى المترامية الأطراف الى منحها سعيد باشا للشركة في منطقة القناة ومديرتى الشرقية والقليوبية ، كل هذه وتلك تثير مشكلات سياسية خطيرة .
يستطيع العمال الأجانب أن يبعثوا في طلب ذويهم للإقامة معهم بعد أن تنتظم سبل المعيشة في منطقة البرزخ . وهذه الهجرات الإضافية التى تنشأ عن لحاق الأقارب وغيرهم بذويهم تزيد من عدد أفراد الجاليات الأجنبية التى تعيش في أراضى الشركة الشاسعة ، فتصبح تلك الأراضى بمثابة مستعمرات فرنسية تقوم داخل البلاد المصرية ، وتعمل لحساب فرنسا ، وتتمتع بفضل نظام الإمتيازات الأجنبية باستقلال فى التشريع والقضاء والإدارة وغير ذلك ، ثم لا تلبث أن يكون لهذه الجالية بأراضيها وامتيازاتها شأن كبير فى البلاد ، وهى حالة تؤدى فى النهاية إلى قيام حكومة داخل الحكومة المصرية أو ما يسمى Imperium in Imperio (٢)

(1) Rassignal L. M. : Le Canal de Suez. Etude historique, juridique et politique. Paris, 1898, p. 31.

وكذلك

Farman E. Elbert : Egypt and its Betrayal. New York, 1908, pp. 201, 203, 207.

وكذلك رسالة من بيزانى Pizani إلى استرادفورد Stradford بتاريخ ٢ يونيو ١٨٥٥

Ibrahim Nomeir Seif-ed-Dean, cuvr., cit., p. 43.

(٢) كثيرا ما وردت قناصل إنجلترا في مصر في مكاتبتهم إلى وزارة الخارجية البريطانية القول بأن فرنسا ترمى إلى إقامة مستعمرة فرنسية في البرزخ . وقد جاء في تقرير أرسله وال Walne قنصل إنجلترا في مصر إلى رسل Russel وزير الخارجية البريطانية A French colony established there might in the course of a few years become sufficiently strong to domineer over the weak rulers of Egypt, and, supported from without, prove a permanent menace to our communications with India.
« إذا استقرت مستعمرة فرنسية هناك فإنها قد تغدو في خلال سنوات قليلة من القوة التى تكفى =

ولم يعزب عن بال انجلترا أن الامبراطورية البريطانية في الهند قد قامت على أكتاف التجار ولم تقم على أكتاف العسكريين . فقد نزل الإنجليز في الهند أول الأمر تجاراً ، ثم اكتسبوا امتيازات تجارية وتطسور موقفهم ، فامتلكوا الأراضي وأشرفوا على الإيرادات ، وانتهى بهم الأمر إلى أن غدوا سادة حكاما (١) . ولم تكن السياسة الانجليزية لتسمح بتكرار مثل هذا الدور في مصر لصالح فرنسا على يد دى لسبس أو غيره .

ومصر تقع على طريق المواصلات البريطانية إلى الهند - درة ممتلكات انجلترا في ذلك الوقت - وقد ازدادت أهمية مصر في نظر انجلترا وفرنسا وغيرهما منذ قدوم الحملة الفرنسية إلى مصر سنة ١٧٩٨ . واتخذت السياسة الخارجية لانجلترا مبدأ لها في القرن التاسع عشر حتى سنة ١٨٧٥ هو المحافظة على سلامة الدولة العثمانية وممتلكاتها وذلك حرصاً على سلامة الإمبراطورية البريطانية نفسها بتأمين الطرق الموصلة إلى الهند . فانجلترا كانت تفضل أن يظل الشرق الإسلامي خاضعاً للدولة العثمانية الضعيفة في ذلك الوقت على أن يقع في يد دولة قوية منافسة تناصب انجلترا العداء وتكون خطراً على الممتلكات الإنجليزية في الهند . فإذا حدث أن استقرت في مصر - وعلى الأخص في الجزء الذي يسيطر على الطريق إلى الهند وهو برزخ السويس - جالية كثيفة العدد من المهندسين والعمال وغيرهم ينتمون إلى دولة أوربية كفرنسا كان هذا سلاحاً خطيراً في يدها تهدد به انجلترا (٢) .

• • •

== لتسيطر على حكام مصر الضعاف . فإذا ما ظفرت بمساعدة خارجية أضحت مصدر تهديد دائم لمواصلتنا مع الهند » .

Hallberg, ouvr., cit., p. 166.

انظر

(1) Arnold Wilson : The Suez Canal. Its Past, Present and Future, London. First Edition, 1933, p. 17.

(2) Hoskins Halford Lancaster : British Routes to India. New York, 1928, p. 356.

وكانت مصر في ذلك الوقت تجتاز فترة سياسية أطلق عليها عهد «السلط القنصلي». كان معظم قناصل الدول في مصر لا يحسبون حسابا كبيرا للحكومة المصرية نظراً للمركز الذي وضعت فيه مصر عقب تسوية ١٨٤٠ - ١٨٤١ من ناحية ، ولضعف شخصية ولاية مبصر بعد وفاة محمد علي من ناحية أخرى . فتدخل قناصل الدول في صميم الشؤون الداخلية للحكومة المصرية ، واتبعوا حيالها سياسة تقوم على التعسف والظلم والجشع . وساعدتهم على ذلك قيام نظام الإمتيازات الأجنبية وقتئذ ، ثم التأييد الذي كان معظم القناصل يجدونه من حكوماتهم في هذه السياسة .

وقد برزت هذه الظاهرة بصورة واضحة على عهدي سعيد واسماعيل . وكان من مظاهر هذه السياسة مطالبة الحكومة بتعويضات مالية ضخمة عن خسائر وأضرار حقيقية حيناً ، ووهية أحياناً كثيرة ، يزعمون أنها لحقت بهم أو برعايا دولهم نتيجة اجراء اتخذته الحكومة المصرية أو تصرف أحد المصريين ، وكان يفصل في تلك الطلبات بالطرق الدبلوماسية بين الحكومة المصرية وبين القنصل . وكان زملاؤه أعضاء السلك القنصلي يساعدونه في موقفه . وينتهي الأمر بإذعان السلطات المصرية لمطالب القنصل الذي كان يقتسم في معظم الحالات مع صاحب الشكوى التعويض الذي يقرر له . وقد فشت هذه الظاهرة في محيط الأجانب وأطلق عليها البعض «وباء التعويضات» وقرروا ان ذلك الوباء اعتصر الخزانة المصرية (١) .

من الأمثلة الصارخة على جشع القناصل وضغطهم على الحكومة المصرية لايتزاز أموالها والإثراء على حساب مصالح البلاد نذكر زيزينيا Zizinia قنصل بلجيكا العام في مصر . جمع في وقت واحد بين اشتغاله بالتجارة وبين العمل في السلك القنصلي جرياً على العادة المتبعة غالباً في ذلك الوقت . وقد كان هذا الرجل أحد الرعايا اليونانيين ثم اكتسب الجنسية الفرنسية واشتغل قنصلاً عاماً لبلجيكا في مصر . وظفر بحكم وظيفته من ناحية ، وجنسيته

(1) Bertrand, E. : Nubar Pacha, 1825-1899. Notes et Impressions. Le Caire, 1904, p. 40.

الفرنسية من ناحية ثانية ، بتأييد زميله قنصل فرنسا العام في مصر في مواقفه الشائنة من الحكومة المصرية . وقد لمس زيزنيا ضعف سعيد باشا وسخاءه وتقديره العميق للأجانب ، فسول له جشعه أن يدعى أن محمد علي كان قد وعده وعدا شفوياً بأن يمنحه امتياز الإشراف على إدارة مرور البضائع في مصر . ولكن لم ينفذ محمد علي ولا أحد من خلفائه ذلك الوعد . ومن أجل ذلك طالب سعيدا بتعويض قدره ثلاثة ملايين من الجنيهات . وأيده في موقفه قنصل فرنسا وقد عرض سعيد عليه تخفيض التعويض إلى ثلاثين ألف جنيه ولكنه رفض العرض . وازاء الإلحاح والضغط أستبدل سعيد امتيازاً حقيقياً بامتياز وهمي ، إذ منحه امتياز جباية رسم مرور السفن عند الهويس المنشأ عند اتصال ترعة المحمودية بميناء الاسكندرية . وكان هذا الإمتياز الجديد يدر على القنصل أرباحاً سنوية بلغت ثمانية آلاف جنيه . ولأمر ما اضطّر سعيد إلى سحب هذا الإمتياز من القنصل بعد أن دفع له ١٣٠ ألف جنيه عدأً ونقدأً بصفة تعويض « (١) .

(١) بخصوص عهد السلطنة القنصل في مصر انظر كلام من

Sabry M. : L'Empire égyptien sous Ismaïl et l'Ingérence anglo-française. (1863-1879). Paris, 1933.

تحت عنوان :

Origines de l'ère consulaire en Egypte, pp. 16-21.

وتحت عنوان :

La conquête diplomatique et consulaire, pp. 37-43.

وانظر أيضا

Charles Roux F. : L'Egypte de 1801 etc., ouvr., cit., t. VI.

تحت عنوان

Abus d'ingérence consulaire, pp. 254-256.

كما أنافض قاض هولاندى سابق في المحاكم المختلطة بمصر في شرح استغلال قناصل الدول اولوة مصر استغلالا شائنا بعيدا عن العدالة والذمة والشرف .

Van Bem Vulen : L'Egypte et l'Europe par un ancien juge mixte. Juge hollandais aux Tribunaux Mixtes de 1875-1880 : Leiden 1884-2 vols. t. I, pp. 116-133.

=

تحت عنوان

وإلى جانب هذا الحادث توجد حوادث احتيال أخرى كان أبطالها روسي Rossetti وكاستلاني Castellani وجبارا Gibara وبرافاي Bravay. والأخير كان رجلاً جاهلاً قدم إلى مصر خالي الوفاض ، واشتهر بالنكات الخنسية والأحاديث الشيقة . وقد قربه سعيد باشا إليه وجعله مديراً لشؤنه الخاصة ثم منحه امتياز استغلال المناجم الواقعة على شاطئ البحر الأحمر على الرغم من أنه لا يعرف من أعمال التعدين شيئاً . وقد استرد سعيد بعد ذلك هذا الإmtياز ومنحه مليون فرنك بصفة تعويض . وقد جمع هذا الرجل من مصر ثروة بلغت ثلاثين مليون فرنك .

ويلاحظ أنه لما تولى سعيد حكم مصر في ١٤ يوليو ١٨٥٤ عقب مصرع عباس الأول تدفق على البلاد عدد كبير من الأجانب ، وتضاعف عدد أفراد الجاليات الأجنبية في مصر على عهده (١) ، وقد وفد الأجانب الجدد بوجه خاص من جنوب شبه الجزيرة الإيطالية ومن بلاد اليونان وفرنسا والنمسا ، قدموا ليجثوا عن المأوى والحيز تحت حماية قناصل دولهم . ويقول قنصل الولايات المتحدة في مصر ، وهو شاهد عيان لأحداث ذلك العصر (٢) ، إن شوارع القاهرة والإسكندرية كانت تموج وقتئذ بأخلاق غريبة من الأجانب وفدوا من كل فج عميق وتعددت جنسياتهم ولغاتهم وعاداتهم . وكانت الإعلانات التي تلتصق على حوائط الشوارع في المدينتين تكتب بأربع لغات هي الإيطالية والفرنسية والإنجليزية والعربية (٣) .

Domination et Exploitation Etrangères.

وبخصوص التعويضات التي طالب الأجانب بها الحكومة المصرية أنظر محققات قصر عابدين دفتر رقم ٥١٦ وثائق رقم ٣٤٣ ، ٣٩٣ ، ٧٨٠ ، ٧٨٢ ، ٧٨٣ ، ٩٤٧ ، ٩٤٩ ، ١١٤٦ ، ١٢٥٥ ، ١٣١١ ، ١٤٦٠ .

(1) Edwin de Leon: The Khedive's Egypt. London, 1877, p. 92.

(٢) تقلد أدون دي ليون مؤلف الكتاب السابق منصبه كقنصل عام للولايات المتحدة الأمريكية في مصر من ٢٦ نوفمبر ١٨٥٣ إلى ٤ مارس ١٨٦١ .

(3) Edwin de Leon, ouvr., cit., p. 110.

وكان في صفوف اولئك القادمين عدد كبير من المخاطرين والآفاقين ومن اليهم أحاطوا بسعيد باشا يبحثون عن الأرباح الضخمة بأيسر الوسائل المشروعة وغير المشروعة . ولمس قنصل فرنسا العام هذه الحالة الجديدة فسجلها في تقرير أرسله إلى وزارة الخارجية الفرنسية بتاريخ ٢ أكتوبر ١٨٥٤ ، ولما يمحض على حكم سعيد ثلاثة أشهر ، وقد قال في ذلك التقرير إنه لم يكذب ذاع نبأ وفاة عباس باشا حتى هطلت على مصر من كافة أنحاء أوروبا جموع غزيرة العدد من المقامرين والباحثين عن الذهب التفوا بالوالى أثناء الليل والنهار ، وكان مصر قد غدت كاليفورنيا جديدة تزخر بمناجم الذهب . وقدموا اليه مشروعات خيالية لا تستقيم مع منطق أو عقل ، ثم أبدى القنصل أسفه لأن الوالى ينفق وقته في دراستها مع اولئك الآفاقين الذين يرددون على مسامعه في كل حين وآن العبارات الرنانة التي تسهويه ويطرب لها إلى حد بعيد (١) . وقد ندد أحد أقطاب شركة القناة - وهو فرنسوا شارل رو - في سنة ١٩٣٦ بتلك الروح غير الكريمة فقال « وهكذا افتقد الأجانب في مصر حاسة التمييز بين العدالة وبين التعسف والظلم » . (٢) وسرعان ما أصاب كثير من الطفيليين ثروات عريضة أصبحوا بها على رأس الجاليات الأجنبية في مصر .

ولذلك فإن قلدوم عمال أجانب في جماعات كبيرة جدا لتنفيذ مشروع القناة ، بالإضافة إلى تلك الهجرة التي شهدتها مصر وقتئذ ، كان يثير مشكلات معقدة أمام الحكومة المصرية ويفتح بابا واسعا أمام قناصل الدول ، ويهيئ عديد القرص أمام دى لسبس للضغط على سعيد والتقدم بمزيد من المطالب متلوعا بحجة أو أخرى لتحقيق أطماعه التي لم تكن تقف عند حد . يضاف إلى ذلك أن التطور الذى حدث في ذلك الوقت في وسائل النقل بظهور السكك الحديدية واستعمال السفن البخارية كان كفيلا بإغراء الآف من جماعات المخاطرين بالعمل في الشركة إذا لم يوضع قيد خاص يحدد عدد العمال الأجانب

(1) Sabry M., ouvr., cit., pp. 37-38.

(2) Charles Roux F., ouvr., cit., t. VI, p. 255.

فيها . وكان سعيد قد تلقى في الأيام الأولى من شهر إبريل ١٨٥٥ خطابا من صهره كامل باشا في القسطنطينية يحذره عواقب تأييده لمشروع القناة والسير وراء فرنسا ودى لسبس . وقد حرص كامل باشا على أن يوضح لسعيد مضار هذا المشروع . وكان أقلها في رأيه تدفق عدد كبير من الأجانب على مصر (١) .

يتضح من هذا العرض السريع أنه كان من المصلحة العامة - من جوانبها المتعددة - أن يكون استخدام العمال الأجانب في أضيق نطاق ومقصورا على الأعمال الفنية الدقيقة التي لا يكون للمصريين بها دراية .

. . .

ولا شك أن دى لسبس قد استفاد من هذا الوضع الذي أخذته مشكلة الأيدي العاملة بل إنه رحب به أبما ترحيب وبالغ في تصوير خطورته لسعيد باشا طامعا في أن يقوم الشعب المصرى وحده بعبء حفر القناة . وقد أيد أنصار المشروع هذه الفكرة في مقال ضاف نشرته جريدة l'Isthme de Suez بعنوان « كلمة بخصوص استخدام العمال الفلاحين دون سواهم في تنفيذ أعمال قناة السويس » . وكان مما جاء فيه أنه لم يفكر جديا أحد من رجال الشركة ولا سعيد باشا نفسه في استخدام عمال أجانب من أوروبا ، وأنه قد اتفقت آراؤهم جميعا على وجوب تجنب أخطار هذا التصرف وتحاشي المتاعب العديدة التي تنجم عنه (٢) .

(1) Sabry M., ouvr., cit., p. 57.

(٢) العدد ١٤ الصادر في ١٠ يناير ١٨٥٧ مجموعة السنة الثانية وعنوان المقال

De l'emploi exclusif des ouvriers fellahs dans l'exécution du Canal de Suez.

وما هو جدير بالذكر أنه لما عرض مترينغ وزير النمسا الأول مشروع حفر قناة السويس سنة ١٨٤٢ على وال مصر محمد علي اشترط الأخير لتنفيذ المشروع مدة اشتراطات كان من بينها أن تقوم مصر بحفر القناة وأن تستخدم الحكومة المصرية المهتمين وغيرهم من الفنيين الأوروبيين وأن يتناولوا مرتباتهم منها . وفي حديث دار في ٣٠ يناير ١٨٤٥ مع مندوب جمعية ليزج - وهي =

وفي الواقع كان استخدام العمال الأوروبيين في أول الأمر وعلى نطاق واسع ضربا من المدحجلات بالنسبة للشركة بعد تأسيسها . فالأجور التي يتقاضاها العمال الأوروبيون في سبيل الإغتراب والعمل في الصحراء أجور عالية ترهق ميزانيتها المتواضعة وقت تنفيذ المشروع . كما أن أجورهم تزيد على أجور العمال المصريين بينما يكون انتاجهم ضئيلا إذا قيس بإنتاج المصريين (١) . والعمال الأوروبيون لم يألفوا الجو الحار ويتعرضون للأمراض التي تصيبهم من شدة الحر فتفتك بهم . وجدير بالذكر أن عددا كبيرا من الجنود الإنجليز والفرنسيين قد لقوا حتفهم في شبه جزيرة القرم في صيف وخريف ١٨٥٥ بسبب اختلاف الجو (٢)

ويمتاز العمال المصريون بالجلد وقوة الإحتمال والصبر والقدرة على متابعة العمل المضني في الجو الصحراوي الحار (٣) . وتختلف عادات العمال المصريين عن عادات العمال الأوروبيين : فبينما نجد في الأولين تعودا على الإخشيشان والتعشق والقناعة نجد في الآخرين ميلا إلى الإفراط في الخمر (٤) ونزوعا

بجمعية تأسست للدعاية لمشروع القناة - صرح محمد علي بقوله « إن مصر لا يعوزها الرجال . وؤ استطاعت أن استخدام جميع أفراد جيشي في هذا العمل . » انظر فصلا بعنوان

Metternich makes an offer.

في

Hallberg, ouvr., cit., pp. 85-92.

(١) أنظر مقالا في هذا الصدد نشر في جريدة L'Isthme de Suez العدد الصادر في ٢٥ أغسطس ١٨٥٦ ص ٦٩ مجموعة السنة الأولى .

(2) Charles Lamb Kenney : The Gates of the East. Ten Chapters on the Isthmus of Suez Canal. London, 1857, p. 25.

(٣) المصدر السابق ص ٢٦ - ص ٢٧ . وانظر أيضا مقالا عن الفضائل التي برزت بين العمال المصريين في حفر القناة ، بقلم E.T. Baignières وقد نشر المقال في جريدة L'Isthme de Suez العدد ٩٨ الصادر في ١٥ يوليو ١٨٦٠ ص ٢٣٣ مجموعة السنة الخامسة .

(٤) محفوظات قصر عابدين : دفتر رقم ٢ للبرقيات الواردة . برقية رقم ٣٢٦ من محافظ السويس إلى رياض باشا في ١٨ شوال ١٢٨٢ . وكذلك محفظة رقم ٣٢ وثيقة رقم ١٢٢ .

إلى المملذات والنسائيات وانكبأبا على لعب الميسر (١) . وقد وضعت فيهم تلك الرذائل إبان حكم اسماعيل على أثر الغاء السخرة اسميا في حفر القناة ومجيء عمال أجانب بكثرة إلى مصر للإرتزاق بالعمل لدى مقاولي الشركة . زد على ذلك أن العمال الذين يقبلون الرحيل إلى مصر والعمل في الحفر يكون معظمهم من ذوى الخلق السيئ ويكونون مصدر متاعب للحكومة المصرية وللشركة . وقد حدث هذا فعلا بعد أن ألغيت السخرة وفتحت الشركة أبواب العمل أمام المرتزقة من الأوربيين . فقد كتب محافظ الإسكندرية تقريراً جاء فيه « قدم الإسكندرية جمع غفير من أهمل كالأبابريا بإيطاليا ، وأخذوا يبيتون هنا وهناك وفي الشوارع . وقد علمنا أن أربعة آلاف آخرين قادمون . ولما كان هؤلاء سفلة الناس فن المتوقع أن تصدر منهم حوادث مكروهة وقد كلمنا قنصل إيطاليا في شأنهم فأبلغنا أن هؤلاء قد قدموا لينهبوا إلى القناة للعمل فيها . . . ولما كان في مبيت هؤلاء هنا وهناك ما ينجم عنه خلوث مايجل بالنظام فقد طلب القنصل اسكان أمثال هؤلاء عند قلوبهم في غرف ثكنة الباب الشرقى درءا لهذا الخلور ريثما تتم مساومتهم مع وكيل الشركة . إلا اننا لو سمحنا بذلك فإنه يكون من الصعب اخراجهم من الثكنة في المستقبل . فرفعوا أمرهم إلى الاعتبار وتكرموا بإبلاغنا الإرادة السنية التي ستصدر فيه » (٢) .

(١) محفوظات قصر عابدين : دفتر البرقيات رقم ١٠ برقية رقم ٨٥٨ .
وانظر أيضا محفظة رقم ٣٥ وثيقة رقم ٢٨٧ .

يقول أحد الأجانب في خطاب أرسله من القاهرة في سبتمبر ١٨٦٧ إن جميع الأوربيين تقريبا الذين قدموا مصر إنما جاءوا لتكوين ثروات بالطرق المشروعة وغير المشروعة . ولكن الذي حدث في معظم الأحوال أنهم لجأوا إلى الكسب غير المشروع . وكانت غالبيتهم من ذوى الخلق السيئ وأخذ الكاتب يعدد أنواعهم وصفاتهم . والخطاب وصف مؤثر لطغيان أولئك الأجانب واعتداءاتهم المنكرة دون أدنى سبب على المصريين في الطرقات . انظر :

Eugène Gellion Danglar : Lettres sur l'Egypte Contemporaine
1865-1875. Paris 1876, pp. 70-73.

(٢) محفوظات قصر عابدين : دفتر رقم ١ للبرقيات الواردة إلى القصر برقية من محافظ =

وكان العمال الأوربيون الذين استسلمتهم الشركة على عهد اسماعيل يزعمون إلى أعمال العنف لأتفه الأسباب، ويتخذون الإضراب عن العمل وسيلة لتحقيق مطالبهم كرفع الأجور أو مذ مواعيد السهر في الحانات وعدم غلقها وقت القيلولة . وكثيراً ما وقعت مصادمات دموية بينهم وبين زملائهم العمال المصريين الذين كانوا يرفضون مشاركتهم في الإضراب عن العمل . وكان ينجم عن ذلك وقوع ضحايا من المصريين ويسارع بعض قناصل الدول في الحضور من القاهرة أو الإسكندرية إلى ساحات الحفر لتهدئة الموقف (١) .

يضاف إلى ذلك اعتبار آخر له أهميته وهو وجود المنطقة التي تخفر فيها القناة في جهة صحراوية تصعب الإقامة فيها خلال السنوات الأولى قبل تنظيم وسائل المواصلات إليها وتوفير ماء الشرب ومواد التموين فيها وإعداد المساكن وغير ذلك . فالصحراء كانت عقبة كبيرة في اجتذاب العمال الأوربيين في

= الإسكندرية إلى رياض باشا برقم ٦٢٥ بتاريخ ١١ من جاد آخر ١٢٨٢ . وانظر أيضاً محفظة ٣٥ معية تركي وثيقة رقم ٢٦٨ من محمد شريف باشا ناظر الخارجية إلى المعية السنية . وانظر كذلك دفتر رقم ٤ للبرقيات الواردة برقية رقم ٢٨٢ .

(١) محفوظات قصر عابدين : محفظة رقم ٤٢ وثيقة رقم ٥١٤ - ومحفظة ٣٦ وثيقة رقم ١٩١ ومحفظة ٣٩ وثاني رقم ٩١ ، ٢٨٣ ، ٣٠١ ، ٣١٣ ، ٣١٦ ، ٣٦٤ ، ٣٧١ ، ٣٨٨ . وانظر أيضاً :

دفتر رقم ٦ للبرقيات : برقيات رقم ٧٤٨ ، ٧٧١ ، ٧٧٢ ، ٧٧٣ ، ٧٧٤ ، ٧٨١ ، ٧٨٦ ، ٧٧٨ .

دفتر رقم ٩ للبرقيات : برقيات رقم ١٣٠ ، ٦٨٧ ، ٧٤٥ ، ٧٥١ ، ٧٦٨ ، ٨٠٠ ، ٨٠١ ، ٨٥٢ ، ٨٢٢ ، ٨٦٢ ، ٨٨٧ ، ٩٠١ الاعتداء على رجال البوليس والاستنجاد بنظارة الداخلية . برقيات رقم ٩٢٦ ، ٩٣١ ، ٩٤٢ .

دفتر رقم ١ برقيات رقم ١٣٠٨ ، ١١١٧ ، ١٠٥١ ، ١٠٢١ ، ٩٩٤ . وانظر أيضاً بخصوص سوء سلوك العمال الأجانب في الشركة :

Erckmann Chatrian : Souvenirs d'un ancien chef de chantier à l'Isthme de Suez. 5ème édition. Paris, pp. 272-273.

وانظر كذلك :

L'Isthme de Suez العدد ٢٧٠ الصادر في ١٥ أكتوبر ١٨٦٧ ص ٣٥٧ مجموعة السنة الثانية عشرة .

تلك الفترة . ولم يكن في مقدور الشركة أن تجد عددا كافيا من العناصر الطيبة بين العمال الأجانب على استعداد للعمل في الصحراء .

. . .

وإذا كانت المعارضة الانجليزية لمشروع القناة هي التي أدت إلى التفكير في الحد من استخدام العمال الأجانب في تنفيذ المشروع ، واتفق ذلك عرضا مع المصالح المصرية ثم المصلحة المادية المؤقتة للشركة ، فقد كان من الضروري أن تراعى في مسألة الأيدي العاملة أحوال البلاد الإقتصادية والإجتماعية حتى لا يكون حشد العمال المصريين سببا في الإضرار بتلك المصالح . فصر بلد زراعى ، كانت ولا تزال الزراعة فيه تعتمد على سواعد الفلاحين أكثر من اعتمادها على الآلات الحرث الميكانيكية وما إليها ، ولم يتجاوز عدد سكان مصر وقت حفر القناة خمسة ملايين نسمة . ومن المسلم به أمام تلك الحقائق الثلاث أن استخدام المصريين على نطاق واسع في حفر القناة بأجور تافهة ، تدفع لهم حيناً وتحبس عنهم أحيانا ، يصيب الإنتاج الزراعى بأضرار بليغة . وكان يحذر بسعيد باشا أن يتنبه لهذه الناحية الحيوية فلا يعرض الإقتصاد المصرى لهزات عنيفة . ولكن مشروع القناة كان أكبر من أن يواجهه بعقليته المتوسطة وذكائه المحدود . فشركة القناة لم تبد اهتماما جديا باستخدام الآلات لحفر القناة تغنيها عن استخدام المصريين بكثرة عديدة وفيرة . فالتأيت أنه لم تكن لديها كراكة واحدة عند ما شرعت في حفر القناة في ٢٥ من أبريل ١٨٥٩ ، على الرغم من أنه كان قد انقضى إلى ذلك الوقت أكثر من أربع سنوات منذ صدر عقد الإمتياز الأول . وكل ما قامت به الشركة في هذا الصدد أنها عقدت ، قبل بدء عمليات الحفر بشهر واحد ، اتفاقا في ٢١ مارس ١٨٥٩ مع شركة كومب Combe في مدينة ليون لتوريد كراكتين قوة كل منهما عشرون حصانا (١) ومع ذلك فإن مصانع تلك الشركة لم تبدأ في شحن أجزاء

(١) أنظر نصوص الاتفاق في

Voisin Bey : Le Canal de Suez, 7 vols. Paris, 1902-1906., t. VII, pp. 213-216.

الكراكتين إلا على فترات متباعدة في غضون عام ١٨٦٠ . وكانت هاتان الكراكتان على قدر كبير من العجز (١) . ومن الطبيعي أن شق قناة السويس بمثل طولها واتساعها وعمقها كان أخطر من أن تواجهه الشركة بمثل هاتين الكراكتين الهزيلتين مما يدل على أن نيتها كانت مبيتة على استغلال الشعب المصرى بتسخيره في حفر القناة .

(١) المرجع السابق . الجزء السادس ص ٨٦ - ٨٧ و ص ٩٥ - ٩٦ .

الفصل الثاني

الصديقان يعالجان مشكلة الأيدي العاملة

الملابس التي أدت إلى إصدار عقد الإمتياز الثاني - دى لسبس يدعو الأصدقاء
للزمة في مصر على حساب الوالي - أطيب الخمور والمأكولات - فتح اعتماد
للضيوف - تمثيلية بارعة - موجز لمواد العقد - الوضع الذي أخذته
مشكلة الأيدي العاملة بعد صدور العقد الثاني - دى لسبس
يختلق سبباً لاستصدار لائحة العمال -
الفوارق بين عقليتي الرجلين -
نقد وتحليل اللائحة - استغلال
دى لسبس لللائحة ه

ه جاء عقد الإمتياز الأول خلوا من أية اشارة إلى وسائل تنفيذ المشروع أو
مشكلة الأيدي العاملة . فاقصر على مواد تبين أهداف المشروع وامتيازات
الشركة إلى غير ذلك غير أن المادة الأخيرة منه نصت على تعهد سعيد باشا بأن
يقوم هو وجميع موظفي الحكومة المصرية بتقديم المساعدة عند تنفيذ عقد
الإمتياز واستغلاله .

ولم يكف يذاع العقد حتى قامت الحكومة الانجليزية تعارض المشروع .
وسرعان ما أثارت مشكلة الأيدي العاملة التي تستخدم في تنفيذه على النحو
الذي بسطناه في الفصل السابق . وقد رأت الحكومة الانجليزية في إبراز هذه
المشكلة دعامة قوية ترتكز عليها في سياستها العدائية نحو المشروع ، وفي إثارة
مخاوف الحكومة التركية منه .

وقد رغب محمد سعيد ودى لسبس في اسكات صوت المعارضة الإنجليزية
من ناحية العمال الأجانب ، وفي تهديد الشكوك التي تثيرها إنجلترا في نفس
الحكومة التركية حول أهداف فرنسا السياسية من تنفيذ المشروع تارة ، أو

أطلع سعيد في الإستقلال بمصر تارة أخرى . كما كان دى لسبس حريصا على أن يخفف عن كاهل الشركة من عبء استخدام العمال الأجانب في نطاق واسع . فاستغل لمصلحته الوضع السياسى الذى أخذته مشكلة الأيدى العاملة . ولاحث له الفرصة حين نجح على عادته في أن يستصدر من سعيد باشا عقد امتياز ثان ، يكون أوفى وأتم تفصيلا من العقد الأول ويزيد عليه في الإمتيازات التى أغدقت على الشركة إغداقا .

ولا نريد أن نمضى في الحديث عن أهمية الوضع الجديد الذى أخذته مشكلة الأيدى العاملة عقب صدور العقد الثانى قبل أن نعرض في إيجاز شديد إلى الملاحظات التى أدت إلى صدور هذا العقد .

كان دى لسبس قد قام في قافلة كبيرة ، عقب صدور عقد الإمتياز الأول برحلة ارتاد فيها منطقة برزخ السويس ، ورافقه فيها لينان بك Linant Bey وموجل بك Mougel Bey كبيراً مهندسى الحكومة المصرية في ذلك الوقت (١) . وكان الغرض من هذه الرحلة - وقد تحملت الحكومة

(١) كان لينان بك أحد الخبراء في موضوع قناة السويس واشترك اشتراكا فليا في معظم الدراسات الى تمت في النصف الأول من القرن التاسع عشر لإيصال البحرين . وكان قد وضع سنة ١٨٣٣ مشروعا لترعة ملاحية تربط البحرين وقدم نسخه منه إلى ميمو Mimault قنصل فرنسا العام في مصر . كما أسهم في أعمال مهندسى جمعية أبحاث قناة السويس حين قدموا مصر سنة ١٨٤٧ . أنظر شرحا للدراسات التى قام بها لينان في منطقة برزخ السويس على عهد محمد على وهما وسعيد .

Linant de Bellefonds Bey: Mémoires sur les principaux travaux d'utilité publique exécutés en Egypte depuis la plus haute antiquité jusqu'à nos jours. Paris, 1872, pp. 213-262.

أما موجل بك فقد قربه إليه دى لسبس وعينه كبيراً لمهندسى الشركة ومديراً عاما للأشغال بها . وصادق مجلس إدارة الشركة على هذا التعيين بجملة ١٥ يناير ١٨٥٩ وأسهم في أعمال المجلس الأعلى للأشغال بالشركة في غضون عامى ١٨٥٩ ، ١٨٦٠ وقد استقال من منصبه في ٢١ أكتوبر ١٨٦١ إذ لم يستطع الإقامة بصفة مستديمة في صحراء البرزخ وخلفه في منصبه فوازان بك . أنظر :

Voisin Bey, ouvr., cit., t. VI, pp. 35 et 192.

المصرية نفقاتها (١) - دراسة المشروع على الطبيعة واقرار مبدأ حفر القناة على خط مستقيم مباشر بين البحرين (٢) .

ولما انتهت الرحلة في ١٥ يناير ١٨٥٥ بعد أن استمرت قرابة ثلاثة أسابيع (٣) ترك دى لسبس كبيرى المهندسين يعدان تقريرهما وأبحر من الإسكندرية في ٢٧ يناير إلى القسطنطينية يلتبس تصديق السلطان عبد المجيد على عقد الإمتياز ، ولكنه لم ينجح بسبب المعارضة الانجليزية لمشروع القناة وقد حمل لواءهما في القسطنطينية السير سترادفورد دى ردكليف Sir Strafdord de Redcliff سفير إنجلترا هناك . فعاد إلى مصر .

وفي تلك الأثناء كان لبنان بك وموجل بك قد فرغا في ٢٠ مارس ١٨٥٥ من إعداد تقريرهما الذى عرف باسم « المشروع الإبتدائى لشق برزخ السويس من إعداد تقريرهما الذى عرف باسم « المشروع الإبتدائى لشق برزخ السويس L'avant-projet pour le percement de l'Isthme de Suez بحثا فيه شق القناة على خط مستقيم بين البحرين المتوسط والأحمر ، ووضعوا مواصفة لترعة للماء العذب تنجز من النيل إلى منطقة القناة تستخدم في أغراض الملاحة النهرية وشئون الري . وقلدوا المدة اللازمة لإنجاز المشروع بست سنوات ونفقات تنفيذه بمبلغ مائتى مليون فرنك (٤) .

واتفق دى لسبس مع سعيد على تكوين لجنة علمية دولية تتكون من أساطين

(١) يوميات ١٨ ديسمبر ١٨٥٤ في الجزء الأول .

De Lesseps F. : Lettres, Journal et Documents pour servir à l'histoire du Canal de Suez. Paris (5 vols.) (1875-1881).

(2) Desplaces Ernest : Le Canal de Suez. Episode de l'histoire du 19ème siècle. Deuxième édition. Paris, 1859, p. 24. Voir aussi

Bertrand Alphonse et Emile Ferrier : Ferdinand de Lesseps. Sa vie. Son oeuvre. Paris, 1887, p. 56.

(٣) تجد يوميات عن هذه الرحلة في

De Lesseps F. : Origines etc., ouvr., cit., pp. 65-84.

(4) De Lesseps F. : Percement de l'Isthme de Suez. Exposé et Documents Officiels. Paris, 1855, t. II, pp. 67-214.

الهندسة في دول أوروبا للدراسة تقرير لينان بك وموجل بك (١) . وأقنع دى لسبس إلى فرنسا يلتبس تأييد الإمبراطور وحكومته ، ثم ذهب إلى إنجلترا محاولا التغلب على معارضة الحكومة الانجليزية لمشروع القناة . وانهز فرصة وجوده في أوروبا فكون اللجنة العلمية وضمت أعضاء يمثلون سبع دول (٢) قامت حكوماتهم باختيارهم (٣) ، عدا إنجلترا التي رفضت تلبية نداء دى لسبس فقام بنفسه باختيار الأعضاء الإنجليز .

وجاء خمسة من أعضاء اللجنة إلى مصر بحجة دراسة المشروع على الطبيعة وجمع المعلومات اللازمة ، وانضم اليهم لينان بك وموجل بك وبارتلمي Barthelémy Saint-Hilaire عضو المعهد وقد عين سكرتيرا عاما لشركة القناة فيما بعد . ومن الغريب أن دى لسبس دعا كثيرا من أصدقائه ومعارفه إلى السفر إلى مصر مع أعضاء اللجنة حتى ضاقت بهم السفينة أوزيريس Osiris التي أفلتهم إلى مصر . ويقول لينان بك إنه لو استجاب جميع الذين وجهت اليهم الدعوة لتطلب الأمر استئجار عدة سفن يبحرون عليها إلى مصر ولازدحمت بهم جميع فنادق مصر (٤) . ولم يكن دى لسبس من رجال المال حتى يستطيع استضافة العدد الضخم من المدعوين . ولكنه كان يعتمد على كرم صديقه سعيد باشا وكان يعلم أنهم سينزلون في رحاب الوالي وأن مصر هي التي تتحمل نفقات هذه النزهة فخزانه الوالي في ذلك الوقت هي خزانة الحكومة . وما أن بلغ الركب مصر في ٨ نوفمبر ١٨٥٥ حتى أضفى عليهم سعيد الكثير من مظاهر التقدير والتكريم فوضع تحت تصرفهم

(١) أنظر تقريراً أرسله دى لسبس إلى سعيد باشا بتاريخ ٣٠ أبريل ١٨٥٥ في

Voisin Bey, ouvr., cit., t. I, pp. 30-33.

وقد جاءه الرد من سعيد في ١٩ مايو ١٨٥٥ بالموافقة .

(٢) هي فرنسا وإنجلترا والنمسا وإسبانيا وإيطاليا (سردينيا) وهولندا وبروسيا .

(٣) أنظر طريقة تأليف تلك اللجنة واسماء أعضائها والوظائف التي كانوا يشغلونها في

Desplaces Ernest, ouvr., cit., pp. 55-57.

(٤) Linant de Bellefonds Bey, ouvr., cit., pp. 241-242.

كل ما يطلبونه من سفن نيلية وقطر حديدية وموظفين وخدم (١) لأنهم « أناس مرعيو الحاطر » (٢) وفتح لهم اعتمادا إضافيا قدره ثلاثمائة ألف فرنك (٣) أى ما يقرب من اثني عشر ألف جنيه وهو مبلغ جسيم بالنسبة لقيمة النقد في ذلك الوقت . واستقبل أعضاء اللجنة في القلعة السعيدية بالقناطر الخيرية استقبالا رائعا وقال له دى لسبس « إنكم تعاملون هؤلاء السادة كأنهم رعوس متوجة » . فأجابه سعيد « نعم بلاشك . إن هؤلاء السادة رعوس توجهوا العلم » (٤) ودعاهم سعيد إلى الرحلة التقليدية لزيارة آثار مصر في الوجه القبلى على سفن الحكومة ولقضاء شطر من الشتاء في صعيد مصر (٥) . وانتقد

(١) محفوظات قصر عابدين : دفتر رقم ٥٠٢ مية تركى ص ٦٧ بند محافظة الاسكندرية افادة رقم ٦٨٩ مسلسل و ٣٠ أصل في ٩ ربيع أول ١٢٧٢ (١٩ نوفمبر ١٨٥٥) وردت في ١٠ منه - وكذلك نفس الدفتر ص ٦٩ بند الظهورات . افادة رقم ٦٢٧ مسلسل في غرة ربيع أول ١٢٧٢ وكذلك ص ٧٤ نفس الدفتر بند محافظة اسكندرية افادة رقم ٧٦٠ مسلسل و ٤٥ أصل في ١٧ ربيع أول ١٢٧٢ وكذلك ص ٦٧ نفس الدفتر بند محافظة اسكندرية افادة رقم ٦٩١ مسلسل و ٣٥ أصل في ١٠ ربيع أول ١٢٧٢ وردت في ١٤ منه . وكذلك ص ٨٠ نفس الدفتر . بند محافظة اسكندرية افادة رقم ٨٢٨ مسلسل و ٥٩ أصل بتاريخ ٢٩ ربيع أول ١٢٧٢ وردت في غرة ربيع آخر ١٢٧٢ (١١ ديسمبر ١٨٥٥) .

(٢) محفوظات قصر عابدين : دفتر رقم ٥٠٤ مية تركى ص ١٦ أمر رقم ١٠١ مسلسل و ١٥ أصل في ٢٩ صفر ١٢٧٢ .

(٣) محاضرة ألهاها دى لسبس في ٢٦ يناير ١٨٦٤ في قاعة شارع La Paix بباريس نشرت في جريدة L'Isthme de Suez العدد ١٩٠ الصادر في ١٥ مايو ١٨٦٤ مجموعة السنة التاسعة .

(٤) محاضرة ألهاها دى لسبس في ٢٢ يونيو ١٨٦٢ في مدرج كلية الطب بباريس ونشرت في جريدة L'Isthme de Suez العدد ١٤٥ الصادر في أول يوليو ١٨٦٢ مجموعة السنة السابعة .

(٥) تذكر بعض المراجع الفرنسية تبريرا لرحلة أعضاء اللجنة في الصعيد أنهم قاموا بها استجابة لرغبة سعيد باشا في دراسة شئون الري والتوسع في الاستفادة من مياه النيل . انظر .

Ernest Desplaces, ouvr., cit., p. 59.

Marius Fontane : Le Canal Maritime de Suez. Histoire du Canal et des travaux. Paris, 1869, pp. 15-18.

وقد تخطيط مصدر فرنسى آخر في ذكر بواعث تلك الرحلة فقال إنهم ذهبوا إما لدراسة بعض المسائل التى تتصل بنظام قناة السويس المستقبلية وإما لدراسة نظام الري في مصر

Bertrand et Ferrier, ouvr., cit., . .

لينان بك هذا التصرف وتساءل عن الفائدة التي عادت على مصر من هذه الزمة التي رافقهم فيها وقال عنها « إن الموائد التي مدت للضيوف طوال الرحلة قد حوت أطيب أنواع الخمر وأشهى المأكولات بكميات وفيرة » (١) . وبعد مضي أكثر من شهر على قلوبهم بدأوا في المهمة التي من أجلها حضروا ، فراروا منطقة القناة زيارة عابرة من السويس متجهين شمالا إلى البحر المتوسط (٢) . ثم استقلوا الباخرة المصرية « النيل » إلى الاسكندرية فبلغوها في أول يناير ١٨٥٦ وفي اليوم التالي قدموا إلى الوالي تقريراً موجزاً ضمنوه النتائج العامة لرحلتهم وقرروا أن حفر القناة على خط مستقيم هو الحل الوحيد للموضوع وأن تنفيذها سهل ونجاحها مؤكد وأن تكاليف انشاء القناة والأعمال المتصلة بها لا تتجاوز ٢٠٠ مليون فرنك على ما ذهب اليه كبير مهندسي الحكومة المصرية في تقريرها (٣) .

ولم تمض ثلاثة أيام حتى استصدر دي لسبس من سعيد باشا في ٥ من يناير ١٨٥٦ وثيقتين هامتين هما عقد الإمتياز الثاني وقانون الشركة الأساسي ، مما يدل دلالة قاطعة على أن هاتين الوثيقتين كانتا معدتين لتوقيع سعيد باشا عليهما قبل أن تقدم اللجنة تقريرها الموجز إليه . إذ لا يعقل أن يوضع عقد الإمتياز الثاني متضمنا ٢٣ مادة (٤) وقانون الشركة الأساسي حساويا ٧٨

(1) Linant de Bellefonds, ouvr., cit., p. 242.

(٢) أنظر وصفا تفصيليا لتلك الرحلة في

Ernest Desplaces, ouvr., cit., pp. 61-73.

(٣) انظر نص تقرير اللجنة الفرعية في كل من

De Lesseps F. : Percement etc., ouvr., cit., t. II, pp. 139-141.

Charles Roux J. : L'Isthme et le Canal de Suez. Historique. Etat actuel. 2 volumes. Paris, 1901, t. I, pp. 445-446.

Marius Fontane, ouvr., cit., pp. 15-18.

Voisin Bey, ouvr., cit., t. I, pp. 54-55.

(٤) انظر نص عقد الأمتياز الثاني في

De Testa, ouvr., cit., t. II, p. 93 et suiv.

Gelat Bey, ouvr., cit., t. I, p. 446 et suiv.

Charles Roux J., ouvr., cit., t. I, p. 442 et suiv.

مادة (١) في خلال يومين والملاحظ الثاني الذي نسجله هنا هو أن دى لسبس كان على علم تام بقرار اللجنة قبل إصداره بل وقبل قدوم أعضائها إلى مصر وزيارة منطقة القناة . فهذا التسلسل السريع للحوادث منذ قدوم بعض أعضاء اللجنة إلى مصر وزيارتهم العابرة لمنطقة البرزخ وتقديم تقرير موجز للغاية متضمنا نتائج دراسة خاطفة ثم صدور عقد الإمتياز الثاني وقانون الشركة الاساسى كل ذلك أبلغ في الدلالة على أن الأمر لم يكن سوى تمثيلية أعتها دى لسبس مع أعضاء اللجنة في أوروبا للتمويه على سعيد ، وأن النية كانت مبيتة على اغتيال حقوق مصر وأموالها وجهود شبابها والإستيلاء على مساحات شاسعة من أراضيها الزراعية والصحراوية .

. . .

ويلاحظ على عقد الإمتياز الثاني من الناحية الشكلية أنه ينقسم إلى قسمين : القسم الأول وأطلق عليه الإلتزامات ويتكون من تسع مواد ، والقسم الثاني وسمى الإمتيازات ، ويتكون من أربع عشرة مادة . وكانت امتيازات الشركة ترجح بطبيعة الحال الإلتزامات وتفوقها كما وكيفا .

وقد نص في باب الإلتزامات على أن تقوم الشركة على نفقتها وتحت مسئوليتها بكافة الأعمال والمنشآت اللازمة لحفر قناة للملاحة البحرية الكبرى بين السويس على البحر الأحمر وبين خليج بلوز (الفرما) على البحر المتوسط وحفر ترعة للماء العذب تربط النيل بالقناة الملاحية وتستخدم في أغراض الري والملاحة النهرية ، وتتفرع قبيل وصولها إلى بحيرة التمساح إلى فرعين

Voisin Bey, ouvr., cit., t. I, p. 56 et suiv. =

Compagnie Universelle du Canal Maritime de Suez : (Notice et Renseignements Généraux (2ème partie) Paris. 1926, . 7 et suiv.

Merruar Paul : L'Egypte Contemporaine, p. 272 et suiv .

أنظر نص قانون الشركة الاساسى في

De Lesseps F. : Percement de l'Isthme etc. ouvr., cit., t. II, p. 291 et suiv.

Compagnie de Canal du Suez . Notice., ouvr., etc., p. 16 et suiv.

للزى والتغذية ، ويتجه أحدهما شمالا إلى الفرما والثاني جنوبا إلى السويس .
وحددت المدة اللازمة لإنجاز هذه الأعمال بست سنوات مالم تحدث قوة قاهرة
تحول دون ذلك . وكانت المادة الثانية في هذا العقد من أهم المواد إذ نصت
على أن عدد العمال المصريين الذين تستخدمهم الشركة يجب أن يكون على الأقل
أربعة أخماس مجموع العمال . وستكلم عن أهمية هذه المادة عقب هذا العرض
السريع لبقية مواد العقد . والتزمت الشركة بتحويل بحيرة التمساح إلى ميناء
داخلي صالح لاستقبال أكبر السفن حججا ، وإنشاء ميناء لوقاية السفن عند مدخل
القناة في البحر المتوسط وتحسين ميناء السويس ومرساها كي تستطيع السفن
الإحتماء فيها . كما أكد العقد حق الشركة الذي منح لها في العقد الأول وهو أن
تبيع مياه النيل لأصحاب الأراضي الواقعة على حافتي ترع الماء العذب التي
ستقوم الشركة بحفرها ويرغبون في رى أراضيهم بواسطة مأخذ مياه من هذه
الترع . هذه هي أهم الالتزامات التي تقيدت بها الشركة في عقد الإمتياز
الثاني . أما باقي الالتزامات فتتناول مسائل فنية وإدارية كتعيين خط سير
قناة السويس وترعة الماء العذب وتعيين مندوب للحكومة المصرية لدى إدارة
الشركة يحافظ على حقوق الحكومة وتحمل الشركة مرتبه .

وكان أول امتياز ورد في العقد في باب الإمتيازات هو الأراضي الشاسعة
التي منحتها الحكومة المصرية للشركة بدون مقابل (١) ، وكذلك الحق في

(١) جملت هذه الأراضي على نوعين : النوع الأول ويشمل الأراضي التي تمنحها الحكومة من
أجل إنشاء قناة السويس وترعة الماء العذب بفرعها ، وتمتع الشركة بحق استغلال جميع الأراضي
اللازمة لذلك والتي لا تكون ملوكة للأفراد وذلك بدون أن تدفع عنها ضرائب أو أتاوات . أما النوع
الثاني فينص العقد على أن تترك لها الحكومة حق استغلال جميع الأراضي غير المزروعة وتحتد والتي
لا تكون ملوكة للأفراد ويصير ربا وزراعتها بمعرفة الشركة وعلى نفقتها ، على أن تعف هذه
الأراضي من أية ضريبة لمدة عشر سنوات تبدأ من تاريخ استغلالها ثم تخضع طيلة تسع وثمانين سنة ،
وهي المدة الباقية على انتهاء الامتياز ، للالتزامات والضرائب التي تخضع لها في ظروف مماثلة لأراضي
المديريات الأخرى في مصر . فإذا انقضى أجل الامتياز احتفظت الشركة ، هي والذين يتلقون
حقوقهم عنها ، بحق استغلال هذه الأراضي ومأخذ المياه اللازمة لإخصابها بشرط أن يدفعوا عنها
للحكومة المصرية الضرائب المفروضة على الأراضي الأخرى الموجودة في نفس هذه الظروف .

استخراج جميع المواد اللازمة لعمليات وصيانة المبانى والمنشآت التابعة للمشروع من المناجم والمحاجر الأميرية طوال مدة الامتياز وذلك بدون أن تدفع أية ضريبة أو رسم أو تعويض . كما تتمتع الشركة بحق الإعفاء الجمركى على جميع ما تستورده الشركة من الخارج من الآت ومواد أيا كانت مما يلزم لمصالحها المختلفة وأثناء إقامة المبانى أو الاستغلال . وقرر سعيد باشا عن نفسه وعن — خلفائه فى حكم مصر أن تكون قناة السويس بموانئها التابعة لها طريقا مفتوحا دائما ومحايذا لجميع السفن التجارية التى تبحر القناة من بحر إلى بحر بدون أى تمييز أو تخصيص أو تفضيل للأشخاص أو الجنسيات فى مقابل دفع الرسوم وتنفيذ اللوائح التى تضعها الشركة لاستخدام القناة وتوابعها .

ونص أيضا على أن مدة الإمتياز هى ٩٩ سنة تبدأ من تاريخ افتتاح القناة للملاحة البحرية الكبرى ، وعند انتهاء أجل الامتياز تستولى الحكومة المصرية على قناة السويس وأن تتسلم أيضا جميع المواد والمهمات المخصصة للخدمة البحرية فى هذه المؤسسة على أن تدفع قيمة ذلك للشركة بعد تقديرها سواء بالطرق الودية أو بواسطة خبراء . على أنه إذا احتفظت الشركة بالإمتياز لمدة متتالية كل منها تسعة وتسعون عاما فإن حصة الحكومة فى صافى الأرباح وهى ١٥٪ ترتفع عن المدة الثانية إلى ٢٠٪ وعن المدة التالية إلى ٢٥٪ وهكذا ترتفع هذه الحصة بمقدار ٥٪ عن كل مدة على ألا تتجاوز هذه الحصة بأية حال من الأحوال ٣٥٪ من أرباح الشركة الصافية .

واذنت الحكومة للشركة ، بحجة تعويضها عن نفقات البناء والصيانة والاستغلال ، فى أن تفرض وتحصل طوال مدة امتيازها رسوما على مرور السفن وارشادها وسحبها وجرها ووقوفها عند مرورها فى القنوات والموانى

ونص أيضا على أن تسلم الحكومة للشركة عند الإقتضاء الأراضى المملوكة للأفراد التى تكون هناك ضرورة لحيازتها من أجل تنفيذ الأعمال واستغلال الإمتياز ، على أن تدفع الشركة تعويضات عادلة لأصحاب هذه الأراضى بالطرق الودية فإذا نشأ نزاع حول قيمة التعويضات تشكل هيئة تحكم من ثلاثة أعضاء مختار الشركة أحدهم ، ويختار ذوو المصلحة ثانيهم ، وتعين الحكومة ثالثهم ، وتكون اجراءات هذه الهيئة مختصرة وقراراتها نافذة فى الحال وغير قابلة للطعن.

التابعة لها ، وذلك على أساس تعريفه يكون للشركة حق تعديلها في كل وقت بشرط أن تحصل الرسوم من جميع السفن بدون أى استثناء أو تفضيل ، وأن تعلن التعريفه قبل تنفيذها بثلاثة أشهر في عواصم الدول التى يهملها الأمر وفى أهم ثغورها التجارية ، وألا تتجاوز فيما يختص برسم الملاحة الخاص حدا أقصى هو عشرة فرنكات عن كل طن بحرى من حمولة السفينة وعن كل فرد من الركاب . وترك العقد توزيع الأرباح بنفس النسبة التى وردت فى العقد الأول سواء بالنسبة للحكومة المصرية أو الأعضاء المؤسسين أو حملة الأسهم ونص العقد على أن يعين دى لبسبس رئيساً ومديراً لشركة القناة لمدة عشر سنوات تبدأ من يوم سريان مدة الامتياز . وفى المادة الأخيرة وهى الثالثة - والعشرون نص على أن تلغى جميع النصوص الواردة فى عقد الإمتياز الأول التى تتعارض مع مواد العقد الثانى والذى يصبح أساس العلاقة بين الحكومة المصرية والشركة .

وفى نهاية العقد احتفظ سعيد بنفس الشرط الحتمى الذى ورد فى عقد الإمتياز الأول وهو ضرورة تصديق سلطان تركيا على عقد الإمتياز ، وعلى الرغم من أن سعيدا قد أذن لدى لبسبس فى سياق هذا الشرط الحتمى فى أن يباشر انشاء الشركة المالية إلا أنه نص وقرر صراحة أن الشركة تباشر الأعمال الخاصة بحفر برزخ السويس عند ما يصدر تصريح بها من الباب العالى إلى سعيد باشا

• • •

بعد أن اتينا على موجز لعقد الإمتياز الثانى نعود إلى الوضع الذى أخذته مشكلة الأيدى العاملة بصدد هذا العقد ، فنقول إن المادة الثانية منه تعرضت لتلك المشكلة فنصت على أنه « للشركة الحق فى تنفيذ الأعمال المنوطة بها بمعرفتها أو بواسطة مقاولين تعطى لهم هذه الأعمال بالمناقصة العامة أو بالممارسة وفى جميع هذه الحالات يكون على الأقل أربعة أخماس العمال الذين يستخدمون فى هذه الأعمال من المصريين » .

وقد يظن البعض أن الهدف من وضع هذه المادة هو محابة العمال المصريين

على حساب العمال الفرنسيين ومن إليهم من الأجانب ، وذلك بفتح آفاق رحبة أمام الشعب المصرى للعمل فى تنفيذ المشروع ، ولكن كان هذا آخر شيء يفكر فيه مستعمر أوربى من الطراز الأول على شاكلة دى لسبس. ويزيد فى قوة هذا الظن الخاطيء أن هذه المادة وردت فى عقد الإمتياز تحت عنوان التزامات الشركة . وكانت هذه براءة فائقة من دى لسبس لأنه وضعها فى غير مكانها الحقيقى من العقد ، ولأن ظاهرها غير باطنها . فالغرض الخفى من هذه المادة هو خدمة الشركة أولا وآخرا ، إذ كان يتعذر على الشركة أن تستقدم أفواجا هائلة من العمال الأوربيين يقيمون فى صحراء البرزخ لتنفيذ المشروع فى مراحل الأولى ، وذلك للأسباب التى أوردناها فى الفصل السابق. وقد ذكر أحد رجال القانون الإنجليز أن هذه المادة ولو أنها جاءت فى باب الإلتزامات إلا أنها تعتبر فى الحقيقة امتيازاً سخياً للشركة ، إذ لولا وجود هذه المادة لكان تنفيذ المشروع صعباً إن لم يكن مستحيلاً (١) .

والواقع أن هذه المادة تهدف فى حقيقتها وجوهرها إلى تحقيق أغراض سياسية ومكاسب مادية للشركة . أما الأغراض السياسية فتتلخص فى القضاء على المعارضة الانجليزية من ناحية العمال الأجانب وتبديد شكوك تركيا من أهداف فرنسا وسعيد السياسية . وقد كشفت جريدة L'Isthme de Suez فيما بعد عن الأغراض السياسية التى استهدفت من وضع هذه المادة ، وكان مما جاء فى مقالها «ولا يخفى أن وضع المادة الثانية أريد به دفع الإتهامات عن سعيد باشا وتعزيز مركزه . تلك الإتهامات التى يروجها البعض من أنه يرمى إلى حركة استقلالية أو تعريض أملاك الدولة العثمانية لخطر الضياع » (٢) .

ولكن لم تحقق المادة الثانية فى الواقع أغراضها السياسية ، لأنه إذا كانت انجلترا قد كفت بعد صدور عقد الإمتياز الثانى عن معارضة المشروع على أساس مسألة العمال الأجانب فلإنها مضت فى سياستها العدائية نحو المشروع متذرعة

(1) Charles Lamb Kenney. Barrister at Law., ouvr., cit., pp. 24-25.

(٢) العدد ١٢٠ الصادر فى ١٥ يونيو ١٨٦١ ص ص ١٩٩ - ٢٠٣ مجموعة السنة السادسة .

بأسباب أخرى كإسراف الشركة في الإعتماد على نظام السخرة في حفر القناة أو استحالة حفرها في صحراء البرزخ بسبب العواصف الرملية (١) ، أو خطورة الملاحة في البحر الأحمر مما يعرض السفن التي تستخدم القناة إلى الغرق فيه (٢) أو أن القناة لن تدر أرباحا مالية تذكر (٣) ، أو أن مصب القناة في البحر المتوسط سيغمره طمي النيل الذي تجيء به مياه فرع دمياط فيدفعه التيار الساحلي نحو بور سعيد (٤) . هذا فضلا عن الأسباب السياسية الأصلية التي أوجزناها في الفصل السابق .

أما الغرض الثاني من وضع هذه المادة وهو تحقيق كسب مادي للشركة فقد كانت هذه المادة ركيزة قوية لها في تنفيذ المشروع : جعل منها دى لسبس أساسا لنظام السخرة في حفر القناة ورتب عليها ، وفرع منها ، حقوقاً جديدة للشركة صاغها في لائحة سميت « لائحة استخدام العمال الوطنيين (المصريين) في أشغال قناة السويس » استصدرها من صديقه محمد سعيد في ٢٠ من يوليو ١٨٥٦ . وتنفيذاً لهذه المادة وتطبيقاً لهذه اللائحة سيق المصريون إلى ساحات الحفر زمرا لشق قناة السويس . وقد بلغ عدد المصريين الذين أكرهوا على الحفر خلال عام ١٨٦٢ - وهي السنة التي شأهدت أكبر حشد آدمى في تاريخ الشركة ربع مليون مصري ، وهو عدد رهيب بالنسبة لتعداد مصر الذي بلغ في تلك السنة ٤,٨٣٣,٠٠٠ نسمة (٥) .

(١) L'Isthme de Suez العدد ٩٥ الصادر في أول يونيو ١٨٦٠ ص ١٨٨ مجموعة السنة الخامسة .

(٢) غرقت الباخرة Alma من بواخر شركة P.O. على مقربة من جدة في أواخر عام ١٨٦٠ أنظر L'Isthme de Suez العدد ١٠٥ الصادر في أول نوفمبر ١٨٦٠ ص ٣٤٥ مجموعة السنة الخامسة .

(٣) L'Isthme de Suez العدد ٨٥ الصادر في أول يناير ١٨٦٠ ص ١ - ٣ مجموعة السنة الخامسة .

(٤) L'Isthme de Suez العدد ٨٩ الصادر في أول مارس ١٨٦٠ ص ٦٦ - ٦٩ مجموعة السنة الخامسة .

(5) De Malortie Baron : Egypt, Native Rulers and Foreign Interference, 1882, p. 144.

وكانت الشركة عند تنفيذ المشروع تنظر إلى هذه المادة بمثابة رأس مال آخر لها ، فإنه لما احتدم النزاع في ستي ١٨٦٣ ، ١٨٦٤ بين الحكومة المصرية وبينها حول الغاء السخرة في حفر القناة ومساائل أخرى ، قبلت الشركة بعد لأي مبدأ الغاء السخرة ، ولكنها طالبت في مقابل الغاء اللامحة التي تفرغت عن المادة الثانية تعويضاً ماليا قدره سبعة وخمسون مليون فرنك (١) في حين أن رأس مالها كان مائتي مليون فرنك . وقد حكم لها امبراطور فرنسا بمبلغ ٤٢,٥ مليون فرنك (٢) . وهكذا كانت المادة الثانية خيراً وبركة على الشركة : فقد أتاح لها ، عند تنفيذها ، مورداً هائلاً استطاعت به الحصول على مشات الألوف من العمال المصريين ، كما كانت النبع الذي استقت منه ملايين الفرنكات عند الغائها .

وفيما عدا المادة الثانية لم يتعرض العقد الثاني في شيء لمشكلة الأيدي العاملة سوى أن المادة الثانية والعشرين منه أكدت التعهد الذي جاء في عقد الإمتياز الأول والذي ينصب على وجوب مساعدة الحكومة المصرية في تنفيذ المشروع فجاء في هذه المادة ما يلي « كدليل على الأهمية التي نعلقها على نجاح المشروع نعد الشركة بمساعدة الحكومة المصرية مساعدة تقوم على الإخلاص ، وندعو بهذا موظفي و مندوبي جميع المصالح الحكومية لإعطاء هذه الشركة كل ما يمكن من مساعدة وحماية ويكون لمهندسينا لبنان بك وموجل بك اللذين نضعهما تحت تصرف الشركة للإشراف وإدارة الأعمال التي تقوم بها هذه الشركة الحق في المراقبة العليا على العمال وعليهما أن يسهرا على تنفيذ اللوائح الخاصة بحسن سير العمل . »

• • •

(1) De Lesseps F.: Lettres, Journal et Documents etc. ouvr., cit., t. IV, pp. 447-471.

(٢) يقع في خطأ معظم المؤرخين والكتاب الذين كتبوا في تاريخ القناة إذ يقررون أن لجنة التحكم قد حكمت بثانية وثلاثين مليون فرنك في مقابل الغاء السخرة في حفر القناة . والواقع أنها قدرت ٤٢,٥ مليون فرنك تعويضاً للشركة في مقابل ذلك الإلغاء . انظر شرح هذه المسألة في الفصل الخامس بأجور العمال .

لم يقنع دى لسبس بهذا الكسب الذى أصابه فى عقد الإمتياز الثانى وأراد أن يظفر بكسب جديد تفريعاً على المادة الثانية . اذ كان قد وطد العزم على اغفال استخدام آلات ميكانيكية فى عمليات الحفر على الجفاف ، خلافاً لما كان يصرح به فى مذكراته وخطبه ، وعول على الإستعانة بألاف مؤلفة من المصريين يسخرهم فى شق القناة بأجور زهيدة للغاية يدفعها بعضهم حيناً ويمتنع عن دفعها أحياناً . والشركة لا تستطيع أن تحصل على ما تنبغيه من تسخير أفواج غزيرة العدد من الشعب المصرى دون أن تنال مساعدة من الحكومة المصرية بتدخلها فى جمع العمال .

وكان تدخل الحكومة لجمع العمال أمراً مألوفاً فى ذلك الوقت وكثيراً ما جرى عليه العمل فى مصر ، مع فارق واحد ، هو أن الحكومة كانت تجمع العمال لتنفيذ مشروعات تقوم هى بها من أجل المصلحة العامة كجفر الترع أو مد الخطوط الحديدية أو اصلاح جسور النيل درءاً لأخطار فيضان عال . فالسخرة يمكن اعتبارها من هذه الناحية نوعاً من الضرائب . لأن الضرائب قد تؤدى نقداً أو عينا أو عملاً . والحالة الإقتصادية السائدة فى أى بلد هى التى تحدد الأسلوب الذى تؤدى به الضرائب (١) .

وقد أراد دى لسبس أن تتدخل الحكومة لجمع مئات الألوف من العمال المصريين واكراههم على العمل فى حفر القناة . وهذا هو وجه الخطأ ، لأن مشروع القناة يخضع للقانون العام ، ويترتب على ذلك أن تكون الشركة هى المكلفة بالقيام بنفسها بتدبير وسائل تنفيذ المشروع ، فتحصل على جميع العمال الذين

(١) قد تؤدى الضرائب فى هذه الصور الثلاث مجتمعة تبعا لحالة التأخر الإقتصادى والإجتماعى . ولا شك أن غير مجتمع هو الذى يؤدى ضرائبه نقداً . ولكن كانت العملة المتداولة وقتئذ فى مصر قليلة وكان العمل المأجور من الحكومة غير مألوف ، وكان حفظ الترع فى منسوبها الضرورى أمراً لا مفر منه إذا أريد نجاح الزراعة وهى قوام الحياة الإقتصادية فى مصر . ولذلك نرى أن السخرة فى المشروعات الحكومية كانت وقتئذ أمراً لا مناص منه فى مصر . ولكن حدث أن أسئء استخدام السخرة وخاصة فى عصور الإستبداد إذ كان ولاية الأمور فى مصر من الحاكم إلى شيخ البلد يسخرون الفلاحين فى مزارعهم وأعمالهم الخاصة وراء ستار الضرورة العامة .

تطلبهم عمليات الحفر وفق الطريقة الحرة ، التي تقوم على عرض من مندوب الشركة وقبول من ناحية العامل بعد الإتفاق على الأجر وساعات العمل وما إلى ذلك. وبتقرير هذه الحقيقة تنهاوى مزاعم بعض الفرنسيين من أنصار دى لسبس الذين حاولوا تبرير تدخل الحكومة بلجم العمال من أجل شركة القناة بأنه لون من ألوان المساعدة الخاصة قدمها سعيد إلى الشركة في صورة السخرة (١) C'était une espèce de subvention spéciale, sous forme de corvée.

وقد أراد دى لسبس أن يسجل تدخل الحكومة بلجم العمال من أجل حفر القناة - في وثيقة رسمية يستصلرها من سعيد تأميناً لمصالح الشركة.

ولم يكن عليه إلا أن يتصيد فرصة أو يختلق سبباً لكي يظفر بالوثيقة التي يشتهيها ، ولم يكن هذا بالأمر العسير على دى لسبس . فقد هبط فجأة إلى مصر حيث كان محمد سعيد يصطاف في الاسكندرية ، وأبلغه ان أعضاء اللجنة العلمية الدولية قد عكفوا جميعاً ، منذ عودة زملائهم من مصر إلى أوروبا ، على وضع تقرير مفصل شامل لمراحل تنفيذ مشروع القناة ونفقاته ، ولكنهم بعد أن قطعوا شوطاً بعيداً في المهمة استحال عليهم انجازها ، لأنهم ، وهم أساطين الهندسة في العالم ، لا يضعون تقديراتهم جزافاً ، بل على أسس علمية ثابتة . وهم لا يستطيعون أن يقدروا نفقات المشروع تقديراً دقيقاً إلا إذا عرفوا مقدماً وبطريقة أكيدة الوسائل التي تحصل بها الشركة على العمال المصريين ، والأجور التي يتناولونها من الشركة ، ووسائل إعاشتهم في الصحراء إلى غير ذلك من المسائل الوثيقة الصلة بتنفيذ المشروع .

ومرة أخرى يخدع محمد سعيد بهذه الحيلة . ولا بد أن نذكر هنا تقريراً للواقع أن العقليتين كانتا غير متكافئتين : فمحمد سعيد كان ذا عقلية متوسطة وذكاء محدود وأفق عقلي ضيق ، يعوزه التبصر والروية

(1) Aimé Marteau : Le Canal de Suez. Sa construction. Son exploitation. Pars, 1867, p. 10.

والخبرة بالحياة والأساليب الدبلوماسية ، وكان يسهويه المديح والثناء والحديث في موضوع عظمته الشخصية وأن التاريخ سيخلد مآثره على الإنسانية والحضارة على مر الأحقاب وتعاقب الأدهار . أما دى لسبس فكان ذا عقل منفتح الجوانب رحيب الآفاق ، أوتي نصيبا موفورا من الذكاء والمرونة والدهاء والقدرة على الخداع ، كما كان خبيراً بعادات أهل الشرق وحكامه ، عرف نقاط الضعف في سعيد فأفاد منها إلى أبعد الحدود . استجاب محمد سعيد لرغبة دى لسبس وأصدر من الاسكندرية في ٢٠ من يوليو ١٨٥٦ لائحة عرفت باسم «لائحة استخدام العمال الوطنيين في أشغال قناة السويس»^(١) وهكذا غدا سعيد باشا أداة طيعة لينة في يد صديقه دى لسبس الذى ظفر بالوثيقة الرسمية الرابعة في أقل من عامين بعد صدور عقد الإمتياز الأول ثم الثانى ثم قانون الشركة الأساسى . وضمنت شركة القناة بهذه اللائحة موردا آدميا هائلا تمثل في الشعب المصرى الذى سخره سعيد باشا في حفر القناة . ويقول كلفن إن سعيد قد جلب الشقاء على الفلاحين بل كان من أكبر العاملين على اتعاسهم بسبب امتياز قناة السويس الذى فرض عليهم السخرة في أشد حالاتها وأبعدها عن المكافأة^(٢) . ومما يدل على أن الأمر لم يكن سوى حيلة بارعة من دى لسبس هو أن صدور هذه اللائحة لم يغير شيئا من التقدير الذى وضعته اللجنة العلمية الدولية لنفقات تنفيذ المشروع فقد صدر تقريرها الضافى في ديسمبر سنة ١٨٥٦^(٣) وقدرت فيه نفقات تنفيذ المشروع بمبلغ ٢٠٠ مليون فرنك، وهو نفس التقدير الذى وضعه كبيرا مهندسى الحكومة المصرية

(1) De Testa, ouvr. cit., t. II, p. 104 et suiv.

Gelat Bey, ouvr. cit., t. I, p. 459 et suiv.

Voisin Bey, ouvr. cit., t. I, p. 100 - et suiv.

(2) Colvin : The Making of Modern Egypt. London, 1906, p. 8.

(3) Compagnie Universelle du Canal Maritime de Suez : Rapport de la Commission Scientifique Internationale. Paris, 1856.

بتاريخ ٢٠ مارس ١٨٥٥ قبل أن تصدر اللائحة وقبل أن تحدد فيها أجور العمال ، وهو أيضاً نفس التقدير الذى وضعه اعتباراً أعضاء اللجنة الفرعية الذين قدموا مصر فى أواخر سنة ١٨٥٥ . ودل التنفيذ على أن نفقات المشروع قد تجاوزت ضعف هذا المبلغ إذ بلغت ٤٣٢,٨٠٧,٨٨٢ قرنكا (١) .

نقد وتحليل لللائحة

أول ما يؤخذ على هذه اللائحة هو التضارب الصارخ بين مقدمتها وبين المواد التى تضمنتها ، فقد مهد محمد سعيد باشا لها بمقدمة ذكر فيها الأغراض التى توخاها من اصدار اللائحة . وكانت ثلاثة أغراض ، وهى على حسب ترتيب وضعها :

أولاً : ضمان تنفيذ أعمال قناة السويس البحرية . فالإعتبار الأول فى نظر سعيد باشا هو ألا تتعرض عمليات الحفر للإضطراب . وكان هذا هو النص الوحيد فى المقدمة الذى ظل محترماً من الحكومة المصرية ، وعلى الأخص منذ منتصف عام ١٨٦١ ونفذ تنفيذاً دقيقاً صارماً أساسه رعاية مصالح الشركة على حساب مصالح الشعب المصرى .

ثانياً : ضمان حسن معاملة المصريين الذين تستخدمهم الشركة . وهذا الغرض قد نسخته المادة الثانية من اللائحة والخاصة بتحديد أجور العمال كما أن الروح التى سادت تنفيذ اللائحة قد أطاحت بهذه الفقرة .

ثالثاً : السهر على مصالح المزارعين والملاك والمقاولين الوطنيين . وهذا الغرض قد عصفت به المادة الأولى .

وبعد ذكر هذه الأغراض الثلاثة قرر سعيد باشا أنه أصدر اللائحة بالإتفاق مع دى لسبس بصفته رئيساً مؤسساً لشركة القناة . وهذه العبارة توحى بأن دى لسبس قد اشترك فى وضع اللائحة بل الأرجح أنه هو الذى انفردي بوضعها جريباً على عادته مع سعيد باشا ولأنه سعى فى استصدارها منه . وكانت

(1) Hallberg, *oun. cit.*, p. 137 footnote no. 1.

الشركة هي صاحبة المصلحة الأولى في هذه اللائحة . وقد أظهر دى لسبس
براءة لا مزيد عليها في صياغة مواد هذه اللائحة لسبب واحد هو أنه تجنب
أن يضمنها لفظ السخرة اطلاقاً وإن كانت بعض موادها تفيض بها
معنى وروحاً . وهكذا كانت براءة دى لسبس لا تبرز إلا في مجال الخداع
والتدليس والتلاعب بالألفاظ ليخفى وراءها ما يبته من تسخير الشعب
المصرى في حفر القناة . وقد قرر ثلاثة من أقطاب القانون في فرنسا (١)
في نوفمبر ١٨٦٣ أن الإبقاء على هذه اللائحة إنما هو إبقاء للسخرة ، لأن
اللائحة والسخرة مرتبطتان بعضهما ببعض بعروة وثقى لا انفصام لها (٢) .

جاءت بعده هذه المقدمة مواد اللائحة وكانت إحدى عشرة مادة . نصت
المادة الأولى على أن « تقدم الحكومة المصرية العمال الذين سيعملون في أعمال
الشركة تبعاً للطلبات التي يتقدم بها كبير مهندسى الشركة وطبقاً لاحتياجات
العمل . » كانت هذه أخطر مادة على الإطلاق في اللائحة ، وظاهر فيها
الغبى الذى يقع على الشعب المصرى إذ كانت مادة مرنة ناقصة ، لم تحدد عدد
العمال ولم تعين حداً أقصى لعدددهم لا يجوز تجاوزه بأية حال من الأحوال ، ولم توزع
حشد العمال على مواسم الزراعة بنسبة معينة ، بل كان تقديم الحكومة العمال
المصريين إلى الشركة منوطاً بأمرين : رغبة كبير المهندسين في الشركة وهو
مستخدم كبير بها يهتم بشئون عمليات الحفر ويؤثر مصالح الشركة على مصالح
الشعب المصرى . وثانياً حاجات العمل . وقد استغل دى لسبس مرونة هذه
المادة ونقصها ، فلم يقتنع بعشرين ألف مصرى تحشدتهم الحكومة وفق
نظام السخرة لحفر القناة بل كان يسأل الحكومة الخافاً أن تبعث إلى ساحات

(1) Note consultative pour son Altesse Ismail Pacha, Vice Roi d'Egypte, délibérée par Mtres. Odilon Barrot, Dufaure et Jules Favre, en date du 30 novembre 1863.

(2) Le maintien du règlement impliquerait nécessairement le maintien de la corvée ; l'un est fatalement et nécessairement lié à l'autre.

الحفر بأربعين الفا معتمدا على ميول سعيد باشا الطيبة نحوه ونحو المشروع . وقد بلغ من استغلال الشركة لهذه المادة أن قرر كبير مهندسي الشركة أنه كان يحصل على العمال المصريين بمجرد طلب بسيط يبعثه إلى مدير المديرية (١) وهكذا أخضع سعيد باشا مديري المديریات و « نظارة » الداخلية لسلطة مستخدم فرنسي في شركة القناة .

ومما هو جدير بالذكر أنه جاءت في نهاية المادة الثالثة من هذه اللائحة فقرة نصت على وجوب مراعاة مواسم الزراعة عند تحديد عدد العمال . ولكن ظل هذا النص حبرا على ورق ، ولم تكثر الشركة بوجوده وتسامح سعيد باشا في تطبيقه ، فكان حشد العمال المصريين يتم في كافة المواسم الزراعية على السواء .

ونلاحظ أيضاً في هذه المادة ناحية هامة جدا هي وجود عنصر الإكراه وهو أهم ما يميز نظام السخرة : الإكراه في جمع العمال ، والإكراه في ترحيلهم إلى ساحات الحفر ، والإكراه في فرض عمل معين عليهم لادخل لإرادتهم في اختياره أو رفضه ، مما يقطع بأن نظام السخرة سيكون الركيزة الأولى التي يقوم عليها نظام العمل في حفر القناة .

أما سائر مواد اللائحة فهي في مجموعها وفي ظاهرها تميل إلى بعض العناية بأمور العمال . حفلت المادة الثانية بذكر أمور كثيرة هي أجور العمال ومسائل الطعام وإعداد ماء الشرب ومواعيد دفع الأجور كما عابحت مسألة هروب العمال من ساحات الحفر . حددت أجر العامل بمبلغ يتراوح بين قرشين ونصف قرش وبين ثلاثة قروش في اليوم . وإذا كان سن العامل يقل عن اثنتي عشرة سنة فيتقاضى قرشا واحداً في اليوم . وقد ذكرت اللائحة أن هذه الأجور قد حددت على أساس متوسط الأجور التي تدفع في أعمال الغير . وهذا هو وجه الخطأ ، لأنه ليس هناك مجال للتشابه بين عمليات حفر القناة وبين أعمال الغير . وكان يجب أن تراعى عند تحديد الأجور

(1) Voisin Bey, ouvr. cit., t. VI, pp. 233-234.

ملابس العمل في حفر القناة من حيث السفر الطويل الشاق المتنوع الوسائل والذي يتحمله العمال حتى يبلغوا ساحات الحفر في صحراء البرزخ ، والأخطار التي تحف بهم هناك من قلة مواد التموين وتعذر إعداد أماكن لمبيتهم ، وأهم من ذلك ندرة ماء الشرب وتأخر وصوله إليهم فهذه الظروف المجتمعة تقطع بأن الأجور التي حددتها اللائحة إنما هي أجور بسيطة جداً بالنسبة للعامل المصري إذا اشتغل وسط تلك الأخطار ، كما أنها أجور تافهة بالنسبة للعامل الأجنبي في وطنه . وتحديد هذه الأجور نقض صريح لما جاء في مقدمة اللائحة من ضمان حسن معاملة العمال المصريين .

وقد التزمت الشركة بتقديم الخبز المقدد (الجراية) إلى كل عامل بصرف النظر عن عمره وقدر ثمن الجراية بقرش واحد ، ونص على أن يكون تقديمها كل يومين أو ثلاثة أيام مقدماً ، وكان في مقدور العمال أن يستبدلوا بالجراية قيمتها النقدية على شرط أن تتأكد الشركة أن في استطاعة أولئك العمال تدبير طعامهم . وقد نصت هذه المادة أيضاً على أن تدفع الأجور نقداً في نهاية كل أسبوع ، واحتفظت الشركة لنفسها بحق حجز أجر خمسة عشر يوماً من كل عامل كضمان لعدم تركه العمل ثم يستمر صرف الأجور له بعد ذلك كاملة . فإذا أنجز كافة الأعمال تناول العامل قيمة المبلغ المحفوظ له بخزانة الشركة . وقد أرادت الشركة بهذا النص معالجة حالة كانت تتوقعها وهي هرب العمال من ساحات الحفر قبل انتهاء المدة المقررة لبقائهم فيها . وسنرى أنها قامت بنفس المحاولة للمرة الثانية في هذه اللائحة حين فرضت المادة الخامسة عقوبات على العمال الذين يحاولون الهرب . ونستخلص من هذا الاهتمام المتعدد في اللائحة لمنع العمال من الهرب حقيقتين :

أولاً : وجود عنصر الإكراه في استخدام المصريين في حفر القناة فهم لا يستطيعون ترك أعمالهم في الحفر ، بل أكثر من ذلك كانت تفرض عليهم حراسة شديدة أثناء سفرهم من قراهم إلى منطقة القناة لمنعهم من الهرب في الطريق ، ثم تفرض عليهم مراقبة دقيقة في ساحات الحفر منعا للتراخي في

العمل أو الإخلال بالنظام أو الحرب من منطقة القناة (١) . والحقيقة الثانية هي أن الشركة كانت تشعر من أول الأمر بأن المصريين سينفرون من العمل في حفر القناة بسبب تفاهة الأجور وقسوة الظروف التي سيعملون فيها وأنهم لن يجدوا ما يغريهم على المضي في حفر القناة .

وفي نهاية هذه المادة تعهدت الشركة بأن تقدم إلى العمال ماء الشرب والماء اللازم لاستعمالاتهم الخاصة . وسرى أن الشركة قد تحبظت في معالجة مشكلة ماء الشرب ومات المصريون عطشا في ساحات الحفر .

أما المادة الثالثة فقد نصت على ألا يتجاوز انتاج العامل في الحفر - وهو ما يسمى مقطوعة - الإنتاج المحدد له بمصلحة الطرق والكبارى بمصر والذي طبق اثناء تنفيذ مشروعات الري الكبرى في السنوات الأخيرة . وهذه المادة ظاهرها الرحمة وباطنها العذاب ، فالشركة تتظاهر بأنها حانية على العمال المصريين ولا ترهقهم من أمرهم عسرا ولا تطلبهم بأكثر مما كانوا يؤدونه منذ سنوات خلت في حفر الترع . ولكنها في الواقع كانت تريد الاستفادة من نظام ينفضح بالقسوة وينشع بالظلم العاني حين نفذت الحكومة مشروعات الري الكبرى في مصر الحديثة ابتداء من حكم محمد علي إذ كانت الحكومة تكره المصريين على حفر الترع من الفجر حتى مغيب الشمس تحت وطأة الضرب بالسوط - الكرياج - وكان حفر ترعة المحمودية مثالا يساق في هذا الصدد (٢) . ومع ذلك فالشركة لم تكترث بهذه المادة واعتمدت في تحديد انتاج العمال المصريين في حفر القناة على ما ذهب اليه لبنان بك وموجيل بك في تقريرهما المعروف باسم « المشروع الابتدائي لحفر برزخ السويس » ٢٠ مارس ١٨٥٥ إذ قدرا انتاج العامل المصري في حفر قناة السويس بـ ٣٠٠ مكعب ونصف متر مكعب من الأنقاض التي تتخلف عن عملية

(١) أنظر الفصل السابع .

(٢) عبد الرحمن الجبري . عجائب الآثار في التراجم والأخبار . أربعة أجزاء . الجزء الرابع ص ٣٠٤ . حوادث ٢٤ شوال ١٢٣٤ (٦ أغسطس ١٨١٩) .

الحفر في اليوم الواحد ، أما في حفر ترعة الماء العذب فإن الإنتاج اليومي يرتفع إلى مترين مكعبين من الأنقاض . وقد أخذت اللجنة العلمية الدولية بهذين التقديرين في تقريرها الذي وضعته في ديسمبر ١٨٥٦ وأصبح دستوراً للشركة وطلبت من الشركات الهندسية والمقاولين التقدم إليها بعروضهم لتنفيذ المشروع على أساس ما جاء في ذلك التقرير . وعلى ذلك فإن هذه المادة أصبحت غير ذات موضوع عند تنفيذ اللائحة .

وقد جاءت في نهاية هذه المادة الفقرة التي ظلت حبرا على ورق وسبق أن تعرضنا لها وهي الخاصة بوجوب مراعاة المواسم الزراعية عند جمع العمال لحفر القناة .

أما المادة الرابعة فقد تعرضت لمسائل الأمن العام في منطقة القناة فذكرت أن أعمال الشرطة في ساحات الحفر يقوم بها ضباط الحكومة ورجالها تحت أوامر كبير مهندسي الشركة وطبقاً لتعليماته . وهنا تكمن خطورة هذه المادة لأنها أتخضعت السلطة المصرية المحلية في منطقة القناة لمستخدم فرنسي كبير في شركة القناة وظل الموقف دقيقاً شائكا طوال حكم سعيد باشا إلى أن صدر قرار بإنشاء محافظة القناة في مارس ١٨٦٣ .

وتعرضت المادة الخامسة لفرض العقوبات على العمال بسبب الإهمال أو الهرب من العمل أو الإخلال بالنظام في ساحات الحفر . وحددت لكل حالة من هذه الحالات الثلاث عقوبة خاصة تناسبها ، فالعامل الذي يبدو منه إهمال في عمله يخصم جزء من أجره على ألا يتجاوز الخصم ثلث أجره اليومي ، كما أن الخصم يجب أن يكون متناسبا مع مقدار إهماله في عمله وإنتاجه . وأما العامل الذي يهرب فيفقد أجر الخمسة عشر يوما المحفوظ له بخزانة الشركة ، على أن تدفع الأخيرة المبالغ المتجمدة لديها بهذا السبب لحساب المستشفى المقام في البرزخ . وكذلك يفقد العامل الذي يخل بالنظام في ساحات الحفر أجر الخمسة عشر يوما ، كما أعطى للشركة الحق ، زيادة على ذلك ، في فرض غرامة عليه تضاف لحساب المستشفى .

وتناولت المادة السادسة مسألتى سكنى العمال والعناية الصحية فاشتريت أن تقوم الشركة بإسكانهم سواء تحت خيام أو فى عنابر أو فى بيوت ملائمة كما فرضت على الشركة إنشاء مستشفى ومراكز أسعاف للعمال وأن تتولى الشركة تعيين الأطباء والمستخدمين وأن تزود كلا من المستشفى ومراكز الاسعاف بالأدوية والأجهزة لعلاج المرضى على حسابها الخاص .

ونصت المادة السابعة على أن تتحمل الشركة مصاريف انتقال العمال وعائلاتهم من مكان سفرهم حتى وصولهم إلى ساحات العمل . ويبدو من هذه المادة ألا شأن للشركة بنفقات عودة أولئك العمال مع عائلاتهم إلى قراهم . ومع ذلك فقد أعفى سعيد باشا الشركة من عبء ترحيلهم إلى ساحات الحفر وتكفلت الحكومة المصرية بنقلهم على نفقتها سواء فى السفن النيلية أو فى القطر الحديدية . وقد اشترطت هذه المادة أن تدفع الشركة لكل عامل مريض سواء أكان بالمستشفى أم فى مركز الاسعاف ، عدا مصاريف العلاج التى تتطلبها حالته ، أجرا يوميا قدره قرش ونصف قرش طوال المدة التى يكون فيها عاجزا عن العمل .

ونصت المادة الثامنة على أن الصانع الفنين مثل الحدادين والنجارين والنحاتين وغيرهم يحدد أجورهم على أساس الأجر الذى تدفعه الحكومة لهم عن مثل تلك الأعمال فى أشغالها وذلك عدا الجراية أو ثمنها .

أما المادة التاسعة فقد نصت على أن تدفع الشركة أجورا ممتازة لرجال الجيش المصرى الذين فى الخدمة إذا استخدمتهم الشركة فى تنفيذ الأعمال .

وتعهلت الحكومة المصرية فى المادة العاشرة أن تصرف للشركة جميع المقاطف والفوؤوس والأدوات اللازمة لنقل الأتربة والمهمات وكذا البارود لعمل الألغام فى المحاجر بسعر التكلفة على أن تقدم الشركة طلبا توضح به ما يلزمها من تلك الأدوات قبل الميعاد بثلاثة أشهر على الأقل .

وأخيرا عهد سعيد باشا فى المادة الحادية عشرة إلى لبنان بك وموجل بك -وقد وضعهما تحت تصرف الشركة لإدارة الأعمال وتنفيذها - بالمراقبة

العليا على العمال وأذن لهما في الاتفاق مع مدير الشركة لتذليل الصعوبات التي قد تظهر في أثناء تنفيذ ماجاء بهذه اللائحة .

استقلال وبلجيس لللائحة

كان صدور لائحة العمال كسبا كبيراً لدى لبس وسرعان ما استغلها استغلالاً واسعاً تعددت صورته فقام بدعاية في إنجلترا في ابريل ١٨٥٧ حين طاف بالمراكز الصناعية والتجارية بها داعياً لمشروع القناة . وعقد اثنين وعشرين اجتماعاً عرفت باسم « الاجتماعات الانجليزية English Meetings »^(١) وقد أبان خلالها أن الشركة وقد حرم عليها استخدام العمال الأجانب إلا بنسبة ضئيلة فلن يعوزها العمال المصريون إذ ستحصل عليهم بكثرة عظيمة وأجور زهيدة بفضل صدور لائحة العمال^(٢) . ولما حان الوقت لطرح أسهم الشركة في الأسواق ودعوة الجماهير إلى الإكتتاب فيها كانت لائحة العمال دعامة قوية قامت على أكتافها الدعوة إلى الإكتتاب في أسهم الشركة^(٣) يضاف إلى ذلك أن لدى لبس وجه الدعوة إلى الشركات الهندسية الكبرى وكبار المقاولين في أوروبا إلى التقدم بعروضهم لتنفيذ المشروع على أساس

(١) بخصوص تلك الاجتماعات انظر

De Lesseps F. : Inquiry into the Opinions of the Commercial Classes of Great Britain on the Suez Canal, 1857.

Charles Roux J.— ouvr. cit., t. I, pp. 270-280.

Bertrand et Ferrier, ouvr. cit., pp. 110-120.

وانظر أيضاً مقالين ظهرا في جريدة L'Isthme de Suez الأول تحت عنوان

Caractère Général des Meetings Anglais en faveur du Canal de Suez.

في العدد ٢٥ الصادر في ٢٥ يونيو ١٨٥٧ مجموعة السنة الثانية . والمقال الثاني تحت عنوان

Meetings de Londres en faveur du Canal de Suez.

في العدد ٢٦ الصادر في ١٠ يوليو ١٨٥٧ مجموعة السنة الثانية

(2) De Lesseps F. : Lettres, Journal et Documents etc., ouvr. cit., t. IV, p. 216.

(٣) المصدر السابق ص ٢١٧ .

ما جاء في تقرير اللجنة العلمية الدولية . وقد أرفق بهذا التقرير وبعقد الإمتياز وثيقة ثالثة لا تقل أهمية عنها هي لائحة استخدام العمال المصريين في أعمال قناة السويس حتى يقبل المقاولون على الإشتراك في تنفيذ المشروع وهم مطمئنون إلى أن اليد العاملة المصرية لن تعوزهم ومدركون الظروف التي سيعمل فيها العمال والأسس التي تحسب عليها أجورهم (١) . وقد استطاعت الشركة بفضل هذه اللائحة أن تعقد إتفاقا مع أحد كبار المقاولين هو الفونس هاردن Alphonse Hardon في ١٤ فبراير ١٨٥٩ أخذ فيه على عاتقه تنفيذ المرحلتين الأوليين من مراحل حفر القناة وفق الشروط والمواصفات والتكاليف التي جاءت في تقرير اللجنة العلمية الدولية (٢) .

(١) المرجع السابق ص ٢١٦ - ٢١٧ .

(٢) سارعت جريدة الشركة إلى إذاعة ذلك الخبر فنشرت في عددها الصادر في ١٥ فبراير ١٨٥٩ مايل د تلقينا والجريدة مائلة للطبع نياً بالاتفاق الذي عقد في ١٤ فبراير الجسارى بين شركة القناة وبين الفونس هاردن المقاول في باريس . ونحن لا نعرف ردا أكثر اطمحاما للجدل الذي أثير حول التشكك في تقديرات المناقصة من شروط هذا الاتفاق » .

وانظر أيضا

Voisin Bey, ouvr. cit., t. IV, pp. 11-13 et 37-52.

Fontane Marius, ouvr. cit., p. 34.

الفصل الثالث

البدء في تنفيذ المشروع وتعطيل لائحة العمال

دى لسبس يغفل الشرط الأساسي في عقد الإمتياز - ويضلل المسهين - الشركة توفد لجنة للبدء في المشروع - سعيد يعلنها مفاجأة سارة - بدء عمليات الحفر - اشتداد معارضة الحكومة الانجليزية - تأرجح موقف سعيد بين التأييد والمعارضة - دى لسبس يهدد سعيدا - سعيد يغادر مصر ويعهد إلى شريف باشا بمواجهة الموقف - الحكومة المصرية تأمر دى لسبس بإيقاف العمل في حفر القناة - منشورها إلى القناصل - الحكومة تسحب العمال المصريين - وتلجأ إلى تدابير غير ودية - تبادل - المكاتبات بين تركيا ومصر - قدوم الاسطول الانجليزي إلى الاسكندرية - سعيد ودى لسبس يتفقان في على حل إذا صفت الشركة أعمالها تجدد الأزمة في اكتوبر - تحديد أول نوفمبر ١٨٥٩ لإيقاف العمل في حفر القناة - تحدى الفرنسيين لقنصلهم وللحكومة المصرية - تدخل فرنسا - نقل قنصل فرنسا مغضوبا عليه من مصر - سعيد يعاود بحذر سياسته الودية نحو الشركة - دى لسبس يخرج سعيدا - احتلال فرنسا لسوريا وتأزم الموقف في الشرق - الشركة تنصرف عن عمليات الحفر وتقتصر نشاطها على إقامة منشآت بحرية وصناعية في بور سعيد

تضمن كل من عقدي الإمتياز الأول والثاني شرطا حتميا هو ضرورة تصديق سلطان تركيا على العقد قبل البدء في تنفيذ عمليات حفر القناة . وقد بذل دى لسبس محاولات مضنية طويلة أربع سنوات (١٨٥٥ - ١٨٥٨) في

القسطنطينية وباريس ولندن وغيرها في سبيل صدور هذه الموافقة ، ولكنه عجز عن أن يظفر بها بسبب معارضة الحكومة الإنجليزية للمشروع وضغطها على الباب العالي لرفضه . وكانت الحكومة التركية تقدم رجلاً وتؤخر أخرى في هذه المسألة : فلم تجرؤ على اغضاب إنجلترا باقرار المشروع ، ولم تجرؤ على اغضاب فرنسا برفضه رفضاً باتاً . فامتنعت عن التصديق عليه . وفارق كبير بين الرفض والإمتناع . وإن كان امتناعها قد اتخذ مظهر التسويف في بحث المشروع .

وقد استقر رأى دى لسبس على أن يشرع في تأليف الشركة ويغفل الشرط الأساسي الخاص بموافقة السلطان على العقد فيبدأ في حفر القناة . وكتب بتاريخ ٢٨ يوليو ١٨٥٨ إلى الوكيل الأعلى لشركة القناة في مصر خطاباً جاء فيه « سرفع الستار عن الفصل الأخير ، ولن نضيع الوقت في مفاوضات لا طائل منها مع الأتراك . » (١)

ويطلق بعض المؤرخين على تلك الخطة سياسة الأمر الواقع (٢) ولكنها هي سياسة الإستخفاف بالقانون والتنكر للمبادئ الخلقية . وقد تدرجت خطة دى لسبس في ثلاث خطوات هي طرح الأسهم للإكتتاب العام ثم تكوين الشركة ثم البدء في عمليات الحفر . واتسمت تصرفاته في تلك الخطوات الثلاث بالتضليل والتغريب والأكاذيب والمخالفات الخطيرة والتنكر لسعيد باشا وتهديده بمطالبته بتعويضات ضخمة إذا هو تمسك بحرفية القانون فأثار مشكلة تصديق السلطان على العقد أو تعرض لنشاط الشركة في مصر بسوء .

(1) De Lesseps F. : Lettres, Journal et Documents etc., ouvr. cit., t. II, p. 309.

(2) Sanmarco : Précis etc., ouvr. cit., t. IV, p. 93.

Hallberg, ouvr. cit., p. 158.

فمن ناحية الإكتتاب غرر دى لسبس بالجواهر حين طرح الأسهم للإكتتاب العام . إذ أخفى عنها أن عقد الإمتياز قد تضمن شرطا أساسيا هو ضرورة تصديق سلطان تركيا على العقد قبل البدء فى تنفيذ المشروع ، وأن تلك الموافقة لم تصدر بعد . ثم ادعى فى جراءة أنه يعمل باسم والى مصر وبصفته وكيله عنه . وكان يستهل المنشورات بهذه العبارة « فرديناند دى لسبس صاحب امتياز قناة السويس بمقتضى التوكيل الصادر له من حضرة صاحب السمو والى مصر يفتتح اكتتابا عاما . »

وقد عجزت الشركة عن بيع جميع أسهمها البالغ عددها اربعمائة الف سهم ، وكان ثمن السهم خمسمائة فرنك تدفع على آجال متباعدة وبأقساط زهيدة . وانتهت المدة المحددة لقبول الإكتتاب - وكانت من ٥ نوفمبر ١٨٥٨ إلى ٣٠ منه - وظل لديها ١١٧ ألف سهم أى أكثر من ربع مجموع عدد الأسهم .

وقد عول دى لسبس على إخفاء هذا الفشل الذى حاق بحركة الإكتتاب وقرر متابعة سياسة التفرير والتضليل وخرق القانون . فانتقل إلى المرحلة الثانية وهى تأليف الشركة تمهيدا للبدء فى عمليات الحفر . وقد انتهك فى هذه الخطوة انتهاكا صارخا قانون الشركة الأساسى الصادر فى ٥ يناير ١٨٥٦ لأن تأليف الشركة لا يتم إلا بعد تغطية رأس المال بأكمله طبقا للمادة الرابعة من ذلك القانون . ولكن دى لسبس تجنى على الحقيقة وزعم كذبا وزورا فى خطاب أرسله فى ٩ ديسمبر ١٨٥٨ إلى مدير تحرير جريدة L' Isthme de Suez لنشره فى الجريدة أن جميع الأسهم قد اكتب بها خلال فترة الإكتتاب وأن الشركة تبعا لذلك قد استكملت عناصر قيامها (١) . وفى اليوم الخامس عشر من ديسمبر ١٨٥٨ ألف شركة القناة نهائيا بمقتضى التوكيل الشامل والتعليقات الخاصة الصادرة إليه من حضرة صاحب السمو

(١) نشر دى لسبس هذا الخطاب أيضا فى

الوالى « (١) ثم مالبث أن كون مجلس إدارة للشركة ضم اليه شخصيات كبيرة واختار ابن عم الإمبراطور نابليون الثالث وهو الأمير جيروم نابليون Jérôme Napoléon حاميا للشركة . وكان رجلا خليعا فاسقا عرف باخلاصه العميق لمخطياته وعشيقاته . ويلاحظ أن دى لسبس لم يعين مصرى واحداً في ذلك المجلس . وقد اجتمع المجلس للمرة الأولى في ٢٠ ديسمبر ١٨٥٨ وأصدر خطاباً دورياً إلى حملة الأسهم يبلغهم أن جميع أسهم الشركة قد اكتب بها (٢) . ويرى كراييتس المستشار السابق بمحكمة الاستئناف المختلطة بالاسكندرية سابقاً أن الطرق المتتوية التي اتبعها دى لسبس في تأليف الشركة تؤدي به إلى المحاكمة الجنائية (٣) . ولكن الشركة كانت تضم بعض الشخصيات الكبيرة في فرنسا وكان يهتما نجاح المشروع فتغاضت عن تصرفاته غير القانونية .

أراد دى لسبس أن يخطو الخطوة التالية وهي الشروع في عمليات الحفر . وقد مهد لها بخطاب ضاف للغاية أرسله في ٣١ ديسمبر ١٨٥٨ إلى سعيد باشا أخطره فيه بتأسيس الشركة ، وأنه - أى سعيد باشا ، قد أصبح موضع التقدير العميق من رجالات السياسة في أوروبا بسبب رعايته للمشروع . وأقحم في خطابه الناحية الدينية الإسلامية . فقال إن سلطان تركيا هو رئيس العالم الإسلامى وإن مشروع القناة يهدف إلى تقريب السلطان من مكة المكرمة التي هي أهم جزء في الإمبراطورية العثمانية لأنها أساس سلطته الروحية والدينية . وحاول دى لسبس أن يدلل على أنه ليست هناك ضرورة تدعو

(1) De Lesseps F. : Question sur le Canal de Suez. Paris, 1860. pp. 29-30.

(2) Charles Roux J., ouvr. cit., t. I, p. 293. Voir aussi : Voisin Bey, ouvr. cit., t. I, p. 134.

(3) Crabites Pierre : The Spoliation of Suez. London 1940, pp. 62-67. Voir aussi.

Sabry M. : L'Empire etc., ouvr. cit., p. 259.

إلى انتظار صدور تصديق السلطان على عقد الإمتياز . وأخيرا أخطر الوالى بأن الشركة ستواصل بنشاط الأبحاث والأعمال التمهيدية الخاصة بشق قناة السويس وعلى الوالى أن يتفق مباشرة مع الحكومة التركية على هذا الموضوع لأنه ليس من اختصاص أية دولة أجنبية أن تقيم عقبات أمام مشروع تكون من رموس أموال أفراد ينتمون إلى كافة الدول (١) .

ويلاحظ أن هذا أول تهديد من جانب دى لسبس لسعيد باشا بأن الشركة أصبحت - فى نظره - قوة دولية على أساس أنها تضم مسهمين ينتمون إلى دول عديدة . وهو تهديد حرص دى لسبس على أن يردده على مسامع الوالى سعيد ثم الخديو اسماعيل . وكان يبرز هذا التهديد فى المذكرات التى يضعها كلما لاح فى الجوشى أزمة سياسية أو مالية أو عمالية .

وكانت شركة القناة قد وجهت نداء إلى المؤسسات الهندسية الكبرى فى دول أوروبا لتقديم عطاءاتها لتنفيذ المشروع فى حدود المقايضة التى أقرها مجلس الأشغال الأعلى (٢) . واختارت الشركة عطاء الفونس هاردن Alphonse Hardon وهو مقاول قيل إن له سمعة طيبة فى الأوساط الهندسية . فعقدت معه اتفاقا مبدئيا فى ١٤ فبراير ١٨٥٩ لتنفيذ المرحلتين الأولى من المراحل الخمس ، كما سبق أن ذكرنا .

وعقد مجلس إدارة الشركة اجتماعا فى فبراير ١٨٥٩ اتخذ فيه قرارات

(1) De Lesseps F. : Lettres, Journal et Documents etc., ouvr. cit., t. II, pp. 408-411.

(٢) مجلس الأشغال الأعلى Le Conseil Supérieur des Travaux هو إحدى الهيئات الفنية فى شركة القناة . وكان يجتمع فى باريس برئاسة دى لسبس لدراسة المسائل الخاصة بأعمال التنفيذ مع أن دى لسبس لم يكن مهندساً . وقد وضع المجلس برنامجا لحفر القناة قسمة إلى خمس مراحل تم فى ست سنوات . واسترشد المجلس فى أبحاثه بتقرير اللجنة العلمية الدولية التى قدرت تكاليف الحفر بـ ١٠٠ مليون مائى فرنك . أنظر .

Voisin Bey, ouvr. cit., t. I, p. 131.

Charles Roux J., ouvr. cit., t. I, pp. 292-293.

Ernest Desplaces, ouvr. cit., pp. 283-285.

عملية سريعة للبدء في حفر القناة ، كان من بينها ايفاد لجنة إلى مصر تتكون من أربعة أعضاء يرأسهم دى لسبس ، لوضع يد الشركة على الأراضي التي حولها عقد الإمتياز حق استملاكها ، وإقامة ساحات الحفر وتنظيم إدارات الشركة في مصر والبدء فوراً في تنفيذ المشروع . وأفصحت جريدة L'Isthme de Suez عن الهدف الأخير فقالت « في خلال الأسابيع القليلة المقبلة سيضرب أول معول في الأرض وسيكون له دوى في العالم أجمع . » (١)

وقابل أعضاء اللجنة سعيد باشا في ٧ مارس ١٨٥٩ وقدم له رئيسها مذكرة عن مهمة اللجنة . ويخطيء من يظن أن سعيد باشا كان في ذلك الوقت على خلاف مع دى لسبس حول وجوب التريث في تنفيذ المشروع حتى يصدر السلطان تصديقه على عقد الإمتياز . فسعيد كان نواحا إلى لإنجاح المشروع وإلى الإسراع في إنجازهِ اعتقاداً منه أن اسمه سيقترن بأكبر مشروع نفذ في الشرق في القرن التاسع عشر مما يخلد ذكره على صفحات التاريخ . وسنرى أن سعيداً بذل في تلك الفترة بالذات من المساعدات ما جعل دى لسبس ينجح في البدء في عمليات الحفر وفقاً للخطة التي وضعها مجلس إدارة الشركة في باريس ، بل لقد ذهب سعيد في مساعداته إلى أبعد من ذلك إذ أعد لأعضاء اللجنة مفاجأة سارة .

أما كل الحيلة التي اتخذها سعيد باشا لإزاء تجاهل الشركة الشرط الأساسي الوارد في عقد الإمتياز ، وهو تصديق السلطان على العقد ، فكانت ارجاء تنفيذ لائحة العمال بعض الوقت ريثما يتكشف الموقف . كما أنه طلب تغيير عبارة أعمال تمهيدية travaux préparatoires التي جاءت في مذكرة دى لسبس والإكتفاء بعبارة أبحاث تمهيدية études préparatoires وهو تغيير لفظي لم يكن يغير من طبيعة الخطوة التي اتخذتها الشركة بعلمه وبموافقته ، واعتقد سعيد أن هذه الحيلة الشكلية ستجعله بمنجاة من غضب السلطان وسخط الحكومة الانجليزية . وهذا دليل آخر نسوقه على أن سعيداً كانت تعوزه حصافة الرجل السياسي وبعد نظره .

(١) العدد ٦٦ الصادر في ١٥ مارس ١٨٥٩ مجموعة السنة الرابعة .

سافر أعضاء اللجنة إلى القاهرة ومنها إلى منطقة البرزخ وتبعوا في سفرهم الخط المقترح لسير ترعة الماء العذب فاجتازوا مديرية الشرقية حتى بلغوا بحيرة التمساح ومنها اتجهوا جنوباً إلى السويس (١). وهناك علموا أن سفينة قد قدمت دمياط من فرنسا تحمل مهمات كانت الشركة قد أوصلت عليها فعاد أعضاء اللجنة إلى القاهرة وطلبوا إلى سعيد باشا إعفاء الواردات من الرسوم الجمركية تطبيقاً للمادة ١٣ من عقد الإمتياز الثاني فوافق سعيد على ذلك (٢).

واستأنف دى لسبس وأعضاء اللجنة المرحلة الثانية من الرحلة ، فسافروا من القاهرة بطريق النيل إلى دمياط حيث أشرفوا على تفريغ شحنة السفينة. وكم كانت دهشة أعضاء اللجنة عظيمة حين وجدوا أن سعيد باشا قد حشد وفق نظام السخرة عشرة آلاف عامل حفروا خلال بضعة أيام وقيل وصول أعضاء اللجنة إلى دمياط ، قناة تخرج من النيل شمالى مدينة دمياط وتصل إلى بحيرة المنزلة (٣). وكان موجل بك مدير عام أشغال حفر القناة وقتئذ قد عرض على مجلس الأشغال الأعلى في شركة القناة بجلسة ٢٥ يونيو ١٨٥٨ حفر هذه التربة حتى يمكن اتخاذها شربانا مائيا تسير فيه القوارب محملة بماء الشرب والطعام من دمياط إلى عمال الشركة في بورسعيد (٤). وقد أراح

(١) انظر وصفا تفصيليا لهذه المرحلة من الرحلة في جريدة الشركة العدد ٦٨ الصادر في ١٥ أبريل ١٨٥٩ ص ١١٤ - ١١٥ ، ١٣١ مجموعة السنة الرابعة. كما تجد يوميات عن هذه الرحلة بقلم Mangaux عضو مجلس ادارة الشركة نشرت في L'Isthme de Suez العدد ٧٠ الصادر في ١٥ مايو ١٨٥٩ ص ١٤٧ - ١٥٠ وانظر أيضا العدد ٧١ الصادر في أول يونيو ١٨٥٩ ص ١٧٣ - ١٧٦ مجموعة السنة الرابعة .

(٢) محفوظات قصر عابدين : محفظة ٢٣ معه تركي وثيقة رقم ١٦٣ في ٢٨ شعبان ١٢٧٥ (٢ أبريل ١٨٥٩) . وانظر أيضا دفتر وارد محافظة دمياط سنة ١٢٧٥ (١٨٥٩) إضافة رقم ٤٣٤ واردة من محافظة اسكندرية في ٩ رمضان ١٢٧٥ (١٢ أبريل ١٨٥٩) .

(٣) جريدة L'Isthme de Suez العدد ٧١ الصادر في أول يونيو ١٨٥٩ ص ١٦٤ مجموعة السنة الرابعة .

(4) Voisin Bey, ouvr. cit., t. IV, p. 93.

سعيد عن الشركة عبثاً ثقيلاً بحفر تلك التربة وكان اتساعها ١٥ متراً وأطلق عليها قناة الاتصال بين النيل وبحيرة المنزلة . وسمى فوازن هذا العمل من جانب سعيد بأنه مفاجأة . (١) وعلقت جريدة الشركة على حفر هذه التربة في مقال افتتاحي جاء فيه « وهاهي الشركة تظفر بدليل ساطع على رعاية حضرة صاحب السموالوالى للمشروع ، فقد أمر سموه بحشد عشرة آلاف عامل شقوا في خلال بضعة أيام ترعة اتصال تخرج من النيل شمال دمياط بقليل وتصل إلى بحيرة المنزلة » (٢) .

وانجبه أعضاء اللجنة من دمياط إلى البقعة التي اختيرت مبدأ للقناة من ناحية البحر المتوسط . وهناك وفي ٢٥ ابريل ١٨٥٩ أقيم حفل متواضع ايدانا بالبدء في عمليات الحفر . وقد شهد الحفل جمع من مستخدمي الشركة والمقاولين العام وفريق من العمال المصريين بلغ عددهم في ذلك اليوم نحو مائة عامل جرى بهم من دمياط والنواحي القريبة منها . وألقى دى لسبس الخطاب الآتي :

« باسم الشركة العالمية لقناة السويس البحرية وطبقاً لقرارات مجلس إدارتها فنضرب أول معول في الأرض التي ستفتح أبواب الشرق لتجارة الغرب وحضارته . إننا هنا مجتمعون نحملونا فكرة واحدة هي فكرة الإخلاص لمساهمي الشركة ولصالح منشئها وراعيها العظيم الأمير محمد سعيد .

« إن رحلة الإرتياد التي فرغنا من القيام بها لتبعث فينا الاعتقاد أن المشروع الذي يبدأ تنفيذه اليوم لن يكون عملاً من أعمال التقدم فحسب ، بل سيزيد من قيمة رءوس الأموال التي ساعدت على تنفيذه زيادة هائلة » (٣)

(1) Voisin Bey, ouvr. cit., t. VI, p. 147.

(٢) العدد ٧١ الصادر في أول يونيو ١٨٥٩ ص ١٦٤ مجموعة السنة الرابعة .

(٣) نشر وصف الحفل والخطب التي ألقى فيها في عدة مصادر فذكر منها :

Charles Roux J., ouvr. cit., t. I, pp. 295-296.

Fontane Marius, ouvr. cit., pp. 35-38.

Voisin Bey, ouvr. cit., t. VI, p. 27.

Jean d'Elbée : Un Conquistador de Génie. Ferdinand de Lesseps, pp. 139-140.

ولما فرغ من إلقاء كلمته أمسك بمعول وضرب به الأرض في إحدى الحفر التي عملت على خط القناة وكان ذلك ايذاناً بالبده في عمليات الحفر ، ثم تبعه في ذلك الوقت أعضاء اللجنة فالمهندسون ثم سائر مستخدمي الشركة . والتفت دى لسبس بعد ذلك إلى العمال المصريين والتي فيهم الكلمة الآتية :

« سيضرب كل منكم بمعوله الأرض كما فعلنا نحن الآن . وعليكم أن تذكروا أنكم لن تحفروا الأرض فقط ولكن ستجلبون بعملكم الرخاء لعائلاتكم ولبلادكم الجنيمة . يحيا أفندينا محمد سعيد باشا . » (١) وقد ترجمت لهم هذه الكلمة إلى اللغة العربية ، وشرع العمال المصريون يحفرون القناة تحت إشراف المقاول وهكذا بدأت أعمال تنفيذ المشروع التي استمرت أكثر من عشر سنوات حتى افتتحت القناة للملاحة في ١٧ من نوفمبر ١٨٦٩ ويلاحظ من ملابس ذلك الحفل أنه لم يشهده أحد من رجال السلطات المصرية كما أن دى لسبس استغل عزلة ذلك المكان فاستطاع أن يعد التدابير الأولى في شئ من الحرية .

• • •

ثارت نائرة الحكومة الانجليزية حين علمت أن دى لسبس بدأ في تنفيذ عمليات الحفر فضغطت على الباب العالي لحمله على إصدار أوامر صريحة إلى سعيد باشا لإيقاف عمليات الحفر « والتي ليست إلا ضرباً من ضروب الخداع والإحتيال السياسى والشخصى » (٢) كما أثارت مخاوف الحكومة التركية من سعيد فصورته بمظهر الوالى الذى ينزع نحو الإستقلال بولايته ، وذهبت إنجلترا في ذلك إلى أنها عرضت على السلطان مساعدتها الفعالة لإخضاع وال « نائر » على غرار ماحدث سنة ١٨٤٠ مع

وكذلك في جريدة الشركة العدد ٧٠ الصادر في ١٥ مايو ١٨٥٩ ص ص ١٤٥ - ١٤٦
مجموعة السنة الرابعة .

(١) المصادر السابقة

(2) Hallberg, ouvr. cit., p. 163.

نقلا عن وزارة الخارجية البريطانية

F.O. No. 298 to Bulwer. Teleg. May, 19, 1859.

والده محمد على (١) . واستغلت الحكومة الانجليزية الموقف الدولي في أوروبا إذ ذاك للقضاء على مشروع القناة ، فقد اندلعت نيران الحرب بين فرنسا وبلدمنت من ناحية وبين النمسا من ناحية أخرى في ٢٦ ابريل ١٨٥٩ - غداة الحفل الذى أقامه دى لسبس ايدانا بالبده في حفر القناة - وانصرف معظم اهتمام الحكومة الفرنسية إلى المسائل الحربية . كما أن النمسا التى كانت إلى ذلك الوقت تناصر مشروع القناة انقلبت إلى مناهضته على أثر اشتباكها في الحرب ضد فرنسا ، وسعت لدى الحكومة التركية لايقاف عمليات حفر القناة (٢)

وتعرضت الشركة لأزميتين عنيفتين في صيف وخريف ١٨٥٩ (٣) وكادتتا تعصفان بالشركة ولما تقطع إلا أشهراً معدودات . وتأرجح موقف سعيد في تلك الفترة بين تأييد المشروع وبين معارضته ، لأن الضغط الذى تعرض له من تركيا وانجلترا والنمسا كان أقوى من أن يقاومه . ولعله شعر في ذلك الوقت أكثر من أية فترة سابقة بخطورة اندفاعه في تأييد دى لسبس . ولكنه كان رجلاً سريع القلب ضعيفاً أمام صديقه دى لسبس .

وقد اتخذ سعيد عدة تدابير « غير ودية » إزاء الشركة . كان من بينها إصدار أوامر إلى مدير الدقهلية ومحافظ دمياط لمنع دى لسبس من ابتياع الطعام أو استئجار قوارب ينقل عليها ماء الشرب أو الأطعمة أو غيرها من مواد التموين إلى بور سعيد ، وكانت الدقهلية ومحافظة دمياط أقرب الأقاليم إلى منطقة بور سعيد ، ونكتفى بأن نذكر هنا وثيقة هامة تفصح

(1) Charles Roux J., ouvr. cit., t. I, p. 298.

(2) Hussein Husni, ouvr. cit.; p. 285. Voir aussi:
Hallberg, ouvr. cit., p. 165.

وجريدة L' Isthme de Sue العدد ٧٣ الصادر في أول يوليو ١٨٥٩ والعدد ٧٥ الصادر في أول أغسطس ١٨٥٩ مجموعة السنة الرابعة .

(٣) أفردنا فصلين بعنوان « أزمة يونيو ١٨٥٩ » و « أزمة أكتوبر ١٨٥٩ » في كتابنا القادم « التاريخ السياسى لقناة السويس على عهد والى مصر محمد سعيد » .

عن الخطوة التي انتهجها سعيد بين الفريق المعارض للشركة والفريق المؤيد لها « لقد قدمت إلى مقام جناب ولى النعم ذى المكانة الرفيعة شكوى من تصرفات ذاتكم العلية لأنه قيل إن المسيو دى لسبس قد أعطى قوارب على الرغم من التبليغ الشفوى الذى بلغتم إياه بشأن المسيو المشار اليه حيث يقضى بعدم إعطاء شىء ما من هذا القبيل مالم يصدر أمر صريح بشأنه . فأحدثت هذه التصرفات حسرة هنا لأنكم قد فهمتم تفهيماً شفوياً عند ما كنتم فى مصر من قبل بضعة أيام ما يجب أن تفعلوه حيال المسيو الموماً اليه ورجاله من إعطائهم قوارب وغيرها أو عدم إعطائهم ذلك ، فلم يفهم هنا السبب الذى دفعكم إلى مخالفة ذلك حتى قدمت شكوى عنكم . وعليه فقد كتبت لكم هذه الإفادة لإخطاركم بأنه عليكم التكرم بالعمل فى هذا الشأن بموجب ذلك التبليغ الشفوى وبإشعارنا سريعا بأسباب هذه الشكوى كيفما كانت حقيقتها وبالصرحة » (١)

لهذه الوثيقة عدة مدلولات : فكان سعيد باشا يعمد إلى استدعاء مديرى الأقاليم إلى القاهرة حيث تلقى عليهم أوامر شفوية ينفذونها حين يعودون إلى مقر وظائفهم ، وكان يتحاشى قدر الإمكان وبنوع خاص إبان الأزمات السياسية إصدار أوامر مكتوبة إلى رجال الحكومة فى موضوع القناة يسجل فيها على نفسه رأيا معيناً . وسرى أنه التزم هذه الخطوة أكثر من مرة فى موضوع السخرة فى حفر القناة . كما تدل هذه الوثيقة على أن سعيدا كان حريصا فى هذه الفترة على إبقاء علاقات ودية مع دى لسبس .

ولعل دى لسبس قد أحس بعد قليل بما كان يدور فى الخفاء ، فأرسل إلى الوالى بتاريخ ٨ يونيو ١٨٥٩ مذكرة صيغت فى أسلوب شديد . ذكر فيها أن الشركة وقد تأسست فيجب أن تباشر حقوقها . فإذا حال الوالى بينها وبين مباشرة حقوقها وقد انقضت سبعة أشهر منذ تأسيسها فإن هذا يعرض

(١) محفوظات قصر عابدين : خطاب من ناظر الداخلية إلى محافظ دمياط بتاريخ ٨ شوال ١٢٧٥ (١١ مايو ١٨٥٩) دفتر وارد محافظة دمياط ١٢٧٥ . افادة واردة من نظارة الداخلية بتاريخ ٨ شوال ١٢٧٥ رقم ١٤ وردت فى ١١ منه .

الوالى للمسئولية الجسيمة . ثم قال « إن المسئولية تنتفى عن سموكم إذا تابعت الشركة - وقد تأسست وفق القانون - أعمالها بدون عراقيل من جانبكم . وعلى النقيض فالمسئولية تقع على عاتق سموكم إذا كان المسهمون الذين دعاهم موكلكم وباسمكم إلى الإكتتاب يطالبونه بقيمة الخسائر التى تنجم عن عدم تنفيذ التعهدات » (١)

وهكذا ظهر دى لسبس فى هذه المذكرة على حقيقة : تنكر لصديقه وولى نعمته محمد سعيد ، وتجاهل المساعدات القيمة التى بذلها له وتناسى الإمتيازات العظيمة التى أغدقها على الشركة فى عقدي الإمتياز وفى لائحة العمال ، واستأسد فى وجه سعيد ، وتكلم عن المسئولية مع أنه كان يجب أن يكون آخر من يتحدث عنها . فالخطة التى بدأها منذ أن طرح الأسهم للإكتتاب ليست إلا سلسلة متصلة الحلقات من التضليل والتغريب والإجترأ على الحق والإخلال بنصوص العقد توقعه فى مسئوليات خطيرة تدفع به إلى المحاكاة الجنائية وليست إلى المحاكاة المدنية التى هدد بها دى لسبس صديقه وولى نعمته سعيد .

وبدلاً من أن يواجه سعيد هذا التهديد فقد أثر السلامة وغادر الأراضى المصرية فى رحلة بحرية قام بها تجاه ساحل الشام . وعهد إلى شريف باشا ناظر الخارجية المصرية أن يواجه الموقف . فأرسل الأخير فى ٩ يونيو ١٨٥٩ إلى دى لسبس مذكر صيغت فى أسلوب حازم طلب فيها أن يوقف دى لسبس فوراً الأعمال التى يقوم بها فى البرزخ استناداً إلى أن سلطان تركيا لم يصدر تصديقه على عقد الإمتياز ولأن الأعمال التى تباشرها الشركة « ليست لها بأية

(1) De Lesseps F. : Lettres, Journal et Documents etc., ouvr. cit., t. III, pp. 131-132.

حال صفة الأبحاث التمهيدية » (١) .

وفي نفس اليوم - ٩ يونيو ١٨٥٩ - وجه شريف باشا منشوراً إلى أعضاء السلك القنصلى في مصر أبان فيه أن الوالى لا يستطيع أن يسمح لأى سبب من الأسباب بالبدا في حفر القناة قبل أن يصدق السلطان على العقد . وقال إن العمليات التى يقوم بها دى لسبس في منطقة البرزخ هى أبعد ماتكون عن الأبحاث التمهيدية ثم اختتم ناظر الخارجية منشوره مطالباً كل قنصل بالتنبيه على رعايا دولته بالإمتناع عن الأشتراك في تلك الأعمال « حتى لاتتضر الحكومة المصرية إلى اتخاذ الإجراءات اللازمة لضمان مباشرة حقوقها » (٢)

وتسليفاً لخطة الحكومة المصرية في ذلك الوقت صدرت الأوامر مكتوبة إلى كل من مدير الدقهلية ومحافظ دمياط بأن يتوجه كل منهما إلى المنطقة التى تحفر فيها القناة وأن يسجبا جهاراً وعلانية جميع العمال المصريين الذين يعملون في الشركة وأن يعودا بهم إلى بلادهم وأن يمنع كل منهما بعد ذلك سفر عمال مصريين إلى منطقة البرزخ . ووضح في هذه الأوامر التحدى السافر للشركة فجاء فيها أيضاً أنه إذا كتب دى لسبس إلى المدير أو المحافظ طالبا السماح بإعادة استخدام العمال المصريين فليرفض كل منهما الطلب ويبلغاه أنهما ينفذان تعليمات الحكومة في هذا الصدد ، وللمدير أو المحافظ أن يطلق دى لسبس على خطاب الحكومة الصادر في هذا الشأن (٣) .

ومضت الحكومة في سياستها غير الودية إزاء الشركة فنعت صيادى السمك في بحيرة المنزلة من التعامل مع رجال الشركة . ولولا شحنات من

(1) De Lesseps F. : Lettres, Journal et Documents etc., ouvr.cit., t. III, p. 133.

وانظر جريدة الشركة العدد ٧٣ الصادر في أول يوليو ١٨٥٩ ص ٢٠٢ مجموعة السنة الرابعة

(2) Voisin Bey, ouvr. cit., t. I, p. 147.

(٣) محفوظات قصر عابدين : دفتر رقم ٥٠٩ ممية . ارادة إلى جعفر باشا محافظ دمياط .
دفتر رقم ٥١٠ ممية . ارادة إلى اسماعيل حمدي بك مدير الدقهلية
دفتر رقم ٥١٦ ممية افادة رقم ١٠٨ .

الأطعمة وماء الشرب كان يبعثها دى لسبس من الإسكندرية إلى بورسعيد حينما على ظهر السفينة البخارية « سعيد » وحينما على ظهر سفينة شراعية لتعرض رجال الشركة في منطقة بورسعيد لخطر المجاعة أو الموت عطشا (١) . ويقول ريت Ritt أحد مستخدمي الشركة في تلك المنطقة عن يوم ٢٠ يونيو ١٨٥٩ « لا يزال الموقف كما هو : إن الوقت يمر ببطء شديد يبعث على اليأس . إن علاقتنا مع المصريين آخذة في التلاشي شيئا فشيئا ليست هناك أخبار من داخل البرزخ . لقد آن الأوان لكي نتخذ قرارا » (٢) بيد إن إخراج البقية الباقية من العمال المصريين من خدمة الشركة في ذلك التاريخ لم يؤد إلى تغيير دى بال في الموقف ، لأن عددهم كان ضئيلا جدا على أثر هجر كثير منهم لأعمالهم نتيجة للسياسة غير الودية التي انتهجتها الحكومة المصرية سرا في المراحل الأولى لوقوع تلك الأزمة (٣) أما العمال الأجانب فلم يجمع قناصل الدول على سياسة موحدة لسحبهم استجابة لمنشور شريف باشا ، بل التزموا موقف التريث والإنظار ، وخاصة بعد أن أظهر بعض القناصل ميولهم الطيبة نحو الشركة . وهكذا ظل المنشور فيما يختص بالعمال الأجانب حبرا على ورق (٤) .

وكان الباب العالي قد أرسل خطابا إلى سعيد باشا بتاريخ ٩ شوال ١٢٧٥ (١٢ مايو ١٨٥٩) يستفسر منه عن حقيقة الموقف في منطقة البرزخ وينبه عليه بضرورة تجنب أى عمل من شأنه خلق مشكلات سياسية قد

(1) Fitzgerald Percy : The Great Canal at Suez. Its Political, Engineering and Financial History. 2 vols. London, 1876, t. I, p. 171.

وانظر ايضا رسائل بتاريخ ١٤ يونيو ١٨٥٩ و ٣ يوليو ١٨٥٩ في

Ritt Olivier : Histoire de l'Isthme de Suez. Paris, 1869, p. 166.

(2) Ritt, ouvr. cit., p. 171.

(٣) جريدة الشركة العدد ٧٨ الصادر في ١٥ سبتمبر ١٨٥٩ ص ٢٨٤ مجموعة السنة الرابعة .

(٤) انظر فيما يختص بالعمال الأجانب إبان أزمة يونيو ١٨٥٩ كلا من :

De Lesseps F. : Lettres etc., ouvr. cit., t. III, pp. 181-184.

Voisin Bey, ouvr. cit., t. I, p. 152 et t.VI, pp. 147-148.

يستعصى حلها (١) وقد تمهل سعيد في الإجابة عليه ثم أرسلت الحكومة المصرية باسم سعيد باشا (٢) خطابا بتاريخ ١٣ ذى القعدة ١٢٧٥ (١٤ يونيو ١٨٥٩) إلى الصدر الأعظم (٣) ردا على خطاب الأخير . وفي هذا الخطاب ألقت الحكومة المصرية التبعة على دى لسبس لأنه « شرع من تلقاء نفسه في بعض الأعمال » وأنه استعان بفريق من العمال الأجانب تراوح عددهم بين ثلاثين وأربعين عاملا . واحتمت الحكومة المصرية بنظام الإمتيازات الأجنبية القائم في مصر وقتئذ ، وكان هذا النظام يسلبها حق التعرض للأجانب إلا بموافقة قناصل دولهم . فقالت في خطابها إنها اتصلت بالقناصل وطلبت إليهم سحب رعايا دولهم . على أن أبرز ما جاء في هذا الخطاب عبارة ثم عن براعة سياسية فائقة أخرجت تركيا احراجا واضحا بصفتها دولة مستقلة وصاحبة السيادة على مصر وقتئذ ، فقد طلب منها ابلاغ الحكومة المصرية عما إذا كان السلطان قد قرر التصديق على عقد الإمتياز ، وفي هذه الحال لاحرج على الشركة إذا هي شرعت في تنفيذ المشروع . أما إذا قرر

(١) الترجمه الفرنسيه لخطاب الباب العالي منشورة في عدة مراجع فرنسيه منها :

الجزء الثالث ص ص ١٥٨ - ١٥٩ من وثائق دى لسبس .

والجزء الأول ص ص ١٤٩ - ١٥٠ من فوازان بك .

(٢) لم يكن سعيد باشا قد عاد من رحلته حين أرسل هذا الخطاب إلى الباب العالي . ومن المعروف نكل باحث اشتغل بنفسه في محفوظات قصر عابدين وأطلع على الوثائق الأصلية أن الوالى لم يكن يوقع على الخطابات أو الأوامر باسمه بل يكتب بخطها بخطه . ولهذا نرجح أن شريف باشا هو واضع هذا الخطاب وأنه قد اتفق على إرساله قبيل سفر الوالى الذى ترك لشريف باشا تنفيذه في الوقت المناسب . ويؤيد هذا الرأى أن سعيدا بمجرد عودته من رحلته أرسل خطابا بنفس المعنى إلى الباب العالي بتاريخ ٢١ ذى القعدة ١٢٧٥ (٢٢ يونيو ١٨٥٩) انظر محفوظات قصر عابدين . دفتر رقم ١٩ صادر عابدين . خطاب رقم ١٤٣ من الجنباب العالي إلى الباب العالي .

(٣) محفوظات قصر عابدين : سجل رقم ١٩ صادر عابدين . كتاب رقم ١٤١ بتاريخ ١٣

ذى القعدة ١٢٧٥ (١٤ يونيو ١٨٥٩) من الجنباب العالي إلى الباب العالي .

وانظر أيضا وثيقة رقم ٤٣ أصل (٥٣٦) مسلسل وهي ارادة إلى القيو كتحدا صادرة في نفس التاريخ . سجل رقم ١٩ .

السلطان عدم التصديق على العقد ورأى إيقاف العمل في حفر القناة ، فعلى الحكومة التركية في هذه الحال أن تتصل بسفراء الدول في القسطنطينية كي يبعثوا إلى القناصل في مصر « بتعليمات رسمية أكيدة حتى لا يقع من ناحيتهم أى تدخل » . وطبيعى ما كانت تركيا لتجروا على إغضاب فرنسا بهذه السهولة لأن سياسة الحكومة التركية ازاء المشروع كانت - كما قلنا - الإمتناع عن الموافقة على المشروع لا رفضه .

كان دور إنجلترا بارزا في افتعال الأزمة ومع ذلك فإن قنصل إنجلترا شكّا إلى حكومته أن سعيدا قد اقتصر على سحب العمال المصريين من الشركة (١) وعاود القنصل الضغط على سعيد وطلبه بأن يسلك مسلكا أكثر حزمًا إزاء الشركة . ولكن الوالى احتسب بنظام الإمتيازات الأجنبية وذكر للقنصل أنه قام في حدود سلطته فسحب جميع العمال المصريين ، أما العمال الأجانب فلا هيمنة له عليهم ، وأن منعه عن العمل يدخل في اختصاص قناصل الدول التى يتبعونها (٢) . ولما أخفق قنصل إنجلترا في مسعاه أعرب عن أمله في أن يحىء فيضان النيل عاليا في ذلك العام (١٨٥٩) كي تفرق مياه الفيضان بحيرة المنزلة وماجاورها ، وأن يقوم نهر النيل بما لم يجروا سعيد باشا على عمله من مطاردة مهندسى شركة القناة ومستخدميها (٣) .

ولكن الحكومة الانجليزية لم تر هذا الرأى ولم تقف عند حد الأمانى ، فأتخذت خطوة عملية عنيفة . أرسلت وحدات من الأسطول الإنجليزي بقيادة موندأى Vice Admiral Monday إلى الاسكندرية في يوليو سنة ١٨٥٩ للإشتراك في خلع سعيد من منصبه كوال على مصر وإيقاف العمل في حفر القناة بالقوة . ولم ينقذ سعيد من عزله إلا وقوع تطورات عسكرية في الموقف الحربى في أوروبا جعلت الأسطول الإنجليزي يعود إلى قاعدته في مالطة دون

(1) Hussein Husni, ouvr. cit., p. 286.

(2) Hallberg, ouvr. cit., p. 165.

(3) Hussein Husni, ouvr. cit., p. 287.

ضخخة أو جلبة (١) .

وقد بلغ مركز الشركة من سوء حذا جعل دى لسبس يتفق مع سعيد باشا على أنه إذا اضطرت الشركة إلى تصفية أعمالها نتيجة للمعارضة الإنجليزية فإن الحكومة المصرية تدفع لمساهمي الشركة النفقات التي تحملوها ، على أن تستولى الحكومة على مهمات الشركة ومنشآتها التي أقامتها في أراضي البرزخ (٢) وقديم هذا الإتفاق قيل أن يرح دى لسبس مصر إلى فرنسا يلتمس مساعدة الإمبراطور وتدخل الحكومة الفرنسية لإنقاذ الشركة. ولكن الأحداث كانت أسرع منه إذ لم تلبث أن تجددت الأزمة في أكتوبر ١٨٥٩ . فقد أوفدت الحكومة التركية مختار بك القبوكتخدا - وهو مندوب والى مصر في القسطنطينية - يحمل خطابا وتعليقات إلى سعيد. أما الخطاب فقد صيغ في عبارات شديدة اللهجة تأمره بالعمل على « ضرورة وقف كافة أنواع العمليات في الحال مهما كان نوعها وطبيعتها » (٣) أما التعليقات التي حملها مختار بك فتتلخص في أن يوضح لسعيد باشا الأضرار التي تصيب مصالحه ومصالح الباب العالي إذا استمر ينتهج السياسة التي يسير عليها من تشجيع مشروع يجعل من مصر في أية حرب أوروبية مسرحا للزراع ، ويؤدي بها في نهاية الأمر لا إلى فصل مصر عن تركيا فحسب ، بل إلى ضياع حكم مصر من أسرة محمد على (٤) .

(1) Fontane Marius, ouvr. cit., p. 42. Voir aussi

Ritt, ouvr. cit., p. 173. Bertrand et Ferrier, ouvr. cit., p. 170.

Voisin Bey, ouvr. cit., t. I, p. 154.

Sabri M. ; L'Empire etc., ouvr. cit., p. 65.

(٢) انظر خطابا أرسله دى لسبس من الإسكندرية إلى الدوق البوفرا نائب رئيس مجلس إدارة

الشركة في باريس بتاريخ ٢١ يوليو ١٨٥٩ في

De Lesseps F. : Lettres etc., ouvr. cit., t. III, pp. 189-191.

(٣) ترجمة هذا الخطاب إلى الفرنسية مذكورة في

Voisin Bey, ouvr. cit., t. I, pp. 158-159.

(٤) Hallberg, ouvr. cit., pp. 166-167.

وعلى أثر تلقى الخطاب دعا شريف باشا ناظر الخارجية المصرية قناصل الدول إلى الإجماع بمكتبه في ٤ أكتوبر ١٨٥٩ . وفي ذلك الموعد حضر قناصل ست عشرة دولة وأبان لهم شريف المهمة التي من أجلها أوفدت الحكومة التركية مختار بك إلى مصر . وتلا عليهم ترجمة الخطاب الوارد منها ، ثم أوضح لهم رغبة الوالي في تنفيذ أوامر الباب العالي بإيقاف العمل في حفر القناة وأبدى أمله في أن تجد الحكومة المصرية تعاوناً من القناصل في هذا الصدد ، فيشيرون على رعايا دولهم الذين يعملون في عمليات تنفيذ المشروع بالتخلي عن أعمالهم . فإذا أصروا على مواصلة العمل وجب على القناصل مساعدة السلطات المصرية عند التجاها إلى استخدام القوة وذلك بتحميل رعايا دولهم مسؤولية رفضهم تنفيذ الأمر . وقد وافق القناصل على طلب الحكومة المصرية من حيث المبدأ ثم دارت مناقشة طويلة حول تحديد موعد لإخلاء منطقة البرزخ من جميع المستخدمين والعمال . وأخيراً أخذوا باقتراح قنصل اليونان في تحديد المهلة بأول نوفمبر ١٨٥٩ . ووقع القناصل على ذلك القرار (١)

وقد استجاب الأجانب الذين يعملون في تنفيذ المشروع لأوامر قناصل دولهم وغادروا منطقة البرزخ ولم يشذ عنهم سوى المستخدمين والعمال الفرنسيين ورفضوا ترك أعمالهم على الرغم من الأوامر الصريحة المتتالية التي أصدرها إليهم ساباتييه Sabatier قنصل فرنسا العام في مصر (٢) . وأظهروا تحدياً سافراً له وللحكومة المصرية . وتزعم الحركة لاروش Laroch رئيس قسم بورسعيد في شركة القناة وقد خطب في الفرنسيين وأشاع فيهم روح

(١) محفوظات قصر عابدين : محفظة رقم ٢٤ مية . وثيقة رقم ٢٣٠ في ٨ ربيع الأول ١٢٧٦ هـ (٥ أكتوبر ١٨٥٩) من محمد شريف باشا إلى الجناب العالي .

(٢) أنظر الأوامر والخطابات التي أرسلها قنصل فرنسا العام لهم وردود لاروش عليها في جريدة الشركة العدد ٨٢ الصادر في ١٥ نوفمبر ١٨٥٩ ص ٣٤٧ مجموعة السنة الرابعة . وتجد تكلتها في

التهور والعناد وكان مما قاله « إن القنصل لا يستطيع أن يحملنا على البقاء في البرزخ إذا قررنا نحن مغادرته . أما والحال هذه فقد صممت على البقاء وسأحتج بشدة على هذا العمل باسم مصالح الشركة وباسم مهابة دولتنا » فأقره الفرنسيون على رأيه وقرروا المضي في أعمالهم ومقابلة القوة بمثلها إذا حملهم أحد على الرحيل . وعاد القنصل يحملهم « مسئولية النتائج المؤسفة التي تقع نتيجة مقاومتهم وامتناعهم عن تنفيذ أمر الحكومة المصرية » ثم أوضح لهم مرة أخرى أنه إذا استخدمت الحكومة المصرية القوة في إيقاف العمل في حفر القناة « فسيلقى هذا الإجراء التأييد التام من القنصلية العامة لفرنسا في مصر » .

وصلت أنباء تلك الأزمة إلى دى لسبس في باريس فأنزعج انزعاجا شديدا وسارع إلى الإتصال بالإمبراطورة أوجيني ينهى إليها أنباء تلك الأزمة الطارئة ويصوب لها حرج مركز الشركة . وثار الرأي العام في فرنسا عندما نقلت إليه الصحف أنباء الأزمة ، وقامت الصحافة الفرنسية تطالب الحكومة بتأييد الشركة دفاعا عن المصالح الفرنسية المشتركة في المشروع (١) وقابل وفد من أعضاء مجلس إدارة الشركة امبراطور فرنسا في ٢٣ أكتوبر ١٨٥٩ ونجحت المكافحة نجاحا بعيدا إذ استطاع دى لسبس أن يؤثر على الإمبراطور الذي وعد بالتدخل لحماية الشركة . وبدأت نتائج تلك المكافحة بسرعة فأرسلت وزارة الخارجية الفرنسية إلى ساباتييه قنصل فرنسا العام في مصر أوامر بعدم اتخاذ أى اجراء ضد نشاط الشركة في البرزخ وعدم التعرض للفرنسيين هناك . وعلقت على ذلك جريدة الشركة فقالت « وقد وصلت هذه الأوامر لحسن الحظ قبل أول نوفمبر ، وهو الموعد الذي أبلغه ساباتييه لرعايا دولته

(١) انظر تفصيلات وافية عن أحداث أزمة أكتوبر ١٨٥٩ في كل من

De Lesseps F.: Souvenirs de 40 ans dédiés à mes enfants t. II, pp. 686-695.

Origines etc., ouvr.cit., pp. 188-193.

وكذلك أعداد جريدة الشركة الصادرة في أول نوفمبر و ١٥ نوفمبر وأول ديسمبر ١٨٥٩ .

لأنه إذا كانت التدابير الشديدة التي هدد بها العمال المسلمون قد نفذت لوقعت بلا شك اصطدامات خطيرة . . . » (١)

ولم يلبث أن أصدر الكونت ولوسكى Walewski وزير خارجية فرنسا قراراً في ٢٦ أكتوبر ١٨٥٩ بنقل ساباتيه قنصل فرنسا العام من مصر. وأبان وزير الخارجية في قرار النقل استياءه لمسلك القنصل العام إزاء موضوع القناة ولأنه لم يمتنع على التدابير التي اتخذت في اجتماع قناصل الدول في ٤ أكتوبر ١٨٥٩ (٢).

كان من نتائج تدخل الحكومة الفرنسية السافر مواصلة عمليات تنفيذ المشروع في نطاق ضيق وبدون تنفيذ لائحة العمال . فقد كان نقل قنصل فرنسا العام من مصر بسبب موقفه خلال الأزمة مدعاة لأن يعاود سعيد باشا بحذر أول الأمر سياسته الودية نحو مشروع القناة ، والتي لم يعدل عنها إلا فترة وجيزة تحت الضغط السياسي الشديد . ولم تكن هذه السياسة الودية في تلك الفترة تسخيراً للمصريين في حفر القناة . فالمعارضة الانجليزية لم تخف وطأتها ، وكان سعيد لا يرغب في أن يزود تركيا أو إنجلترا بسلاح جديد إذا هو أقدم على بذل مساعدة علنية للشركة بتسخير جموع من المصريين في حفر القناة تنفيذاً للائحة العمال . ولذلك كانت هذه السياسة الودية تتلخص في موقف سلبي اتخذته الحكومة المصرية : فهي لم تكره المصريين على العمل في تنفيذ المشروع ، ولكنها لم تضع عراقيل أمام الشركة عندما استأنفت استخدامهم بل تركتها وشأنها تتعاقد مع من شاء منهم أن يعمل في خدمتها ، ولم تتعرض الحكومة للعمال بسوء . فكان العمل في الشركة يقوم وقتئذ على عرض من جانبها وقبول من جانب العمال المصريين .

(١) العدد ٨٢ الصادر في ١٥ نوفمبر ١٨٥٩ ص ٣٣٨ مجموعة السنة الرابعة .

(2) Hallberg, ouvr. cit., pp. 169-170.

واستطاعت الشركة بفضل هذه السياسة الجديدة أن تستخدم نفسرا من الفلاحين وغيرهم من دمياط ومديرية الدقهلية والإسكندرية والقاهرة وغيرها وكان يطلق عليهم « العمال المصريون (الوطنيون) الأحرار (١) Ouvriers indigènes libres تميزا لهم عن عمال السخرة فيما بعد. كما استعانت بالبدو الذين يرتادون صحراء مديرية الشرقية . فكانت تستأجر جمالهم في نقل ماء الشرب والأقوات إلى مستخدميها الذين كانوا يقومون بالأبحاث الفنية في داخل البرزخ . وقد عمل اولئك البدو أيضا في قيادة قوافل الجمال وإقامة الخيام في مراكز الأبحاث وسط الصحراء. أما العمال الأجانب فقد استخدمت الشركة عددا لا بأس به من الفرنسيين والنمساويين والبحارة اليونانيين. وامتاز العمال النمساويون على أقرانهم بخبرتهم في الأعمال الفنية الدقيقة. وقد قال دى لسبس « بدأنا العمل باستخدام العمال الأوربيين وكانوا على جانب كبير من الذكاء والإخلاص » (٢)

وهكذا بدأت منذ منتصف شهر نوفمبر ١٨٥٩ تتوالى أفواج العمال المصريين والأجانب إلى منطقة القناة وغدت المواصلات سهلة بين دمياط وبور سعيد وشرعت الشركة تواصل تنفيذ المشروع. ويقول ريت Ritt بعد انفراج أزمى يونيو واكتوبر ١٨٥٩ « إن عزيمة القوة قد شلت منذ شهر ابريل بطريقة مؤسفة للغاية . وكم من وقت ثمين ضاع سدى » (٣)

ونحن نورد هنا إحصائية عن عدد العمال المصريين والأجانب مستقاة من تقرير مدير عام الأشغال في شركة القناة . ففي أول ديسمبر ١٨٥٩ كان عدد العمال المصريين قد بلغ ٧٨ وقد جىء بهم من دمياط ، وبلغ عدد العمال الأجانب ٤٩ . وفي آخر ديسمبر ١٨٥٩ كان عدد العمال المصريين

(1) Voisin Bey, ouvr. cit., t. VI, p. 176.

(٢) من محاضرة ألقاها دى لسبس في اتحاد المهندسين بباريس في ٢٢ يونيو ١٨٦٢ ونشرت في جريدة الشركة العدد ١٤٦ الصادر في ١٥ يوليو ١٨٦٢ ص ٢٢٥ - ٢٣١ مجموعة السنة السابعة

(3) Ritt, ouvr. cit., p. 178.

قد ارتفع إلى ٣٣٠ ووصل عدد العمال الأجانب إلى ٨٠ (١) وقد وزع هؤلاء واولئك على النحو الآتي :

اسم المكان	عدد العمال الأجانب	عدد العمال المصريين
بورسعيد	٨٠	٢٢٠
القنطرة	١٢	٨
فردان	٨	١٦
طوسن	٣٢	٥٢
سراييوم	٨	١٢
جنيفه	١٨	٢٢

وإذا كان شبح الأزمة السياسية قد توارى إلى حين فإن الحاجة إلى العمال ظلت قائمة متفاقمة . فهذا العدد الضئيل من العمال لم يكن شيئاً مذكوراً أمام ضخامة المشروع إذا علمنا أن الشركة لم تكن لديها آلات ميكانيكية قوية كثيرة تغنيها إلى حد كبير أو صغير عن استخدام الأيدي العاملة ، فكانت الشركة تواجه استحالة مادية في تنفيذ المشروع ، ومن ثم تطلعت ، بعد انفراج أزمة أكتوبر ١٨٥٩ وبداية العام الجديد - ١٨٦٠ - إلى استخدام عمال السخرة تنفيذاً للأنحة العمال ، يدل على ذلك أن الشركة وضعت مادة تشير صراحة إلى هذه الرغبة وذلك في الإتفاق النهائي الذي أبرمته في ٢٠ فبراير ١٨٦٠ مع الفونس هاردن مقاول الشركة العام لتنفيذ بعض مراحل المشروع فنصت المادة (١٥) من هذا الإتفاق على أن « تتعهد الشركة بأن تقدم للمقاول بكافة الوسائل الممكنة جميع العمال المصريين الذين وعد بهم حضرة صاحب السمو والى مصر » (٢)

ولكن كان الموقف لا يزال دقيقاً بالنسبة لسعيد باشا بوجه خاص .

(1) Voisin Bey, ouvr. cit., t. VI, pp. 149-150.

(٢) انظر فصوص هذا الإتفاق والملاحق التي أرفقت به في

Voisin Bey, ouvr. cit., t. VI, pp. 43-52.

فالحكومة الانجليزية لم تكف ، بعد انفراج ازمة أكتوبر ١٨٥٩ ، عن الضغط الشديد على الباب العالى لتبذ المشروع كلية ، بل قد هددته بأنها ستبحث فى تحديد موقفها من تركيا إذا الأخيرة أقرت المشروع وحفرت القناة (١) . وكان الباب العالى يقوم بدوره بضغط على سعيد لإيقاف عمليات الحفر . وتبودلت فى هذا الصدد مكاتبات وتبليغات سياسية بين لندون والقسطنطينية والقاهرة . كما أمنت المعارضة الانجليزية فى مهاجمة المشروع والشركة فى مجلس العموم والصحافة الانجليزية .

وازداد موقف سعيد باشا حرجا حين التى دى لسبس قبلة سياسية فى اجتماع الجمعية العامة لمسمى الشركة فى ١٥ مايو ١٨٦٠ ، إذ أعلن فى خطابه يومئذ أن سعيد باشا قد وافق على أن يضم لحسابه جميع أسهم الشركة التى عجزت عن بيعها وكان عددها ١١٧ ألف سهم . بعد أن أعلن دى لسبس كذبا وزورا واجتراء على الحق عقب قفل باب الاكتتاب فى ٣٠ نوفمبر ١٨٥٨ أن جميع الأسهم قد بيعت وأن رأس المال قد غطى بأكمله . ومن الإنصاف لسعيد أن تقرر أنه رفض هذه الصفقة ، ولكن دى لسبس أراد أن يضعه أمام الأمر الواقع ، فلما انتهى اجتماع الجمعية العامة أسرع إلى مصر يرجو سعيدا ويسأله إلخافا أن يقبل الصفقة فقبل الأخير بعد لآى . وأصبح مجموع عدد الأسهم التى اكتتبت بها مصر ١٧٧٦٤٢ سهما كانت قيمتها الاسمية ٨٨,٨٢١,٠٠٠ فرنك . وكانت نتيجة هذه الصفقة أن أشارت الحكومة الانجليزية على الباب العالى فى ١٥ يونيو ١٨٦٠ بضرورة خلع سعيد من منصبه لأنه أضر بمصالح ولايته واستخدم الأموال المصرية فى توطيد المشروع وإنقاذ الشركة من انهيار محقق (٢) .

ومالبت أن تأزم الموقف فى منطقة الشرق الأدنى بنزول قوات فرنسية فى سوريا فى صيف ١٨٦٠ واحتلال بعض جهات منها على أثر المذابح الدينية

(1) Hoskins, ouvr. cit., pp. 358-359.

(2) ibid.

التي وقعت أول الأمر بين الدروز والموارنة في لبنان . وقد انفردت فرنسا باحتلال سوريا دون أية دولة أوربية طبقاً لبروتوكول باريس (٥ أغسطس ١٨٦٠) وقد رأى بعض المراقبين السياسيين في ذلك الوقت أن هذا الاحتلال يزيد من النفوذ الفرنسي في منطقة شرق البحر المتوسط . وكان من الطبيعي أن يثير هذا الاحتلال قلق الحكومة التركية ويجعلها تخشى مقاصد السياسة الفرنسية في الشرق وبالتالي مشروع القناة الذي ما فتئت إنجلترا تصوره لتركيا بأنه مشروع سياسى فرنسى . كما أن إنجلترا - وهي إحدى الدول الموقعة على بروتوكول باريس - أبدت مخاوفها من أهداف فرنسا في الشرق حين تباطأت الحكومة الفرنسية في جلاء قواتها عن سوريا وخشيت حدوث تقارب سياسى بين فرنسا وروسيا على حساب تركيا (١) .

وإزاء هذه الظروف غير المواتية استمرت الشركة تجمع العمال المصريين بوسائلها الخاصة وتزيد من عددهم قدر الإستطاعة ، وكونت لجنة عهدت إليها بالطواف في قرى الوجه البحرى والعمل على إسالة العمال المصريين للإلتحاق بخدمة الشركة . وضمت هذه اللجنة مستخدماً في الشركة يتكلم العربية بطلاقة هو يوسف فرنونى Vernoni ومندوباً من قبل المقاول العام كما ضمت عاملين بارزين من العمال المصريين للمساعدة في تنظيم جمع العمال وإرسالهم إلى منطقة البرزخ (٢) .

ولم تصادف هذه اللجنة عقبات في قرى الوجه البحرى إلا في منطقة بحيرة المنزلة ، إذ كان هناك رجل إقطاعى يعتبر السكان المقيمين على ضفاف البحيرة عبيداً أرقاء له . وأرسل دى لسبس إلى سعيد شكاية بخصوص تلك العقبات (٣)

(١) أنظر الفصل الخامس .

(2) Voisin Bey, ouvr. cit., t. VI, p.177.

(٣) كانت تسود منطقة بحيرة المنزلة ولا تزال إلى حد ما حالة اجتماعية واقتصادية تمتد جنوبها إلى أعماق بعيدة في التاريخ . فسكان تلك المنطقة يشتغلون بصيد الأسماك . وكان لهم رئيس يتحكم فيهم احتكر لنفسه صناعة صيد الأسماك وما يتصل بها في المنطقة بأسرها . وكان يمدم بقراظب الصيد وأدواته ويستولى على الأسماك لقاء أجور تافهة للغاية ثم يتولى توزيع الأسماك لحسابه الخاص =

وابتدع دهاؤه حيلة انطلت على عقلية محمد سعيد المتواضعة . وستصادفنا هذه الحيلة مكرورة في معظم مذكراته وخطاباته إلى سعيد باشا كلما تطلع إلى مزيد من العمال المصريين . وهي أن عظمة سعيد الشخصية وتقدير الرأى العام في أوروبا له إنما يتوقفان على زيادة عدد العمال المصريين الذين يعملون في حفر القناة .

وفي ظل التدابير التي اتخذها سعيد باشا استطاعت الشركة أن تستخدم أفواجا من سكان بحيرة المنزلة في حفر القناة البحرية الصغيرة *la rigole de service* في منطقة البحيرة . ويقرر دى لسبس أن العمل الذي قاموا به كان مضنيا (١) ، فكانوا يقفون عراة تغمر المياه سيقانهم يضربون القاع بالقأس فيزحزون الكتل المماسكة المستقرة ثم ينزعونها من القاع بأيديهم ويناووها العامل بكتلتا بديه لزميله الواقف إلى جانبه وهذا يناووها لغيره حتى تصل إلى حافة القناة (٢) . ويقول

وقد أدى هذا النظام الإقطاعى إلى انتشار اليأس بين السكان الذين أصبحوا في حالة: تشبه الرق . فكان من الطبعى أن يعارض هذا الرئيس « الإقطاعى » سفر « أتباعه » للعمل في الشركة إذ أن غيابهم يؤثر على حصيلته اليومية من الأسماك . وتدخل سعيد في الموضوع رأى أنه لا مناص من تغيير الأساس الذى تقوم عليه تلك الحياة الاقتصادية الجائرة فسلب السلطة من رئيس الصيادين وألقى احتكار صيد الأسماك وهو النظام الذى كان قائما لصالح رئيس الصيادين وشجع الأهلى على امتلاك قوارب الصيد مقابل دفع رسوم عنها للحكومة . وقد أدت هذه التدابير إلى بعض التحسن في أحوال سكان المنطقة وإلى نوع من التحرر من قبضة رئيس الصيادين . انظر بخصوص هذا الموضوع كلا من :

De Lesseps F. : Association Polytechnique. Séance du 1er juin 1862. Conférence sur les Travaux du Canal de Suez et le sort des ouvriers en Egypte. Paris, 1862, pp. 13-15.

Lettres, Journal et Documents etc., ouvr. cit., t. IV, p. 11.

جريدة L'Isthme de Suez العدد ١٤٤ الصادر في ١٥ يونيو ١٨٦٢ ص من ١٩٣-١٩٩ السنة السابعة .

(1) De Lesseps F. : Conférence etc., ouvr. cit., pp. 13-15.

(٢) تجدد وصف هذه الطريقة البدائية القاسية التي اتبعها الشركة في كل من :

Voisin Bey, ouvr. cit., t. VI, pp. 163 et 198-202.

Ritt, ouvr. cit., pp. 196-198.

ارنولد إنه يجب إقامة تمثال لأولئك العمال الذين كابدوا الأهوال في حفر القناة في تلك المنطقة بوجه خاص . (١) .

ولم تسفر جهود لجنة جمع العمال عن نجاح يذكر، ففي الشهور الأخيرة من عام ١٨٦٠ بلغ عدد عمال الشركة المصريين ١,٧٠٠ (٢) فكان الزيادة التي استطاعت تحقيقها عبارة عن ١,٣٧٠ عاملا . وكان هذا العدد هو الفارق بين عدد العمال المصريين في آخر ديسمبر سنة ١٨٥٩ وآخر ديسمبر ١٨٦٠ .

ويلاحظ أنه لما حيل بين الشركة في هذا الوقت وبين ما كانت تشبهه من تسخير أفراد الشعب المصرى في عمليات حفر القناة أخذت تبشر أعمالا لا تتطلب حشودا كبيرة من العمال المصريين تصل إلى الآف مؤلفة كما حدث في السنوات التالية، بل قصرت نشاطها على أعمال تغلب عليها في مجموعها الصبغة الفنية . ويمكن القول إن نشاطها حتى مستهل عام ١٨٦١ كان بحريا وصناعيا أكثر منه نشاطا امتد إلى عمليات حفر القناة. فأتجهت جهودها في هذا الوقت إلى جعل بورسعيد مكانا صالحا لرسو السفن التي تفد من أوروبا والإسكندرية حاملة مواد التموين ومهمات تنفيذ المشروع ، فأقامت منارة (فانارا) وكوبريا يمتد في البحر من الشاطئ تجاه بورسعيد حتى يصل إلى أعماق كافية تقف عندها السفن لتفريغ شحناتها . ورأت الشركة أن يكون هذا الكوبرى من الخشب ريثما تتمكن من نقل الأحجار من مخاجر المكس بالإسكندرية ومن ثم تشرع في بناء أرصفه للميناء وحاجزى أمواج من

Percy Badger : A visit to the Isthmus of Suez Canal Works. London = 1862, p. 38.

وانظر أيضا محاضرة عامة القاها دى لېس في ١٢ فبراير ١٨٦٥ في مدينة ليون بفرنسا وكان في طريقه إلى مصر . وقد نشرت جريدة الشركة العدد ٢٠٩ الصادر أول مارس ١٨٦٥ مجموعة السنة العاشرة .

(1) Wilson Arnold, ouvr. cit., p. 33.

(2) De Lesseps F. : Lettres, Journal et Documents etc., ouvr. cit., t. III, p. 398.

الصخور القوية . ومدت على هذا الكوبرى الحشبي قضباناً حديدية تسير عليها عربات تحمل ما تفرغه السفن وتسير بها إلى حيث ورش الشركة ومستودعاتها في بورسعيد . وأنشأت أيضاً حوضاً للميناء وأقامت بغض الورش الميكانيكية الصغيرة في بورسعيد من نجارة وحداة وخرابة وسبك معادن ولحمها إلى غير ذلك من الأعمال الفنية . وشيدت مصنعاً لعمل الطوب وكانت الشركة تجدد في طمي بحيرة المنزلة الأسود مادة طيبة لعمل الطوب ثم مالبت أن أسست فرناً لحرق قطع الطوب . واشترت صفقة من مخلفات الجيش الإنجليزي في حرب القرم (١٨٥٢-١٨٥٦) وكانت عبارة عن أكواخ خشبية ضخمة كان يستعملها الجنود الإنجليزي ثكنات وقد أعدها الشركة لتكون مساكن لمستخدميها وعمالها الأجانب (١) .

أما عمليات الحفر فلم تكن في ذلك النطاق ولا بتلك الأهمية . وكان أهمها حفر قناة صغيرة تصل بين منشآت ميناء بورسعيد وبين بحيرة المنزلة تسهيلاً لنقل ماء الشرب ومواد التموين إلى بورسعيد مباشرة بواسطة القوارب وقد أطلق على هذه القناة *La rigole de service entre les établissements du port et le lac Menzaleh* وبلغ طولها ٢,١٠٠ متراً وعمقها نصف متر واتساعها خمسة أمتار . وأعدت الشركة من أجلها صنادل تسير فيها بسهولة إذ كان الجزء الغاطس منها لا يزيد ارتفاعه على ١٢ سم (٢) . ويقول ارنولد « كان العمل الذي تم خلال الستين الأوليين قليلاً وقد تم فيها مسح الأراضي وإقامة المستودعات والورش وتنظيم ساحات الحفر وشراء الكراكات والآلات والأخشاب والحديد (٣) . »

(١) تجد تفصيلات وافية عن نشاط الشركة الفني والبحري في كل من

Lavalley : Extrait du compte rendu des travaux de la Société des Ingénieurs Civils. Travaux d'exécution du Canal Maritime de l'Isthme de Suez. Paris, 1866, p. 8.

Voisin Bey, ouvr. cit., t. VI, pp. 134-140; 158-163, 193-198.

Fontane Marius, ouvr. cit., p. 48.

(2) Voisin Bey, ouvr. cit., t. VI, pp. 136-137.

(3) Arnold Wilson, ouvr. cit., p. 23.

وهكذا انقضت سنتا ١٨٥٩ ، ١٨٦٠ ولم تقطع الشركة إلا هذا الشوط المتواضع في إقامة المنشآت البحرية والصناعية وغيرها في بور سعيد وأدركت المعارضة الإنجليزية حرج مركز الشركة فنشرت جريدة التايمز Times تقول إن الأعمال التي تزعم الشركة أنها تقوم بها في منطقة برزخ السويس ليست الإضرابا من الأوهام ونسجا من الخيال وإن الشركة تخدع مساهميها وتقدم لهم ألفاظا بدلا من أعمال تم ومشروع ينجز (١) .

(١) نشرت جريدة التايمز المقال في ديسمبر ١٨٦٠ وأعادته نشره مترجما إلى اللغة الفرنسية جريدة L'Isthme de Suez وعلقت عليه بإسهاب وفتدت ماحواه من بيانات . انظر العدد ١٢١ الصادر في أول يوليو ١٨٦١ مجموعة السنة السادسة .

الفصل الرابع

دعاية الشركة في مصر لجمع العمال وفشلها

اختزال عمليات الحفر - أزمة بين تركيا ومصر - سعيد يدافع عن نفسه
ويلقى التبعة على دى لسبس ونظام الإمتيازات الأجنبية - ويشير
مخاوف تركيا من فرنسا - ويسجل على نفسه أنه تعوزه الأناة
والحصافة - اتفاق سعيد ودى لسبس على حل موقت بخصوص
العمال - الجمع الخمر - سعيد يغادر مصر إلى الحجاز -
الشركة توزع اعلانات على المصريين للعمل في حفر
القناة - وتتفق مع مقاولين لتقديم عمال مصريين -
نشاط دى لسبس في الحقل الديني - علاقة مع
البطريرك والأقباط - ومع المسلمين -
دى لسبس يصيغ مشروعه بصيغة دينية -
فشل الشركة في جمع العمال المصريين .

أرادت الشركة أن تصل بعمليات الحفر ذاتها إلى نتيجة عملية سريعة ،
وكان رائدها من اتباع هذه الخطة اقحام المعارضة الإنجليزية التي كانت تنادى
وقتشد باستحالة حفر القناة في أراضي البرزخ ، وإشاعة الطمأنينة في نفوس
مسهمي الشركة من ناحية ثانية ، وحل مشكلتي النقل والتموين في ساحات الحفر
من ناحية ثالثة (١) وتحقيقا لهذه الأهداف الثلاثة لجأت الشركة إلى وسيلة
سريعة : فلم تحفر أول الأمر قناة السويس الحقيقية التي كان مقررا أن يكون
عرضها ثمانين مترا وعمقها ثمانية أمتار ، وهي الأبعاد التي قررتها اللجنة
العلمية الدولية (٢) ، ولكنها عملت على شق طريق مائي صغير يتراوح عمقه

(١) أنظر تقرير موجل بك Mougel مدير عام الأشغال في الشركة بتاريخ
أول مايو ١٨٦٠ وقد نشر في جريدة الشركة العدد ٩٤ الصادر في ١٨ مايو ١٨٦٠
صص ١٦٧ - ١٧٣ مجموعة السنة الخامسة .

(2) Voisin Bey, ouvr. cit., t. IV, p. 61.

بين متر وبين متر وعشرين سنتيمترا ، ويتفاوت عرضه من ثمانية أمتار إلى اثني عشر مترا ، يبدأ من بور سعيد ويتجه جنوبا إلى بحيرة التمساح فالسويس على الخط المقترح لسير قناة السويس ذاتها بحيث تكون تلك القناة صورة مصغرة لقناة السويس حتى يحين الوقت الذي يتوفر فيه للشركة الوسائل لتعميقها وتوسيعها فتغلق القناة البحرية في أبعادها المقررة (١) . وقد عرف هذا الطريق المختزل باسم « قناة الخدمة البحرية الصغيرة . La Rigole de Service » وأطلق عليه دى لسبس في خطابه الذي ألقاه في إجتماع الجمعية العمومية لمساهمي الشركة الذي عقد في ١٥ مايو ١٨٦١ Le Canal Maritime de petit cabotage أى القناة البحرية التي تسير فيها سفن ذات حمولة صغيرة (٢)

وكما اتبعت الشركة سياسة الإختزال فيما يخص بقناة السويس انتهجت هذه السياسة ذاتها في حفر ترعة الماء العذب . لقد نص عقد الإمتياز الثاني على أن يكون مأخذ التربة من التيل بالقرب من القاهرة فعمدت الشركة إلى اجراء سريع أطلقت عليه « الحل المؤقت » La solution provisoire وكان يقوم على الإستفادة من ترعتين قائمتين هما ترعة الزقازيق وتبدأ من الزقازيق إلى العباسية في مديرية الشرقية ، وترعة الوادي وتبدأ من العباسية إلى

(١) أنظر شرحا لهذه الفكرة في كل من

Percy Badger, ouvr. cit., pp. 34-35.

What is meant by the " Rigole ?"

تحت عنوان :

وأنظر أيضاً

Fol M. : Notice sur l'état actuel des travaux de l'Isthme de Suez.

Avril 1863, p. 9.

Fontane Marius, ouvr. cit., p. 58.

Voisin Bey, ouvr. cit., t. VI, p. 186.

(٢) جريدة L'Isthme de Suez العدد ١١٨ الصادر في ١٨ مايو ١٨٦١ ص

١٥٤ مجموعة السنة السادسة . وأنظر أيضاً

De Lesseps F. : Lettres, Journal et Documents etc., ouvr.cit., t. IV,

p. 49.

القصاصين ، وعندها تحفر الشركة ترعة تكون امتدادا لها وتتجه إلى نفيشة بالقرب من بحيرة التماسح (١) . وكانت مدينة الزقازيق على اتصال مائى بالقاهرة عن طريق بحر موسى وفرع دمياط كما كانت على اتصال حديدى بالإسكندرية والقاهرة وغيرها إذ كان ينهى عندها - على عهد سعيد باشا - الخط الحديدى المتفرع من بنها (٢) .

ولم ترغب الشركة وهى فى صدد تنفيذ هذا البرنامج المزدوج فى وقت واحد أن تعتمد على الآت حفر قوية تغنيها عن استخدام أفواج كبيرة من العمال المصريين، ولكنها ظلت تتطلع إلى تطبيق لائحة العمال وذلك لعدة أسباب، منها الوفرة الكبير الذى يحققه نظام السخرة ، وارتفاع أثمان الكراكات وصيانتها ، إذ كان ثمن الكراكة الصغيرة فى ذلك الوقت يبلغ ٥٤,٩٠٠ فرنك (٣) ، عدا نفقات شحنها إلى بور سعيد ونقلها إلى ساحات الحفر داخل منطقة البرزخ وإعادة تركيب أجزائها هناك . يضاف إلى تلك الأسباب طمع دى لسبس فى استغلال الشعب المصرى إلى أبعد الحدود معتمدا على صلته الشخصية بصديقه سعيد باشا .

وكان دى لسبس قد استراح من مشكلة الأسهم المتبقية لدى الشركة دون بيع بعقد الإتفاق المالى مع الحكومة المصرية فى ٦ أغسطس ١٨٦٠ وقفزت مشكلة تنفيذ لائحة العمال المصريين إلى مكان الصدارة من اهتمام دى لسبس وعول على أن يطالب سعيدا بتنفيذها . ولكن كان مركز سعيد باشا ضيقا حرجا ، فإن صفقة الأسهم التى عقدها مع الشركة قد أساءت إلى مركزه فى إنجلترا بوجه خاص وجعلته هدفا لحملة سياسية عنيفة (٤) ، كان

(1) Voisin Bey, ouvr. cit., t. VI, pp. 208-209.

(2) Wiener L.: L'Egypte et ses chemins de fer. Bruxelles, 1932, p. 88.

(3) Voisin Bey, ouvr. cit., t. VI, p. 87.

(٤) أنظر بخصوص هذه المسألة كلا من :

من ذيلها أن أرسل الصدر الأعظم بتاريخ ٢٢ جمادى الأولى ١٢٧٧ (٦ ديسمبر ١٨٦٠) خطابا إلى سعيد أبدى فيه استياء الباب العالي من النشاط البادى فى عمليات تنفيذ المشروع ، إذ أن الشائعات تردد أن عدة آلاف من العمال يشتغلون فى حفر القناة ، وطلب الصدر الأعظم من سعيد باشا أن يوافيه بحقيقة الموقف وأمره بعدم تجاوز قرار الحكومة التركية السابق بإيقاف العمل فى حفر القناة لأن السلطان لم يصدر تصديقه بعد على عقد الإمتياز (١) .

وقد رد سعيد بكتاب مسهب بتاريخ ١٩ جمادى الآخرة ١٢٧٧ (٢ يناير ١٨٦١) استهله بالدفاع عن موقفه كما فعل فى خطاب سابق ، وقرر أنه وضع فى عقد الإمتياز شرطا صريحا هو ضرورة تصديق السلطان على العقد قبل الشروع فى حفر القناة ، ولكن دى لسبس « شرع من تلقاء نفسه فى القيام ببعض عمليات جزئية معتبرا إياها من أعمال الإستكشاف التمهيدية » ثم أشار إلى أحداث أزمة أكتوبر ١٨٥٩ ومسارعتة إلى تنفيذ الأمر الذى حملة إليه مختار بك بإيقاف العمل فى حفر القناة ، وأنه عقد اجتماعا من قناصل الدول واتفقوا على أن يكون أول نوفمبر ١٨٥٩ موعدا لتنفيذ أمر الباب العالي ، ثم قال « وبينما كان هذا الأمر على وشك التنفيذ فقد عزل لهذا السبب فقط القنصل العام للحكومة الفرنسية الفخيمة وعوتب أيضا القنصل العام للحكومة النمساوية » ثم أوضح سعيد استحالة إيقاف العمل فى تنفيذ المشروع بسبب قيام نظام الإمتيازات الأجنبية وأنهى باللائمة على قناصل الدول لأنهم لا يتعاونون مع الحكومة المصرية فى هذا الصدد، فهم يرفضون منع رعايا دولهم من العمل فى الشركة ، « وعلى ذلك بقيت الحالة على ما هى عليه » .

وقد نفى سعيد باشا فى خطابه ما كانت تردده الشائعات وقتئذ من

Hallberg, ouvr. cit., pp. 183-184.

Hussein Husni, ouvr. cit., p. 294.

Ibrahim Nomeir Seifed Dean, ouvr. cit., p. 99.

(1) Douin George : Histoire du Règne du Khédive Ismail, t. I. Rome 1933, p. 23.

استخدام عدة الآف من العمال في حفر القناة ، وقرر أن عددهم يقرب من خمسائة عامل فحسب يقومون « بأعمال اختيارية » وأنه يوجد في صفوفهم عدد قليل من المصريين المتعطلين ، وأما غالبية العمال فمن الأجانب « وفيهم جماعة من الإنجليز كان قنصلهم يلزم الصمت حيالهم » . وأخيرا عمد سعيد إلى تصوير دقة موقف الحكومة التركية إذا أصرت على إيقاف عمليات الحفر فقال « وقد استدعيت مؤخرا المسيو دى لسبس الموجود هنا وأفهمته في إلحاح وإصرار لزوم إيقاف ما يقوم به من تركيب آلات الحفر وإجراء التجارب عليها ، فأجاب : إذا أقدمتم الآن على تعطيل هذه العمليات فلا يخالجنكم أى شك في أن المساهمين في الشركة والبالغ عددهم خمسة وعشرون ألف نفس يقومون قومة واحدة مطالبين بتعويضات ضخمة ويثيرون مشكلات . وقد جعلني هذا القول من جانبه أتوهم أن المسألة ستزداد تعقيدا وأنها تؤدي في النهاية إلى متاعب تشغل السلطنة السنية فبقيت في حيرة وتردد (١) » .

وفي نفس اليوم وهو ٢ يناير ١٨٦١ الذي أرسل فيه سعيد هذا الخطاب إلى الصدر الأعظم بعث بخطاب ثان إلى مختار بك القبوكتخدا - مندوب والى مصر في القسطنطينية - اعترف فيه صراحة أنه مضطرب اضطرابا لا مريد عليه بسبب تطور الموقف في مشكلة القناة ، وقال إنه ما كان يعتقد ، حين أصدر عقد الإمتياز إلى دى لسبس ، أن الموضوع سيصل إلى هذه الدرجة من الخطورة والتعقيد ، وأنه لو كان يعلم أن الموضوع سيثير كل تلك المشكلات لما أصدر عقد الإمتياز على الإطلاق ، ولكنه أخطأ في إصدار العقد وكان شأنه في الخطأ كشأن سائر البشر لأنهم معرضون للخطأ في تصرفاتهم (٢) وهكذا سجل سعيد على نفسه أنه كانت تعوزه صفات الحاكم من الحصافة والأناة وبعد النظر .

(١) محفوظات قصر عابدين : دفتر رقم ١٩ صادر عابدين . وثيقة رقم ٢١٢ من الجنباب العالى إلى الباب العالى بتاريخ ١٩ جاد آخر ١٢٧٧ (٢ يناير ١٨٦١)

(٢) محفوظات قصر عابدين : دفتر رقم ١٩ صادر عابدين وثيقة رقم ٦١٦-٣٦ من الجنباب العالى إلى الباب العالى بتاريخ ١٩ جاد آخر ١٢٧٧ (٢ يناير ١٨٦١)

اعتقد سعيد أن فرنسا لن تعتمد إلى نصرته أو تأييده إذا اكفهر الجو السياسي بينه وبين تركيا أو إنجلترا (١) ، فاذا أقدم على تنفيذ لائحة العمال وسخر للشركة جموعا هائلة من المصريين لكان من المحتمل أن يعتبر هذا التصرف تحديا صريحا من وإلى مصر للباب العالي ، ولكان من المحتمل أيضا في هذه الحال أن تنجح محاولات الحكومة الإنجليزية لدى الباب العالي لخلع سعيد . يقول هلبرج « كان الوالى لذعره من المعارضة الإنجليزية يؤجل شهراً بعد شهر ارسال العمال المصريين وهو أمر أعاق تقدم العمل في القناة إلى حد بعيد » (٢) .

تدارس سعيد باشا الموقف من جميع نواحيه مع دى لسبس ومدير عام الأشغال في شركة القناة ومقاولها العام . وقد قرر دى لسبس « أن سعيد باشا كان منزعجا إلى حد بعيد وبدا الأفق السياسي متلبدا بعداء ظاهر نحونا (٣) » . وطلب سعيد الا تثير الشركة أمام الحكومة المصرية المتاعب والصعاب بمطالبها بتنفيذ لائحة العمال في تلك الآونة . واعترف دى لسبس بأن سعيدا كان على حق في هذا الطلب (٤) . وقد أخذ دى لسبس برأى سعيد في وجوب التريث فترة أخرى في تنفيذ اللائحة وأن يستمر جمع العمال وفق الطريقة الحرة Le recrutement libre دون أن تتدخل السلطات المصرية لإكراه المصريين على العمل في حفر القناة (٥) .

وقد رفع دى لسبس في يناير ١٨٦١ مذكرة إلى القنصلية الفرنسية العامة

(1) Hallberg, ouvr. cit., p. 187.

(2) Hallberg, ouvr. cit., pp. 187-188.

وأنظر أيضا بخصوص هذه المسألة

Bertrand et Ferrier, ouvr. cit., pp. 226-227.

(3) Fitzgerald, ouvr. cit., t. I, pp. 281-282.

(4) ibid.

(5) De Lesseps F. : Lettres, Journal et Documents etc., ouvr. cit., t. IV, p. 58.

في مصر يخطر لها بهذا الوضع الذي أخذته مشكلة السخرة . وقد جاء في تلك المذكورة « أرادت الشركة أن تجنب سعيد باشا تهديدات انجلترا والباب العالي فتخلت مؤقتا عن مطالبة الحكومة المصرية بتنفيذ البلائحة التي تفرض على الحكومة تقديم العمال إلى المقاول ، واتخذت من التدابير ما يكفل قدر الإمكان جمع العمال بالطريقة الخرة . وقد قامت الشركة في بورسعيد والقنطرة وفردان والجسر والتمساح وسرايوم وغيرها بإنشاء قرى للفلاحين الذين يفدون من الدلتا وتخوم سوريا حيث أبدوا رغبتهم في العمل بدافع من المعاملة الطيبة والأجور التي ستصرف لهم وهو أمر جديد بالنسبة لهم ، وهكذا سوف يعتمد المقاول العام للشركة دون خوف أو وجل على عمال مجدين يكفون تنفيذ الأعمال في مراحلها الأولى (١) » .

وقد بلغ من حرج الموقف في مصر أنه بعد أن تم الإنفاق على هذا الحل وبعد أن أرسل سعيد خطاييه بتاريخ ٢ يناير ١٨٦١ إلى الباب العالي والقبوكتخدا ، قام سعيد باشا برحلة إلى الأقطار الحجازية . فغادر القاهرة في ٢٤ يناير ١٨٦١ إلى السويس ومنها أبحر في ٢٦ يناير إلى العويجه على ساحل البحر الأحمر في طريقه إلى المدينة المنورة . ويقول أحد الذين اصطحبهم الوالي في رحلته ، وهو القائم مقام المهندس محمد صادق بك ، أن لهذه الرحلة سببا سياسيا ، إذ كانت الحكومة التركية قد استدعت الوالي للحضور إلى القسطنطينية فرفض الذهاب إليها واتخذ من رحلته إلى الأقطار الحجازية مبررا لعدم سفره إلى العاصمة التركية (٢) . ويؤيد هذا القول أن الرحلة لم تتم

(1) De Lesseps F. : Lettres, Journal et Documents etc., ouvr.cit., t. IV, pp. 5-8.

(٢) أنظر بحثا بعنوان

Médine. Il y a vingt ans. Souvenirs d'un voyage à la suite de Son Altesse Saïd Pacha.

للقائم مقام محمد صادق بك في مجلة الجمعية الجغرافية العدد رقم ٨ شهر مايو ١٨٨٠ ص ١٩-٣٢ والعدد رقم ٩ ، ١٠ شهر أغسطس ونوفمبر ١٨٨٠ ص ٥ -

فى موسم الحج فقد بلغ المدينة المنورة فى مستهل شهر شعبان ١٢٧٧ وأقام بها خمسة أيام وغادرها إلى يتبع ومنها أبجر فى طريق عودته إلى القاهرة التى بلغها فى ١٧ شعبان ١٢٧٧ (٢٨ فبراير ١٨٦١) . ومهما يكن من أمر استدعاء الباب العالى له فقد أراد أن يكون غيابه عن مصر كفيلا بتخفيف حدة التوتر فى العلاقات المصرية التركية بسبب موضوع القناة وحتى لا يتهمة الباب العالى بأنه ضالع مع شركة القناة فى حشد العمال المصريين لحفر القناة .

• • •

وأخذت جريدة L'Isthme de Suez قبل انعقاد الجمعية العمومية لمسمى الشركة والتى كان محمدا لاجتماعها ١٥ مايو ١٨٦١ تمهد الرأى العام الأوروبى عامة وحملة الأسهم خاصة لقبول الوضع الذى أخذته موقتا مشكلة الأيدى العاملة المصرية فى حفر القناة قبل أن يعلنه دى لسبس لهم فى ذلك الإجتماع ، فقالت إن الطريقة التى تتبعها الشركة فى جمع العمال المصريين ، وهى تقوم على أساس الرغبة من جانب الفلاح فى العمل فى ساحات الحفر

١٥ . وأنظر أيضا محضر جلسة الجمعية الخديوية الجغرافية بتاريخ ٢ يناير ١٨٨٠ فى مجلتها العدد رقم ٧ شهر فبراير ١٨٨٠ ص ٤٧-٥٣ وجلستها بتاريخ ٩ أبريل ١٨٨٠ فى مجلتها العدد رقم ٨ شهر مايو ١٨٨٠ ص ٣٧-٣٩ . وأنظر أيضا محفوظات قصر عابدين : دقتر ١٨٩٤ جزء أول صادر أوامر عربى وثيقة رقم ٦٥ ص ٦١ وثيقة رقم ٦٣ ص ٩٠ .

ومما هو جدير بالذكر أن سعيد باشا وجه منشورا إلى كبار موظفى الحكومة المصرية أبلغهم فيه أنه يعتزم السفر إلى الحجاز وطلب منهم ابداء رأيهم فى هذه الرحلة . وقد خشى كبار الموظفين أن يكون المنشور خدعة من سعيد باشا ليعرف حقيقة شعورهم نحوه فلم يرحبوا بسفره خوفا من أن يتهممهم الوالى بأنهم يفضلون غيابه عن مصر . وقد اصطحب فى سفره قوة عسكرية كبيرة تمثل مختلف أسلحة الجيش كما رافقته حاشية كبيرة العدد من أفراد أسرته ومجموعة من باشوات مصر وكبار الموظفين والمهندسين والأطباء البشريين والبيطريين . وبلغ عدد الجميع ألفى شخص عدا ثلاثمائة جل لحمل ماء الشرب والأمتعة . وتعد هذه الرحلة مثالا صارخا لتبذير سعيد وتبديد أموال الشعب .

وعلى قبوله الشروط التي تعرضها الشركة عليه ، لاتدع مجالاً لمعارضى المشروع ليطعنوا فى وسائل تنفيذه ، كما أن هذه الطريقة تحول فى نفس الوقت دون وقوع أى تصادم مع الحكومة المصرية (١) .

وقد نشرت جريدة Le Constitutionnel الباريسية فى عددها الصادر فى ١٠ ابريل ١٨٦١ مقالا فى هذا الصدد قالت فيه إن دى لسبس كان يتجنب المشكلات السياسية التى يتيح إثارتها تسخير المصريين فى حفر القناة ، ومن هنا نبئت فكرة جمع العمال المصريين وفق الطريقة الحرة . ووصفت الجريدة هذه الطريقة بأنها « تجديد لم تشهد له مصر من قبل نظيراً مما يعد انقلاباً فى تنفيذ المشروعات الكبرى (٢) » . والواقع أن هذه الجريدة كانت تحاول أن تخفى ما كانت تشعر به من مرارة وألم إذ حيل بين الشركة فى ذلك الوقت وبين استخدام السخرة فى حفر القناة ، فلم يكن هذا الأسلوب تجديداً ، بل كان طبيعياً وعادياً جداً أن تستخدم شركة فى مصر عمالاً هي فى حاجة إليهم دون أن يقع عليهم إكراه كى يعملوا فى خدمتها . وإذا كانت الجريدة تشير إلى ما كان يحدث فى مصر إلى ذلك الوقت وبعده من قيام الحكومة بتسخير المصريين فى تنفيذ المشروعات الكبرى ذات المنفعة العامة مثل حفر الترع وتطهيرها ومد الخطوط الحديدية وما إلى ذلك فإن هذا عرف موروث وتقليد حكومى قديم لا ينسحب على شركة القناة .

ولما اجتمعت الجمعية العمومية لمسمى الشركة فى ١٥ مايو ١٨٦١ تعرض دى لسبس فى خطابه الضافى الذى ألقاه فى ذلك الإجتماع (٣) لمشكلة الأيدي

(١) العدد ١١٦ الصادر فى ١٥ أبريل ١٨٦١ صص ١١٤-١١٥ مجموعة السنة السادسة .

(٢) أعادت جريدة L'Isthme de Suez نشر هذا المقال فى العدد ١١٧ الصادر فى أول مايو ١٨٦١ صص ١٣٨-١٣٩ مجموعة السنة السادسة

(3) De Lesseps F.: Lettres, Journal et Documents etc., ouvr.cit., t. IV, pp. 42-63.

كما نشرته وتثذ جريدة L'Isthme de Suez فى العدد ١١٨ الصادر فى ١٨ مايو ١٨٦١ مجموعة السنة السادسة .

العاملة المصرية في حفر القناة ، فذكر أن الشركة قد تخلت مؤقتاً عن المطالبة بتنفيذ لائحة العمال المصريين ، وأنها في تلك الآونة تجمع العمال وفق الطريقة الحرة دون ضغط أو إكراه . وبرر دى لسبس هذا المسلك تبريراً ينطوي على التفضل والمن على سعيد باشا إذ قال إن هذا الحل قد تم « رغبة منا في تجنب الحكومة المصرية مضايقات مؤلمة ، وفي نفس الوقت مع عدم المساس بحقوق الشركة ومصالحها » . ثم حاول في خطابه أن يشيع نوعاً من الطمأنينة في نفوس المساهمين فزعم أن جمع العمال وفق الطريقة الحرة قد أسفر عن حشد عمال مصريين « يكفون مطالبنا الأولى » وأبدى رجاءه في أن يستجيب أهالي مصر وسوريا لنداء الشركة فيهرعون طواعية إلى ساحات الحفر .

وفي الواقع لقد اضطّر دى لسبس إلى قبول هذا الحل لأنه كان يدين بالرأى القائل إن ما لا يدرك كله لا يترك كله . فهذا الاتفاق كسب للشركة لا يمكن تجاهله إذا قورن بالأيام العصيبة التي مرت بها خلال أزمة أكتوبر ١٨٥٩ وحيل بينها وبين استخدام العمال المصريين والأجانب على السواء ، فحسب الشركة أنها كانت تستطيع في ذلك الوقت أن تباشر عملية استخدام العمال المصريين بحرية تامة وأن يتسع نطاق حركة جمع العمال فيمتد إلى الوجهة القبلى . وكان دى لسبس يعتقد أن هذه الخطوة من جانب سعيد ستلوهها خطوات إيجابية في صالح الشركة عند ما تنقش الغيوم السياسية . وكان الزمن حليفاً قوياً للشركة ، فكلماً مضت الأيام زاد مركز الشركة توطداً أمام تردد الحكومة التركية في موقفها وضعفها عن اتخاذ قرار حاسم صريح في مشروع القناة . يضاف إلى ذلك أن هذا الحل المؤقت لا يدع مجالاً للمعارضة الإنجليزية وغيرها لاتخاذ موضوع تسخير المصريين في حفر القناة ذريعة لمناوأة المشروع وكان دى لسبس يحرص على الأيزود معارض المشروع بسلاح جديد يشهره ضده . وقد قال في خطاب أرسله من الإسكندرية بتاريخ ١٤ مارس ١٨٦١ إلى الدوق دى البوفرا نائب رئيس مجلس إدارة الشركة في باريس « ولاني لا أهتم شيئاً في العمل على اجتذاب أكبر عدد ممكن من العمال الأحرار إلى ساحات الحفر . إن هذه المسألة على قدر من الأهمية عظيم

بالنسبة لنا إذ أن لفظ السخرة هو المحور الذى تدور حوله المناقشات الحالية عند خصوصنا لتعطيل سير عمليات الحفر (١) « ولا يعزب عن البال أن دى لسبس رجل ماكر : يرى أنه إذا عجز عن بلوغ هدفه دفعة واحدة فلا أقل من أن يصل إليه على مراحل ، وكان أهم ما يحرص عليه أن يبلغ هدفه ويحقق مطعمه ويسخر الشعب المصرى فى حفر القناة .

طالت إقامة دى لسبس فى مصر فبلغت ستة أشهر ليشرف بنفسه على التدابير الخاصة بمواجهة مشكلة العمال (٢) . ولم يقطع هذه الإقامة إلا سفره إلى بلاد الشام لجمع عمال منها . وأخذ يتنقل بين ساحات الحفر ليكون عوناً لرؤسائها ومستخدميها يذلل الصعاب التى تواجههم ويثير الحماس فى نفوسهم . وقد أبدى خلال هذه الفترة ألواناً كثيرة من ضروب النشاط والجلد على تحمل المتاعب والمقدرة على إعداد وسائل الدعاية والتماس العون من كبار المسلمين والأقباط فى مصر ومن الهيئات الدينية الإسلامية والمسيحية فى بلاد الشام بعد أن أضنى على مشروع القناة صبغة دينية تارة اسلامية وتارة مسيحية .

وضع دى لسبس اعلاناً باللغة الفرنسية دعا فيه المصريين إلى العمل فى ساحات الحفر ووعدهم بالكسب الوفير والحياة الرغيدة . وأرفق الإعلان بخطاب أرسله من عتبة الجسر فى ٨ فبراير ١٨٦١ إلى رويسنرس Ruysenaers الوكيل الأعلى لشركة القناة فى مصر يطلب إليه العمل على ترجمة هذا الإعلان إلى اللغة العربية ثم طبعه فى إحدى المطابع (٣) . ولم تقع فى أيدينا الترجمة

(1) De Lesseps F. : Lettres, Journal et Documents etc., ouvr. cit., t. IV, pp. 28-30.

(٢) قدم دى لسبس مصر فى الأسبوع الأخير من شهر أكتوبر ١٨٦٠ (أنظر جريدة L'Isthme de Suez العدد ١٠٥ الصادر فى أول نوفمبر ١٨٦٠ ص ٣٣٧) وأقام فى مصر حتى ١٨ أبريل ١٨٦١ حين سافر إلى باريس ليرأس اجتماع الجمعية العمومية لمساهمي الشركة فى ١٥ مايو ١٨٦١ ولم يرجع دى لسبس مصر خلال تلك الشهور الستة إلا عند قيامه برحلة إلى الشام استغرقت اسبوعين لجمع العمال من هناك .

(3) De Lesseps F. : Lettres, Journal et Documents etc., ouvr. cit., t. IV, pp. 18-20.

العربية لهذا الإعلان . وقد أغفلته معظم المؤلفات الفرنسية التي تناولت تاريخ القناة في شيء من الإسهاب ، فلم يذكر في صورته الأصلية باللغة الفرنسية إلا في جريدة الشركة (١) . وفي بعض كتب فرنسية قليلة جدا عاصر مؤلفوها حفر القناة (٢) كما نشره دى لسبس في وثائقه .

وفي هذا الإعلان دعا دى لسبس المصريين للإشتراك في حفر القناة وحب إليهم العمل وزينه في قلوبهم ، فذكر أن الشركة قد أنشأت قرى لسكنى العمال وأنها أقامت في كل منها مسجدا يقيمون فيه شعائهم الدينية ، وقرر أن ماء الشرب متوفر ، وحدد لهم الأجور فجعلها على أساس إنتاجهم وليس على أساس عدد الأيام التي يقضيها العامل في الحفر ، وذهب إلى أن أجر العامل سيتراوح بين ستة قروش وثمانية قروش في اليوم . كما أبان في إعلانه أن هناك فرصة أمام العمال المجدين لزيادة أجورهم إذا ضاعفوا جهودهم في أعمال الحفر . وأوضح لهم طرق المعيشة في جهات البرزخ وترك للعمال حرية شراء ما يروق لهم من مخازن المقاول بالأثمان المحددة في التسعيرة أو من الباعة المتجولين . واختتم دى لسبس الإعلان بقوله إنه حرم على الرؤساء الأوروبيين مهما كانت مناصبهم أو درجاتهم ضرب الفلاحين أو إساءة معاملتهم (٣) .

وقد طبع من هذا الإعلان ثلاثة آلاف نسخة وزعت في المدن والقرى ، وألصقت نسخ منه على أبواب المساجد ومحطات السكك الحديدية وأقسام البوليس والأسواق والشوارع الآهلة بالسكان كما علقت نسخ منه في ساحات الحفر المختلفة (٤) .

(١) العدد ١٢٢ الصادر في ١٥ يوليو ١٨٦١ ص ٢٢٧ مجموعة السنة السادسة

(2) Fontane Marius, ouvr. cit., p. 55.

Voisin Bey, ouvr. cit., t. VI, pp. 229-230.

(٣) أنظر الترجمة العربية للنص الفرنسي في الملحق رقم ٢

(٤) جريدة L'Isthme de Suez العدد ١١٥ الصادر في أول أبريل ١٨٦١

ص ١٠٢ مجموعة السنة السادسة

واستكمالا لأسباب نجاح الدعاية أنشأت الشركة مكاتب تتولى تنظيم عملية جمع العمال والإشراف على سفرهم إلى ساحات الحفر . وكان مقر هذه المكاتب القاهرة والمنصورة ودمياط والزقازيق وطنطا . أما في الوجه القبلي فقد أنشأت مكتبين أحدهما في أسيوط والآخر في قنا . وألحقت بكل مكتب مجموعة من المستخدمين المصريين أو اللبنانيين وكان يطلق على كل منهم agent recruteur أى المندوب الخاص بجمع العمال . ويطوف لهذا الغرض بالجهات التي تحددها له الشركة في المنطقة التي يتبعها المكتب . فكان إذا حل بأحد مراكز المديرية قصد منزل العمدة في القرية الأولى وطلب إليه أن يبحث له عن راغبى العمل في حفرالقناة . فكان العمدة يبعث في طلب الأشخاص الذين يأنس فيهم رغبة في العمل . وكانوا يجتمعون في منزل العمدة ويشرح لهم المندوب محتويات إعلان الشركة ويتعاقد مع الراغبين منهم على أساس مجاء في الإعلان ويدفع لهم مقدما جزءا من أجورهم يدبرون بها أمر عائلاتهم قبل رحيلهم . وكان يطلب منهم موافاته في مركز المديرية بعد يومين أو ثلاثة أيام وكان عقد العمل يسرى لمدة شهر واحد (١) . وواضح أن العمدة كان يتحمل المسؤولية الضمنية إذا أدخل أحد رجال قريته بالإتفاق كأن يرفض السفر ولا يرد ما دفع له من مقدم الأجر . وكان المندوب يقصد بعد ذلك القرية المجاورة ويتحدث في هذا الصدد إلى رجالها في منزل عمدتها وهكذا حتى يتم طوافه بقرى المركز . وعند ما يلتئم شمل العمال الذين يجمعهم المندوب بهذه الطريقة يؤلفون فرقة يرأسها شيخ بلد من إحدى القرى ويرافقهم في سفرهم إلى منطقة البرزخ .

وقد عمدت الشركة إلى وسيلة أخرى لجمع العمال المصريين - بجانب الإعلانات والمكاتب التي أنشأتها - فأبرمت اتفاقات مع بعض المقاولين أخذوا على عاتقهم تقديم عدد من العمال المصريين لها على أن يتقاضى المقاول عن

(1) De Lesseps F. : Lettres, Journal et Documents etc., ouvr. cit., t. IV, p. 28. Voir aussi Voisin Bey, ouvr. cit., t. VI, p. 231.

كل رجل عشر بارات (نصف قرش) عن كل يوم من الأيام التي يقضيها العامل في عمليات حفر القناة (١) . وكان أولئك المقاولون - أو غالبيتهم العظمى - من الأجانب نذكر منهم اثنين على سبيل المثال هما كوستا Costa وباليدى Palidi . وقد يبدو هذا الأمر غريبا ولكن الغرابة تتلاشى إذا علمنا أنه كان لأولئك المقاولين أن يطلبوا مساعدة السلطات المصرية في جمع العمال لشركة القناة (٢) . وقد وجدت الشركة أن هذه الوسيلة تساعد على زيادة عدد العمال المصريين الذين تحصل عليهم وخاصة لأن مندوبي العمال لم يكونوا من الكثرة والمقدرة بحيث كان يتوقع أن ينجحوا في جمع العدد الكبير الذي كانت تتطلع الشركة إليه . غير أن اشتغال المقاولين بتقديم العمال لم يدم طويلا ، إذ ما لبثت - كما سئرى - أن نفذت الحكومة لائحة العمال فلم تعد هناك حاجة إلى استخدام المقاولين وبالتالي إلى تحمل النفقات التي كانت تدفعها الشركة لهم طالما أنها كانت تظفر بأفواح ضخمة العدد من أفراد الشعب المصرى بمجرد طلب بسيط تبعث به الشركة إلى مديري المديریات .

وتقرب دى لسبس إلى الشخصيات المصرية التي يأنس فيها مقدرة على مساعدة المشروع من أية ناحية كانت وسواء كانت هذه المساعدة مادية أو أدبية . كانت قد دارت محادثات بين الأنبا كرلس الرابع بطريرك الأقباط الأرثوذكس وبين ساباتيه Sabatier قنصل فرنسا العام في مصر بصدد مسألة في الحبشة اهتمت بها فرنسا واتمست وساطة البطريرك لدى امبراطور الحبشة لحلها (٣) . ويلوح أنه كانت بين الأنبا كرلس الرابع

(1) De Lesseps F. : Lettres, Journal et Documents etc.,ouvr. cit., 5. IV, pp. 28-30.

(٢) الجزء الرابع ص ٢١٩ من المصدر السابق .

(٣) أرادت فرنسا أن يدخل الرهبان اليسوعيون الحبشة وباشروا نشاطهم بها وعرض ساباتيه قنصل فرنسا العام في مصر على البطريرك مساعدته لدى محمد سعيد وإلى مصر لمساواة المسلمين بالأقباط في الوظائف العسكرية في مقابل أن يحصل البطريرك على تصريح من امبرطور الحبشة بدخول الرهبان اليسوعيين في بلاده والتوطن فيها . انظر الشماس متى القمص : تاريخ الكنيسة القبطية . القاهرة ١٩٢٤ ص ٦٧٢ .

وبين الفرنسيين صلات مودة ، وانهز دى لسبس الفرصة ووطد علاقاته مع البطريك كى يبدل نفوذه لدى كبار الأقباط في الصعيد بوجه خاص لتشجيع الأقباط على العمل في حفر القناة . فلما وافته المنية فجأة في ٣٠ يناير ١٨٦١ لم يفكر دى لسبس إلا في النتائج التي ترتبت على وفاته من حيث تعطيل أو تأخر حشد الأقباط لحفر القناة . فكتب من القاهرة في ٤ مارس ١٨٦١ إلى اللوق البوفرا نائب رئيس مجلس إدارة الشركة في باريس خطابا جاء فيه « كنت أخشى أن تنجم عن وفاة بطريك الأقباط الفجائية عرقلة في جمع العمال الأقباط ، ولكن لن يعلو الأمر إلا بعض التأخير فقط . وإني أرسل إلى قرى مصر الوسطى وبلاد الوجه القبلي أحد رجال الأقباط المخلصين لنا وهو على جانب عظيم من الذكاء . وقد زودته بكافة التعليمات والتوصيات اللازمة . وقد أرسلته إلى اسيوط حيث يعاونه عبد المسيح ، وإلى قنا حيث يساعده بشاره عبيد ، وهذان الأخيران هما مندوبا قنصلية فرنسا في هاتين المدينتين ، وقد عينتهما كذلك مندوبين للشركة (١) » .

ولما قرب موعد انتخاب البطريك الجديد أقحم نفسه في المعركة الانتخابية وسعى أن يقحم معه قنصلية فرنسا محاولا أن تميل كفة الانتخابات في صالح قائمقام البطريك ، لأن هذا المطران معروف « بالعطف علينا وبميوه الطيبة نحونا وتربطني به علاقات طيبة جداً منذ شهور عديدة بمناسبة جمع العمال الأقباط (٢) » . وأشار دى لسبس على قنصلية فرنسا أن تجمع معلومات عن هذا المطران من مترجم يشتغل عندها ويدعى « نجار » . وعلى ضوء هذه المعلومات تستطيع قنصلية فرنسا « تكوين رأى واتخاذ التدابير التي تراها مناسبة (٣) » . وهكذا كان دى لسبس لا يربط صداقاته بالمصريين إلا برباط

(1) De Lesseps F. : Lettres, Journal et Documents etc., ouvr.cit., t. IV, pp. 24-25.

(٢) تقرير أرسله دى لسبس بتاريخ ٧ يونيو ١٨٦١ إلى دى بوفال ، منشور في الجزء الرابع من ص ٨١ - ٨٣ من المصدر السابق .
(٣) المصدر السابق .

المنفعة التي يجنيها ، فإذا تحققت المنفعة أو مات صاحبها تناسى دى لسبس الماضي القريب والبعيد . وقد فعل ذلك مع سعيد بل مع مصر نفسها .

غير أنه من الراجح جدا أن الأقباط لم يهرعوا طواعية وبكثرة عديدة كبيرة إلى منطقة البرزخ للعمل في حفر القناة ، فأدوات البحث التي لدينا تقطع بأن الشركة لم تشيد في أية ساحة من ساحات الحفر في ذلك الوقت حتى في وقت استخدام نظام السخرة كنيسة قبطية أرثوذكسية مع أنها شيدت عددا من المساجد المتواضعة للعمال المسلمين وأكثر من كنيسة كاثوليكية لمستخدميها وعمالها الأجانب . ولهذا الأمر دلالة ، فلو كان العمال الأقباط يؤلفون كثرة عديدة في ساحات الحفر لأقامت الشركة لهم كنيسة يقيمون فيها شعائرهم الدينية، وخاصة أن الشركة كانت قد أنشأت في ١١ ديسمبر ١٨٦٠ إدارة دينية (١) . وكان دى لسبس يحرص على أن يردد في مصر والشام أن مشروع القناة قد جاء ذكره في الإنجيل والقرآن .

وقد بذل دى لسبس نشاطا واضحا في الحقل الإسلامي كان من مظاهره الحرص على أن يذكر في إعلانات الشركة أنها شيدت مسجدا في كل قرية من القرى التي أقامتها في ساحات الحفر . واستعانت الشركة ببعض رجال الأزهر ، فبادرت في سنة ١٨٦٠ إلى تعيين إمام للمسلمين في الحى العربى ببورسعيد والذي أنشأته شرقى الميناء لتكون إقامته المستمرة هناك من أسباب إقبال المسلمين على ذلك المكان المقفر (٢) . ولما نظمت الشركة ساحات الحفر في منطقة عتبة الجسر شمالى بحيرة التماسح عينت الشركة إماما آخر قام الشيخ رفاعة رافع الطهطاوى بتزكيته لدى دى لسبس فعينه بمرتب شهرى قدره ١٢٥ فرنكا ، وعهد إليه فضلا عن الإمامة بالفصل في الخصومات بين العمال المسلمين في منطقة عتبة الجسر وفردان والتماسح . وقد سافر هذا الإمام إلى ساحات الحفر في النصف الأول من شهر مارس ١٨٦١ على رأس فوج

(1) Voisin Bey, ouvr. cit., t. VI, p. 157.

(2) Voisin Bey, ouvr. cit., t. VI, p. 164.

من العمال قوامه مائة عامل جمعهم أحد المقاولين للشركة (١).

وكان الشيخ رفاعه رافع الطهطاوى من المؤيدين لمشروع القناة والداعين له في مصر بعد أن وطد دى لمبس علاقاته معه . ولا يغيب عن الأذهان أن الشيخ رفاعه أقام في باريس سنين عددا إماما لأعضاء البعثة التعليمية المصرية بها ونهل من الثقافة الفرنسية وقد نظم قصيدتين امتدح فيها مشروع القناة الأولى في سنة ١٨٥٦ والثانية في سنة ١٨٦٢ وقام الدكتور بيرون Perron بترجمتها إلى اللغة الفرنسية (٢) ولعل التأييد الذى أبداه الشيخ رفاعه لمشروع القناة كان من بين الأسباب التى جعلت الشيخ رفاعه يظفر بتقدير الرجال الفرنسيين . وكان جومار بك Jonnard مدير البعثة المصرية في فرنسا قد أرسل خطابا في ٢٥ أكتوبر ١٨٦٠ إلى محرر جريدة Moniteur Universel أشاد فيه بميول الشيخ رفاعه الطيبة نحو مشروع القناة (٣).

وكانت الشركة تستكتب بعض الكتاب المصريين مقالات تهدف إلى الدعاية لمشروع القناة ودعوة الجماهير في مصر إلى الإشتراك في تنفيذه . وقد ذهب أولئك الكتاب إلى أن حفر القناة في البرزخ بين البحرين إنما هو تطبيق

(١) De Lesseps F. : Lettres, Journal et Documents etc., ouvr. cit., t. IV, pp. 28-29.

وأنظر أيضا جريدة L'Isthme de Suez العدد ١١٥ الصادر في أول إبريل ١٨٦١ ص ١٠٢ مجموعة السنة السادسة .

(٢) أنظر الترجمة الفرنسية للقصيدة الثانية في جريدة L'Isthme de Suez العدد ١٣٩ الصادر في أول إبريل ١٨٦٢ ص ١١١ - ١١٢ مجموعة السنة السابعة .

(٣) كان مما قاله جومار بك في ذلك الخطاب :

Le cheykh Refa'ha, partageant avec ses compatriotes lettrés, comme avec les principaux personnages de l'Egypte, l'impression profonde qu'a excitée partout le projet hardi de réunir les deux mers, a voulu consacrer, par la poésie, le souvenir de l'entreprise. Il avait déjà célébré en vers la campagne de Crimée, où se sont illustrés les soldats et les marins de l'Egypte ; une conquête pacifique sur le désert lui a paru aussi un sujet poétique et digne de parler à l'imagination.

على لما ورد في القرآن الكريم . وجريدة L'Isthme de Suez سجل
يحفل ببعض تلك المقالات التي ترجمت إلى اللغة الفرنسية وفيها ذكر بعض
آيات القرآن الكريم .

ودى لسبس رجل يجيد فن الدعاية ، وقد وضع مصباحا قويا في أعلى
مأذنة المسجد الذي أقامته الشركة في الساحة رقم ٥ في منطقة عتبة الجسر ،
فغدت هذه المأذنة بمثابة منارة تشع نورا كان يهتدى به العمال القادمون ليلا
إلى ساحات الحفر (١) وكذلك البدو الذين يقودن قوافل الجمال المتجهة إلى
وسط البرزخ من جهة بورسعيد والقنطرة أو من مديرية الشرقية .

وكان دى لسبس يحرص على أن يشهد مفتي الديار المصرية ومن إليه من
كبار رجال الدين الإسلامي في مصر الإحتفالات التي كانت تقيمها الشركة
كلما صادفت نجاحا جزئيا في اتمام عمليات الحفر ، وكان يلقي أحد كبارهم
كلمة مناسبة في الحفل يوجه فيها الكلام إلى العمال المصريين ويبارك عمل
الشركة ويشيد بمحضارة فرنسا ويزجي المديح إلى سلطان تركيا ووالى مصر
« افندينا الذى ينشر العدل ويعمل على اسعاد شعبه وعلى أن يزيل عنهم كل
ما يضرهم » وبعد انتهاء الحفل كان يذهب المدعوون المسلمون لأداء
الصلاة في المسجد الذى اقيم الحفل بجواره (٢) .

وسرى أنه اتبع نفس الأسلوب حين قام بدعاية لجمع العمال المسلمين
من ولاية الشام فقد أضفى على تلك الدعاية صبغة دينية إسلامية .

. . .

وعلى الرغم من كل هذه الجهود وتعدد وسائل الدعاية وتنوعها
فإنها لم تسفر عن نجاح يذكر ، وتضافرت عوامل الطبيعة والمواسم الدينية
الإسلامية على فشل الشركة في حركة جمع العمال المصريين وفق الطريقة الحرة

(1) Voisin Bey, ouvr. cit., t. VI, p.215.

(٢) أنظر الفصل الثامن

فقد طغت على ساحات الحفر خلال شهرى يناير وفبراير ١٨٦١ موجة عاتية من البرد القارس الشديد إلى حد لم يكن له مثيل فى السنوات السابقة ، وقامت عواصف رملية عنيفة وهطلت الأمطار بغزارة ودام هطولها دون انقطاع مدة طويلة ، وكانت النتيجة أن فشلت الشركة فى اجتذاب المصريين للعمل فى منطقة القناة . ولم ينته شهر فبراير ١٨٦١ حتى لم يكن فى ساحات الحفر سوى بضع مئات (١) مع أن الشركة كانت قد أعدت إحدى مناطق الحفر وهى عتبة الجسر بحيث يعمل فيها بصفة مبدئية ستة آلاف عامل (٢) ، وهكذا عجز العمال الذين كانوا لديها عن مواجهة عمليات الحفر المطلوبة وظلت تلك الساحات فى حالة ركود . ولم يلبث بعد ذلك أن حل شهر رمضان ١٢٧٧ فى ١٣ من مارس ١٨٦١ وجاءت على أثره أيام عيد الفطر . وهما فترتان يفضل المصريون قضاءهما مع ذويهم . ولم تنته هاتان الفترتان إلا فى منتصف ابريل ١٨٦١ . وهكذا ظلت ساحات الحفر إلى ذلك الوقت تعاني نقصا كبيرا فى عدد العمال وتراخيا فى عمليات الحفر . وقالت جريدة L'Isthme de Suez فى ثنايا مقال طويل « كان من أثر صيفاسم العمال المسلمين فى شهر رمضان أن تأخرت عمليات الحفر إلى درجة محسوسة (٣) » .

ازداد مركز الشركة تراجعا فلم يعد باقيا أمامها سوى شهر واحد على الاجتماع الثانى للجمعية العمومية للمساهمين فى ١٥ مايو ١٨٦١ حيث تقدم لهم الشركة بيانا بالأعمال التى تمت خلال العام المنصرم . وكان دى لسبس قد أعلن فى الاجتماع السابق بتاريخ ١٥ مايو ١٨٦٠ عن برنامج ضخم تعزم الشركة تنفيذه ، ولم يكن قد تم منه شىء ذو بال . والشركة سلخت عامين منذ شرعت فى عمليات تنفيذ المشروع ولم تصل إلى نتيجة عملية جاسمة فى حفر القناة . وكانت تتحاشى أن تعرض نفسها لنقد شديد يوجهه إليها المسهون

(1) Voisin Bey, ouvr. cit., t. VI, p. 205.

(٢) المصدر السابق

فضلا عن أعداء المشروع من جراء البطء الملحوظ في عمليات الحفر . وكان هذا البطء يدعم النظرية بالمرستونية القائلة باستحالة حفر القناة في صحراء برزخ السويس ، كما كان ذلك البطء يؤيد أقوال الصحافة الإنجليزية بأن الشركة تخدع المساهمين وتقدم لهم ألفاظا وأوهاما وأن الأعمال في حفر القناة كادت تقف (١) .

ويقول بعض أنصار دى لسبس أنه شعر في ذلك الوقت بدنو اليوم الذى يضطر فيه إلى إخطار المساهمين بعجز الشركة عن متابعة عمليات الحفر إن لم يعلن فشل المشروع وسقوطه سقوطا تاما إذا سارت الأمور على هذه الوتيرة (٢) وكانت هذه حالة قهرية ، في نظر دى لسبس ، تستدعى تدخل الحكومة المصرية لتسخير المصريين في حفر القناة تنفيذا لللائحة ٢٠ يوليو ١٨٥٦ . وهو في سبيل تنفيذ المشروع والمضى به قدما لا يتردد عن الأخذ بهذا الرأي بلغت ما بلغت شدة المعارضة الإنجليزية وعنفها . وكان دى لسبس قد صارع صديقه رويسرس الوكيل الأعلى لشركة القناة في مصر بهذا الرأي إذ قال له في خطاب بتاريخ ٨ مارس ١٨٦١ هـ ولكن في اليوم الذى يكتب لى فيه رسميا المسيو هاردن المقاول العام أن وسائله ووسائلى في جمع العمال لا تكفى لتنفيذ البرنامج الذى أعلنه في الاجتماع الماضى للجمعية العمومية للمساهمين فسأكون مضطرا في هذه الحال إلى أن أطلب رسميا من الحكومة المصرية باسم مسهمى الشركة، الذى يوجد في مقدمتهم حضرة صاحب السمو الوالى والذين يجب أن أدافع عنهم - تنفيذ لائحة العمال . وهذه اللائحة من بين المستندات الأساسية التى تكونت على أساسها الشركة بأمر الوالى وهى لا تتضمن أى نوع من التحديد وهى في نفس الوقت تنفذ في كافة الأحوال (٣)

(١) انظر على سبيل المثال جريدة L' Isthme de Suez :

العدد ٩٦ الصادر في ١٥ يونيو ١٨٦٠ ص ١٩٤ مجموعة السنة الخامسة .

العدد ١٢١ الصادر في أول يوليو ١٨٦١ ص ٢١٨-٢١٩ مجموعة السنة السادسة .

(2) Bertrand et Ferrier, ouvr. cit., p. 227.

(3) De Lesseps F. : Lettres, Journal et Documents etc., ouvr.cit., t. IV, pp. 26-27.

الفصل الخامس

دعاية الشركة في الشام لجمع العمال وفشلها

موجز للإضطرابات في الشام - تدخل الدول الأوروبية - فرنسا ترسل حملة عسكرية إليها - الأزمة الاقتصادية - هجرة اللبنانيين إلى مصر - استغلال دي لسبس لتلك الأحداث - جهوده لجمع العمال - رحلته - اقتصار حركة جمع العمال على المسيحيين ثم امتدادها إلى المسلمين - صيغ مشروع القناة بصبغة دينية - نداء إمام مسجد عمر بيت المقدس - الشركة تباهى بفضلها على الإنسانية .

في منتصف عام ١٨٦٠ وقعت في لبنان فتنة دينية بين الدروز والموارنة أول الأمر (١) ، ثم ما لبثت أن اتسع نطاقها واتخذت شكل مذابح بين المسلمين عامة والمسيحيين عامة (٢) بسبب تهاون السلطات التركية في سوريا في قمع الحركة وهي في مهدها (٣) ، فبلغ عدد الأهلين الذين اشتركوا فيها قرابة عشرين ألفاً (٤) وسقط في تلك المذابح ضحايا كثيرون وأحرق عدد من القرى كان من بينها دير القمر وزحلة وبيت مري (٥) وهام الأهالي

(١) أنظر مقالا في جريدة L'Isthme de Suez العدد ١٠١ الصادر في أول سبتمبر ١٨٦٠ ص ٢٨٢ مجموعة السنة الخامسة .
(٢) أنظر محضر جلسة مجلس العموم البريطاني في ٣٠ مايو ١٨٦١ في الجزء ١٦٣ ص ٢٣٤ - ٢٤٢

Hansard's Parliamentary Debates.

(٣) محمد كرد علي : خطط الشام . الجزء الثالث ص ٨٢ - ٨٣ .
(٤) أنظر بيان اللورد جون رسل وزير خارجية إنجلترا والذي ألقاه في مجلس العموم بجلسته ١٢ يوليو ١٨٦١ في الجزء ١٥٩ ص ١٧٧٢

Hansard's Parliamentary Debates.

(٥) محمد كرد علي : خطط الشام . ج ٣ ص ٨١ - ٨٢ . وكذلك المقال الفرنسي المشار إليه في رقم ١ في هذه الصفحة .

في الجبال وهم في حال شديدة من الذعر (١) ولجأ عدد كبير منهم إلى الإسكندرية (٢) وقبرص واليونان والقسطنطينية وغيرها (٣) . وإمتدت تلك المذابح (٤) إلى دمشق بسبب سوء تصرف واليها (٥) إذ أنه وضع المسلمين في السلاسل وأكرههم على كنس الشوارع لأنهم كانوا قد أهانوا المسيحيين (٦) فأهاج ذلك العمل شعور المسلمين . وقد وصفت الحكومة الانجليزية تصرف وإلى دمشق بأنه اجراء تعوزه الحكمة (٧) . وقد هوجم بعد ظهر ٩ يوليو ١٨٦٠ منزل قنصل روسيا ثم أعمل المتظاهرون النار في منازل كبار التجار المسيحيين ، كما أحرقوا الحى المسيحى في المدينة (٨) ولجأ كثير من المسيحيين إلى دار الأمير عبد القادر الجزائري (٩) .

(١) بيان وزير خارجية إنجلترا المشار إليه في رقم ٤ في الصفحة السابقة

(2) Poujoulat : La verité sur la Syrie et l'Expédition française. Paris 1860, p. 308.

(٣) محمد كرد على : خطط الشام ج ٣ ص ٩٣ .

(٤) بخصوص تلك المذابح أنظر

Lebon G. : La Civilisation des Arabes. Paris 1882, p. 49.

(٥) محمد كرد على : خطط الشام ج ٣ ص ٨٦

(٦) أنظر تقرير برانت Brant قنصل إنجلترا في دمشق تلاه اللورد سترادفورد دى ردكليف Stradford de Redcliffe في مجلس اللوردات جلسة ٣ أغسطس ١٨٦٠ في الجزء ١٦٠ ص ٦٢٧ .

Hansard's Parliamentary Debates.

(٧) المرجع السابق

(٨) جريدة L'Isthme de Suez العدد ١٠٢ الصادر في ١٥ سبتمبر ١٨٦٠ ص ٢٩٧ مجموعة السنة الخامسة .

(٩) المصدر السابق . وما يذكر أن مسلك الأمير عبد القادر الجزائري إبان تلك الاضطرابات كان موضع التقدير العميق من الحكومة الانجليزية فكلفت القنصل الانجليزي في دمشق ابلاغه شكرها وتقديرها لموقفه . أنظر محاضر جلسات ٣ أغسطس ١٨٦٠ و ٦ أغسطس ١٨٦٠ و ٢٥ أغسطس ١٨٦٠ بمجلس العموم البريطاني في الجزء ١٦٠ ص ٦٤١ ، ٦٩٦ ، ٦٩٧ ، ١٨١٦

Hansard's Parliamentary Debates.

وقد رأت بعض الدول الأوروبية في تلك الإضطرابات فرصة للتدخل .
ففرنسا تعطف على الموارنة وتلقبهم « فرنسيو لبنان Français du Liban » (١)
وأراد نابليون الثالث امبراطور فرنسا إرسال حملة عسكرية إلى
لبنان بحجة حماية المسيحيين هناك ورغبة في أن يكتسب عواطف رجال الدين
الكاثوليك في فرنسا (٢) ولكن عارضت إنجلترا هذا الاتجاه خشية أن
يكون إرسال الحملة مقدمة لانتزاع ولاية الشام من الدولة العثمانية وبسط
النفوذ الفرنسي في ربوعها . وكانت سياسة إنجلترا تقوم في ذلك الوقت
على المحافظة على أملاك الإمبراطورية العثمانية لأن في ذلك سلامة للممتلكات
البريطانية في الهند وغيرها . وقد أعلنت الحكومة الإنجليزية في مجلس اللوردات
بمجلسة ١٠ يوليو ١٨٦٠ تمسكها بهذه السياسة وكان مما قالته « تذكرون
يا حضرات اللوردات أن والى مصر (محمد علي) قد استولى على هذه البلاد
(الشام) في فترة سابقة وأن قوات حضرة صاحبة الجلالة الملكة قد أسهمت
لإعتبارات سياسية في الجهود التي بذلت لإرجاع هذه الولاية إلى تركيا .
وفي خلال الفترة التي دانت فيها للحكم المصري ظفرت هذه البلاد بأمن
وطمأنينة أكثر مما تتمتع به الآن (٣) » . وكانت روسيا قد تقدمت ببعض
الإقتراحات (٤) وألقت بعض القطع الحربية الروسية مراسيها أمام سواحل
الشام (٥) . فرأت إنجلترا أن يكون تدخل الدول في هذا الموضوع مقيداً
بأسس تتفق الدول على وضعها .

(1) Poujoulat, ouvr. cit., p. 21.

(2) Miller William : The Ottoman Empire and its Successors. Cambridge 1927, p. 302.

(٣) أنظر بيان اللورد سترادفورد دي ردكليف Stradford de Redcliffe الجزء

١٥٩ ص ١٦٤٨

(4) Miller W., ouvr. cit., p. 302.

(٥) محضر جلسة ١٠ يوليو ١٨٦٠ بمجلس اللوردات . الجزء ١٥٩ ص

١٦٥٣ - ١٦٥٤

ولهذا اجتمع في يوليو ١٨٦٠ بباريس سفراء الدول الخمس التي وقعت على معاهدة باريس ١٨٥٦ عدا سردينيا لتحديد الظروف والطريقة التي تتدخل بها أوربا عسكريا لإخلاء الفتنة في الشام . ووقعوا في ٥ أغسطس ١٨٦٠ بروتوكولا (١) نكتفي بأن نذكر منه ثلاث مواد :

أولا : عرضت الدول على السلطان مساعدتها له لوضع حد للإضطرابات في سوريا وقد وافق السلطان على ذلك .

ثانيا : ترسل قوة حربية إلى سوريا قوامها ١٢ ألف رجل . وقد وافق امبراطور فرنسا على أن يرسل فورا نصف هذه القوة وأن تتقدم إلى أماكن الإضطرابات دون تأخير ، وأن ترسل الدول فيما بعد - إذا تطلب الموقف ذلك - نصف القوة على أن يتم الإتفاق عليها وقتئذ .

ثالثاً : حددت مدة وجود القوات الأوربية في سوريا بستة أشهر (٢) .

وقبيل نزول القوات الفرنسية إلى ساحل سوريا أرسلت تركيا قوات كبيرة إلى تلك الجهات كما أوفدت فؤاد باشا الذي اتخذ تدابير صارمة جدا لإرجاع الأمن إلى نصابه ، فنفى بعض الأعيان من دمشق وقتل ١١١ مسلما رميا بالرصاص وشنق ٥٦ وسمح لجميع المسيحيين الذين دأبوا بالإسلام كرها أن يرتدوا إلى دينهم وكان عددهم يقرب من الخمسمائة (٣) ، وأعطى

(١) وضع هذا الاتفاق في أول الأمر في صيغة بروتوكول a protocol ولم يأخذ صورة اتفاق a Convention إلا بعد ذلك بشهر لأن الموقف في نظر الدول الموقعة عليه كان لا يحتمل تأخيرا وكان وضع الاتفاق يتطلب إجراءات خاصة يستغرق إتمامها وقتا طويلا . أنظر تصريح اللورد سترادفورد دي رد كليف في جلسة ٣ أغسطس ١٨٦٠ بمجلس اللوردات . الجزء ١٦٠ ص ٦١٧ - ٦١٨ في

Hansard's Parliamentary Debates.

وأنظر في هذا الصدد :

Miller W., ouvr. cit., p. 302,

(٢) المصدر السابق

(٣) نهد كرد علي : خطط الشام ج ٣ ص ٩٠

أملأه المسلمون في الحى التجارى في دمشق كتغويض للمسيحيين الذين دمرت منازلهم (١) .

وكانت الحملة الفرنسية بقيادة General de Beaufort d'Hautpoul ونزلت في بيروت في أغسطس ١٨٦٠ وعسكرت في جهات متعددة في جبل لبنان (٢) . وقد ما طلت فرنسا في الجلاء بعد انتهاء المهلة المحددة في بروتوكول أغسطس ١٨٦٠ وأثير هذا الموضوع في مجلس اللوردات بجلسة ٧ مارس ١٨٦١ وذكر بعض الأعضاء أن تسويق فرنسا في الجلاء إنما يرجع إلى أن التفاهم يزداد بين روسيا وفرنسا بخصوص المسائل التركية وأبدوا خشيتهم من أن تتخذ روسيا احتلال فرنسا لسوريا ذريعة لتدخلها في بلغاريا (٣) كما أثير هذا الموضوع في مجلس العموم وصرح اللورد جون رسل John Russel أن عدد القوة الفرنسية قد زاد حقيقة عن العدد المتفق عليه إذ كان يتراوح وقتئذ بين سبعة آلاف وثمانية آلاف جندي (٤) .

وأخيرا استقر رأى على أن يتم جلاء القوات الفرنسية عن سوريا في ٥ يونيو ١٨٦١ وعاد الجنود الفرنسيون إلى فرنسا بعد أن أقاموا بساحل سوريا تسعة أشهر نعموا خلالها « بنزهة خيرية » (٥) .
وقد جاءت في أعقاب تلك المذابح الدينية أزمة اقتصادية خانقة فغزت

(1) Poujoulat, ouvr. cit., pp. 16-17.

(2) Hanotaux Gabriel : Histoire de la Nation française, t. VIII. Histoire militaire et navale, 2ème volume. Du Directoire à la Guerre de 1914, par le Maréchal Franchet d'Esperey. Paris 1937, pp. 383-384.

(٣) محضر جلسة مجلس اللوردات بتاريخ ٧ مارس ١٨٦١ ص ١٥٢٥ -
الجزء ١٦١ من

Hansard's Parliamentary Debates.

(٤) محضر جلسة مجلس العموم بتاريخ ٧ مارس ١٨٦١ و ١٨ مارس ١٨٦١
في الجزء ١٦١ ص ١٥٤٠ - ١٥٤١، ٢١٥٤

Hansard's Parliamentary Debates.

(5) Miller, ouvr. cit., p. 302.

الأقوات إذ نقص محصول القمح في عام ١٨٦١ نقصانا خطيرا (١) ، كما غدا كثير من أهل البلاد متعطلين ، ولم يجرؤ كثير من الناس على الخروج من قراهم والذهاب على مألوف عاداتهم إلى دمشق أو بيروت لتلمس أسباب الرزق فيها (٢) . واتجهت أنظار كثير من أولئك اللبنانيين المسيحيين إلى مصر للهجرة إليها (٣) ، وكانت كل سفينة تصل الإسكندرية قادمة من موانئ سوريا أو من بيروت تقل عددا كبيرا منهم (٤) . وقد كتب Jules Rosé أحد محرري جريدة L'Isthme de Suez مقالا عن هجرة السوريين واللبنانيين إلى مصر جاء في ختامه « إن مصر الكريمة المضيفة لترحب بهم وتفتح لهم صلوها ، وسيجدون فيها ملاذا يقيمهم الإضطهاد والسوء (٥) » .

- (١) جريدة الشركة العدد ١٢٢ الصادر في ١٥ يوليو ١٨٦١ ص ٢٢٩
مجموعة السنة السادسة
(٢) جريدة الشركة العدد ١١٦ الصادر في ١٥ ابريل ١٨٦١ مجموعة السنة السادسة

(٣) عهد كرد علي : خطط الشام ج ٣ ص ٩٣

- (٤) جريدة الشركة العدد ٩٩ الصادر في أول أغسطس ١٨٦٠ ص ٢٤٢
مجموعة السنة الخامسة

(٥) المصدر السابق . وقد بلغت حالة أولئك اللاجئين من السوء مبلغا دفع البعض إلى فتح اكتتابات لمساعدتهم . وتبرع سعيد باشا وغيره من أفراد أسرته بمبالغ سخية ، كما تبرعت شركة القناة بخمسة آلاف فرنك واكتتب أجناب مصر بمبالغ متفاوتة ، وأسهم أيضا الطلبة المصريون في باريس بمائتين وستين فرنكا تولى جوماريك Jomard إرسالها إلى مدير تحرير جريدة الشركة وأرفقها بخطاب بتاريخ أول سبتمبر ١٨٦٠ جاء فيه ما ترجمته « إن طلبة البعثة المصرية في فرنسا قد تأثروا أشد التأثر للنكبات التي حلت بالسكان المسيحيين في سوريا وقد أرادوا استنكارا لعمل الذين شوهوا سمعة المسلمين بقسوتهم فتح اكتتاب فيما بينهم لمساعدة ضحايا هذه الإضطهادات » . وقد نشرت أسماء الطلبة المصريين والمبالغ التي تبرعوا بها وقد نشر خطاب جوماريك في جريدة الشركة العدد ١٠٢ الصادر في ١٥ سبتمبر ١٨٦٠ ص ٣٠١ مجموعة السنة الخامسة . وبخصوص هذا الموضوع انظر أيضا جريدة الشركة العدد ٩٩ الصادر في أول أغسطس ١٨٦٠ ص ٢٤٢ والعدد ١٠٠ الصادر في ١٥ أغسطس ١٨٦٠ ص ٢٥٩ مجموعة السنة الخامسة

لم تغب تلك المذابح الدينية ولا ذلك الإكساد الإقتصادي في سوريا عن ذهن دى لسبس، فعول من أول الأمر على استغلال الموقف لمصلحة الشركة، وكان أن عين في بيروت مندوبا لها يدعى نيقولا بورتاليس Nicolas Portalis وأرسل إليه دى لسبس خطابا ضافيا بتاريخ ٢٣ يناير ١٨٦١ جاء فيه « لقد تحدثت معي كثيرا بخصوص احتمال جمع عمال مسيحيين من سوريا، وقد حان الوقت لنبحث هذا الموضوع سويا، وعليكم أن تعملوا بلباقة وفي طي الكتمان في سبيل حضورهم. ويجب ألا تتفاوضوا مع الزعماء أو الرؤساء أو العائلات التي لها بأس وسيطرة، فهؤلاء جميعا يعملون على استغلال العمال. عليكم أن تتجهوا إلى العمال مباشرة (١) ».

وكانت العروض التي تقدمت بها الشركة لاستخدام العمال السوريين في أعمال حفر القناة تقوم على الأسس الآتية.

أولا : تستخدم الشركة الأفراد الذين تراوح أعمارهم بين ستة عشر عاما وأربعين عاما.

ثانيا : تحتسب الأجور إما على أساس أيام العمل وإما على أساس الإنتاج أي المقطوعية وفق رغبة العامل. فإذا قبل العمل على الأساس الأول يعطى أجرا يوميا قدره فرنك واحد ويمنح يوما واحدا إجازة كل أسبوع. وإذا قبل العمل على الأساس الثاني أمكنه أن يكتسب أجرا يتراوح بين ١,٥٠ فرنك وبين فرنكين في اليوم تبعا لإنتاجه.

ثالثا : لاتمنع الشركة استخدام الأطفال الذين تقل أعمارهم عن ستة عشر عاما كما تستخدم الرجال المسنين والسيدات، فتعهد الشركة إليهم بأعمال تناسب مع حالتهم وتقدر أجورهم حسب أهمية ونوع العمل الذي يقومون به.

رابعا : الأفراد الذين في حوزتهم جمال يستطيعون الحضور بها من

(1) De Lesseps F., Lettres, Journal et Documents etc., ouvr. cit., t. IV, pp. 13-15.

سوريا إلى البرزخ عن طريق الصحراء ، وتستأجر الشركة منهم هذه الجمال وتدفع عن كل جمل أجرا قدره ٢,٥٠ من الفرنكات في اليوم .

خامسا : يقيم العمال في قرى تباع فيها المواد الغذائية بأسعار محددة .

سادسا : يتسلم العمال عند سفرهم إلى البرزخ سواء عن طريق البحر أو عن طريق البر نفقات السفر ، وكذلك يعطون إذا شاءوا مبلغا من المال يدبرون به أمر عائلاتهم قبل سفرهم على أن يخصم المبلغ الأخير من أجورهم .

سابعا : لا يحضر العمال دفعة واحدة سواء أقدموا عن طريق البحر أم عن طريق البر ، وإنما يحضرون جماعات صغيرة ، قوام كل جماعة خمسون أو ستون فردا .

ثامنا : عند انتهاء أعمال حفر القناة توزع على جميع العمال السوريين الذين يرغبون في الإقامة في مصر أراض لزراعتها واستغلالها . وستختار هذه الأراضي من الجهات الواقعة على مقربة من وادي الغساسنة الخصب (١) .

ويكشف البند الأخير بأجلى بيان عن حقيقة شركة القناة وأهدافها وأطماعها فهي لم تكن تقنع باستغلال مرفق حيوى هام هو قناة السويس طيلة تسع وتسعين سنة بل كانت ترمى إلى انشاء دولة قائمة بذاتها في مصر على الأراضي الشاسعة التى منحها إياها محمد سعيد باشا في عقدى الإمتياز بالإضافة إلى تفتيش الوادى الذى بلغت مساحته ٢٢ ألف فدان وابتاعته الشركة من سعيد باشا في مارس ١٨٦١ بثمان مئتي (٢) .

(١) المصدر السابق

(٢) اشترت الشركة تفتيش الوادى بثمان إجمالى بلغ ٥٣٧ , ١,٩٩٧ فرنكا ويمتد من قرية العباسية إلى بحيرة المحسمة على مسافة طولها ٢٥ كيلومترا وهو يقع في مديرية الشرقية . وقد اشترته الحكومة المصرية من الشركة بمبلغ عشرة ملايين من الفرنكات طبقا للبادة السادسة من اتفاقية ٣ يناير ١٨٦٦ .

هذا وقد عقدت الشركة مع الحكومة صفقتين أخريين : الأولى في سنة ١٨٦٠ إذ اشترت مبانى ضخمة في دمياط وتقع على النيل وكانت من قبل ثكنات للجيش المصرى وكانت مساحتها أكثر من عشرين فدانا وقررت الشركة انها اشترتها بثمان مئتي

وطلب دى لسبس إلى مندوب الشركة في بيروت أن يبذل جهوده لإرسال عمال في حدود ثلاثة آلاف عامل وفق تلك الشروط على أن يتم وصولهم في أوائل شهر رمضان ١٢٧٨ (مارس ١٨٦١) حتى لا يتعرض العمل في ساحات الحفر للتعطيل إذ كانت الشركة تتوقع انصراف العمال المسلمين عن العمل خلال ذلك الشهر (١) .

وجدير بالذكر أن دى لسبس كان يحرص على أن تتم حركة جمع العمال من سوريا في شيء كثير من الحذر وفي طي الكتمان أول الأمر . وقد صور تلك الحركة بأنها تيسير الوسائل أمام « بضعة أفراد فقراء لا مأوى لهم يريدون الذهاب للعمل لكسب قوتهم (٢) » .

ولم يحضر عدد كبير من السوريين للعمل في حفر القناة . ورأى دى لسبس أن يستفيد من فترة الهدوء التي سادت ساحات الحفر خلال شهر رمضان ١٢٧٨ (مارس ١٨٦١) فسافر إلى تلك البلاد ليقوم فيها بدعاية لحض الأهالي على السفر إلى البرزخ من ناحية (٣) وليحضر الحفلات الدينية التي تقام في القدس ابتهاجا بعيد الفصح من ناحية ثانية . وكتب من الجسر (شمالى بحيرة التماسح) في ١٩ مارس ١٨٦١ إلى اللوق البوفرا في باريس يقول « سأسافر غدا إلى القنطرة ومنها سأقوم برحلة إلى فلسطين . وأرجو

للغاية بلغ ٥٠ ألف فرنك . أما الصفقة الثانية فقد اشترت الشركة في أواخر سنة ١٨٦١ مستودعات واسعة للغاية على نهر النيل في بولاق بالقاهرة وبلغت مساحتها عشرة آلاف متر مربع وكانت تشغلها مدرسة المهندسخانة على عهد محمد علي . وكان سعيد باشا قد سمح للشركة بشغل هذه المستودعات مجانا ثم اشترتها الشركة بمبلغ ٢٠٤,١٩٩ فرنكا . وقد استردتها الحكومة منها مع بعض امتيازات أخرى للشركة بمبلغ عشرة ملايين من الفرنكات طبقا للمادة السابعة من الاتفاق الأول بتاريخ ٢٣ أبريل ١٨٦٩ . وهكذا كانت الشركة تعقد الصفقات مع الحكومة ثم تردها إليها بعد أن ترفع قيمتها أضعافا مضاعفة .

(1) De Lesseps F. : Lettres, Journal et Documents etc., ouvr. cit., t. IV, pp. 13-15.

(٢) المصدر السابق

(3) Voisin Bey, ouvr. cit., t. VI, p. 230.

أن تسهم دعايتي الشخصية في زيادة عدد العمال . وسأقوم في أثناء طوافي بهذه البلاد بتوزيع اعلانات طبعتها في القاهرة باللغة العربية تدعو الأهلين إلى الاشتراك في عمل جاء ذكره في الإنجيل والقرآن وأرجو أن يستبدل هؤلاء الرجال بحياتهم الحافلة بالآلام والبؤس حياة شريفة وكسبا مضمونا (١) .

وقد بدأ دى لسبس رحلته (٢) من القنطرة في ٢١ مارس ١٨٦١ ومعه نفر من أصحابه وكان يستقل عربة خاصة تجرها أربعة من الجمال ويتبعها عدد آخر منها فبلغ العريش في ٢٤ مارس ١٨٦١ وقضى ليلته في ضيافة حاكم العريش وتحدث إليه في شأن تذليل الصعاب التي قد يلقاها العمال السوزيون عند اجتيازهم الحدود المصرية للعمل في البرزخ وقرر تعيين مندوب للشركة يقيم في العريش لتقديم المعونة إلى أولئك العمال . واستأنف دى لسبس وصحبه السفر في صبيحة اليوم الثاني بعد أن أرسل حاكم العريش معهم رجلا من الأدلاء .

وأجاد دى لسبس الدعاية فكان إذا مر وهو في طريقه ببعض الأعراب الضاربين في الصحراء توقف عن المسير وقرأهم السلام باللغة العربية ، وبذلك يستحوذ على قلوبهم فيدعونه إلى تناول الشاي أو القهوة في داخل الخيمة ، ثم يوزع عليهم اعلانه المطبوع باللغة العربية وكان قائدو الجمال المرافقون له يتولون الشرح ويعددون لهم المزايا التي تعود عليهم إذا هم أقبلوا على العمل في ساحات حفر القناة حيث الرزق المضمون والحياة المستقرة .

(1) De Lesseps F. : Lettres, Journal et Documents etc. ouvr. cit., t. IV, p. 32.

(٢) برنامج الرحلة مذكور بالتفصيل في الجزء الرابع ص ٣٩ - ٤١ من المصدر السابق . وأنظر أيضا جريدة الشركة العدد ١١٦ الصادرة في ١٥ ابريل ١٨٦١ مجموعة السنة السادسة . وأنظر كذلك ملفا محفوظا بدار الكتب المصرية تحت رقم ٦٥٩ Tr. Publ. بعنوان :

Dossier contenant une collection de brochures, d'articles, de revues et de journaux sur L'Isthme et le Canal de Suez. Paris 1870, pp. 35-38 la dernière partie titrée : Lectures et conférences de la Société des Gens de Lettres (Séance du 10 avril 1870).

وبلغ دى لسبس غزة في ٢٥ مارس ١٨٦١ ثم بيت المقدس في ٢٧ منه وأقام فيها خمسة أيام شهد فيها حفلات عيد الفصح مع عدد كبير من الضباط الفرنسيين في جيش الاحتلال الفرنسي لسوريا .

وعين دى لسبس مندوبين للشركة في غزة وبافا وحيفا وبيت المقدس يتولون جمع العمال والإشراف على سفرهم . وكان مندوب الشركة في العريش يستقبل العمال ويوجههم إلى القنطرة حيث يكون في انتظارهم مندوب آخر يوزعهم على ساحات الحفر .

وواضح أن قبول عمال سوريا العمل في الشركة كان يتم بمطلق الحرية على أساس اتفاق حر بين الشركة والأهالي دون ضغط من السلطات الحكومية عليهم ، فإذا ما قبل العامل العمل دفعت له الشركة قبل رحيله مبلغا من المال لينظم أمور أسرته كما تتكفل بنفقات سفره إلى مصر . وكان شيخ القرية يضمن العامل إذا أخل بالاتفاق أو عدل عن السفر (١) . وكانت أقل مدة يقضيها العامل السورى في ساحات الحفر ويسمح له بعدها بالعودة إلى وطنه إذا شاء شهرا ونصف شهر ، فإذا أراد متابعة العمل فله أن يجدد الاتفاق فترة أخرى ، وله أيضا أن يبعث في طلب أسرته إذا شاء .

وكان العمال يصلون في جماعات قوام كل جماعة ثلاثون عاملا . وكان مندوبو الشركة يحرصون على أن يكون أفراد الفوج القادم من قرية واحدة كلما كان ذلك في الإمكان .

وكانت دعاية الشركة في سوريا لجمع العمال مقصورة أول الأمر على المسيحيين دون المسلمين ، وتوقعت الشركة أن تستجيب لها جموع حاشدة من العمال المسيحيين . ولكن لم يفد عدد كبير منهم ، فرأت أن تعمم دعايتها في أوساط المسلمين والمسيحيين على السواء ، واستعانت بالشخصيات الدينية الإسلامية هناك لحض المسلمين على العمل في حفر القناة واستصدرت

(١) جريدة الشركة العدد ١٢٢ الصادر في ١٥ يوليو ١٨٦١ ص ٢٢٩

من الشيخ عثمان محمد شيخ مسجد عمر بيت المقدس نداء باللغة العربية وجهه إلى الأهلين هناك . وقد نشرته جريدة الشركة مترجماً إلى اللغة الفرنسية ونعيد تعريبه فيما يلي :

« أيها الناس . تعالوا وابحثوا عن دى لسبس وكونوا له السواعد القوية . أمسكوا بالفؤوس وأعملوا طوع أمره

« استمعوا أيها الإخوان لكلام مبعوثيه . إنهم قوم عدول ، ولا تصغوا إلى ما يشيعه حساده ودعاة سوء الذين يطمسون بصائركم .

« اتبعوا دى لسبس واحتقروا أعداء مشروعه النبيل .

« سيروا تحت رايته تكونوا سعداء ولن تحيق بأى مسلم يسير وراءه إهانة أو يضييه ظلم ، ولكنه سيحظى بالرفق الذى يزخر به قلبه . إن تقارير إخواننا سكان جبل فلسطين وبيت المقدس تجمع على أن دى لسبس هو والد الجميع .

« أيها الناس . إدعوا الله ينصر دى لسبس وأطلبوا إلى الله القوى القدير أن يبارك عمله فى وصل البحرين .

« أيها الناس . اعتقدوا فيما يقوله مبعوثوه فإن نداءهم يجب أن ينفذ إلى أعماق قلوبكم وإن من يستجيب لهم فلن يحس بالندامة أبداً .

ويلوح أن العمال المسلمين قد أقبلوا على الرحيل إلى مصر للعمل فى حفر القناة بتأثير الصبغة الدينية التى اتسم بها هذا النداء ، فضلاً عن أن واضعه كان يشغل مركزاً دينياً محترماً ، بل لعل بعضهم قد نزع إلى مصر مع أفراد عائلاتهم بدليل أن الشركة عينت لهم مأذونا يتولى تصريف الأمور الإجتماعية بينهم ويقوم فى نفس الوقت بتعليم أولادهم ، كما عينت أحد القضاة الشرعيين

(١) جريدة الشركة العدد ١٢٩ الصادر فى أول نوفمبر ١٨٦١ ص ٣٣٨ -
٣٣٩ مجموعة السنة السادسة . هذا وقد وردت بغض فقرات من هذا النداء فى

Marius Fontane, ouvr. cit., pp. 55-58.

للفصل في المنازعات التي تقع بينهم . وقد استقدمت الشركة القاضي والمأذون من سوريا وجعلت مقرهما القنطرة (١) حيث رأت تجميع العمال السوريين في ساحات الحفر القائمة في تلك المنطقة .

وأخذت أبواق الدعاية في الشركة - في كل من باريس ولندن - تباهى وقتئذ بفضل الشركة على الإنسانية (٢) وذهبت في ذلك مذهبا غريبا . فنشرت جريدة الشركة مقالا قالت فيه « إن حالة الضنك والآلام التي يعانيها سكان سوريا في هذه الأيام من جراء أزمة التمويل والإضطرابات السياسية وتقدم شركة القناة لتوفير أسباب العيش أمام السوريين في هذه الظروف الحرجة لدليل على أنها قد أسدت خدمة جليلة للإنسانية وللحكومة العثمانية ، لأنها ساعدت على تهدئة الحال . وهي بهذا العمل قد قضت على مواطن الإضطراب فليس هناك أخطر من شبح الجوع إذا زحف على شعب من الشعوب (٣) » . كما بعث لانج Lange مندوب شركة القناة في لندن بخطاب إلى جريدة الديلي نيوز Daily News نشرته في عدد ١١ سبتمبر ١٨٦١ جاء فيه : « تبرعت إنجلترا بأموال لمساعدة المسيحيين المنكوبين في سوريا . وهذا اجراء مؤقت سرعان ما يزول أثره . أما عمل شركة القناة للتخفيف من ويلات هؤلاء المنكوبين فأعظم نفعاً وأعم أثراً إذ أنها تدخلهم في خدمتها (٤) » .

(١) جريدة الشركة العدد ١٢٢ الصادر في ١٥ يوليو ١٨٦١ ص ٢٢٩ مجموعة السنة السادسة .

(٢) أنظر أعداد جريدة الشركة في الفترة بين شهر ابريل ١٨٦١ وشهر نوفمبر ١٨٦١ تحت عنوان حوادث البرزخ Chronique de l'Isthme ومن المصادر الفرنسية التي تعرضت لهذا الموضوع :

Marius Fontane, ouvr. cit., p. 54.

Bertrand et Ferrier, ouvr. cit., p. 202.

(٣) جريدة الشركة العدد ١٢٢ الصادر في ١٥ يوليو ١٨٦١ ص ٢٢٩ مجموعة السنة السادسة .

(٤) أعادت جريدة الشركة نشر هذا الخطاب مترجماً إلى اللغة الفرنسية في العدد ١٢٦ الصادر في ١٥ سبتمبر ١٨٦١ ص ٢٩٠ مجموعة السنة السادسة

ولا ريب أن استقدام عمال من سوريا لا يثير من الناحية النظرية صعابا خطيرة ترقى إلى المشكلات المعقدة التي تنشأ من استقدام عمال أجانب من أوروبا لأن بلاد الشام كانت في ذلك الوقت ولاية عثمانية وسكانها من رعايا الدولة العثمانية يخضعون لسلطانها وقوانينها .

على أن عدد العمال السوريين الذين نزحوا إلى مصر للعمل في حفر القناة لم يبلغ رقما عاليا بالنسبة إلى مجموع العمال المصريين الذين تحملوا وحدهم العبء الأكبر في عمليات حفر القناة . فقد كان مجموع عدد العمال في شهرى أبريل ومايو ١٨٦١ يتراوح بين ستة آلاف وسبعة آلاف عامل بما فيهم المصريون وكان عدد العمال المصريين خمسة آلاف وبذلك بلغ عدد العمال السوريين ألفين على أكثر تقدير . ولما بدأت الحكومة المصرية في تسخير الشعب المصرى في حفر القناة اعتبارا من شهر أبريل ١٨٦١ وفى نطاق ضيق أول الأمر بدأت الشركة تكف عن استقدام العمال السوريين تخلصا من عبء النفقات التي كانت تتحملها في سفرهم وأجورهم العالية بالنسبة لأجور العمال المصريين ، حتى إذا توسع سعيد في تنفيذ لائحة العمال كفت الشركة عن استقدام عمال من سوريا .

الفصل السادس

السخرة المقنعة

الآف المصريين يأخذون طريقهم إلى ساحات الحفر - تعليل الشركة لهذه الزيادة الفجائية في عدد العمال - صحافة انجلترا تزيح الستار عن حقيقة الموقف - سعيد يتجنب اصدار أوامر مكتوبة لجمع العمال - سعيد يضلل الرأي العام ويحتاط من تدخل تركيا أو انجلترا - المصريون يربطون بالحبال ويسحبون سيرا على الأقدام إلى ساحات الحفر - مدير عام الأشغال في الشركة يشرح ملاسبات بدء استخدام السخرة - فرنسي آخر يؤيد تدخل سعيد لإكراه المصريين على حفر القناة - زيارة سعيد لبور سعيد - جشع دى لسبس : لم يقنع بثلاثة الآف مصرى وطالب بعشرة الآف - استعانت به بكنصل فرنسا - عودته إلى فرنسا مغاضبا - صفقة الشركة : وضع عرائض باسم المصريين يشيلون فيها بحسن المعاملة وأنهم ذهبوا طواعية إلى ساحات الحفر وأنه لم يمت أو يمرض منهم أحد - تنفيذ هذه العرائض - تهكم الصحافة الإنجليزية عليها .

× × ×

تغير الموقف في ساحات الحفر تغيرا ملموسا منذ النصف الثاني من شهر ابريل ١٨٦١ ، فبعد أن كانت تلك الساحات تستقبل العمال المصريين بالعشرات إذا بالآف من أفراد الشعب المصرى يأخذون طريقهم إليها ، واستطاعت الشركة أن تبدأ في ١٩ ابريل ١٨٦١ في حفر ترعة الماء العذب من قرية القصاصين بمديرية الشرقية في اتجاه بحيرة التمساح بعد أن انسلخ عامان منذ بدأت الشركة في تنفيذ المشروع على الرغم من أنه كان مقررا أن تم حفرها قبل أن تشرع في شق قناة السويس . وقد ارتفع عدد العمال خلال

شهر مايو ١٨٦١ إلى ٧,٠٤٩ عاملا، ثم استمر عدد العمال المصريين يتأرجح بين الزيادة والنقصان في حدود الآلاف بقية شهور ١٨٦١ حتى بلغ ذروته في شهر ديسمبر من ذلك العام إذ قفز إلى ١٤,٦٩٧ عاملا (١) .

وتقول الشركة في تفسير هذه الزيادة في عدد العمال المصريين إن مردها إلى الدعاية التي قامت بها ، والأجور التي كانت تعطى لهم ، والمعاملة الطيبة التي ظفروا بها ، وأخيرا إلى انقضاء فترتي شهر رمضان (١٢٧٧) وعيد الفطر - وقد انتهتا في ١٤ ابريل ١٨٦١ . ولكن هذه الأسباب منفردة أو مجتمعة لا تنهض لتفسير هذا التطور الفجائي في عدد العمال . فالإعلانات التي وزعتها الشركة في القرى لم تجسد نفعا في وقت كانت الأمية فاشية بصورة ساحقة بين الفلاحين . أما الأجور فلا تتناسب مطلقا مع طبيعة عمليات الحفر ولا مكان العمل وبعده عن الجهات الآهلة بالسكان ولا السفر الشاق الطويل الذي تتعدد وسائله إلى ساحات الحفر . وأما المعاملة الطيبة فكانت تتنافى مع ميته غالبيتهم في العراء وتعرضهم جميعا لخطر الموت عطشا وانتشار الأمراض وفنك الأوبئة بهم . أما انقضاء شهر رمضان فلا يفسر تدفق الآف من المصريين للعمل في حفر القناة .

الواقع كان السبب هو تدخل الحكومة المصرية لإكراه المصريين على الإشتراك في عمليات الحفر تنفيذا للأنحة العمال . وكان تدخلها أول الأمر في نطاق ضيق ، وبشكل خفي ، خشية المعارضة الإنجليزية والحكومة التركية .

وقد كتبت الصحافة الإنجليزية في تلك السنة - كما كتبت في السنوات التالية - مقالات عن السخرة في حفر القناة . ونختار من بينها مقالين ظهرا خلال تلك الفترة ، يكشف المقال الأول عن أسلوب سعيد باشا في إخفاء تدخل الحكومة لجمع المصريين من أجل حفر القناة . أما المقال الثاني فيرسم

صورة مزورة للطريقة التي كان يكره بها المصريون على الذهاب إلى ساحات الحفر .

نشرت جريدة التايمز Times في عدد ٦ يونيو ١٨٦١ مقالا لمراسلها في الإسكندرية جاء فيه « لم يكن في مقدور دى لسبس أولا أن يعلن عن تقدم كبير فعال حدث في البرزخ . ولكنه استطاع أخيراً أن يؤكد بحق أنه نجح في الحصول على عدد كبير من العمال . إن التفسير لهذا النجاح الفجائي بعد ذلك الفشل الذي دام أمدًا طويلاً هو أن الحكومة المصرية أنهت بها الأمر إلى التدخل في الموضوع وقدمت مساعدة فعالة ، وأن دى لسبس أدخل بوعده الذي قطعه بأنه لن يلجأ بأية حال إلى نظام السخرة ويجدر بي أن أذكر أن هؤلاء العمال تصفهم الحكومة المصرية والشركة بأنهم رجال جاءوا بمطلق حريتهم وبمحض رغبتهم . والحكومة المصرية تساعد في هذا السبيل ، فهي لا تصدر أوامر مكتوبة بخصوص هذا الموضوع إلى مديري الأقاليم ، وبهذه الروح نفسها لا يصدر المحافظون والمديرون إلى العمدة ورجال الإدارة أوامر مكتوبة لجمع العمال . وفي نفس الوقت تعلن الحكومة المصرية على الملأ أنها أذنت لدى لسبس في جمع العمال وفق الطريقة الحرة . وهي تقصد بذلك تضليل الرأي العام من ناحية ، ولتأخذ لنفسها الحيلة إذا تدخلت تركيا أو أية حكومة أخرى في هذا الموضوع علينا أن نعد أنفسنا لتلقى أنباء من باريس بأن الفلاحين يهجرون قراهم وزراعتهم من أجل العمل في حفر الأرض ونقل الرمال في برزخ السويس . هذه جزية فرضها الشركة على البلاد بعد أن حملت الحكومة المصرية على الارتباط ازاءها بالتزامات مالية تعادل إيراداتها في عام (١) » .

(١) نشرت جريدة L'Isthme de Suez هذا المقال مترجماً إلى اللغة الفرنسية في العدد ١٢ الصادر في ١٥ يونيو ١٨٦١ ص ١٩٨ مجموعة السنة السادسة . وتناولت في العدد التالي ١٢١ الصادر في أول يوليو ١٨٦١ ص ٢١٦ تنفيذ ما جاء في مقال الجريدة الإنجليزية . وعادت مرة أخرى تؤكد حيطة الحكومة المصرية في حركة جمع العمال وذلك في العدد ١٢٤ الصادر في ١٥ أغسطس ١٨٦١ ص ٢٦٢ مجموعة السنة السادسة .

ولم يجانب مراسل جريدة التايمز الحقيقة حين قرر أن سعيد باشا كان يتجنب إصدار أوامر مكتوبة إلى مديري الأقاليم لجمع المصريين من أجل حفر القناة . فهذه كانت خطته التي درج عليها إذا أراد أن يتفادى ضغطا سياسيا من جهة أو أخرى . وقد رأينا أنه اتبع هذا النهج خلال أزمة يونيو ١٨٥٩ حين نحاشى إرسال أوامر مكتوبة إلى محافظ دمياط واكتفى باستدعائه إلى القاهرة حيث أبلغه أوامر شفوية ينفذها حالما يعود إلى مقر وظيفته .

أما المقال الثاني فنشرته جريدة Standard وجاء فيه « هل يعقل أن يفد عشرة الآف عامل من الجهات النائية في مصر إلى البرزخ بمجرد قراءة عابرة لإعلانات تعرض عليهم عروض مستر دى لسبس السخية ؟ لقد أمر سعيد باشا بالإصاق هذه الإعلانات على حوائطهم المبنية من الوحل . وهل يتصور أحد أن جماهير الفلاحين تنزاحم حول إعلان ألصق على جدران من الطين ثم يسرعون للحاق بخدمة المغامر الفرنسي ؟ لقد علمنا من مصدر موثوق به أن هؤلاء العمال التاعسين كانوا يسحبون سيرا على الأقدام إلى بورسعيد ، وقد ربط بعضهم إلى بعض كالجبال أو مثل قطعان العبيد في إفريقيا والتي يسوقها تجار الرقيق من الأقاليم الداخلية إلى الساحل حيث تكون السفن في انتظارهم لنقل هذه السلع الآدمية (١) . »

وقد تناولت جريدة الشركة الرد على هذا المقال فكانت إلى تأييده أقرب منها إلى تنفيذه إذ قالت « . . مامن شك في أن العمال الذين تجمعهم الشركة يذهبون إلى ساحات الحفر سيرا على الأقدام في بلد لا يحظى بطرق زراعية كثيرة أو خطوط حديدية منتشرة أو طرق مائية متشعبة . وقطع المسافات سيرا على الأقدام أمر مألوف للغاية في مصر وفي بلاد أوربية كثيرة (٢) » . وعلى الرغم من الحقائق التي تضمنها هذان المقالان فرب قارئ يعترض

(١) أعادت جريدة L'Isthme de Suez نشر هذا المقال مترجما إلى اللغة الفرنسية

في العدد ١٢٢ الصادر في ١٥ يوليو ١٨٦١ ص ٢٢٨ مجموعة السنة السادسة

(٢) المصدر السابق

بأنهما لرجلين انجليزين تأثرا في مقالبيها بمعارضة حكومتها لمشروع القناة ، فلدينا دليل قاطع جازم نستقيه من فرنسى معاصر أشرف على عمليات حفر القناة هو فوازان بك Voisin مدير عام الأشغال في شركة القناة ، وهو دليل يكشف عن الملايسات التى بدىء فيها باستخدام السخرة في تنفيذ المشروع ويبين كيف وضع سعيد باشا خزانة الحكومة المصرية وجهود الشعب المصرى في خدمة الشركة .

كانت شركة القناة تواجه في ذلك الوقت أخطر مشكلة صادفتها أثناء تنفيذ المشروع وعرضت أرواح العمال المصريين في صحراء البرزخ لخطر الموت عطشا ونعنى بها مشكلة ماء الشرب في ساحات الحفر . وقد نجحت الشركة في التماس الحلول لها : فكانت أحيانا تنقله إلى بورسعيد من دمياط في قوارب ومن الإسكندرية في باخرة ، ثم استوردت ثلاثة مكثفات تباعا لتحويل ماء البحر إلى ماء مستساغ ، كما كانت تعتمد حينئذ على آبار متناثرة في الصحراء تنقل منها الماء في براميل على ظهور الجمال إلى مسافات بعيدة حيث كان يشتغل العمال ، ولقى كثير من المصريين مصرعهم بسبب تأخر وصول ماء الشرب إليهم . وقد رأينا أن الشركة اختزلت مشروع ترعة الماء العذب ، فبدلا من أن تحفرها من القاهرة إلى بحيرة التمساح رأيت أن تحفرها مؤقتا من قرية القصاصين في مديرية الشرقية لتكون امتدادا لرعى الرقازيق والوادي واللتين كانتا متصلتين بدورهما بالقاهرة عن طريق بحر موسى وفرع دمياط .

تدخلت الحكومة المصرية وقتئذ لإنقاذ الموقف ولإصلاح الخطأ الذى وقعت فيه الشركة لأنها بدأت عمليات حفر قناة السويس قبل أن تشق ترعة الماء العذب خلافا لما كان مقررا من قبل (١) وتوغلت الشركة في الصحراء تعد ساحات الحفر وتجمع العمال دون أن تتخذ التدابير الفعالة لتأمين وصول

ماء الشرب إليهم . وقد اتخذ تدخل الحكومة المصرية في ذلك الوقت مظهرا عماليا ومظهرا ماليا . فأرسلت ثلاثة آلاف عامل لحفر ترعة الماء العذب فبدأوا في حفرها في النصف الثاني من ابريل ١٨٦١ من قرية القصاصين (١) . أما المظهر المالى فيتلخص في أن الشركة قامت بواسطة مهندسها بتهديب وتعميق مجرى ترعتي الزقازيق والوادى وطولها ٤٥ كيلومترا لتحقيق الشركة أغراضها التى تستهدفها من استخدام ذلك الطريق المائى ، كما أقامت هويسا على التربة في الزقازيق وكوبريا عند أبى حماد وآخر عند التل الكبير . ولم تكف الحكومة المصرية بإرسال عمال السخرة للقيام بتلك الأعمال الإنشائية والإصلاحية بل تكفلت بجميع نفقات تلك المنشآت والأعمال (٢) .

وهناك فرنسى آخر هو اوليفيه ريت Olivier Ritt كان أحسد رؤساء العمل في شركة القناة وأقام في منطقة البرزخ في ذلك الوقت . وقد ذكر في سياق خطاب بعث به من البرزخ في النصف الأول من عام ١٨٦١ أن « الحكومة المصرية أرسلت عددا كبيرا من المصريين لحفر ترعة الماء العذب وهم يؤدون أعمالهم على أكمل وجه (٣) » وواضح من هذه العبارة أن الحكومة

(1) Les travaux ont été entièrement exécutés par les ouvriers des contingents. Les travaux, commencés dans la deuxième quinzaine d'avril, furent terminés dans le courant de la deuxième quinzaine de janvier 1862, c'est-à-dire dans un délai de neuf mois.

Voisin Bey, ouvr. cit., t. VI, p. 209.

ويقرر الطبيب الذى أشرف على الحالة الصحية بين عمال السخرة الذين حفروا ترعة الماء العذب أن الشركة بدأت في حفرها في ١٩ أبريل ١٨٦١ .

(2) Le Gouvernement égyptien avait consenti à prendre à sa charge la dépense de tous ces travaux qui furent exécutés sous la direction des ingénieurs de la Compagnie à l'aide d'ouvriers fournis par le Gouvernement.

Les travaux, commencés dans les premiers mois de 1861, furent terminés dans le courant de septembre de la même année.

Voisin Bey, ouvr. cit., t. VI, p. 209.

(3) Ritt, ouvr. cit., p. 209.

المصرية هي التي تولت جمعهم وإرسالهم وأنهم لم يذهبوا استجابة للإعلانات التي وزعتها الشركة بين المصريين .

نخرج مما سبق بهذه الحقيقة وهي أن شركة القناة بدأت تعتمد على نظام السخرة في تنفيذ المشروع في النصف الثاني من شهر أبريل ١٨٦١ وعلى وجه التحديد في التاسع عشر من ذلك الشهر .

ومما هو جدير بالذكر أن سعيد باشا فاجأ الشركة بزيارة قام بها لبورسعيد في ١٢ أبريل ١٨٦١ . وكان قد أبحر من الاسكندرية في رحلة بحرية (١) ، ثم لاح له أن يعرج على الميناء الحديد الذي يحمل اسمه ، فكان نزوله إلى الشاطئ مفاجأة سارة لمستخدى الشركة ، وأعدوا له إحدى عربات السكة الحديدية الضيقة التي يستعملها مهندسوها ، فاستقلها من الميناء وزار مختلف الورش والمستودعات وغيرها من المنشآت ، وكانت كلها متصلة بشبكة من الخطوط الحديدية الضيقة (٢) . وكانت هذه الزيارة مظهرا عمليا واضحا من مظاهر عطفه على الشركة واهتمامه بنجاح المشروع . وقد جاء في أعقاب هذه الزيارة تنفيذ لأئحة العمال بشكل خفي وفي نطاق ضيق أول الأمر .

وكان سعيد باشا قد حشد لشركة القناة ثلاثة آلاف عامل من عمال السخرة من أجل حفر ترعة الماء العذب التي بدأت الشركة في شقها في ١٩ أبريل ١٨٦١ من قرية القصاصين . ولكن دى لسبس لم يقنع بهذه الآلاف

(١) أرسل محافظ دمياط خطابا إلى المعية السنية في ٤ شعبان ١٢٧٧ (١٥ فبراير ١٨٦١) يقول فيه إنه لما كان سعيد باشا يعتزم زيارة دمياط في القريب فانه يطلب ارسال اعلام وقناديل لإقامة الزينات وقت زيارته . (محفوظات عابدين : محفظة ٢٧ معية وثيقة رقم ١٦٤ من حسن رأسم محافظ دمياط إلى المعية) ولعل زيارة سعيد لبور سعيد كانت امتدادا لهذه الزيارة .

(٢) بخصوص هذه الزيارة أنظر كلاما من جريدة L'Isthme de Suez العدد ١١٧ الصادر في أول مايو ١٨٦١ ص ١٣١ مجموعة السنة السادسة

الثلاثة من عمال السخرة يشقون التربة الحلوة. بل أراد أن يتخذ من هذا الحشد سابقة يستند إليها، فمالبث أن طالب سعيد باشا في يونيو ١٨٦١ برفع عددهم إلى عشرة آلاف مصرى . وأسس طلبه على الأهمية البالغة التي تعلقها الشركة على ترعة الماء العذب من حيث إنقاذ أرواح العمال المصريين من الموت عطشا وهم في ساحات حفر القناة البحرية . واستخدم في أحاديثه مع سعيد باشا الأسلوب الذي طالما استجاش به مشاعر العظمة في عقلية سعيد ، فأوضح له أن التأخير في إنجاز المشروع يعرض سمعة سعيد للنقد في فرنسا حيث يحظى من الرأي العام الفرنسي بتقدير وعطف بالغين ، كما أن التأخير يضر بمصالح مسهمي الشركة . وابتدع هذه المرة ذريعة أخرى وهي أن الحقول لم تكن وقتئذ في حاجة إلى أيد عاملة كثيرة إذ كان موسم حصد القمح قد قارب الانتهاء (١). وقد لقي دى لسبس من سعيد قبولا لفكرته من حيث المبدأ ، ولكن سعيد رأى أن يمتضى في تنفيذ لائحة العمال في نطاق ضيق فترة أخرى من باب الحيلة والحذر . وقدر هذه الفترة بشهرين آخرين هما يونيو ويوليو ١٨٦١ . فاذا وقفت الحكومتان التركية والإنجليزية على أمر تسخير المصريين في حفر القناة وأثارتا أزمة سياسية بسبب موضوع السخرة أمسك سعيد عن تنفيذ اللائحة ، أما إذا سارت الأمور سيرا هادئا فقد وعد برفع عدد عمال السخرة في شهر أغسطس ١٨٦١ إلى تسعة آلاف ، ثم يزداد عددهم إلى عشرة آلاف عامل خلال الشهور التالية اعتبارا من شهر سبتمبر ١٨٦١ .

وكان سعيد قد تلقى خطابا بتاريخ ٣٠ رمضان ١٢٧٧ (١١ أبريل ١٨٦١) من القبوكتخدا - مندوب والى مصر في القسطنطينية - يستفسر منه عن الخطة التي يتبعها لدى الباب العالي بخصوص موضوع القناة . فرد عليه سعيد

(١) قدم دى لسبس مصر يوم ٢٦ مايو ١٨٦١ وغادرها إلى فرنسا في ١٩ يونيو ١٨٦١ . وتمت مقابلاته مع سعيد باشا خلال هذه الفترة . أنظر جريدة L'Isthme de Suez عدد أول يونيو وعدد ١٥ يونيو وعدد أول يوليو ١٨٦١ وأنظر هذه النقطة الحساسة التي أبرزها في أحاديثه مع سعيد باشا بخصوص انتهاء موسم الحصاد في

في ١٩ شوال ١٢٧٧ (٣٠ أبريل ١٨٦١) يأمره بالتزام الصمت وعدم إثارة موضوع القناة لدى الحكومة التركية (١) .

وقد أدرك دى لسبس أن الوالى لا يزال على خوف من التيارات السياسية المعادية للمشروع (٢) ، وأن ذلك الخوف يقبض يد الوالى عن التوسع في تسخير المصريين في حفر القناة ، فأثر أن يستعين بقنصلية فرنسا العامة في مصر كي تتدخل لدى سعيد باشا لرفع عدد عمال السخرة رفعا عاجلا إلى عشرة الآف ، فكتب في ٧ يونيو ١٨٦١ إلى بوفال « يعترزم الما قول رفع عدد العمال الذين يشتغلون في حفر ترعة الماء العذب من ثلاثة الآف إلى ستة الآف رجل . ولهذا كان من الضروري العمل على أن يصل عدد العمال إلى عشرة الآف رجل ، وهذا ما يطلبه مندوب هاردن الما قول العام . وأعتقد أن كلمة واحدة تصدر منكم تكفي حتى نظفر بهذا العدد ونحن الآن ندخل في أحسن فصول السنة ، إذ أن الحقول لا تحتاج إلى كل هذه الأيدي العاملة (٣) » .

ولكن قنصلية فرنسا العامة في مصر لم تدخر وسعا في خدمة مصالح الشركة (٤) بعد الدرس الذي لقيته إياها حكومة الإمبراطور نابليون الثالث

(١) محفوظات قصر عابدين : دفتر ١٩ صادر عابدين مكانة رقم ٦٨٣

(٢) كان دى لسبس قد أرسل خطابا بتاريخ ١٤ مارس ١٨٦١ إلى الدوق البوفرا نائب رئيس مجلس إدارة الشركة بباريس قال فيه « وقد لاحظت أن الوالى مضطرب البال من ناحية الموقف السياسي في أوروبا . وقد تسرب إلى الشك في أن قبيل اغتلترا العام قد أثار مخاوفه بغية حمله على عرقلة عمليات الحفر . وقد راجت شائعات مؤادها أن الوزارة الإنجليزية قد حملت الدول الأوربية على اتخاذ قرار يقضى بأن تسحب فرنسا قواتها من سوريا ، وأن هذا سيؤدي إلى إضعاف النفوذ الفرنسي في الشرق وقيام نفوذ آخر معاد له لا ينظر إلى مشروع القناة بعين الإرتياح » . أنظر

De Lesseps F.: Lettres, Journal et Documents etc., ouvr. cit., t. IV, pp. 28-30.

(٣) الجزء الرابع ص ص ٨١ - ٨٣ من المصدر السابق .

(٤) كثيرا ما امتدح دى لسبس مسلك موظفي قنصلية فرنسا في مصر ودفاعهم

حين نقلت ساباتييه Sabatier القنصل العام من مصر مغضوبا عليه لأنه لم يؤيد الشركة في موقفها إبان أزمة أكتوبر ١٨٥٩ . وتمشيا مع هذه السياسة الجديدة قام بيشار Béchard القنصل العام بسعى لدى سعيد باشا في ١٩ مايو ١٨٦١ - قبل حضور دى لسبس إلى مصر بأيام قلائل من اجتماع الجمعية العمومية للمساهمين - كي تتوسع الحكومة المصرية في تنفيذ لائحة ٢٠ يوليو ١٨٥٦ بزيادة عدد عمال السخرة (١) . ويقرر القنصل أن سعيد باشا وعده بتحقيق طلبه (٢) . ولكن دى لسبس لم يقنع بذلك الوعد ولا بتلك الآلاف من عمال السخرة فغادر مصر في ١٩ يونيو ١٨٦١ إلى فرنسا يضممر أمرا

. . .

حدث كل هذا والشركة تعلن على الملأ وفي اصرار عجيب أن العمال المصريين الذين يحفرون القناة إنما ذهبوا طواعية إلى ساحات الحفر مدفوعين بالأجور الطيبة وبالمعاملة الكريمة التي يحظون بها من الشركة . وأمعنت الشركة في صفاقتها إلى حد أنها وضعت - باسم رؤساء العمال - عرائض ذيلتها بأختامهم وأشادوا فيها بحسن المعاملة التي يلقاها العمال المصريون من الشركة وما ينعمون به من وفرة المأكولات وماء الشرب وانتظام دفع الأجور وأنهم ذهبوا إلى ساحات الحفر بمحض رغبتهم وأنه لم يقع حادث وفاة واحد أو مرض واحد بين جميع العمال وأنهم موضع احترام وتقدير بالغين من مستخذي الشركة وأنهوا من هذه العرائض إلى القول بأنهم يسبحون بالحمد والشكر على هذا المركز الذي يتمتعون به ١١ وقد ترجمت الشركة هذه

عن مصالح الشركة . أنظر على سبيل المثال

De Lesseps F. : Lettres, Journal et Documents etc., ouvr. cit., t. IV, p. 86, 97.

(١) Hallberg, ouvr. cit., p. 188.

نقلا عن خطاب سري أرسله بتاريخ ١٩ مايو ١٨٦١ بيشار إلى توفنيل سفير فرنسا في القسطنطينية

(٢) المصدر السابق .

العرائض إلى الفرنسية ونشرتها تباعا في جريدتها، وعنها نقلتها ثم علقت عليها بعض الصحف في فرنسا وإنجلترا (١) .

وكانت أولى هذه العرائض بتاريخ ٢٩ مايو ١٨٦١ وصدرت من المحسمة إحدى ساحات الحفر في ترعة الماء العذب . وهذا تعريها .

« نحن الموقعين على هذا أدناه مشايخ قرى مديرتي روضة البحرين والدقهلية الذين نشتغل في أعمال ترعة الماء العذب في إقليم الوادي نقر ونشهد بأن العمال الفلاحين الذين يعملون تحت إشرافنا يشنون على الطريقة التي يعاملون بها . وفضلا عن ذلك لم يتقدم أحد منهم بأية شكوى من حيث الطعام أو دفع أجورهم إليهم رأسا ، وهم يتمتعون جميعا بصحة جيدة » .

وبلى ذلك أسماء ٢٩ فردا من مشايخ البلاد من جهات منوف وإيبار واشمون ومحلة منوف وزقني والجعفرية والمحلة ومليج والمنصورة وصهرجت وميت حبيش وميت الحين (٢) .

وصدرت العريضة الثانية بدون تاريخ ودون عليها أسماء ٢٧ شيخا من رؤساء العمال من مديريات القليوبية والدقهلية وروضة البحرين وجهات اشمون وإيبار وزقني ومنوف وفيشا (مركز اجا) يشهدون بأن العمال الذين تحت إمرتهم وكان عددهم ٣٤٧٥ رجلا قد جاءوا للعمل بمحض رغبتهم لكسب قوتهم وأن مقادير الماء متوافرة لديهم وتزيد على حاجاتهم ، كما يقدم إليهم كل ما يحتاجون إليه من أطعمة سواء كانت خبزا مجففا أو مواد غذائية ويخصم ثمنها من الأجور التي يستحقونها والتي اتفقوا عليها ، وأن هذه الأجور تدفع إليهم بانتظام . ثم يقرر الرؤساء في هذه العريضة أن العمل يتم على أساس الاختيار والرغبة وليس على أساس الإكبار والرغبة ، وأنهم -

(١) L'Isthme de Suez العدد ١٤٨ الصادر في ١٥ أغسطس ١٨٦٢ ص ٢٥٢ مجموعة السنة السابعة .

(٢) L'Isthme de Suez العدد ١٢ الصادر في ١٥ يونيو ١٨٦١ ص ١٩٤ - ١٩٥ مجموعة السنة السادسة .

أى رؤساء العمال — يقومون بتوزيع الأعمال على الفلاحين ، وأن مستخدمى الشركة لا يوجهون إلى العمال أية إهانة ولا يوقعون عليهم عقوبة الضرب ، كما أنه لم يقع إلى ذلك الوقت حادث وفاة أو مرض فى ساحات الحفر (١) . أما العريضة الثالثة والأخيرة فكانت كسابقتها بدون تاريخ وعليها أسماء ٣٥ شيخا من رؤساء العمال من مديريات الدقهلية وروضة البحرين والقليوبية . وهذه ترجمتها :

« نحن الموقعين على هذا أدناه أعيان ومشايخ العمال الذين يشتغلون فى الأعمال البخارية فى برزخ السويس نقر ونشهد على هذه العريضة التى ذيلناها بأختامنا أنه :

أولا : نحن والعمال الذين تحت أوامرنا نعمل فى أماكن حفر قناة السويس برغبتنا التامة ولكى نكسب ما يقيم أودنا .

ثانيا : يجلب لنا الماء بوفرة ويزيد على الحاجة .

ثالثا : توزع الأغذية فى الحال على العمال كلما طلبوا ذلك ويخصم ثمنها من قيمة الأجور التى سبق تحديدها فى الإتفاق .

رابعا : يقوم العمل على أساس « المقطوعية » ووافق العمال على ذلك وتدفع إليهم الأجور بانتظام .

خامسا : يؤدى العمل بالإختيار ويوزع على العمال بحضورنا ، ولم تثر مطلقا مناقشات ولم تحدث مشكلات من جانب مستخدمى الشركة أو من جانب العمال .

سادسا : لا يوجد إلى هذا اليوم أى عامل مريض ولم يتوف أحد منهم . ونحن والعمال الذين تحت إشرافنا نشئ على هذا المركز الذى وضعنا فيه . ونحن لهذا قد ختمنا على هذه الشهادة (٢) » .

(١) L'Isthme de Suez العدد ١٢١ الصادر فى أول يوليو ١٨٦١ ص ٢١٠ مجموعة السنة السادسة . وأنظر أيضا :

Marius Fontane, ouvr. cit., p. 54.

(٢) L'Isthme de Suez العدد ١٢٩ الصادر فى أول نوفمبر ١٨٦١ ص ٣٣٩ مجموعة السنة السادسة .

يلاحظ أن هذه العرائض لم تكن طبيعية ولم تصدر بدافع ذاتي من العمال ، ونحن نعلم أن العمال المصريين في ذلك الوقت ومشايخهم كانوا في الجهل بالقراءة والكتابة سواء . وما الذي دفعهم ابتداء من شهر مايو ١٨٦١ إلى تدويل هذه العرائض بأختامهم وقد سلخت الشركة أكثر من عامين منذ بدأت في تنفيذ المشروع ؟ لقد وضعت هذه العرائض في وقت كان كل من سعيد باشا ودي لسبس يخفي عنصري الإكراه في جمع أفراد الشعب المصري للعمل في حفر القناة . فالشركة - وعلى رأسها رجل يجيد فن الدعاية - هي صاحبة الفكرة في وضع هذه العرائض وقد أطلقت عليها لفظة « وثائق » فكانت هي المؤلفة وهي الطابعة وهي الناشرة لهذه الوثائق .

وقد غالت الشركة في البيانات التي تضمنتها هذه العرائض ففقدت قيمتها حتى أن القارئ العادي ليرفضها . وحسبنا أنها تؤكد أنه لم يقع حادث وفاة أو مرض بين جموع العمال خلافا لما قرره ريت Ritt في معرض المقارنة بين حفر ترعة الماء العذب وحفر القناة البحرية الصغيرة . وكان ريت أحد الفرنسيين الذين عاصروا أحداث الحفر وكان مقيما في منطقة القناة ، وقد ذكر أن العمال الذين اشتغلوا في حفر ترعة الماء العذب خلال الفترة التي أشارت إليها هذه العرائض قد أصيبوا بالأمراض (١) . كما أن بوجوا Bougouin طبيب الشركة الذي أشرف على الحالة الصحية بين جموع العمال الذين عملوا في حفر ترعة الماء العذب من ١٩ أبريل ١٨٦١ إلى ٢٣ يناير ١٨٦٢ قد أرفق بتقريره إحصائيتين عن إصابات العمال المصريين يتضح منها أن عدد العمال الذين أصيبوا بأمراض مختلفة قد بلغ - في زعمه - ٤٦ عدا عشرة عمال لقوا حتفهم هناك (٢) . فهذه الشهادة الرسمية تدحض بعض ما جاء في هذه العرائض ، ولو أن هذه الأرقام دون الحقيقة بكثير . إذ

(١) Ritt Olivier, ouvr. cit., p. 209.

(٢) تجد إحصائيتي الوفيات والمرضى في نهاية تقريره الطبي في جريدة L'Isthme de Suez العدد ١٤ الصادر في ١٥ أبريل ١٨٦٢ مجموعة السنة السابعة .

لا يعقل أن يمرض ٤٦ عاملا خلال تسعة أشهر من بين ٥٥,٠٤٣ عاملا سخروا في حفر ترعة الماء العذب من القصاصيين إلى نفيسة وفي وقت كانت فيه الشركة تتخبط في مشكلات التمويل وتلتمس الحلول لتدبير ماء الشرب .

ولم تحقق هذه العرائض الغرض الذي من أجله وضعت ، فقد تابع مجلس العموم البريطاني إثارة موضوع السخرة في حفر القناة ، كما أن الصحافة الانجليزية لم تتدخل بهذه الحيلة ، وأخذت تعقب عليها بأسلوب تهكمي لا ذع يستدل عليه من مقال افتتاحي كتبه ارنست دبلاس Ernest Desplaces مدير تحرير جريدة الشركة عن موقف الصحافة الإنجليزية من عرائض رؤساء العمال المصريين ، وبين في أسلوبه ما كان يحس به من الخيبة ومرارة الألم من الأثر العكسي الذي أحدثته هذه العرائض في صحافة إنجلترا . وكان مما جاء في هذا المقال : « كنا نظن أن نشر هاتين الوثيقتين سيكون موضع تقدير من الصحافة الإنجليزية ، ولا سيما أن لهاتين الوثيقتين أهمية خاصة ، لأنها تصدران عن العمال الذين يزعم البعض أنهم يعانون ألوانا من الظلم وسوء المعاملة . ولكن شيئا من ذلك لم يحدث . ولم يقف الأمر عند هذا الحد ، بل نجد بعض الصحف تبدي تشككها في هاتين الوثيقتين وتعلق عليها تعليقا يصل بها إلى حد الإسفاف بل الوقاحة الناجمة عن الحقد والكراهية (١) » .

وقد كفت الشركة عن سياسة وضع العرائض لأنها لم تؤد إلى النتيجة المرجاة من ناحية ، ولأن سعيد باشا مضى يتوسع في تنفيذ لائحة العمال من ناحية ثانية في علانية واستهتار بمصالح الشعب المصري .

الفصل السابع

السخرة السافرة

دى لسبس يستعين بالإمبراطورة لرفع عدد عمال السخرة إلى ثلاثين الفا -
ضغط الحكومة الفرنسية على سعيد وإذعائه - أساطين القانون في
فرنسا يقررون أنه ليس للوالى أن يبيع المصريين لشركة القناة وأنه
لا يمتلكهم كما يمتلك عقاراً أو قطيعاً من الأغنام - زيارة سعيد
لساحات الحفر - سعيد يصحب معه حرسه الخاص وقوات
من الجيش فيمنعها دى لسبس - نتائج الزيارة - تمرد
جنود الجيش احتجاجاً على تسخيرهم في حفر القناة -
اصطدام في ساحات الحفر بين المصريين والفرنسيين
- هروب العمال - اخلاهم بالنظام - سعيد
يرسل اسماعيل حمدى وقوات بوليسية إلى
ساحات الحفر - انشاء سجن بها للعمال
المتمردين - شدة اسماعيل حمدى على
العمال - مشهد تعذيب العمال -
رجال افندينا في خدمة الفرنسيين
- جمع العمال - فرزهم -
ترحيلهم إلى ساحات
الحفر - ازدهار الزقازيق
تغيير العمال كل شهر -
تبرير غريب لدى لسبس
- نتائج التغيير
الشهرى للعمال .
× × ×

لم يكذ دى لسبس يصل باريس حتى شرع يبذل مساعيه لدى وزارة
الخارجية الفرنسية كي تتدخل لحمل سعيد باشا على زيادة عدد عمال السخرة .
ورأى أن يستعين بنفوذ الإمبراطورة أوجيني زوج نابليون الثالث امبراطور
فرنسا ، جريا على عادته كلما تعرضت الشركة لأزمة عارمة ، ولكنه لم يطلب
رفع عدد عمال السخرة إلى عشرة الآف كما كان يرجو ويسعى في مصر ،

بل طالب بزيادة عددهم إلى ثلاثين ألفا . فرفع إلى الإمبراطورة مذكرة بتاريخ ٥ أغسطس ١٨٦١ استعرض فيها موقف الشركة وأظهر حاجتها الملحة إلى ثلاثين ألف عامل ، ثم قال « ومن الأهمية البالغة أن يكتب توفنيل Thouvenel إلى القنصلية الفرنسية العامة في مصر كي تقوم بتشجيع الوالي على تقديم هذا العدد (١) » . وهكذا يتكشف دى لسبس ، كل حين وآن ، على حقيقته ، فإذا هو مستعمر أوروبي في أبشع صورة يستعين بنفوذ حكومته كي يستنزف عرق الشعب المصرى ودمه وماله من أجل حفر القناة .

نجحت مساعي دى لسبس فأخطرت الحكومة الفرنسية سعيد باشا أن السبيل الوحيد للمحافظة على سمعته وتدعيم مركزه المالى هو أن يسود النشاط ساحات الحفر حتى تصل سريعا مياه البحر المتوسط وماء النيل إلى بحيرة التمساح (٢) . واستمع سعيد لهذه الرغبة . وكانت النتيجة أن تحسن الموقف كثيرا لمصلحة الشركة فيما يختص بمشكلة عمال السخرة ، إذ تدفقوا نحو ساحات الحفر بكثرة ملحوظة لم تعهد لها الشركة من قبل ، فبعد أن كان عدد العمال خلال شهر يوليو ١٨٦١ قد بلغ ٤٣٧٢ إذا به يرتفع في أغسطس إلى ٧٩٢٩ ثم يقفز في سبتمبر ١٨٦١ إلى ١٠,٠١٣ واستمر ذلك الصعود في كافة الشهور التي تلت ، عدا شهر أكتوبر ١٨٦١ إذ وقعت فيه حوادث أعاق وصول عمال السخرة إلى منطقة البرزخ. (٣) وكتب دى لسبس في ١٠

(1) De Lesseps F.: Lettres, Journal et Documents etc., ouvr. cit., t. IV, p. 87.

(2) Charles Roux J., ouvr. cit., t. I, p. 331. voir aussi Bertrand et Ferrier, ouvr. cit., p. 228.

Ibrahim Nomeir Seifed-Dean, ouvr. cit., p. 103.

(٣) لم يذكر فوازان Voisin سببا لهذا النقص في عدد العمال الذي انفرد به شهر أكتوبر ١٨٦١ إذ هبط عددهم فيه إلى ٤٨٤٥ وبمراجعة أعداد جريدة L'Isthme de Suez التي ظهرت خلال تلك الفترة وجدنا مقالا بعنوان : Chronique de l'Isthme » حوادث البرزخ « جاء فيه أن فيضان النيل كان عام ١٨٦١ عاليا جدا فأغرق بعضا من قرى الوجه البحرى وأتلف المزروعات وطلت المياه على

نوفمبر ١٨٦١ خطابا يفيض بالغبطة إلى الدوق البوفرا نائب رئيس مجلس إدارة الشركة في باريس . وكان مما جاء فيه « ويلوح أن حضرة صاحب السمو لا يخشى الآن بذل المساعدة لتقدم أعمالنا . وسنستخدم حالا عشرة الاف رجل لإيصال ترعة الماء العذب من رمسيس إلى بحيرة التمساح (١) . » . وهكذا حق لدى لسبس أن يطلق على الإمبراطورة أوجيني الملك الحارس للقناة ، ويقول عنها إنها بذلت من أجله ما بذلت الملكة ايزابلا الكاثوليكية لكروستوف كولب المستكشف الشهير (٢) .

كانت هناك عدة اعتبارات جعلت سعيدا يخطو هذه الخطوة التمسح بالنسبة للشعب المصري فعرضه لجنة لم يشهد في تاريخه الحديث لها مثيلا . كان سعيد يعاني في ذلك الوقت أزمة مالية ، وكان في صدد عقد قرض خارجي مع إحدى المؤسسات المالية في فرنسا . واستغلت الحكومة الفرنسية حاجة سعيد الملحة الى المال فضغطت عليه لزيادة عدد عمال السخرة الذين يعملون في حفر القناة في مقابل بذل مساعدتها لإتمام عقد القرض . وكان هذا القرض بفوائد باهظة للغاية جعلت شرنيير Schriener قنصل النمسا العام في مصر يعتقد ، حين علم بأمر فوائد هذا القرض في أغسطس ١٨٦١ ، بأن القرض

مساكن الفلاحين وسقط ضحايا كثيرون . وقد أضر الفيضان في مواضع كثيرة بالخط الحديدي الذي يربط القاهرة بالاسكندرية وبالفرع الذي يخرج من بنها إلى الزقازيق . ثم جاء في المقال « ولم يكن لهذا الحادث من أثر على مشروع القناة سوى أنه عطل الواصلات وأعاق وصول العمال إلى ساحات الحفر ... أنظر العدد ١٢٩ الصادر في أول نوفمبر ١٨٦١ ص ٣٣٧ مجموعة السنة السادسة .

(1) De Lesseps F. : Lettres, Journal et Documents etc., ouvr. cit., t. IV, pp. 101-103.

(2) Alloury L. : Comment s'est fait le Canal de Suez. Pages d'histoire contemporaine recueillies sur les documents de M. de Lesseps. Paris 1882, p. 91.

“ L'ange gardien du canal et qu'elle a fait pour lui ce que la reine Isabelle-la-Catholique avait fait pour Christophe Colomb ”.

منه إنما هو وضع الوالى تحت السيطرة الفرنسية (١) .

وكان سعيد يخشى قيام حملة الأسهم مطالبين بتعويضات عن الأضرار التى تصيبهم إذا فشل المشروع أو تأخرت عمليات الحفر بسبب عدم وفاء سعيد بالتزاماته فى لائحة العمال . وكان دى لسبس يحرص على أن يبرز مسألة التعويضات فى أحاديثه مع سعيد الذى كان ينقلها بدوره فى مكاتباته إلى الباب العالى . وقد سيطرت هذه الفكرة على سعيد إلى حد بعيد فكان يحسب حسابا قويا لتلك التعويضات وما يينجم عنها من مشكلات مالية وسياسية يثيرها تدخل بعض الدول وعلى الأخص فرنسا للدفاع عن الأموال الفرنسية التى أسهمت فى المشروع . وقد هددت الشركة سعيد باشا فعلا بهذا السلاح فى منتصف عام ١٨٦١ .

وكانت فترة التريث والترقب التى أشرنا إليها فى الفصل السابق قد انقضت بانهاء شهر يوليو ١٨٦١ . ولم يقع ضغط ذو بال بمنع سعيد باشا من تنفيذ وعده بالتوسع فى لائحة العمال . والتزمت الحكومة التركية الصمت حيال هذا الموضوع فلم توجه لسعيد خطابا منذ كتاب ٦ ديسمبر ١٨٦٠ .

ومن البواعث التى حدثت بسعيد إلى التوسع فى تسخير المصريين فى حفر القناة حيازته لعدد ضخم من الأسهم بلغ ١٧٧ ٦٤٢ منها ، فلم يسهه كمسهم كبير أن يرى المشروع ينهار صرحه ويصاب بالفشل بسبب عدم كفاية الأيدى العاملة المصرية لدى الشركة ، فأقبل على سد الثغرات فى ساحات الحفر بحماس عميق . ويمكن تشبيه موقفه فى عام ١٨٦١ بموقفه عام ١٨٦٠ حين قبل أن يكتب بكافة الأسهم التى عجزت الشركة عن بيعها فى أسواق أوروبا المالية ، وكان تدخله وقتئذ لشرائها انقاذا للمشروع من انهيار محقق .

تضاف إلى هذه الأسباب الرغبة الجامحة التى كانت تجيش فى نفسه .

(١) Hallberg, ouvr. cit., pp. 188-189.

نقلا عن دار المحفوظات النمساوية فى فينا . رسالة رقم ١٩ بتاريخ ٢٠ أغسطس ١٨٦١ من شريئر Schriener إلى ريشبرج Rechberg .

وهي تنفيذ المشروع حتى يصبح علما من أعلام التاريخ يذكره الحفدة والذرائع على مر الأقطاب والدهور مما كان دى لسبس يزينه له في كل حين وآن ، وأنه غدا موضع تقدير الصفوة الممتازة في المجتمع الأوربي بأسره .

ولكن هذه الأسباب مهما بلغت قوتها ووجاهتها في نظر سعيد باشا فإنها لا تعد شيئا مذكورا بجانب التضحيات الجسيمة التي فرضها ذلك الوالى على الشعب المصرى بتسخيره في حفر القناة . فسعيد في تطبيقه نظام السخرة تطبيقا واسعا عريضا قاسيا كان يدعن للضغط الفرنسى من ناحية ، وينظر إلى مصلحته الشخصية بتخليد ذكراه في التاريخ من ناحية ثانية ، وفي سبيل ذلك ضحى بمصالح الشعب الإقتصادية والإجتماعية التي كان يجب أن تكون لها الصدارة في اعتباره وسياسته . وقد قرر بحق ثلاثة من أعلام القانون في فرنسا في سنة ١٨٦٣ أنه ليس لسعيد باشا أن يبيع رعاياه لشركة القناة ، وأنه إذا كان فرمان ٢٣ مايو ١٨٤١ قد منح الولاة من أسرة محمد على حق حكم المصريين فإن هذا فرمان لم يعطهم الحق في امتلاك المصريين كما يمتلك الانسان قطيعا من الغنم أو عقارا تنتقل ملكيته من شخص إلى آخر (١) .

• • •

وكان من أبرز مظاهر الإهتمام البالغ من سعيد باشا بنجاح المشروع وتقدم العمل في تنفيذه أن قام بزيارة ساحات حفر القناة في شهر ديسمبر ١٨٦١ . ويعزو بعض المؤرخين قيام سعيد بهذه الرحلة إلى أن العمل في حفر القناة البحرية الصغيرة قد وصل إلى مرتفعات عتبة الجسر ، وهي أعلى هضبة تعترض سير القناة البحرية ، وكانت تقع شمالي بحيرة النمساخ . فدعا دى لسبس صديقه سعيد باشا إلى وليمة أقامها له في البرزخ ، مسرح نشاط الشركة ،

(1) Note consultative pour Son Altesse Ismaïl Pacha, Vice-Roi d'Egypte, délibérée par Mtres. Odilon Barrot, Dufaure et Jules Favre en date du 30 novembre 1863.

وهناك حصل منه على تصريح بعشرين ألف رجل يشتغلون كل شهر في عمليات الحفر (١) .

ومهما يكن سبب هذه الرحلة والحيلة التي تفتق عنها ذهن دى لسبس فإن هذه الرحلة تعتبر دليلا ماديا على تحمس سعيد للمشروع لسيين : أولها أن هذه الرحلة كانت الزيارة الثانية التي قام بها الوالى في خلال عام واحد إلى منطقة القناة . وكانت الزيارة الأولى ، وقد تمت في ابريل ١٨٦١ ، مقصورة على منطقة بورسعيد . أما الزيارة الثانية فكانت إلى ساحات الحفر القائمة في أعماق صحراء البرزخ عند بحيرة التمساح . وثانيها أن السفر إلى ساحات الحفر كان في ذلك الوقت قطعة من العذاب ، فالمواصلات إلى منطقة القناة كانت بطيئة صعبة ، يستخدم المسافر الثرى إليها ثلاث وسائل : هى القطار إلى بنها فالزقازيق ، ثم قارب شراعى أو ذهبية إلى القصاصين ، ثم دابة أو عربة تجرها دابتان أو أكثر إلى ساحات الحفر .

وقد نشرت جريدة L'Isthme de Suez نبأ هذه الزيارة في أولى صفحاتها وقالت « نشرت أمس صحف المساء برقية تقول إن الأمير سعيد قد زار البرزخ » وخصت موضوع هذه الزيارة بمقال افتتاحي ختمته بقولها « إن قراءنا يرون في هذه الزيارة الكريمة ، كما نرى نحن ، دليلا جايذا على اهتمام حضرة صاحب السمو الأمير سعيد بمشروع يتطلع العالم المتمدنين بأسره إلى إنجازهِ (٢) » .

ذهب سعيد في ركب حافل واصطحب معه حاشية كبيرة وقوة من حرسه الخاص بلغ عدد أفرادها ألف نوبى وقوة أخرى من الجيش المصرى بأعلامها وأسلحتها وموسيقاها ، وكان يمثل أفرادها سلاحى المشاة والمهجانة وارتدوا أفخم الملابس المزركشة (٣) . وكان سعيد يصحب عادة في

(١) Sammarco-Angelo : La verità sulla questione del Cannale di Suez.

Roma 1939, p. 25.

(٢) العدد ١٣٢ الصادر في ١٥ ديسمبر ١٨٦١ ص ٣٨٦ مجموعة المنة السادسة .

(٣) أنظر وصفا لمظاهر الأبهة التي أحاط سعيد نفسه بها أثناء الرحلة في

رحلاته كتيبة أو أكثر من الجيش تقوم بين حين وآخر باستعراضات عسكرية طيلة الرحلة. وانتظر دى لسبس سعيد باشا في التل الكبير ليكون في استقباله وليرافقه في طوافه بمناطق الحفر المختلفة. وقد هال دى لسبس كثرة عدد أفراد الحاشية والجنود وهمس في اذن أحد رجال الحاشية أنه من الصعب أن يصحب الوالى ذلك العدد الضخم من الحرس وجنود الجيش إلى ساحات الحفر ، لأن مشكلة المشكلات التي كانت تواجهها الشركة في الصحراء وقتئذ هي توفير ماء الشرب للعمال ، وأن وجود ذلك العدد الكثيف من الجنود والمرافقين يزيد المشكلة تعاقماً ويؤثر على كميات الماء المحدودة التي تجلبها الشركة على ظهور الجمال من مسافات نائية . وكانت نتيجة هذا النصح أن أنقضت القوة العسكرية المرافقة إلى خمسين جندياً وتخلف الباقيون عن مواصلة السفر (١) . ويدل هذا الحادث على أن سعيد باشا كان لا يدرك تماماً كيف كانت الأمور تسير في حفر القناة والأخطار التي كانت تحدق بأفراد الشعب المصري المسخرين في حفر القناة .

وقد تحرك ركب سعيد من التل الكبير في اتجاه منطقة القناة ، فبلغ في مساء ٦ ديسمبر ١٨٦١ عتبة الجسر شمالى بحيرة التمساح ، وزار ساحة الحفر رقم ٥ وهي إحدى الساحات الست المقسمة إليها تلك المنطقة . وقضى سعيد هنسالك اليوم التالى زار فيه أنحاء تلك الجهة ، كما شاهد الموقع الذى اختير مصباً للقناة البحرية في بحيرة التمساح . وأعجب سعيد بهذا الموقع وطلب أن يشيد له سكن خاص على الهضبة يشرف على مصب القناة البحرية في البحيرة حتى يرى ويسمع هدير انسياب مياه البحر المتوسط في بحيرة التمساح (٢) .

وغادر سعيد عتبة الجسر في الساعة التاسعة من صباح ٨ ديسمبر ١٨٦١

Berchère N. : Le Désert de Suez. Cinq Mois dans l'Isthme. Paris. Librairie Hetzel 1863, pp. 82-83.

(1) Percy Badger, ouvr. cit., p. 11.

(2) De Lesseps F. : Lettres, Journal et Documents etc., ouvr. cit., t. IV, p. 114.

ومعه دى لسبس والحاشية وقاموا بجولة عند الجهة التى وقع عليها الاختيار لتكون موقعا لمدينة التمساح (الإسماعيلية فيما بعد) ، وقد أعجب أيما إعجاب بروعة المناظر الطبيعية التى تراءى للناظر من عل . ومن هناك قام بجولة أخرى حول آبار نفيسة ثم تابع طوافه إلى مزرعة بير « أبو بلاح » وهى من منشآت الشركة ، وأمر سعيد بأن تؤخذ نماذج من المزروعات التى قامت الشركة بغرسها فى تلك المزرعة (١) ، وأخيرا واصل رحلته فبلغ حوالى الظهر مركز طوسن جنوبى بحيرة التمساح ، وقد أطلقت الشركة على هذا المركز اسم طوسن وهوابن سعيد باشا ، وأقامت فيه كثيرا من المنشآت حتى غدا من أهم مراكز العمل الواقعة فى داخل البرزخ (٢) .

وفى طوسن أعد للوالى استقبال حافل فدخل المدينة ممتطيا صهوة جواده ويجواره دى لسبس راكبا هو الآخر حصانه ، وسارا بين صفوف متراصة من العمال المصريين هتفوا بحياته ، وعزفت مرسقى الحرس . وكان ركب سعيد باشا يتألف ، عدا هذين الجوادين ، من ستة جال عليها فاخر السروج ركب عليها كبار أفراد الحاشية ، وتبعها عربة سعيد الخاصة تجرها ستة بغال ثم عربة دى لسبس تشدها ستة جال ثم قوة من الجيش المصرى . وعلى أثر هذا الإستقبال وطوافه بالمنشآت التى أقيمت فى طوسن انتهت الزيارة وقفل سعيد عائدا إلى عاصمة ولايته .

هذه الزيارة تهمنا بنوع خاص لارتباطها الوثيق بموضوع السخرة فى حفر القناة ، فقد عادت على الشركة بأطيب النتائج (٣) ، إذ حلت مشكلة عمال السخرة حالا يتمشى إلى حد كبير مع ما كانت الشركة تبتغيه ، وقد قال دى لسبس « لم يكن هناك شئ فى مصلحتنا أكثر من الأثر الطيب الذى تركته فى نفس سعيد باشا هذه الزيارة . وكانت هى اللحظة التى كنت أنطلع

(1) Voisin Bey, ouvr. cit., t. VI, p. 233.

(2) Courbon : Observations topographiques et medicales, recueillées dans un voyage à l'Isthme de Suez. Paris 1861, p. 11.

(3) Berchère, ouvr. cit., p. 82.

إليها منذ زمن طويل لمعالجة كافة المسائل الخاصة بالتنفيذ المتصل بعمليات الحفر ولتصفية الناحية المالية الخاصة باكتتاب الحكومة المصرية (١) .

حرص دى لسبس على أن يشاهد سعيد خلال الرحلة نشاط الشركة في الناحيتين الرئيسيتين اللتين كانت تركز جهودها فيها في ذلك الوقت وهما أولاً : ترعة الماء العذب وقد أبحر فيها سعيد وهو في طريقه إلى البرزخ حتى قرية مخفر في مديرية الشرقية . وقد رغب سعيد أن ينشط العمل في حفر هذه الترعة حتى تصل إلى بحيرة التماسح ومن ثم تمتد في اتجاه الجنوب لتبلغ مدينة السويس في وقت وجيز دون أن يؤثر ذلك على نشاط الشركة في النواحي الأخرى (٢) .

ثانياً : القناة البحرية الصغيرة - مصغر قناة السويس - وكانت الشركة تحاول جاهدة شق مجرى ضيق لها وسط هضبة عتبة الجسر شمالى بحيرة التماسح . وكانت أكبر عقبة طبيعية تعترض سير قناة السويس (٣) إذ ترتفع ١٠, ١٩ متراً عن سطح البحر (٤) وتمتد مسافة أربعة عشر كيلومتراً . وقدر الإخصائيون في الشركة مقدار الانقراض الواجب إزالتها لحفر مجرى للقناة فيها بمقدار عشرة ملايين من الأمتار المكعبة (٥) والقوة الآدمية التي تستخدم في حفر تلك المرتفعات بأربعين ألف رجل (٦) .

(1) De Lesseps F. : Lettres, Journal et Documents etc. ouvr. cit., t. IV, p. 113.

(2) De Lesseps F. : Lettres, Journal et Documents, ouvr. cit., t. IV, p. 110.

(٣) جريدة L'Isthme de Suez العدد ١٣٦ الصادر في ١٥ فبراير ١٨٦٢ ص ٥٠ مجموعه السنة السابعه وكذلك العدد ١٤٦ الصادر في ١٥ يوليو ١٨٦٢ ص ٢٢٥ - ٢٣١ وهي محاضرة عامه ألقاها دى لسبس بتاريخ ٢٢ يونيو ١٨٦٢

(4) Voisin Bey, ouvr. cit., t. VI, p. 153.
وأنظر أيضاً جريدة L'Isthme de Suez العدد ١١٨ الصادر في ١٨ مايو ١٨٦١ ص ١٥٢ مجموعه السنة السادسة

(5) De Lesseps F. : Lettres, Journal et Documents etc., ouvr. cit. t. III, p. 388.

(٦) الجزء الرابع ص ٢١٦ من المصدر السابق .

وكانت زيارة سعيد لساحات الحفر المختلفة فرصة مواتية لدى لسبس ظهرت فيها براعته ولباقة. ومدى تأثيره على صديقه سعيد . فأعاد عليه شرح الموقف وخرج مركز الشركة إذا لم تخف الحكومة المصرية إلى مساعدة الشركة بجمع الأيدي العاملة لها ، وأبان الخسائر التي تتكبدها الشركة وبالتالي جمهور المساهمين إذا تعرضت عمليات الحفر مرة أخرى للتأخير . واستجاب سعيد وهو في البرزخ وفي ضيافة الشركة إلى رجاء دي لسبس وأصدر أوامره في الحال إلى مديري الأقاليم لحشد عمال السخرة بحيث يصل عددهم في نهاية شهر ديسمبر ١٨٦١ ، وهو الشهر الذي تمت فيه الزيارة ، إلى خمسة عشر ألف رجل ، على أن يزداد هذا العدد خلال الشهور التالية إلى خمسة وعشرين ألف مصري (١) ، وذلك بالإضافة إلى جموع أخرى من العمال وعد سعيد بأن يبعث في طلبها من أقاصي الصعيد . وعهد سعيد إلى عرفان باشا ناظر الخاصة أن يتولى الإشراف على جمع وترحيل أولئك العمال ، على أن يعاونه في هذه المهمة كل من مديري الدقهلية والغربية والقليوبية (٢) ، وهذه المديریات الثلاث هي أقرب الجهات إلى ساحات الحفر .

وقد بدت نتائج هذه التدابير سريعا ، فبلغ عدد العمال الذين ظفرت بهم

(1) Voisin Bey, ouvr. cit., t. VI, p. 233.

هذا ويختلف فوازان مع ساماركو Sammarco ومع دوان Douin في عدد العمال الذين وعد بهم سعيد . فيذكر المؤرخان الآخران أنه وعد بارسال عشرين ألف رجل فقط . أنظر

Douin George: Histoire du Règne du Khédive Ismaïl 5 vols. t. I, Rome 1933, p. 24.

Sammarco A. : La verita etc., ouvr. cit., p. 25.

أما دي لسبس فيذكر في محاضرة عامة ألقاها في باريس في أول فبراير ١٨٦٤ أن سعيد باشا قد وعد أثناء زيارته لساحات الحفر بإرسال عشرين ألف عامل كحد أدنى . أنظر جريدة L'Isthme de Suez العدد ١٩٤ الصادر في ١٥ يوليو ١٨٦٤ مجموعة السنة التاسعة . وسترى في الفصول القادمة أن عدد العمال المصريين لم يتجاوز في أي وقت اثنين وعشرين ألفا .

(2) Voisin Bey, ouvr. cit., t. VI, p. 233.

الشركة ١٤٦٩٧ رجلا في شهر ديسمبر ١٨٦١ . وكان هذا أكبر رقم قفز إليه عدد العمال خلال ذلك العام . وقد قابل بادجر السائح الإنجليزي ، وهو في طريقه من الزقازيق إلى منطقة القناة في شهر ديسمبر ١٨٦١ ، جموعا غفيرة من العمال المصريين يقطعون الطريق إلى ساحات الحفر سيرا على الأقدام . وقد عن للسائح الإنجليزي أن يوجه إلى فريق منهم بعض الأسئلة ، فكان من بينها سؤال : هل جاءوا بمحض رغبتهم ؟ فكانت إجاباتهم مجمعة على أنهم قد قدموا رغما عنهم . وحرص السائح على أن يسجل هذه الإجابة باللغة العامية الدارجة كما انطلقت بها ألسنتهم : أخذنا بالزور (١) We are taken

bizzor

وقد تتابع التدفق الآدي بشكل منقطع النظير طوال عام ١٨٦٢ ، إذ كان عدد العمال الذين يساقون زمرا إلى ساحات الحفر يتراوح بين عشرين ألفا واثنين وعشرين ألفا في الشهر الواحد . ويقول دوان Douin « وفي شهر ديسمبر ١٨٦١ ذهب سعيد بنفسه إلى البرزخ وشاهد الأعمال ورغب في أن يزداد نشاط العمل فأمر بمحشد عشرين ألف رجل . ومن ذلك اليوم كان هذا الأمر ينفذ بصورة مستمرة . وكانت أفواج العمال يتتابع قدومها شهرا بعد شهر مجتازة في طريقها إلى البرزخ وعودتها منه الوجه القبلي والوجه البحري . وكان موظفو الحكومة المصرية يشرفون على جمع العمال وإرسالهم ومرافقتهم (٢) » .

وهكذا نرى أن سعيدا اتخذ في أعقاب زيارته لساحات الحفر خطوة حاسمة في سبيل تدعيم المشروع بتسخير المصريين في نطاق واسع ونظام رتيب لحفر القناة . وحق لدى لسبس أن يقول « إن وجود الوالى في البرزخ كان أسعد حادث وقع لنا (٣) » .

(1) Percy Badger, ouvr. cit., p. 13.

(2) Douin, ouvr. cit., t. 1, p. 24.

(3) De Lesseps F. : Lettres, Journal et Documents etc., ouvr. cit., t. IV, pp. 110-112.

وفى أقل من شهر نفذ سعيد الشق الثانى من وعده ، فانهز فرصة قيامه برحلة إلى الوجه القبلى فى يناير ١٨٦٢ وأمر بأن يرسل إلى ساحات حفر القناة خمسة آلاف جندى من جنود الجيش المصرى قاربوا اتمام مدة خدمتهم العسكرية . وكان أولئك الجنود هم الحشد الإضافى الذى وعد سعيد أثناء رحلته إلى البرزخ بأن يبعث بهم من أقاصى الصعيد . وقد نقل الجنود من الصعيد إلى القاهرة فى النيل على السفن البخارية الحكومية ، ثم استقلوا من القاهرة القطار إلى الزقازيق . ومن هناك بعث بهم مندوب الشركة إلى ساحة الحفر رقم ٦ فى منطقة عتبة الجسر (١) .

ولما بلغوها بدت منهم بوادر دلت على أن حركة تمرد وعصيان وشيكة الوقوع بين صفوفهم . وزاد الموقف حرجا أن عدد الضباط المرافقين لهم كان قليلا . فعجز الضباط عن السيطرة على الموقف من بادىء الأمر، وقضى الجند ليلتهم والموقف ينذر بانفجار خطير . فلما كان صباح اليوم التالى رفضوا علانية العمل فى حفر القناة وغادروا ساحات الحفر فى طريق عودتهم إلى بلادهم . وفى هذه الأثناء وقع اصطدام بينهم وبين رؤساء ساحات الحفر من مهندسى الشركة ومستخدميها الفرنسيين . وقال دى لسبس فى تقرير له عن هذا الحادث « وقد أبدى رؤساء ساحات الحفر فى عتبة الجسر كثيرون من ضروب الحكمة وحسن التصرف والذكاء والنشاط . ولولا شجاعتهم ونظامهم لاستفحل أمر الفتنة التى قام بها جنود الجيش المصرى الذين وفدوا من الصعيد، إذ كانوا على جانب كبير من القوة والشراسة والحدة والتمرد والصلابة وبفضل حكمة رؤساء ساحات الحفر أمكن تجنب وقوع نكبات (٢) » .

ولكن الرؤساء الفرنسيين فى ساحات الحفر أظهروا حماقة ما بعدها حماقة . ودفاع دى لسبس عنهم دفاع هزيل لا يستقيم مع المنطق لأنه إذا كان ضباط الجيش ، وهم الرؤساء الذين يجب على الجند طاعتهم — لم يقفوا فى

(1) De Lesseps F. : Lettres, Journal et Documents etc., ouvr. cit., t. IV, pp. 151-152.

(2) ibid.

وجه التيار الجارف عند مآثر خمسة آلاف جندي في ساحات الحفر احتجاجا على استخدامهم في حفر القناة فكان يجدر بالقلّة من الرؤساء الفرنسيين ألاّ يتعرضوا للجنود في هياجهم وفي تركهم العمل . ولكن شق عليهم أن يحضر هذا الحشد من الجنود ولا تستنزف الشركة طاقتهم في حفر القناة أسوة بزملائهم الفلاحين . وأكثر من ذلك لقد بلغت الحماقة بالرؤساء الفرنسيين أن اعتزموا توقيع عقوبات على بعض الجنود الذين حاولوا الهرب وفشلوا فيه (١) ، فكتب دى لسبس إلى مندوب مكاول الشركة يسفه هذا الاتجاه وقال « ولم يرغب حضرة صاحب السمو الوالى في إثارة ضجة بمناسبة هروب العمال أخيرا . وهو على حق في هذا . وتتلاقى رغبتى مع رغبته في عدم توقيع عقوبات على المماريين بحيث يشعر بها الرأى العام (٢) » .

وقد خشى دى لسبس أن يحنو عمال السخرة حذو جنود الجيش فيرفضون العمل ويهجرون ساحات الحفر ويتسع نطاق الحركة ، فأسرع بالسفر إلى منطقة القناة ليعمل على تهدئة الموقف . وقال في هذا الصدد « لقد أوقف حضورى اتجاهات كان من المحتمل أن تؤدى إلى نتائج مؤسفة (٣) » ثم مضى في نفس التقرير يقول « هذا الحادث لا يثير في نفسى الذعر ولكنى أراه مبررا لاتخاذ التدابير التى نصحت الوالى باتخاذها ولم تنفذ إلى الآن وليس من الحكمة إذاعة هذا الموضوع . وإذا تعرضت له الصحف فيجب أن نرد على ذلك بقولنا إن فى سفر هؤلاء الناس ، وقد جاءوا لأول مرة من جهات بعيدة وكانوا يتلهفون على العودة إلى بلادهم ، أكبر دليل على أن العمل لم يكن ينطوى على الإكراه ، إذ لم تكن لدى الشركة قوة تمول دون عودتهم . وهذا حادث فردى نجم عن تصادم بين العمال ورؤسائهم الوطنيين » .

(١) يذكر دى لسبس أن عدد الذين بقوا في ساحات الحفر من الجنود ١٥٠
أنظر الجزء الرابع ص ١٥٧ من المصدر السابق

(٢) الجزء الرابع ص ١٤٩ - ١٥٠ من المصدر السابق

(٣) الجزء الرابع ص ١٥١ - ١٥٢ من المصدر السابق .

وهكذا تبلغ الجرأة بدى لسبس في مسح الحقائق . فلم يكن الحادث فرديا بل اشترك فيه خمسة آلاف جندي ، ولم يحدث الإصطدام بين المصريين بعضهم وبعض ولكنه وقع بين المصريين ورؤساء ساحات الحفر الفرنسيين . ويقول الدكتور محمد صبرى إن العصيان الذى قام به جنود الجيش المصرى الذين حشدوا لحفر قناة السويس كان مظهرا قويا من مظاهر الإستياء الذى عم الشعب بسبب تسخير الأهلين فى حفر القناة فبرز استيائه على هذه الصورة على الرغم من أنه شعب مسالم لا ينجح إلى أعمال العنف (١) .

والحقيقة أن الشعب المصرى لم يذعن لهذا النظام الجائر الذى فرضه سعيد بمحشد عشرين ألف عامل كل شهر لحفر القناة ، بل قاومه ما وسعته الحيل و الوسائل . فازداد عصيان العمال فى ساحات الحفر وساء سلوكهم إزاء الرؤساء الفرنسيين فى الشركة ، وتعددت حوادث هرب العمال من ساحات الحفر بل من منطقة القناة كلية . وكان يكثر هربهم أول الأمر فى الليالى غير القمرية حيث كان يسهل عليهم التسلل لوإذا فى ظلامها الدامس (٢) ، ثم أشتدت حركة الهرب فلم تكن حركة فردية بل كانت حركات جماعية . نذكر على سبيل المثال أنه هرب ٦٢ عاملا فى ليلة واحدة ، وفى الليلة التالية هرب ١٩٩ رجلا من الذين سيقوا من مديرية المنيا ، كما هرب عمال مديرية روضة البحرين (٣) والعمال الذين جىء بهم من طلخا ودسوق . ومالبث أن أظهر عمال الوجه القبلى تحديا سافرا للشركة اثناء هربهم إذ كانوا يطلقون الأعيرة النارية فى الهواء تحريضا لزملائهم على الهرب معهم (٤) .

وكان الرؤساء الفرنسيون يتعرضون لأخطار جسيمة إذا وقفوا فى وجه

(1) Sabry M., ouvr. cit., p. 265.

(2) Berchère, ouvr. cit., p. 111.

(٣) كانت مديرية روضة البحرين تشمل ما يسمى الآن مديريات المنوفية والغربية وكفر الشيخ .

(٤) محفوظات قصر عابدين : محفظة ٢٨ معية تركى . وثيقة رقم ٤١٢

العمال الهاربين الذين كانوا يقدفونهم بقلل الماء . وكان العمال لا يقفون عند هذا الحد ، فإذا كان الرئيس الفرنسي راكباً جواده ، كما كان الحال غالباً ، طرحوه أرضاً وأوسعوه ضرباً (١) .

وهناك كاتب فرنسي مال به الحقد عن الحق : طعن في كفاءة عمال السخرة وبطء عملهم إلى غير ذلك من التهم غير الصحيحة التي رماهم بها ليشفي غله بسبب سحب عمال السخرة في مستهل عام ١٨٦٤ من ساحات الحفر ، ثم قال إن فكرتهم عن الكرامة الإنسانية تمثلت في حركات تمرد وعصيان قاموا بها في أكثر من مناسبة واستطاع دى لسبس إخادها بصعوبة (٢) .

وكان مندوب المقاول العام في ساحات الحفر يرفع الشكايات تباعاً إلى دى لسبس عن هذه الحوادث فيبلغها بدوره إلى الوالي ويعلق عليها بضرورة تعيين موظف كبير في البرزخ يمثل سلطة الحكومة المصرية ومعه قوة من البوليس يخشاها العمال وتحول دون وقوع الإضرابات .

وقد وعد سعيد باشا بتعيين أحد كبار موظفي الحكومة في ساحات الحفر ، ثم مضت فترة لم ينفذ سعيد وعده واستبسط دى لسبس تعيين الموظفين فكتب في ٢١ يناير ١٨٦٢ إلى زكي بك - أحد رجال المعية - يتساءل عن البواعث التي أدت إلى عدم الوفاء بالوعد ، وأبان أن سلوك العمال يبرر التعجيل بإرسال الموظف والقوة البوليسية إلى ساحات الحفر (٣) .

وحدث بعد إرسال هذا الخطاب أن ازدادت مقاومة العمال لرجال الشركة . وكثر إخلالهم بالنظام اعلنا عن سخطهم على تسخيرهم في حفر

(1) Berchère, ouvr. cit., p. 111.

(2) Kostolany André : Suez. Le Roman d'une entreprise, pp. 114-115.

(٣) خطاب دى لسبس إلى زكي بك بتاريخ ٢١ يناير ١٨٦٢ أنظر

De Lesseps F. : Lettres, Journal et Documents etc., ouvr. cit., t. IV, p. 143.

القناة مما هدد سير عمليات الحفر بالتعطيل ، فعاود دى لسبس في ٢٣ يناير ١٨٦٢ الكرة لدى سعيد وطالب بتعيين عرفان باشا ناظر الخاصة للإشراف على حفظ النظام في ساحات الحفر طيلة المدة التي يستغرقها حفر مرتفعات عتبة الجسر . ورأى تعزيزا لطلبه هذه المرة أن يرفق بخطابه كتابا تلقاه من مندوب المقاول العام بخصوص سوء سلوك العمال وكذلك صورة من محضرين لحوادث فريق منهم . وقال دى لسبس تعليقا على هذه الحوادث إنها « تجعل وجود عرفان باشا أمرا لا مندوحة عنه (١) » .

وتجلى مرة أخرى اهتمام سعيد بتقدم عمليات الحفر على حساب مصالح الشعب المصرى ، ولجأ إلى العنف لكبح جماح العمال الثائرين ، فأمر باتخاذ « تدابير حازمة جدا » (٢) وأرسل في الحال سفينة بخارية سريعة إلى الوجه القبلى تأخذ من كل مديرية مشايخ البلاد ، وجعل كل شيخ منهم مشولا عن العمال الذين يفدون من ناحيته ، فيراقب انتاج العمال في ساحات الحفر اثناء النهار ويحول دون هربهم اثناء الليل . ووضع سعيد ضباط البوليس في خدمة الشركة منذ يناير ١٨٦٢ فأمر بأن يصحب عمال السخرة في سفرهم أحد ضباط البوليس من المديرية التي يفد منها الفوج . وكانت مهمة الضابط ، ويطلق عليه معاون البوليس ، تنهى في الرقازيق بتسليم الأنفار إلى مندوب الشركة (٣) .

واتجه سعيد إلى تعيين عرفان باشا ناظر الخاصة (المعية السنية) كمن يسافر إلى البرزخ ويتولى مهمة حفظ النظام في ساحات الحفر ، الا أنه مرض ، ولعله تمارض حتى يتجنب الإقامة في صحراء البرزخ . فعهد سعيد إلى اسماعيل حمدى بك بالقيام بهذه المهمة . وأخطر زكى بك في ٢٦ يناير

(١) خطاب أدى لسبس إلى زكى بك بتاريخ ٢٣ يناير ١٨٦٢ أنظر الجزء الرابع ص ص ١٤٧ - ١٤٨ من المصدر السابق .

(٢) خطاب زكى بك إلى دى لسبس من بنها بتاريخ ٢٦ يناير ١٨٦٢ في الجزء الرابع ص ١٥٤ من المصدر السابق

(3) Berchère, ouvr. cit., p. 114.

١٨٦٢ دى لسبس رسميا بهذا التعيين وأبلغه أن هذا الضابط الكبير سيذهب قريبا إلى ساحات الحفر ومعه قوات بوليسية لحفظ النظام بين العمال (١) .

وعنى دى لسبس بتوفير وسائل الراحة لاسماعيل حمدى بك وظل في عتبة الجسر ليكون في استقباله ، وأشرف دى لسبس بنفسه على إعداد حجرة له في كل ساحة من ساحات الحفر ليقم فيها أثناء تنقله للتفتيش على العمال (٢) . وأعدت الشركة له مترا لسكناه . وفي أول فبراير ١٨٦٢ وصل اسماعيل حمدى منطقة عتبة الجسر ومعه قوة بوليسية كانت تسمى في ذلك الوقت « القواصة » ونصب حول منزله ست خيام يقيم فيها خدمه وحرسه الخاص .

استهل اسماعيل حمدى عمله في البرزخ استهلالا قائما معيا ، إذ قبض على زعماء العمال المتمردين وألقى بهم في غياهب سجن أقيم في منطقة عتبة الجسر . وكان مبنى السجن عبارة عن منزل منخفض أقيم في مكان منعزل يفصله عن الطريق العام فناء فسيح (٣) . وأعلن في ملأ من العمال أن سعيد باشا قد أمره بالآ يسمح لأى عامل بأن يقضى يوما واحدا في البرزخ بدون عمل ، لأن الوالى يريد أن تمضى عمليات الحفر في سرعة ونظام (٤) .

ومضى اسماعيل حمدى في استخدام وسائل العنف والإرهاب ازاء عمال السخرة ، ففرض عليهم مراقبة دقيقة من لدن مشايخ العمال ، وعين قوات من فرسان البوليس ترتاد المنطقة الواقعة بين ساحات الحفر والتل الكبير لتعقب العمال الهاربين (٥) ، وبعث إلى السجن بكل عامل بدا منه إخلال بالنظام أو إهمال في العمل أو نزوع إلى الهرب . وقد شاهد أحد السائحين الفرنسيين في ٢٣ فبراير ١٨٦٢ في إحدى حجرات السجن عشرة

(١) خطاب زكى بك بتاريخ ٢٦ يناير ١٨٦٢ السابق الإشارة إليه

(2) Voisin Bey, ouvr. cit., t. VI, p. 274.

(3) Berchère N., ouvr. cit., p. 217.

(4) Voisin Bey, ouvr. cit., t. VI, p. 274.

(٥) محفوظات قصر عابدين : محفظة ٢٨ معية تركى وثيقة رقم ٤١٢

من العمال يجلسون القرفصاء . وخطر له أن يسأل أحد حراس السجن ، وقد ألفاه جالسا على الأرض عند باب السجن يقات خبزا وبصلا ، عن أسباب حبسهم . فأجابه بأن البك - يقصد اسماعيل حمدي - هو الذي أمر بزجهم في السجن (١) .

وأخذ اسماعيل حمدي يقوم بجولات تفتيشية متكررة اثناء النهار ، فكان يركب حصانا ويتبعه ضابطان على جواديهما ثم عدد من الجنود على ظهور الخيل . وكان يحرص على أن يثير موكبه الرعب في نفوس العمال . وكان لا يتحدث إليهم إلا وهو على ظهر جواده . لاحظ في إحدى جولاته تقصيرا في عمل اثنين من رؤساء العمال فأمر بتتريلهما فورا إلى رتبة « نفر » من أنفار السخرة ، وحمل كل منهما القأس والقفة وهبطا إلى قاع القناة يتزعان الرمال ويملآن القفف ليصعدا بها إلى جسر القناة لتفريغها ثم يهبطان مرة أخرى وهكذا . وقد علق أحد الفرنسيين على هذا الحادث فوصف اسماعيل حمدي بالعدل والشدة (٢) .

وقد انعكست شدة اسماعيل حمدي على المشايخ من رؤساء العمال خوفا من أن ينزل عليهم غضب « البك » فكان « الشيخ » يقسو على العمال الذين تحت إمرته إذا لاح له أن تقصيرا بدا منهم (٣) . وقد أراد اسماعيل حمدي أن تكون عقوبة الضرب علنية وأن يشهد عذاب العمال طائفة منهم . فكانت عقوبة الجلد أو الضرب تتم في الحى العربى فى عتبة الجسر ، فتفرش على الأرض قطعة كبيرة من جلد البقر ، ويجلس عليها العامل « المذنب » وينال الشيخ عليه ضربا بالكرباج أو العصا (٤) . ونيهكم أحد الفرنسيين على هذا الأسلوب في توقيع العقوبات ، وقد شاهده بنفسه ، فيطلق على قطعة جلد البقر أنها

(1) Berchère N., ouvr. cit., p. 218.

(2) Berchère N., ouvr. cit., pp. 195-196.

(3) Fontane Marius, ouvr. cit., p. 51.

(4) Berchère, ouvr. cit., p. 114.

محـل العدالة العربية (١) le lit de justice de la(٢) Thémis arabe. وفي هذا القول مجانبة للحق والواقع . فالشركة حظرت حقيقة على مستخدميها الأجانب ، مهما كانت مناصبهم ودرجاتهم ، ضرب العمال المصريين ، ولكنها أجازت ذلك لرؤساء العمال الذين هم عادة مشايخ البلاد (٣) . ومن الواضح أن الحظر المفروض على المستخدمين الأجانب لم يكن إلا إجراء شكليا ومخادعة من شركة القناة ، إذ تتوارى خلف رئيس العمال وتتخذ أداة لتوقيع العقوبات البدنية عليهم وتظل الشركة بمنأى ظاهري عن مواطن القسوة . وهذه إحدى وسائل المستعمر الأوربي . وتتكشف هذه الحيلة إذا علمنا حقيقتين أولاهما أن « الشيخ » كان مسئولاً أمام الشركة عن الأعمال التي تناط بأفراد فرقته (٤) ، وثانيها أن العمال لا يتلقون الأوامر إلا منه مباشرة (٥) .

وقد برر هذا الكاتب الفرنسي نفسه مسلك الشركة تبريرا غريبا فقال إن رجال الشركة هم الذين طلبوا أن يكون ضرب العمال المصريين بواسطة المشايخ « لأن أبغض شيء إلى نفوسنا أن نقوم نحن بهذا العمل » .

(1) ibid.

(٢) هي ربة العدالة عند الإغريق وكان يرمز إليها بفتاة معصبة العينين تمسك بيدها ميزانا ذا كفتين متعادلتين .

(٣) كثيرا ما هلت دوائر الشركة لهذا التحريم وقالت في هذا الصدد جريدة الشركة « حرم على المستخدمين الأوربيين توقيع العقوبات البدنية على العمال المصريين ، ولكن أجاز لرؤساء العمال الذين هم عادة مشايخ البلاد ضرب العمال إذا تراءى لهم ذلك » . أنظر العدد ١٥٥ الصادر في أول ديسمبر ١٨٦٢ ص ٣٧٠ مجموعة السنة السابعة . ولم تكن هذه أول مرة تنشر فيها الجريدة هذه المسألة بل سبق أن أشارت إلى هذا التحريم . أنظر على سبيل المثال العدد ١٢١ الصادر في أول يوليو ١٨٦١ ص ٢١٦ - ٢١٧ مجموعة السنة السادسة .

(٤) محاضرة دي لسبس في باريس بتاريخ ٢٢ يونيو ١٨٦٢ ونشرت في جريدة L'Isthme de Suez العدد ١٤٦ الصادر في ١٥ يوليو ١٨٦٢ ص ٢٢٥ - ٢٣١ مجموعة السنة السابعة

(٥) L'Isthme de Suez العدد ١٥٥ الصادر في أول ديسمبر ١٨٦٢ ص ٣٧٠ مجموعة السنة السابعة

وقد تعرض هذا الكاتب الفرنسى لنقطة حساسة فقال إن بعض الناس يلومون الشركة لأنها تعامل العمال المصريين في بعض الأحيان معاملة غير كريمة ، فدافع عن الشركة دفاعا هزليا سقيما لا يخلو من تعال ينم عن العقلية الإستعمارية للرجل الأوربى في القرن التاسع عشر ، فقد أرجع سوء معاملة الشركة للعمال المصريين إلى رغبتها في المحافظة على كرامة الأوربيين حين يتجاوز العمال المصريون الحدود المسموح بها les limites permises (١) . ولكنه لم يوضح ما هي الحدود المسموح بها وما هي الحدود غير المسموح بها . ثم تساءل هذا الفرنسى عما يصير إليه موقف الشركة إذا لم تكن لديها السلطة الكافية لحمل العامل على أداء نصيبه اليوى في العمل المفروض عليه كاملا . وهو تبرير غريب لأنه يتناسى أن الوسيلة إلى ذلك ليست الضرب والإكراه على أداء العمل ، ولكن الوسيلة هي المعاملة الطيبة والأجور المناسبة وتوفير ماء الشرب وإعداد الأماكن لمبيتهم في الصحراء .

وكان من الطبيعى أن يعقد رجال الشركة على اسماعيل حمدى بك أعذب الآمال . فصرح دى لسبس بقوله « إن الرجال الذين يمثلون سلطة « افندينا » مهما كان عددهم سيؤدون لنا خدمات جلية (٢) » . ورضخ العمال بعض الرضوخ لهذه الألوان المتعددة من العسف والجور يلقونها على يد الموظف التركى الذى أرسله سعيد إليهم ليكون في معظم الأوقات سوط عذاب عليهم . وليس بمستغرب أن يقرر دى لسبس وفوازن مدير عام الاشغال في الشركة أنها أول من أحست بمزايا وجوده (٣) . والحق إن إقامته المستديمة في ساحات الحفر ، يحيط به رجال البوليس ينشرون الرعب والملع في نفوس عمال السخرة ، كانت كفيلة باقرار النظام والهدوء في مناطق الحفر . وقرر رئيس الساحة رقم ٦ في منطقة عتبة الجسر أن تحسنا كبيرا

(1) Berchère, ouvr. cit., p. 113.

(2) De Lesseps F. : Lettres, Journal et Documents etc., ouvr. cit., t. IV, p. 155.

(3) De Lesseps F. : t. IV, p. 158.

Voisin Bey, ouvr. cit., t. VI, p. 274.

طراً على سير عمليات الحفر بفضل وجود اسماعيل حمدى بك ، إذ كثر عدد العمال وزاد إقبالهم على العمل وانحصر دور الرجل الأوربى فى توزيع العمل واعطاء الأوامر إلى المشايخ الذى يقومون بتبليغها إلى العمال ويراقبون تنفيذها بدقة ، ثم يترك الأوربيون الأمور وهم مطمئنون إلى أنها تسير على النحو الذى يراود لها . وعلى الرغم من زيادة عدد عمال السخرة زيادة ضخمة فإن مهمة الأوربيين غدت من السهولة بمكان إذ لم تكن إلا نوعاً من المراقبة العليا (١) . واستطاعت الشركة أن تجتاز المرحلة الخطيرة لشق قناة السويس البحرية الصغيرة فى طول هضبة عتبة الجسر بطريقة بدائية هى الفؤوس والقفف على أكتاف ما يقرب من مائة وثمانين ألف عامل حفروها فى أقل من عشرة أشهر . وقد ذكر فوازان فى هذا الصدد أنه « لم يكن من الضرورى تعبئة جيش حقيقى من العمال ، فحسب بل كان من الأهمية بمكان أن تقود هذا الجيش شخصية كبيرة على حظ موفور من الذكاء والنشاط تستمد نفوذها من سلطة سامية علياً ترعى المشروع كل الرعاية وتعمل على انجاحه (٢) » . وقد عمل الرجلان - اسماعيل حمدى بك وفوازان بك - معاً فى منطقة القناة طيلة سبع سنوات (١٨٦٢ - ١٨٦٨) وكان الأول أكبر موظف للحكومة المصرية فى تلك المنطقة كما كان الثانى أكبر مستخدم للشركة فيها (٣) .

(١) Berchère, ouvr. cit., p. 196.

(٢) Voisin Bey, ouvr. cit., t. VI, p. 275.

(٣) ظل اسماعيل حمدى يشرف على شئون العمال المصريين طيلة البقية الباقية من حكم محمد سعيد . ولما انشأ الخديو اسماعيل فى مارس ١٨٦٣ محافظة القناة عين اسماعيل حمدى بك محافظاً لها نظراً للخبرة التى اكتسبها فى العام السابق . وظل يشغل هذا المنصب إلى سنة ١٨٦٨ حين خلفه فى منصبه مراد باشا . وتزخر المحفوظات التاريخية بقصر عابدين بالتقارير المهمة التى كان يرسلها تباعاً اسماعيل حمدى بك . وتعتبر هذه التقارير مرجعاً هاماً لتاريخ انشاء القناة .

أما فوازان بك فقد اشتغل فى شركة القناة فى ١٨٦١ وظل بها حتى سنة ١٨٧٠ مديراً عاماً للأشغال ثم وكيلاً أعلى للشركة فى مصر . وأنعم عليه برتبة البكوية سنة ١٨٦٦ . وقد عاد لخدمة الحكومة الفرنسية فى سنة ١٨٧٣ حيث شغل عدة مناصب رئيسية فنية . ثم أعيد مرة أخرى لشركة القناة وشغل منصب نائب رئيس مجلس إدارة الشركة . وقد توفى فى ١٧ مارس ١٩١٨ بعد أن بلغ من العمر

ومما هو جدير بالذكر أن دى لسبس ورجال الشركة وجريدتها كانوا يطلقون على اسماعيل حمدي بك أنه مندوب الوالى Délégué du Vice-Roi أو ممثل الوالى الرسمى (١) Représentant Officiel du Vice-Roi وهذه التسمية لها مغزاها ومرماها (٢) .

+ + +

وتنفذا لأوامر سعيد باشا الجائرة كان على عمدة القرية أن يقدم عند صدور أول إشارة له من المديرية العدد المطلوب من رجال قريته (٣) . ويذهب العمال إلى المكان الذى يعين لهم لإجتماع الفريق المسافر وينتظرون ريثما يتكامل عدد الفوج . وتفرض الحكومة عليهم خلال ذلك الوقت رقابة شديدة حتى لا يعمدوا إلى الهرب . وكان تشدها فى مراقبتهم يدفعها

مائة عام تقريبا . وأقيم له تمثال نصفى فى الاسماعيلية . وقد توفر حقة طويلة فى شيخوخته على اخراج مؤلفه النفيس عن قناة السويس والذى يعتبر مرجعا رئيسيا لتاريخ القناة .

(1) De Lesseps F. : Lettres, Journal et Documents etc., ouvr. cit., t. IV, p. 158.

Voisin Bey, ouvr. cit., t. VI, p. 274.

جريدة L'Isthme de Suez العدد ١٤٢ الصادر فى ١٥ مايو ١٨٦٢ ص ١٥٤ مجموعة السنة السابعة .

(٢) كانت الشركة تعتبر منطقة القناة بما تضمه من أراض شاسعة منحتها إياها سعيد باشا عن قلة تبصر فى عقلى الإمتياز الأول والثانى ملكا خالصا لها لا يمتد إليها سلطان الحكومة المصرية وليست لها ولاية عليها وللحكومة أن تبحث بمثل رسمى لها فى منطقة القناة أسوة بمندوبها فى مجلس إدارة الشركة . ثم حدث بعد وفاة سعيد أن دار لفظ حول هذا الموضوع وتطلعت الحكومة التركية إلى سلخ منطقة القناة بأسرها عن مصر ، فسارع اسماعيل إلى انشاء محافظة القناة فى مارس ١٨٦٣ وعين اسماعيل حمدي بك محافظا للقناة على أن يكون مقره بورسعيد وأن تدخل مدينة التمساح (الاسماعيلية) فى حدود المحافظة . وبذلك قطع اسماعيل على الشركة وتركيا وغيرها من الدول خطة التفكير فيما كانوا يبيتون .

(٣) L'Isthme de Suez العدد ١٥٥ الصادر فى أول ديسمبر ١٨٦٢ ص ٣٧ . مجموعة السنة السابعة .

في بعض الأحيان إلى حبسهم (١) .

وكان عمال كل مركز من مراكز المديرية يؤلفون فرقة عليها رئيس يطلق عليه لفظ « الشيخ » وهو ما يطلق عليه في فرنسا *chef tâcheron* يتمتع بسلطة على رجال الفرقة كلها (٢) . فكان من واجباته مراقبة سلوك العمال أثناء سفرهم إلى البرزخ (٣) وقيادتهم صباح كل يوم إلى ساحة الحفر والإشراف عليهم أثناء العمل وفض المنازعات التي تنشأ بينهم (٤) ، كما كان يضرب المقصرين منهم على النحو الذي أوضحناه .

وحين يتكامل عدد الفوج يستقل العمال القطار الحديدية أو السفن الشراعية تقلهم إلى أقرب مكان لساحات الحفر ، ويوضع العمال أثناء سفرهم تحت الحراسة المسلحة (٥) . وكانت الحكومة هي التي تعد لهم وسائل النقل وتتكفل بنفقاته (٦) خلافا لما نصت عليه لائحة ٢٠ يوليو ١٨٥٦ التي نصت المادة السابعة منها على أن تتحمل شركة القناة نفقات انتقال العمال وعائلاتهم من مكان سفرهم حتى وصولهم إلى ساحات الحفر . وهذه حلقة جديدة تضاف إلى سلسلة الخدمات التي أسداها سعيد باشا إلى شركة القناة ، إذ أزاح عنها عبئا ماليا ثقيلا وهو نفقات سفر الأفواج الهائلة المتعاقبة من

(1) Note explicative sur le travail et le salaire des ouvriers égyptiens réquis pour la Compagnie du Canal de Suez. Renseignements transmis par Ismail Bey, préposé par le Gouvernement égyptien à la direction des ouvriers indigènes dans l'Isthme de Suez. Septembre 1863, p. 31.

(٢) محاضرة ألقاها دي لسبس في باريس في ٢٢ يونيو ١٨٦٢ ونشرت في جريدة L'Isthme de Suez العدد ١٤٦ الصادر في ١٥ يوليو ١٨٦٢ ص ٢٢٥ - ٢٣١ مجموعة السنة السابعة .

(3) Fol, ouvr. cit., p. 8.

(4) Ritt Olivier, ouvr. cit., p. 244.

(5) Dicey Edward : The Story of the Khedivate. London 1902, p. 36.

(6) Ismail Hamdi : Note explicative etc., op. cit.

وأنظر أيضا جريدة L'Isthme de Suez العدد ١٧٩ الصادر في ٣ ديسمبر ١٨٦٣ ص ٤٧٩ مجموعة السنة الثامنة .

المصريين . وكان يجلب بسعيد أن يخصم نفقات سفرهم من ثمن الأسهم التي فرضها دى لسبس على مصر . وكانت هذه الوسيلة في سداد نفقات سفر العمال خدمة كبيرة في ذاتها للشركة ، ولكنه لم يخصم شيئاً ولم يتقاض أجراً .

وكان سفر عمال الوجه القبلى يتم في السفن النيلية إلى القاهرة ومنها بالسكة الحديدية إلى بنها فالزقازيق ، نهاية الخط الحديدى في ذلك الوقت ، ومن ثم يساقون زمرا إلى ساحات الحفر في منطقة القناة سيرا على الأقدام تحت الحراسة الشديدة من فرسان « القواصة » أى البوليس . وكانوا يقطعون المسافة الأخيرة في أربعة أيام . أما الرحلة بأكملها لعمال الوجه القبلى فكانت تستغرق وقتا يصل عادة إلى عشرين يوما تبعا لموقع المديرية التي يفدون منها (١) .

وكان عمال الوجه البحرى يسافرون إلى الزقازيق إما بالسكة الحديدية وإما في السفن النيلية تبعا لموقع المديرية التي يفدون منها واتصالها بالشبكة الحديدية المتواضعة وقتئذ أو عدم اتصالها بها ، فقد كانت هناك بضعة خطوط فرعية تخرج من خط القاهرة - الإسكندرية هي فرع من طنطا إلى سمنود وآخر من بنها إلى الزقازيق وثالث من بنها إلى ميت بره في مديرية المنوفية حيث كانت لسعيد باشا أراض زراعية ، ثم خط من الإسكندرية إلى قصر الوالى في مريوط (٢) . وكانت الطرق المائية في الوجه البحرى تزدهم

(1) Ismail Bey, op. cit.

(٢) بلغ طول الشبكة الحديدية في مصر على عهد سعيد باشا ٤٧٧ كيلومترا على النحو الآتى :

خط اسكندرية - القاهرة	طوله ٢٠٩	كيلومترا
خط القاهرة - السويس الصحراوى	» ١٤٤	»
خط بنها - الزقازيق	» ٣٩	»
خط طنطا - سمنود	» ٥٣	»
خط بنها - ميت بره	» ١٣	»
خط اسكندرية - اتجاه مريوط	» ١٩	»

بالسفن والقوارب محملة بعمال السخرة في طريقهم إلى الزقازيق ، ويروى أحد السياح الإنجليز الذين زاروا ساحات الحفر في منطقة القناة خلال شهر ديسمبر ١٨٦١ أنه شاهد في فرع دمياط عند بنها ما يقرب من عشرين سفينة مكتظة بالفلاحين المسخرين في حفر القناة (١) . وكانت الرحلة من قراهم إلى ساحات الحفر تستغرق وقتا يتفاوت بين ستة أيام واثني عشر يوما (٢) .

وكانت عملية تسليم عمال السخرة بواسطة موظفي الحكومة وتسلمهم بمعرفة مندوبي شركة القناة تتم أول الأمر في منطقة الوادي بمديرية الشرقية؛ وقد نجم عن تجمع العمال بكثرة كبيرة في هذه الناحية أن أصيبت مزارعات الوادي بأضرار بالغة ، فاختيرت « أبو حماد » بمديرية الشرقية مركزا يتجمع فيه العمال تمهيدا لفرزهم وترحيلهم إلى ساحات الحفر (٣) ، ثم مالبث أن وقع الاختيار على الزقازيق كى تكون مركزا لهذه العملية، وذلك لسهولة المواصلات المائية والحديدية إليها من جهات الدلتا . وكان متوسط عدد العمال الذين ينقلهم القطار في كل مرة إلى الزقازيق ١,٥٠٠ رجل من عمال السخرة (٤) . وكان من نتائج ذلك أن اكتسبت الزقازيق أهمية كبيرة وانتعشت الحياة الاقتصادية فيها ، ووفد إليها كثير من الأهلين والتجار يقيمون فيها محلات تجارية ومستودعات تموينية ، وأخذوا يترددون بين الزقازيق وبين ساحات الحفر في منطقة القناة (٥) . وقد أرسل فيض الله

(1) Percy Badger, ouvr. cit., p. 66.

(2) Ismail Bey, op. cit. .

(٣) محفوظات قصر عابدين : أنظر مكاتبتين الأولى من نقولا فازاروس مفتش عموم السكة والحبل إلى فيض الله نوري مدير الشرقية والثانية من مدير الشرقية إلى المعية السنية . محفوظات رقم ٣٠ معية تركى وثيقة رقم ٥٦ وسرقتها . وأنظر أيضاً خطابا من مدير الشرقية إلى المعية السنية بتاريخ ١١ شوال ١٢٧٩ في دفتر ٥٣٤ تركى وثيقة رقم ٢ ص ٤٣

(٤) L'Isthme de Suez العدد ٢٤٣ الصادر في أول يونيو ١٨٦٢ ص

ص ١٨٠ - ١٨٢ مجموعة السنة السابعة

(5) Casimir Le conte: Promenade dans l'Isthme de Suez. Paris. 1864. p. 25.

نورى مدير الشرقية إلى سعيد باشا تقريراً عن ازدهار الرقازيق قال فيه « إن بندر الرقازيق قد أصبح بلداً عامراً من إقامة كثير من التجار المسلمين والأوربيين فيه ، ومن إقامة العمال المشتغلين في حفر قناة السويس والذين يفدون من أقاليم الوجهين القبلى والبحرى (١) » .

ومنذ شهر يناير ١٨٦٢ ازدادت أهمية الرقازيق إلى حد بعيد لأن الشركة كانت قد أنجزت في ٢٣ من ذلك الشهر حفر ترعة الماء العذب من قرية القصاصين إلى نفيشه على مقربة من بحيرة التمساح (٢) وأعدتها للملاحة في نفس ذلك اليوم (٣) ووجد بذلك شريان مائى متصل يربط الرقازيق بساحات الحفر في منطقة القناة . وأصبح يمر بالرقازيق في طريقهم إلى ساحات الحفر سفراء الدول وقناصلها وأمرأء اوربا وأعضاء المجالس النيابية والغرف التجارية فيها وكثير من الشخصيات البارزة (٤) . وكان

(١) محفوظات قصر عابدين : محفظة ٢٨ معية تركى . وثيقة رقم ٥٦٢ بتاريخ ١٩ ذى القعدة ١٢٧٨ (١٨ مايو ١٨٦٢) . وأنظر الرد على ذلك التقرير في وثيقة رقم ٦٢١ بتاريخ ٢٠ ذى الحجة ١٢٧٨ (١٨ يونيو ١٨٦٢) في نفس المحفظة (٢) تقرير Bougouin طبيب ترعة الماء العذب الذى أشرف على الحالة الصحية بين عمال السخرة أثناء حفر الترعة . وقد رفع هذا التقرير في ١٥ مارس ١٨٦٢ إلى روث Aubert Roche كبير أطباء الشركة ونشرته جريدة L'Isthme de Suez في العدد ١٤٠ الصادر في ١٥ أبريل ١٨٦٢ ص ١٢٢ - ١٢٨ مجموعة السنة السابعة .

(٣) أنظر مقالا افتتاحيا في جريدة L'Isthme de Suez العدد ١٢٥ الصادر في أول فبراير ١٨٦٢ ص ١٣٥ - ١٣٦ مجموعة السنة السابعة . وأنظر أيضا Voisin Bey, ouvr. cit., t. VI, p. 348.

(٤) L'Isthme de Suez العدد ١٥٨ الصادر في ١٥ يناير ١٨٦٣ ص ٢١ مجموعة السنة الثامنة . هذا وتجد وصفا لمدينة الرقازيق : شوارعها وميادينها وفنادقها ومعلماتها العامة في

Percy Badger, ouvr. cit., p. 11.

Berchère, ouvr. cit., pp. 159-160.

وأنظر أيضاً مقالا نشر في L'Isthme de Suez العدد ١٩٩ الصادر في أول أكتوبر ١٨٦٤ ص ٤٠٨ - ٤٠٩ والمقال في مجموعته مقتبس من كتاب

Casimir Le conte ; ouvr. cit.

هؤلاء واولئك يحضرون إلى مصر إما بإيعاز من حكوماتهم لمراقبة تنفيذ المشروع عن كثب ومحاولة تعرف أهداف الشركة ، وإما تلبية لدعوة الشركة لهم من باب الدعاية لها .

وكان لشركة القناة مكتب في الزقازيق يضم مندوبين عنها وعن المقاول العام للشركة . وكانت السلطة المحلية في الزقازيق تخطر المكتب بوصول أفواج عمال السخرة فيخف المندوبون لاستقبالهم ويقفون على عدد أفراد الفوج ، ثم يقومون بفرزهم فيستبعدون العمال هزيلي الأجسام ويأخذون الشبان الأقوياء الأصحاء (١) . ويوقعون اقرارا بتسلم « أنفار » السخرة ويذكرون فيه عدد « الأنفار » ثم يرسل الإقرار إلى مدير المديرية التي وفد منها أفراد الفوج (٢) . وهكذا شاء تشجيع سعيد للمشروع أن يهبط بالشعب المصري إلى سلع آدمية يتسلمها ويتصرف فيها حفنة من الأجانب المستخدمين في شركة القناة . وكان مكتب الشركة في الزقازيق على علم تام بسير عمليات الحفر وحاجة كل ساحة من ساحات الحفر إلى الأيدي العاملة ، فيعين مستخدموه لكل « شيخ » الجهة التي يعمل فيها أفراد فرقته ، ثم تصدر الأوامر للفوج باستئناف السفر إلى منطقة القناة سيراً على الأقدام تحت الحراسة الشديدة من قوات البوليس . وكان طريق التل الكبير يبدو كأنه مغطى بالآدميين من كثرة عدد عمال السخرة (٣) . وفي نفس الوقت يقوم المكتب بإخطار مهندس أول ساحة الحفر التي سيتجه إليها أفراد الفوج ، كما ينخطر مفتش التموين بوصول الفوج وعدد أفراداه .

(1) Percy Badger, ouvr. cit., p. 13. Voir aussi :
Fontane Marius, ouvr. cit., p. 51.
Guillemin A. : L'Egypte actuelle. Son Agriculture et le Percement de l'Isthme de Suez. Paris 1867, p. 249.

(2) Ritt, ouvr. cit., p. 244.
(٣) مشاهدات Roussin أحد سكرتيري الأميرال Faures قائد القوات الفرنسية البحرية في الشرق الأقصى . وكان قد انتهز فرصة زيارته بمصر في طريقه إلى مقر منصبه فزار ساحات الحفر . أنظر جريدة L'Isthme de Suez العدد ١٥٥ الصادر في أول ديسمبر ١٨٦٢ ص ٣٦٦ - ٣٦٨ مجموعة السنة السابعة .

وكان يسير في مقدمة الفوج عدد من الجبال تحمل أمتعة العمال وزكائب نحوى مأكلمهم وقلل الماء ، ثم يسير العمال في خط طويل خلف الجبال (١) . ويقول سائح فرنسي أنه شاهد صباح أحد أيام شهر يناير ١٨٦٢ جموعا كثيفة من العمال يجتازون الصحراء ولاحظ أن طلائعهم الأولى قد اختفت تماما عن الأنظار بينما كانت صفوف متراصة منهم لا تزال تسير في صف طويل متجهة شطر منطقة القناة (٢) .

وكان العمال يصلون إلى ساحات الحفر منهوكي القوة بعد سفر طويل شاق تنوعت وسائله (٣) . وهناك تبدأ عملية فرز أخرى بعد عملية الفرز التي تمت في الرقازيق . فيقسم رجال الشركة العمال إلى فريقين : فريق قوى وفريق أقرى . ويعطى كل عامل من الفريق القوى قفة يضع فيها الأنقاض التي تتخلف من عملية الحفر ثم يحملها ليلقى بمحتوياتها بعيدا عن مجرى القناة في المكان الذي تحدده الشركة . أما عمال الفريق الأقرى فيعطى كل منهم فأسا يضرب بها الأرض لحفر القناة ويهبط في الأرض إلى أن يبلغ في حفرها العمق المطلوب . وقبل أن يشرع العامل في عمليات الحفر كان يخلع جلبابه الأزرق ويلقى به جانبا على الأرض ويجواره قلة ماء يشترك معه فيها عدد من زملائه (٤) . ولم يكن العامل يشتغل إلا تحت إكراه « المشايخ » (٥) وكان « الشيخ » يمسك في يده طوال النهار بالكرباح (٦) .

وكان العامل يشتغل في عمليات الحفر لمدة شهر واحد يسمح له بعد انتهائه بالعودة إلى قريته (٧) . وكانوا بدون استثناء تقريبا يغادرون البرزخ

(1) Berchère, ouvr. cit., p. 163.

(2) Berchère, ouvr. cit., p. 108.

(3) Lavalley, ouvr. cit., p. 55.

(4) Berchère, ouvr. cit., pp. 196-197 et 203-204.

(5) Kostolany, ouvr. cit., pp. 114-115.

(6) Dicey, ouvr. cit., p. 36.

(7) Fol, ouvr. cit., p. 8. Voir aussi :

بمجرد انتهاء المدة المفروضة عليهم ، بل إن كثيرين منهم كانوا يتحينون الفرص للهروب ولما يمض عليهم بضعة أيام في ساحات الحفر (١) على الرغم من الرقابة الدقيقة التي فرضتها عليهم الحكومة حتى ضجت الشركة بالشكوى من تعدد حوادث الهرب (٢) .

وقد تخطى دى لسبس في تفسير الباعث على اتباع السياسة التي كانت تقضي بتغيير عشرين ألف رجل من عمال السخرة كل شهر وما نجم عن ذلك من نتائج ستعرض لها في حينها وأصاب الحياة الاقتصادية والاجتماعية بأضرار بالغة . وقد ذكر دى لسبس مرة أن قسوة الحياة في صحراء البرزخ في ذلك الوقت هي التي فرضت على الشركة هذا التغيير الشهري لعمال السخرة إذ كانت حالة التموين لا تزال مضطربة . وكانت مشكلة توفير ماء الشرب في الصحراء لا تزال على خطورتها ، فكانت الشركة لا تستطيع أن تسمح للعمال بأن يقدوا مع أفراد عائلاتهم ويقيموا معهم في منطقة القناة ، ولهذا أرادت الشركة أن تتيح الفرصة للعمال كي يعودوا سريعا إلى ذويهم بعد شهر واحد (٣) وبعد وفاة سعيد باشا برز دى لسبس هذا التبدل الشهري للعمال تبريرا غريبا ، فقرر ، في خطابه الذي ألقاه في اجتماع الجمعية العمومية لمساهمي الشركة في أول مارس ١٨٦٤ ، أن سعيدا هو الذي أشار بهذا الرأي رغبة منه في إلهاء شعبه !! فاذا أقام العامل شهرا وعاد إلى قريته وقدم عامل آخر يواصل الحفر بعده شهرا آخر نهأت الفرصة أمام أكثر عدد ممكن من أفراد

Ritt, ouvr. cit., p. 243.

= De Lesseps F.: Lettres, Journal et Documents etc., ouvr. cit., t. IV, p p. 220-221.

وكذلك جريدة L'Isthme de Suez العدد ١٤٩ الصادر في أول سبتمبر ١٨٦٢ صص ٢٦٦ - ٢٧٠ مجموعة السنة السابعة .

(1) Percy Badger, ouvr. cit., p. 68.

(2) Voisin Bey, ouvr. cit., t. VI, pp. 232 et 274.

(٣) محاضرة ألقاها دى لسبس في باريس بتاريخ ٢٢ يونيو ١٨٦٢ ونشرت في جريدة L'Isthme de Suez العدد ١٤٦ الصادر في ١٥ يوليو ١٨٦٢ صص ٢٢٥ - ٢٣١ مجموعة السنة السابعة .

الشعب المصرى للذهاب إلى ساحات الحفر حيث يعملون تحت إرشاد مهندسين أوروبيين على جانب كبير من البراعة والمهارة ، وبذلك يتاح للمصريين الإتصال بأسباب الحضارة الأوروبية ممثلة في شركة القناة : ! ثم استطرد دى لسبس فقال « والحكومة المصرية هى التى طلبت التبديل الشهرى بين العمال ، وقبلت الشركة المتعاقب التى تنجم عن هذا التغيير المستمر فى مقابل أن يتولى سعيد باشا نقل العمال على حسابه إلى الزقازيق سواء كان هذا النقل يتم فى السفن النيلية أو القطر الحديدية (١) . وطبقا لهذا التبرير من جانب دى لسبس تكون شركة القناة هى المتفضلة على الشعب المصرى بالعمل على إنهاضه ، وفى نفس الوقت هى الخاسرة لأنها تحملت « متاعب » فى سبيل تغيير العمال شهريا . وهذا القول لا يستسيغه عقل ولا يقبله منطق ، ولكن دى لسبس يقلب الحقائق ويتنكر لأصحاب الفضل عليه جريا على عادته فى مثل تلك المواقف . فالشركة هى التى جنت أجمل الفوائد من هذا النظام ، إذ لا يكاد العامل يقضى الشهر المقرر له فى ساحات الحفر حتى يكون قد أنهك قواه ذلك العمل المضنى المتصل فى حفر القناة ، وأصابه الضجر من معيشته التى يحياها فى الصحراء ، وضاق بالرقابة الصارمة المفروضة عليه فى ساحات الحفر ، كما أن إنتاجه فى الحفر يقدو ضئيلا إذا قيس بإنتاجه فى الأيام الأولى لما شرته العمل ، وفوق ذلك لا تتكبد الشركة

(١) خطاب دى لسبس فى اجتماع الجمعية العمومية لمسمى الشركة بتاريخ أول مارس ١٨٦٤ . ونشر فى L'Isthme de Suez العدد ١٨٥ الصادر فى ٤ مارس ١٨٦٤ مجموعة السنة التاسعة .

وفى مذكرة وضعتها الشركة بتاريخ ٧ يناير ١٨٦٤ قالت فيها إن تغيير العمال كل شهر كان استجابة لرغبة سعيد باشا كى يحتك الفلاحون بالأوروبيين ويقفون على أسلوبهم فى العمل وتزول عنهم الأوهام والمزاعم الباطلة التى تسيطر عليهم من ناحية الأوروبيين . أنظر

Compagnie Universelle du Canal Maritime de Suez : Mémoire à consulter sur la Consultation de Mtres Odilon Barrot, Dufaure et Jules Faure en date du 30 novembre 1863.

شيئاً من نفقات السفر ، فكان من مصلحتها أن تتخلص من هذا العامل المجهد وتستبدل به عاملاً جديداً . وقد كشف النقاب عن جانب من هذه الحقيقة التي أوردناها أحد الرجال المناصرين لشركة القناة وهو Flachat وذلك في بحث ألقاه بجلسة ٧ أكتوبر ١٨٦٤ أمام أعضاء جمعية المهندسين المدنيين في باريس ، بعد مضي سبعة أشهر على الأكلوبة التي أطلقها دى لسبس في جرة أمام مسهمي الشركة ، إذ قال Flachat إن شهراً يقضيه الفلاح في الصحراء وفي العمل كان كافياً لاستنفاد قواه ، ولم يكتف هذا المهندس بذلك بل نسب نجاح الشركة في أعمالها إلى هذا النظام الذي اقتضى تغيير العمال شهرياً (١) . وهكذا شهد شاهد من أهلها . أما كرابيتس Crabites فيقول « كانت الشركة تستخدم الفلاح حتى يصبح عسديم النفع فتلقى به جانباً كما يلقي الإنسان علبة ثقاب فارغة (٢) » .

وقد ترتبت على هذا التغيير الشهري للعمال عدة نتائج أثرت تأثيراً عميقاً في الحياة المصرية ، وكان من بينها أن ارتفع عدد العمال الذين يتغيون عن حقوقهم إلى ستين ألفاً كل شهر ، لأنه بينما يكون عشرون ألفاً قائمين بالعمل في ساحات الحفر يكون مثل هذا العدد من العمال في طريق عودتهم إلى قراهم ، وعشرون ألف رجل آخرون في طريقهم من بلادهم إلى

(1) La moyenne de la durée du séjour du fellah sur les chantiers était d'un mois. C'est cette mobilité qui a été la base du succès de l'organisation du service sanitaire. *Un mois de séjour au désert et de travail suffisait pour épuiser la force des ouvriers les plus faibles*, et le contingent était alors renvoyé dans ses foyers ; il était remplacé par un autre, jusqu'au moment où le repos permettait de le ramener au désert. أنظر

Société des Ingénieurs Civils. Paris 1864. Procès-verbal de la séance du 7 octobre 1864. Présidence de M. Petiet. Communication faite par M. Flachat.

(2) Crabites : Spoliation etc., ouvr. cit., p. 100.

وأنظر أيضاً

Crabites : Ismaïl etc., ouvr. cit., p. 48.

منطقة القناة أى بمعدل ٧٢٠ ألف مصرى فى العام فى الوقت الذى لم يتجاوز عدد سكان مصر خمسة ملايين نسمة (١) .

وقد يقال إن عودتهم من منطقة القناة إلى قراهم لا تستغرق شهرا ، ولكن تستغرق بضعة أيام قد تصل إلى ستة أو أسبوع (٢) . ولكن هذا القول مردود عليه لسببين : أولاها أن الحكومة والشركة كانتا تتركان العمال وشأنهم فلا تتكفل إحداها أو كلتاها بإعادتهم إلى بلادهم ، ولم يكن لهم سوى حق استخدام السكك الحديدية بالهجان إذا كانت بلادهم تقع على الشبكة الحديدية المتواضعة . وثانيها أنهم كانوا لا يستطيعون استئناف نشاطهم الزراعى عقب وصولهم إلى بلادهم مباشرة بل يظلون مدة طويلة عاجزين عن العمل لما انتابهم من هزال ، لان الشركة قد استنفدت كل ذرة من النشاط فيهم (٣) . أما فى ذهابهم إلى ساحات الحفر فان تحمس سعيد باشا للمشروع قد انعكس على مديرى المديرىات ، أو لعلهم كانوا ينفذون أوامره الصارمة فى هذا الصدد ، فكانوا يحرصون على التبكير فى جمع عمال السخرة خوفا من أن تنتهى نوبة الشهر لأحد الأفواج قبل أن يصل بعد الفوج الجديد ، ويظل العمال فترة طويلة بعد جمعهم تحت المراقبة المسلحة فى عاصمة المديرية أو المركز بضعة أيام فى انتظار إعداد وسائل ترحيلهم إلى ساحات الحفر ثم صدور الأوامر لهم من المديرية بالتحرك .

كما كان من نتائج التغيير الشهرى للعمال أن وقع ضغط شديد على وسائل المواصلات الحكومية - النهرية والحديدية - وفى وقت ارتفعت فيه الشكوى

(١) تعرضنا لهذه المسألة بالبحث فى فصل « جناية سعيد والشركة على الإقتصاد

المصرى »

(2) Ritt, ouvr. cit., p. 286.

(3) Crabites : Ismaïl etc., ouvr. cit., p. 48.

من أن السكة الحديدية في مصر لا تغطي نفقاتها على عهد سعيد وقبل أن يتولى نوبار إدارتها خلفا لمديرها الانجليزى جرين Green الذين عين وكيلا للقنصلية البريطانية العامة (١) .

يضاف إلى النتيجة السابقتين الإضطراب الذى ساد الحياة الإجتماعية والإقتصادية في مصر نتيجة هذه التحركات الآدمية الهائلة التى كانت تتم في نظام رتيب بإشراف رجال الحكومة وجنودها . وقد فشا التذمر بين الأهالى من أقصا البلاد إلى أقصاها ، إذ كان هذا في الحقيقة حشداً لمصر كلها لخدمة شركة القناة (٢) .

(1) Sabry M., ouvr. cit., pp. 46-47.

(2) Sammarco : La verità sulla etc., ouvr. cit., p. 25. "Non occorre dire quali danni portava all' agricoltura egiziana e quali perdite alle famiglie una simile corvée, che venne imposta mensilmente a 20 mila operai..... Un tale concorso di operai egiziani rappresentava una cifra enorme per una popolazione di appena cinque milioni ; era una vera mobilitazione di tutto l'Egitto, di piv di quattro a cinque mila operai " .

الفصل الثامن

الإسراف في استخدام السخرة

دى لسبس يطمع في مزيد من عمال السخرة - ويضغط على سعيد - ويؤكد له أن نقص عددهم يسبب إلى سمعة سعيد في فرنسا - حمل المصريين على حفر القناة في ليالى شهر رمضان - تخفيض الجيش وارسال الجنود المسرحين والشبان المقترعين لحفر القناة - موقف الفرنسيين من هذه المسألة قبل وفاة سعيد وبعد مماته - تلاعب الفرنسيين بعقلية سعيد - أهواء سعيد المتقلبة ازاء الجيش - تخفيض اعتمادات الجيش - الشركة تطالب بأربعين ألف عامل كل شهر - ساحات الحفر يحتلها جيش من الفلاحين - جهودهم في حفر مرتفعات الجسر - الحفر ليلا ونهارا - أيضا مياه البحر المتوسط إلى بحيرة التمساح - حفل ١٨ نوفمبر ١٨٦٢ - مفتى الديار المصرية يشيد بعنالة سعيد

+ + +

زادت أطماع دى لسبس في الحصول على مزيد من عمال السخرة . وقد حدث أن حشدت الحكومة ١٦,٥٠٠ رجل من عمال السخرة في النصف الأول من يناير ١٨٦٢ (١) . فلم يرقه هذا الرقم (٢) وأرسل مذكرة سرية إلى الوالى بتاريخ ١٨ يناير ١٨٦٢ شرح له في شىء من الإسهاب حاجة

(1) De Lesseps F. : Lettres, Journal et Documents etc., ouvr. cit., t. IV, p. 139.

(٢) كتب دى لسبس إلى الدوق البوفا في باريس خطابا من القاهرة في ٢٠ يناير ١٨٦٢ يقول فيه « لقد ذكرت للوالى أنه إذا كان جمع الخمسين ألف رجل - وهذا ما وعد به - سيكون وقتيا ، فاني أفضل وجود ثلاثين ألف رجل في ساحات الحفر بصفة دائمة وبدون انقطاع حتى نفرغ من حفر كل من ترعة الماء العذب والقناة البحرية الصغيرة وإيصال كل منها إلى السويس . أنظر الجزء الرابع ص ١٤٢ من المصدر السابق .

الشركة الملحة إلى أفواج غزيرة العدد من العمال . وحاول أن يدلل على أن النقص في عدد عمال السخرة الذين يرسلون إلى ساحات الحفر يسبب إلى سمعة سعيد باشا نفسه ويضر بمصلحته قبل أن يضر بمصلحة الشركة ١١ ثم مضى يقول « فإذا صرفنا النظر عن شهر رمضان لم يعد يتبق أمامنا سوى شهرين لحفر عتبة الجسر قبل حلول شهر مايو ، وهو الوقت الذي نرى فيه ، لمصلحة سموكم أكثر من مصلحتنا نحن ، ضرورة اعلان نتيجة هامة للرأى العام الأوربى ولمسهمى الشركة . ولا يمكن الوصول إلى هذه النتيجة باستخدام اثني عشر ألف رجل ولا عشرين ألف رجل . ولذلك كان من واجبي أن أخطر سموكم بأن القناة البحرية الصغيرة لا يمكن أن تصل إلى بحيرة التمساح في خلال أربعة أشهر - أى في مايو - باستخدام عشرين ألف عامل . إن هذا التأخير لا يمكن أن تسوغه الأحوال السياسية ، فبدلا من أن تكون هذه الأحوال سببا في عرقلة أعمالنا نجد أنها على النقيض مواتية للغاية » .

يتضح من هذه المذكرة أن دى لسبس كان ، في طلبه زيادة عدد عمال السخرة ، يربط بين مصلحة سعيد وإعلاء شأنه لدى الحكومة الفرنسية والرأى العام الأوربى وبين مسألة زيادة الأيدى العاملة المصرية فيجعل من المسألتين موضوعا واحدا . وكان هذا أسلوبا بارعا في حمل سعيد على حشد أكبر عدد ممكن من عمال السخرة لحفر القناة . ويظهر ذلك الأسلوب واضحا قويا في خطاب آخر بعث به دى لسبس في ٢١ يناير ١٨٦٢ إلى كنيج بك سكرتير الوالى تناول فيه هذا الموضوع بالذات ، وقال فيه « تلقيت خطابا من أخى الكونت دى لسبس بباريس جاء فيه أنه قام هو والدوق دى البوافر (٢) ببذل جهود طيبة لدى وزير خارجية فرنسا دفاعا عن مصالح الوالى . وقد كلفنى أخى أن بلغ حضرة صاحب السمو الوالى أن الطريقة الوحيدة لكى يبلغ

(١) الجزء الرابع ص ١٣٩ من المصدر السابق .

(٢) نائب رئيس مجلس إدارة شركة القناة في باريس .

شأوا رفيعا إنما هي تنشيط أعمال الحفر في البرزخ حتى يتم ايصال ترعة الماء العذب والقناة البحرية الصغيرة إلى بحيرة التماسح . فلذا قرر استخدام جيش من العمال هناك فإن هذا العمل سيحيط الوالى بهالة من المجد ويعمل على زيادة رخاء شعبه ويساعد على استهلاك دينه بسعر معتدل يجذب جمهور المسهمين نحوه (١) .

استهوت الفكرة سعيد باشا وحظيت الشركة في فبراير ١٨٦٢ بعدد هائل من عمال السخرة بلغ ٢١ ألف مصرى (٢) . ففاق ذلك الشهر ، من حيث كثرة عدد العمال ، الشهر السابق ، إذ لم يتجاوز عدد العمال فيه ١٨,٥٩٩ رجلا (٣) . وقد اندفع سعيد في هذه الخطة التعمية بتسخير الفلاحين في حفر القناة اندفاعا أفسد عليه صواب الرأى وحسن التفكير في مصالح الشعب المصرى . فلما حل شهر رمضان ١٢٧٨ في ٢ مارس ١٨٦٢ (٤) أكره

(1) De Lesseps F. : Lettres, Journal et Documents etc., ouvr. cit., t. IV, pp. 145-146.

(٢) الجزء الرابع ص ١٦٩ من المصدر السابق . وأنظر أيضاً عدد العمال خلال ذلك الشهر في تقرير روش كبير أطباء الشركة وقد نشر في جريدة الشركة العدد ١٤٠ الصادر في ١٥ أبريل ١٨٦٢ ص ١١٥ - ١٢٨ مجموعة السنة السابعة .

(٣) أنظر خطابا أرسله دى لسيبس في ٩ فبراير ١٨٦٢ إلى بوفال قنصل فرنسا في مصر في الجزء الرابع ص ١٦٤ من وثائقي دى لسيبس . أما فوزان بك فيذكر أن عدد العمال بلغ في شهر يناير ١٨,٦٤٠ رجلا كانوا موزعين على النحو الآتي :

١٢,٠٠٠ — عملوا في انجاز ترعة الماء العذب بمدّها إلى نفيشه ثم مدّوا منها مجرى صغيرا وصل إلى الساحة رقم ٦ في عتبة الجسر

١,٦٤٠ — عملوا في الساحة رقم ١ في منطقة عتبة الجسر وكانت تلك الساحة أولى ساحات المنطقة من ناحية الشمال وتقع عند فردان

٥,٠٠٠ — عملوا في الساحة رقم ٦ في منطقة عتبة الجسر وكانت تلك الساحة آخر ساحات المنطقة من ناحية الجنوب وكانت تقع شمال بحيرة التماسح

١٨,٦٤٠
أنظر

Voisin Bey, ouvr. cit., t. VI, p. 273.

(٤) أنظر تواريخ سنة ١٢٧٨ في كتاب « التوقيعات الإلهامية في مقارنة التواريخ الهجرية بالسنين الأفريقية والقبطية » لمحمد مختار باشا . المطبعة الأميرية ز ١٣١١ هـ .

الفلاحين على حفر القناة في ليالى ذلك الشهر حرصا منه على عدم تعريض عمليات الحفر للتعطيل .

يقول دى لسبس إنه طلب إلى سعيد ، في خطاب أرسله إليه بتاريخ ١٠ فبراير ١٨٦٢ ، ألا يبعث له بعالم خلال شهر رمضان على أن يغاود مديرو الأقاليم إرسال أفواج العمال بعد انتهاء شهر الصيام بحيث يبلغ عددهم ثلاثين ألفا ابتداء من أول أبريل ١٨٦٢ . وحاول دى لسبس أن يهون على سعيد ضخامة ذلك العدد من العمال فاقترح عليه تخفيض عدد جنود الجيش ، وأن يرسل الجنود المسرحين إلى منطقة البرزخ للعمل في حفر القناة دون أن تتحمل الحكومة نفقات بشأنهم . ولم يفت دى لسبس أن يشيد في خطابه بالفوائد التي يجنيها سعيد باشا والبلاد من وراء إيصال ماء النيل ومياه البحر المتوسط إلى مدينة السويس (١) .

وحين أعلنت الشركة عن عدم حاجتها إلى العمال خلال شهر رمضان كان يحدوها عدة اعتبارات : فقد رأت على ضوء تجارب الأعوام السابقة أن إنتاج العمال في رمضان يقل بكثير عن إنتاجهم في سائر الشهور الأخرى ، وأن النفقات التي تتحملها بتقديم الجراية لهم وغير ذلك من وجوه الإنفاق الأخرى لا تتناسب مع إنتاجهم في رمضان (٢) . وكانت الشركة ترغب انتهاء هذه الفرصة فتعمل على جرد المستودعات واستكمال أسباب النقص في مشكلات التموين (٣) ، وفي تنظيم إدارة الحسابات بالشركة (٤) ، وكثيرا ما أظهر دى لسبس استياءه من سوء نظام هذه الإدارة وتأخير العمل فيها على الرغم من وجود مائتي مستخدم يعملون بها (٥) ، كما رغبت الشركة في أن

(1) De Lesseps F. : Lettres, Journal et Documents etc., ouvr. cit., t. IV, pp. 166-167.

(٢) الجزء الرابع ص ١٦٤ من المصدر السابق .

(٣) الجزء الرابع ص ١٥٨ من المصدر السابق .

(٤) خطاب دى لسبس من الجسر بتاريخ ٦ فبراير ١٨٦٢ إلى الدوق البوفا .

الجزء الرابع ص ١٥٩ من المصدر السابق .

(٥) الجزء الرابع ص ص ١٧ - ١٧١ من المصدر السابق

يستجيم مهندسوها ومن إليهم من مستخدمي الشركة الذين يعملون في ساحات الحفر استعدادا لاستئناف العمل بنشاط أوفر (١) .

فالبواعث التي أملت على دي لسبس خطابه ، وقد استقيناها من وثائقه ، تقوم على أساس من المنطق والحكمة وروح التنظيم . وكانت هذه فرصة طيبة لسعيد باشا فيريح ويستريح . وقد قال دي لسبس معلقا على ذلك في نفس الخطاب « وإنني أظن أن سمو الوالي سيغبط حين لا أطلب رجلا واحدا خلال شهر رمضان . وسأقوم من ناحيتي بوقف العمل خلال هذا الشهر » . ولكن سعيد باشا لم يرهذا الرأي وأصدر أوامره إلى مديري الأقاليم بالمضي في جمع العمال وترحيلهم إلى ساحات الحفر خلال شهر رمضان على أن تترك الحرية لمن شاء من العمال أن يشتغل في النهار ومن شاء أن يعمل أثناء الليل ، على أن يكون كل منهم في كلتا الحالتين ملزما بإنجاز نصيبه كاملا في حفر الأجزاء التي تحدد له في المدة المقررة لبقائه في البرزخ (٢) .

وقد يكون الجزء الأول من هذا الخطاب والخاص بطلب إيقاف إرسال العمال خلال شهر رمضان من نسج خيال دي لسبس . وقد مرت بنا أمثلة عديدة على جرأته في قلب الحقائق واختلاق الأسباب . ومن الأدلة والقرائن التي تذكر في جانب هذا الإحتمال أن دي لسبس نشر هذا الخطاب في الجزء الرابع من وثائقه في سنة ١٨٧٩ بعد وفاة سعيد باشا بنحو ستة عشر عاما . ولعل دي لسبس شعر بقسوة هذا الإجراء في حمل الفلاحين على حفر القناة في ليالي شهر رمضان فحاول أن ينفي عن الشركة هذا التعسف ويلقي اللوم والمسئولية على سعيد باشا كما فعل تماما في نظام تغيير عمال السخرة كل شهر . والمقارنة بين الحالتين محكمة . فالشركة هي التي استفادت من كلا

(١) جريدة l'Isthme de Suez العدد ١٣٨ الصادر في ١٥ مارس ١٨٦٢ ص ٩٤ مجموعة السنة السابعة .

(2) Voisin Bey, ouvr. cit., t. VI, pp. 275-276. voir aussi :

De Lesseps F.: Lettres, Journal et Documents etc., ouvr. cit., t. IV, p. 169.

النظامين ، وهى التى ألفت التبعة على سعيد بعد مماته فى ابتداء النظامين ، وكما أن دى لسبس هو الذى طلب إلى سعيد تغيير عمال السخرة كل شهر فمن المحتمل أنه أوحى إلى الوالى استخدام العمال فى ليالى رمضان بحجة احترام الناحيتين الدينية والإنسانية أثناء صيامهم وهو يستهدف فى حقيقة الأمر المصلحة المادية للشركة ومن ثم اختلق الجزء الأول من هذا الخطاب . ونضيف إلى ذلك قرينة أخرى هى أن دى لسبس قد ذكر لمدنوب المقاول العام أن دوائر قصر الوالى تردد أن سعيد باشا يعترم قضاء شهر رمضان فى الإستراحة التى أقامها له الشركة على ربوة تطل على بحيرة التمساح . وعقب دى لسبس على هذا النبأ بقوله « وهذا يجعلنى آمل فى أنه سيكون لدينا عمال خلال هذا الشهر (١) » . وراود دى لسبس هذا الأمل مرة أخرى فى خطاب بعث به إلى باريس (٢) . ومعنى هذا أن دى لسبس لم تفارقه الرغبة فى الحصول على عمال السخرة فى شهر رمضان . ولكنه تيسح فيما بعد بمسوح الرهبان وتوصل عن تبعة تسخير المصريين فى ليالى ذلك الشهر الذى له فى قلوب المسلمين مكانة تعلق على سائر الشهور .

وكانت نتيجة طمع دى لسبس وجور سعيد أن ظفرت الشركة بعدد وافر من عمال السخرة بلغ ١٩٦٨٧ سيقوا إلى ساحات الحفر فى شهر رمضان ١٢٧٨ (مارس ١٨٦٢) (٣) ، أثر كثير منهم العمل فى حفر القناة أثناء الليل . وكانت الشركة قد اتخذت عدتها لهذا التجديد فى نظام العمل ، فابتاعت ألف مشعل من القاهرة استخدمتها فى إنارة ساحات الحفر حيث ظل العمال

(١) أنظر خطابا أرسله دى لسبس بتاريخ ٢٤ يناير ١٨٦٢ إلى مدنوب المقاول العام

De Lesseps F.: Lettres, Journal et Documents etc., ouvr. cit., t. IV, pp. 149-150.

(٢) أنظر خطابا أرسله دى لسبس بتاريخ ٢٥ يناير ١٨٦٢ إلى نائب رئيس مجلس إدارة الشركة فى باريس فى الجزء الرابع ص ص ١٥١ - ١٥٢ من المصدر السابق .

(3) Voisin Bey, ouvr. cit., t. VI, p. 277.

يعملون على ضوء المشاعل طوال ليلالى شهر رمضان (٤) .

وقد ذكرت جريدة الشركة هذه المسألة بطريق خفى فقالت « كان يخشى أن تتعرض عمليات الحفر لبعض التأخير إن لم يكن التعطيل التام بسبب نقص عدد العمال خلال شهر رمضان . ولكن هذه المخاوف تبددت تماما اليوم ، فإن العمال الذين انتهت مدة عملهم فى البرزخ قد استبدل بهم عمال أكثر عددا (٢) . كما تعرض دى لسبس لهذا الموضوع دون أن يشير إليه إشارة صريحة فى الخطاب الذى ألقاه فى إجتماع الجمعية العمومية للمساهمين فى أول مايو ١٨٦٢ إذ قال « وأخذت جموع العمال المحتشدة تعمل بدون انقطاع وبحمية لم يؤثر فيها صوم رمضان طوال شهر مارس (٣) » .

على أننا نذكر تقريرا للواقع أن الشركة كانت قد سبقت سعيها فى الأخذ بنظام العمل الليلالى أو السخرة الليلية قبل أن يأذن سعيد لها فى ذلك . فقد قرر السائح الفرنسى برشير أنه شاهد مائتين من عمال السخرة يشتغلون ليلا خلال شهر فبراير ١٨٦٢ فى حفر ترعة الماء العذب (٤) وأن المشاعل ويطلق عليها (ما شا الله) كانت تنير ساحات الحفر وتكشف عن جموع العمال الذين يرفعون الرمال ويضعونها فى القفف ، وأن المشايخ كانوا يصيحون بأعلى

(1) De Lesseps F. : Lettres, Journal et Documents etc., ouvr. cit., t. IV, p. 169. voir aussi.

Voisin Bey, ouvr. cit., t. VI, p. 276.

L'Isthme de Suez

(٢) جريدة L'Isthme de Suez العدد ١٣٩ الصادر فى أول أبريل ١٨٦٢ ص ٩٨ مجموعة السنة السابعة .

(٣) نشر خطاب دى لسبس فى جريدة L'Isthme de Suez العدد ١٤١ الصادر فى ٤ مايو ١٨٦٢ ص ١٣١ - ١٥٠ مجموعة السنة السابعة .

(٤) تم حفر ترعة الماء العذب من قرية القصاصين إلى نفيش فى ٢٣ يناير ١٨٦٢ وسرعان ما أدركت الشركة أن مجرى الترعة - وقد حفرت على عجل لإنقاذ أرواح آلاف العمال - فى حاجة إلى تهذيب فى بعض أجزائها وتعميق فى البعض الآخر . فكان أن قامت فى الشهر التالى بتلك العمليات التكميلية .

أصواتهم يمتحن العمال على المضى فى أعمالهم (١) .

والسخرة الليلية هى تجديد فى نظام العمل ودليل على الشركة يؤيد ما رده المؤرخون والكتاب من أن الشركة كانت تعتصر كل ذرة من النشاط فى الفلاحين إلى حد أن الذين قدر لهم أن يعودوا إلى بلادهم ويعيشوا بعد تلك المحنة كانوا يظلون أسابيع عديدة عاجزين عن العمل (٢) . كما قرر أحد المؤرخين بحق أنه كثيرا ما أسىء استخدام نظام السخرة فى مصر حتى غدا سوء استخدامها أمرا عاديا فى هذه البلاد ، ولكن لم يحدث مطلقا أن أسىء تطبيقها كما حدث فى حفر قناة السويس (٣) .

ونحن بهذا القول لا ندافع عن سعيد . وإذا كانت الشركة قد أساءت استخدام السخرة بحمل الفلاحين على العمل ليلا فقد كان من واجب سعيد ألا يقر هذا الوضع الشائن لأنه سمح لها بالمضى فيه طوال شهر رمضان . ولم يقنع دى لسبس بذلك بل لجأ إلى هذه السخرة الليلية أكثر من مرة خلال شهور معدودة تلت شهر مارس ١٨٦٢ (رمضان ١٢٧٨) فكانت الشركة تحمل العمال على العمل فى الليل كلما رأت أن عمليات الحفر لا تمضى بالسرعة التى تشهها .

+ + +

أما اقتراح دى لسبس الذى أرسله إلى سعيد فى خطاب ١٠ فبراير ١٨٦٢ خاصا بتخفيض عدد جنود الجيش وإرسال الجنود المسرحين والمقترعين لحفر القناة فكان قد أفضى به دى لسبس إلى بوفال Beauvol قنصل فرنسا فى مصر فى ٩ فبراير ١٨٦٢ والتمس تأييد القنصلية الفرنسية كى تغفر الشركة بثلاثين ألف عامل كل شهر ثم قال « وإذا لم نحصل على هذا العدد فسيكون

(1) Berchère, ouvr. cit., pp. 184-185.

(2) Crabites : Ismaïl etc., ouvr. cit., p. 48.

(3) Dicey, ouvr. cit., p. 35.

ذلك خسارة كبيرة لنا . وإنى أرجو أن أجد منكم مساعدة في هذا الصدد (١) .

ولا يوجد في محفوظات قصر عابدين أثر لصورة الرد الذى بعث به سعيد على اقتراح دى لسبس . كما أن « الأوامر الكريمة » التى صدرت من « الجنب العالى » إلى ديوان الجهادية لم ترد فيها إشارة إلى هذا الموضوع . ويلوح أن سعيد باشا اتبع فى هذه المسألة بالذات مألوف عادته من تجنب إصدار أوامر مكتوبة إلى رجال الحكومة إذ كان يكتفى باستدعائهم وإصدار الأوامر التى يرومها دون أن يسجل على نفسه قرارا فى مسألة تتصل بالسياسة العليا فى ولايته (٢) .

ومن الأمور الجديرة بالإعتبار موقف دى لسبس وجريدة الشركة من هذا الموضوع الهام طيلة البقية الباقية من حكم سعيد باشا ثم موقف كل منها من هذه المسألة بالذات بعد أن جاز ذلك الوالى إلى ربه فى ١٨ من يناير ١٨٦٣ . أما دى لسبس فقد التزم الصمت المطبق حيال هذا الموضوع ، فلم يتعرض له فى محاضراته التى ألقاها بكثرة ملحوظة فى أندية باريس فى عام ١٨٦٢ ، كما أنه لم يشر إليه فى خطابه الذى ألقاه فى اجتماع الجمعية العامة لمسمى الشركة فى أول مايو ١٨٦٢ ، وهو أول اجتماع لهم بعد اقتراح تخفيض عدد جنود الجيش المصرى ، ولكنه حام حول الموضوع دون أن يشير إليه صراحة ، فبعد أن سرد الإصلاحات التى أدخلها سعيد باشا على نظام الجيش ذكر أن سعيدا قد أنقص عدد جنود الجيش ، ولكنه أرجع ذلك التخفيض إلى الرغبة فى التخفيف عن كاهل الميزانية المصرية التى كانت تعاني وقتئذ ضائقة مالية (٣)

(١) De Lesseps F. : Lettres, Journal et Documents etc., ouvr. cit., t IV, pp. 164-165.

(٢) تمثلت هذه السياسة المتوترة إبان أزمة يونيو ١٨٥٩ وقد شرحناها مؤيدة بالوثائق .

(٣) نشر هذا الخطاب فى جريدة الشركة L'Isthme de Suez العدد ١٤١ الصادر فى ٤ مايو ١٨٦٢ ص ١٣١ - ١٥٠ مجموعة السنة السابعة .

على أن ما ذكره دى لسبس في تلك الخطبة يطابق الشق الأول من اقتراحه في خطاب ١٠ فبراير ١٨٦٢ وهو إنقاص عدد الجنود وتخفيض اعتمادات الجيش . بقى الشق الثانى الخاص بإرسال الجند المسرحين والمقترعين إلى البرزخ للإشتراك في عمليات حفر القناة ، وهذا ما لم يجزؤ دى لسبس في ذلك الوقت على إعلانه خشية تزويد خصوم الوالى بسلاح يشهرونه ضده من أنه يؤثر مصلحة الشركة على مصالح البلاد .

وظل دى لسبس على ضمته لا يصرح في خطبه ومحاضراته بشيء عن هذا الموضوع حتى إذا اتخذ سعيد القبر مسكنا ثم قام النزاع في مسئل حكم اسماعيل بين الحكومة المصرية والشركة حول تسخير المصريين في حفر القناة وبعض مشكلات أخرى ، نجد أن دى لسبس يعلن هذا النبأ في الخطاب الذى ألقاه في الإجتماع غير العادى لحملة الأسهم بتاريخ أول مارس ١٨٦٤ فيقول « وقد اختص سعيد باشا أعمال الحفر في قناة السويس بوافر عنايته ، فأنقص عدد جنود الجيش المصرى إلى ثمانية الآف بعد أن كان عددهم يربو على الستين ألفا . وكان سعيد يجمع العمال اللازمين للحفر من أولئك الشبان الذين قيدت أسماؤهم في الخدمة العسكرية وكان يمكن في أية لحظة دعوتهم للإنخراط في سلك الجيش المصرى (١) » .

وفي محاضرة عامة ألقاها دى لسبس في صبيحة ذلك الاجتماع — أى في ٢ مارس ١٨٦٤ تناول موضوع إنقاص عدد جنود الجيش على عهد سعيد ، فذكر أن عدد جنود الجيش بلغ في أوائل حكمه أربعين ألفا ثم هبط إلى ثلاثين ألفا ثم أخيرا إلى عشرة الآف فقط حتى يستطيع أن يبعث إلى البرزخ عشرين ألف رجل دون أن يؤثر ذلك على حالة الزراعة في البلاد . وامتدح دى لسبس هذه الخطة لأن سعيد باشا كان يجمع الرجال « لتنفيذ مشروعات

(١) L'Isthme de Suez العدد ١٨٥ الصادر في ٤ مارس ١٨٦٤ مجموعة

السلم بيننا نجمع دول أخرى الرجال من أجل أغراض الحرب والتخريب والتقتيل (١) » .

وفي ذلك العام - ١٨٦٤ - أعيد طبع كتاب « مصر المعاصرة » الذى وضعه سكرتير عام شركة القناة وقتئذ (٢) وأضاف دى لسبس إلى ذلك الكتاب فصلا بقلمه وتعرض فيه لهذا الموضوع . فذكر أن سعيد باشا أنقص عدد القوات المسلحة حتى يستطيع إرسال عشرين ألف رجل إلى عمليات حفر القناة دون أن تصاب الزراعة فى مصر بأضرار . ثم نسب دى لسبس الفضل إلى الشركة لأنها استخدمت رجالا كانت الحكومة تدعوهم لحمل السلاح فإذا عملهم فى شركة القناة هو بداية إنقاذهم وخلصهم وعتقهم . ومضى دى لسبس فى مغالطاته فقال إن الذين يتهمون الشركة بأنها تبغى فى حفر القناة العمل الإجبارى ونظام الرق إنما يكشفون عن الجهالة والظلم (٣)

أما جريدة الشركة والمفروض أنها لاتغادر صغيرة ولا كبيرة تتصل بنشاط ونجاح عمليات تنفيذ المشروع إلا رصدها وسجلتها فقد تعمدت إغفال الحديث المباشر فى هذا الموضوع . فلم تتناوله أعداد تلك الجريدة إبان حكم سعيد باشا إلا لما وفى سياق موضوعات لاتمت له بصلة مباشرة . وإنما جاء

(١) L'Isthme de Suez العدد ١٨٨ الصادر فى ١٥ أبريل ١٨٦٤ ص ص

٢١٤ - ٢١٥ مجموعة السنة التاسعة :

(2) Merruau Paul : L'Egypte Contemporaine de Méhémet Ali à Saïd Pacha. Nouvelle édition augmentée d'une étude sur l'Isthme de Suez par Ferd. de Lesseps. Paris. Librairie Académique 1864.

(٣) المصدر السابق ص ص ٣٤٨ - ٣٤٩ . هذا وقد تعرض سكرتير عام الشركة لهذا الموضوع فى مقال نشره فى مجلة

Revue des Deux Mondes, t. XVI 1876.

تحت عنوان :

Merruau Paul : L'Egypte sous le gouvernement d'Ismaïl Pacha. Paris 1876, pp. 904-930.

وذكر فيه صراحة أن سعيدا خفض عدد جنود الجيش وأنه أرسل الجنود المسرحين إلى ساحات الحفر . أنظر ص ٩٠٨ .

ذكر هذا الموضوع عرضا في ثلاثة مواضع ، أولها إشارة عابرة في تقرير وضعه سكرتير اتحاد توريد القطن في مانشستر الذي زار مصر لإغراء سعيد باشا على زيادة المساحات المزروعة قطنًا ووعد بأن تشتري إنجلترا جميع الأقطان التي تنتجها مصر بأثمان مجزية كما سنوضح ذلك في الفصل الرابع عشر. وقد قرر سكرتير الاتحاد صراحة في تقريره أن عمليات الحفر في قناة السويس قد استنفدت نشاط الفلاحين ، وأن الوالى سرح عددا كبيرا من جنود الجيش المصرى للإشتراك في حفر القناة .

وقد أشارت جريدة الشركة بعد ذلك بسبعة أشهر إلى هذا الموضوع حين أعادت نشر مقال ظهر في جريدة فرنسية إقليمية تسمى Journal des Villes et des Campagnes في عددي ١٩ و ٢١ فبراير سنة ١٨٦٢ . وقد كتب هذا المقال روجيه Fr. Roger من رجال الدين الذين يتمتعون لطائفة الفرنسيسكان ، وكان دى لسبس قد اصطحبه إلى مصر للإحتفال بافتتاح كنيستين شيدتهما الشركة لمستخدميها وعملها الأجانب ، الأولى في عتبة البحر وقد احتفل بتدشينها في أول يناير ١٨٦٢ ، والثانية في بورسعيد وقد احتفل بتدشينها في ٥ يناير ١٨٦٢ . وقد أشار رجل الدين إلى هذا الموضوع في شيء كثير من الإيجاز حتى أن إشارته لتمر على القارئ العادى دون أن يتبينها من بين ثنايا مقاله الضافى . وقد قال « لقد وعد الوالى أن يجمع خمسين ألف رجل ليعملوا في حفر القناة بدلا من أن يخدموا في جيشه (١) » .

وحين فرغت الشركة من شق ترعة الماء العذب من قرية القصاصين في مديرية الشرقية إلى نفيسة قسرب بحيرة التماسح رفع بوجوا Bougouin الطبيب الذى أشرف على الحالة الصحية بين العمال المصريين الذين سخروا في

(١) نشرت جريدة الشركة هذا المقال على مرحلتين وأنظر L'Isthme de Suez العدد ١٣٧ الصادر في أول مارس ١٨٦٢ صص ٧٦-٨٠ مجموعة المنة السابعة والعدد ١٣٨ الصادر في ١٥ مارس ١٨٦٢ صص ٩٣-٩٦ مجموعة السنة السابعة

حفرها تقريراً مسهباً يقع في أربعة فصول إلى كبير أطباء الشركة وقد تعرض فيه لموضوع إنقاص عدد جنود الجيش المصرى من أجل حفر القناة وأطرى الخطوة التى اتخذها سعيد باشا فقال « إن الحكومات الأوروبية تنفق الأموال الطائلة لإنشاء جيوش لاعداد لها . وفى هذه الجيوش يقضى الأوربي زهرة شبابه من أجل سلامة بلاده ، وكثيراً ما تكون هذه الإعتمادات المالية التى تنفق على الجيوش بسخاء ذات أثر قليل للغاية فلا تفيد الثروة العامة فى شيء .

« أما موقف الحكومة المصرية فيختلف كل الاختلاف : ألم تضرب الحكومة المصرية للعالم أجمع المثل الحسن والقذوة المثلى فى الفهم والذكاء والإدراك حين استبقت عدداً قليلاً من الجند فى جيشها وأمدت شركة القناة بجيش عظيم من العمال الذين تحسنت أحوالهم بسبب الأجور التى تصرف لهم فغدوا بذلك من الممهدين البنايين فى الحضارة والتقدم ؟

« فلنذكر أن حضرة صاحب السمو سعيد باشا الذى يرعى المشروع بمساعدته القوية الفعالة لا يعرض صحة رعاياه لأقل خطر ، بل هو على النقيض من ذلك يعمل على إسعاد شعبه ويعمل على إيجاد مصدر عظيم للرخاء والثروة فى مصر . وهو بعمله على وصل البحرين قد خلد ذكره فى سجل الخلود وترك أثراً لا يمحي أمام الأجيال القادمة (١) .

وقد ظهر كتاب لأحد الفرنسيين سنة ١٨٦٩ عند افتتاح قناة السويس وأشار فيه إلى أن سعيداً قد أنقص عدد جنود الجيش المصرى إلى عشرة آلاف جندي من أجل عمليات الحفر فى قناة السويس (٢) .

وقد أيد هذا الموضوع كذلك جورج دوان Douin مدير إدارة

(١) نشر هذا التقرير فى جريدة الشركة . أنظر

L'Isthme de Suez العدد ١٤ الصادر فى ١٥ أبريل ١٨٦٢ ص ١٢٣ -
١٢٨ مجموعة السنة السابعة

(2) Silvestre Henri : L'Isthme de Suez. (1854-1869) avec une carte et pièces justificatives. Paris 1869, p. 130.

الترانسيت في شركة القناة سابقا وهو أحد الثقاة الذين توفروا على دراسة تاريخ قناة السويس ومصر الحديثة ووضع فيه ما يقرب من ثلاثة عشر مرجعا وجمع لقصر عابدين في القاهرة من دور المحفوظات الرسمية في أوربا صوراً لكثير من المكاتبات الخاصة بتاريخ القناة وتاريخ مصر. وقد ذكر أن سعيد باشا ذهب في تشجيعه لعمليات حفر قناة السويس إلى حد أنه « أنقص عدد جنود جيشه كي يستطيع إرسال عشرين ألف عامل كل شهر دون إضرار بشئون الزراعة (١) » .

وإذا استثنينا هذين المؤلفين نجد أن كافة الكتاب والمؤرخين الذين بحثوا موضوع القناة سواء منهم من عاصر تنفيذ المشروع مثل Marius, Ritt, Charles Roux, J, Voisin Bey أو من جاء بعد تلك الحقبة مثل Crabites, Sammarco, Hallberg Siegfried وغيرهم قد أغفلوا هذا الموضوع إغفالا تاما ، كما أغفله المؤرخون والكتاب المصريون عدا الأستاذ عبد الرحمن الرافعي فقد أشار إليه إشارة موجزة اعتمد فيها على ما ذكره دى لسبس في وثائقه ، ثم قال تعقبا عليه « ومن هنا يتبين لك أن القناة ، علاوة على ما جلبته لمصر من المضار كما سيجيء بيانه ، كانت من أسباب اضمحلال الجيش المصرى (٢) » .

+ + +

على أن الجيش المصرى قد عانى الكثير على عهد سعيد باشا بسبب أهوائه المتغيرة ، فكان تارة ينهض به ويزيد من عدد أفرادِه وبيتاع له العتاد من فرنسا وألمانيا ، وتارة يهبط هذا الحماس فيسرح معظم جنوده . وفي أول حكمه ، حيث كانت حرب القرم لا يزال مستعر أوارها ، كان عدد الجيش ٤٥,٧٤٢ جنديا (٣) ، ولما وضعت الحرب أوزارها سنة ١٨٥٦

(١) Douin George : ouvr. cit., t. I, p. 24.

(٢) عبد الرحمن الرافعي : عصر اسماعيل جزءان . مطبعة النهضة سنة ١٩٣٢ .
الجزء الأول ص ٣٣ .

(٣) الأميرالاي اسماعيل سرهنك : حقائق الأخبار عن دول البحار . المطبعة الأميرية . القاهرة . الطبعة الأولى سنة ١٣١٤ هـ . الجزء الثاني ص ٢٧٤

سرح معظم الجيش وهبط عدده إلى اثني عشر ألف رجل على الرغم من أن الباب العالي أذن له في رفع عدد الجيش إلى ثلاثين ألفاً (١) . ولما سافر سعيد إلى السودان في أواخر عام ١٨٥٦ اصطحب معه كتيبتين من الجيش ، وعسكرت الكتائب الأخرى في القاهرة والإسكندرية وبني سويف ، ثم جمع ضباط الجيش وجعل منهم مدرسة بالقلعة السعيدية في القناطر الخيرية خشية أن يقوم الجيش بثورة في البلاد منهزماً فرصة غياب الوالي في رحلته في السودان (٢) .

وفي سنة ١٨٦٠ حين ساءت العلاقات بين الباب العالي وبين سعيد باشا بسبب موضوع قناة السويس رأى سعيد أن يأخذ للأمر عدته ، فزاد من عدد أفراداه وأرجع إليه ضباطه ، وكان معظمهم إذ ذاك خارج الخدمة وبعضهم في مصالح الحكومة ، وقفز عدد الجند إلى ٦٤ ألفاً ، وكان عدد كتائب المشاة خمسا وأربعين ، وشمل الجيش ، عدا ذلك ، عشرين فرقة من المدفعية وفرقتين من مدفعية السواحل وست فرق من الفرسان بالإضافة إلى فرق الأسلحة الأخرى (٣) . وقاد سعيد هذا الجيش بنفسه وعسكر به في مريوط جيئ أقام ثلاثة شهر قام خلالها الجيش بمناورات حربية .

ولما خفت حدة التوتر بين الباب العالي وبين سعيد سرح الأخير معظم أفراد ذلك الجيش مرة أخرى فانكشمت القوة الحربية المصرية ، وظلت على هذه الحال طوال مدة حكمه (٤) .

ويهمنا في هذا البحث تسريح معظم جنود الجيش في هذه المرة ، لأنه حين خفض سعيد عدد جنود الجيش للمرة الأولى سنة ١٨٥٦ لم تكن عمليات

(1) Hanotaux, ouvr. cit., t. VI, p. 261.

(٢) الأميرالاي اسماعيل سرهنك: الجزء الثاني ص ٢٧٥

(٣) المصدر السابق .

(٤) المصدر السابق .

(٥) أنظر بيانات عن حالة الجيش المصرى على عهد سعيد باشا في الجزء الثالث ،

المجلد الأول ص ص ٨٦ - ٣٥٠ من تقويم النيل لأمين سامى باشا .

حفر القناة قد بدىء بها بعد . أما في المرة الثانية فقد اقترن تسريح الجنود بتدفق آدمى انساب نحو ساحات الحفر نتيجة تسخير المصريين في حفر القناة .

كان دى لسبس ملما بدقائق الحالة الداخلية في مصر ، وكان يدرك تماما الأزمة المالية التي يمر بها الوالى وقتئذ (١) ، ويعلم أن اعتمادات الجيش تستنزف جزءا لا يستهان به من ميزانية الحكومة . فإذا أضفنا إلى هذه الحقائق مجموعة الصفات التي تجمعت في شخص دى لسبس من سعة الحيلة ووفرة الخبث والدهاء استطعنا أن نقرر في غير عناء أنه استغل هذه وتلك في التأثير على سعيد ، فتقدم إليه باقتراح تخفيض عدد جنود الجيش وإرسال الجنود المسرحين والمقترعين إلى ساحات الحفر بحجة أن في ذلك تخفيفا كبيرا عن كاهل الميزانية المصرية المتصدعة . واستجاب سعيد - كشأنه غالبا مع دى لسبس - لهذا الاقتراح بشقيه : التخفيض والتسخير .

ومن اليسير تفسير مسلك سعيد وإن كان من العسير تبريره .

فسعيد باشا كانت نجيش في صدره رغبة قوية لتحقيق مشروع القناة على يديه ، وقد نجح دى لسبس وأعدائه في استجاشة تلك الرغبة حتى غدا الوالى عميق الإيمان بأن خلود ذكره في التاريخ يتوقف على إنجاز المشروع على عهده . وقد أحس وطأة المرض تشدد عليه ، وقرر السفر إلى أوروبا عام ١٨٦٢ للإستشفاء ، ورأى أن إنقاص عدد جنود الجيش وإرسال الجنود المسرحين والمقترعين للعمل في حفر القناة مما يتيح له تحقيق أمنيته .. نضيف إلى هذه الرغبة رغبة أخرى هي محاولة سعيد علاج الأزمة المالية الحكومية . ووجه المواجهة هو أن العلاج السلبي للآزمات المالية بتخفيض الإعتمادات أو بإلغائها لا يعتبر علاجا أصيلا يقضي على الأزمة في مكمنها ، إنما يكون

(١) يوجد مقال علمي عن مركز مصر المالى في أواخر عهد سعيد بقلم Paul Merruau وقد نشره تحت عنوان Finances Egyptiennes في جريدة L'Isthme de Suez العدد ١٣٦ الصادر في ١٥ فبراير ١٨٦٢ ص ٥١ - ٥٢ مجموعة السنة السابعة .

العلاج إيجابيا بتنمية الموارد القائمة وإيجاد موارد جديدة. وكان علاج الأزمة في سنة ١٨٦٢ يتطلب التوسع في زراعة القطن لمواجهة « المجاعة القطنية » في إنجلترا وفرنسا وغيرهما ، وفي وقت ارتفعت أسعاره ارتفاعا جنونيا ، وفي وقت اشتد الطلب عليه ، وفي وقت كانت في مصر أراض زراعية بقيت غير ذى زرع بسبب قلة الأيدي العاملة المصرية باعتراف سعيد باشا نفسه (١) . ولم تستفد من تلك السياسة سوى شركة القناة التي ظلت تظفر بعشرين ألف مصرى كل شهر ، وأصبحت المصالح الزراعية في مصر بأضرار بليغة ، وحرمت البلاد من الحياة العسكرية تنتظم أكبر عدد ممكن من الشبان الصالحين لها .

وليس من شأن هذا البحث أن نخوض في أسباب الأزمة المالية التي تعرضت لها في ذلك الوقت الحكومة المصرية التي استغلها دى لسبس استغلالا تعددت صورته لخدمة شركة القناة ، ولكن يعيننا أن نقرر أن مشروع قناة السويس كان من أهم أسباب تلك الأزمة. فقد قامت الحكومة المصرية بتمويل الأعمال التمهيدية والأبحاث الخاصة بتنفيذ المشروع طيلة أربع سنوات منذ أن صدر عقد الإمتياز الأول في ٣٠ من نوفمبر ١٨٥٤ إلى أن تأسست الشركة في ١٥ من ديسمبر ١٨٥٨ . وقد بلغت تكاليف تلك الأبحاث كما جاء في حسابات الشركة ، أكثر من مليونين ونصف مليون من الفرنكات (١٢ س ٢,٥١٦,١٤٧ ف) (٢) . كما قامت الحكومة بدفع نفقات اندعاية للمشروع في دول أوروبا استجابة لطلبات دى لسبس ، وفي إصدار جريدة الشركة L'Isthme de Suez وكانت تصدر نصف شهرية ، وظهر

(١) شرحنا هذه المسائل في الفصل الرابع عشر من هذا البحث .

(٢) نصت المادة الخامسة من قانون الشركة الأساسى على أن تقوم الشركة حين يتم تأسيسها برد جميع المصروفات التي قام بدفعها الوالى أثناء القيام بالأعمال التمهيدية . ولما تأسست الشركة اكتتبت الحكومة المصرية بأسهم بلغت قيمتها ٨٨,٨٢١,٠٠٠ فرنك وقد خصصت الشركة من ذلك الثمن مبلغ ٢,٥١٦,١٥٧ فرنكا . وهكذا لم تدخل في خزانة الحكومة أموالا سائلة بل دخلت إليها أموالا منقولة.

العدد الأول منها في ٢٥ يونيو ١٨٥٦ ، وفي استضافة أعضاء اللجنة العلمية الدولية في مصر ومن صحبهم من أصدقاء دى لسبس ومعارفه . ، وغير ذلك كثير . وعلى الرغم من أن أسعار القطن المصرى قد ارتفعت ارتفاعا كبيرا في أواخر حكم سعيد إلا أن الأضرار الاقتصادية والاجتماعية التي نجمت عن تسخير الفلاحين في حفر القناة قد حجبت عن البلاد نعمة غلاء أثمان القطن ، وبات المجتمع المصرى يتطلع إلى الفكالك من تلك التعبئة التي فرضها سعيد على أفراد الشعب المصرى بسبب السخرة في حفر القناة .

× × ×

كان تخفيض الجيش فرصة مواتية لشركة القناة إذ أتيح لها أن تحصل على جيش جرار من العمال ، فبلغ عددهم في شهر أبريل ١٨٦٢ - وهو الشهر الذي جاء في أعقاب رمضان وعيد الفطر - ٢٢,٤٨٢ (١) . وقالت جريدة الشركة إنه ليس لديها سوى المديح والثناء يزجيان إلى الفلاحين لحميمهم في العمل (٢) . « ولما اجتمعت الجمعية العمومية لمسمى الشركة في أول مايو ١٨٦٢ أعلن دى لسبس في خطابه الذي ألقاه يومئذ أن عدد العمال المصريين الذين في خدمة الشركة ٢٦ ألف رجل (٣) . ولكن يبدو أن ذكر هذا الرقم كان من قبيل الدعاية أمام جمهور المسهين والرأى العام الأوربى . فعدد العمال لم يبلغ ٢٦ ألفا أو ٢٥ ألفا أو ٢٤ ألفا . على أننا نلمس تناقضا واضحا في أقوال دى لسبس بخصوص عدد عمال السخرة ، فبينما هو يذكر في أول مايو ١٨٦٢ أن عددهم ٢٦ ألفا نجد أنه في أول يونيو ١٨٦٢ في محاضرة

(١) تقرير الطبيب روش Roche كبير أطباء الشركة بتاريخ ١٠ أبريل ١٨٦٢

. وقد نشر في جريدة L'Isthme de Suez العدد ١٤٤ الصادر في ١٥ يونيو ١٨٦٢ ص ١٩١ - ١٩٢ مجموعة السنة السابعة .

(٢) جريدة L'Isthme de Suez العدد ٤٠ الصادر في ١٥ أبريل ١٨٦٢

ص ١١٤ مجموعة السنة السابعة .

(3) De Lesseps F.: Lettres, Journal et Documents etc., ouvr. cit., t. IV, pp. 187-214.

عامة ألقاها في باريس يخفض عددهم إلى ٢٥ ألفا (١) . وقد ذكرت الشركة صراحة في مذكرة رسمية رفعتها في ٨ مايو ١٨٦٢ إلى وزاره الخارجية الفرنسية أن عدد العمال هو ٢٠ ألفا فقط (٢) . كما أن فوازن مدير عام الأشغال في الشركة قدم تقريراً جاء فيه أن عدد العمال الذين سيقوا إلى ساحات الحفر إبان حكم سعيد كان ٢٠ ألفا كل شهر وفي بعض الشهور كان يرتفع ذلك العدد إلى ٢١ ألفا وأحياناً إلى ٢٢ ألفا (٣) . يضاف إلى ذلك أن الحكومة التركية كانت قد استفسرت من اسماعيل في ٦ فبراير ١٨٦٣ - بعد توليه الحكم بتسعة عشر يوماً - عن عدد عمال السخرة في حفر القناة فأجاب بأن عددهم عشرون ألفا (٤) . فكل هذه الأدلة وغيرها كثير تثبت بجلاء أن عدد عمال السخرة لم يصل إلى ٢٥ ألفاً أو ٢٤ ألفاً ، بل كان عددهم في معظم الأوقات عشرين ألفاً ، وكان هذا العدد يرتفع في بعض الأحيان إلى ٢٢ ألفاً .

غير أن دى لسبس لم يكن ليقتنع بهذه الجيوش الجاراة من عمال السخرة فكان دائماً يطلب مزيداً . وفي الخطاب الذي ألقاه في اجتماع الجمعية العمومية لمساهمي الشركة في أول مايو ١٨٦٢ ، أعرب عن أمله في أن يصل عددهم إلى ٣٥ ألفاً أو ٤٠ ألفاً . كما أن مدير جريدة الشركة أعلن عن عزم رجال الشركة على رفع عدد عمال السخرة إلى ثلاثة أضعافهم . وذهب في تبرير

(1) De Lesseps F.: Association Polytechnique. Conférence sur les travaux du Canal de Suez et le sort des ouvriers en Egypte. Séance du 1 juin 1862. Paris 1862, p. 18.

(2) De Lesseps F.: Lettres, Journal et Documents etc., ouvr. cit., t. IV, pp. 215-222.

(٣) الجزء الرابع ص ص ٢٤٤ - ٢٤٨ من المصدر السابق .

(٤) أنظر كلاماً من

Douin, ouvr. cit., t. I, p. 32.

ومحفوظات قصر عابدين : سجل رقم ١٩ صادر عابدين . وثيقة رقم ٣٠٣ من الجنبات العالي إلى الباب العالي في ١٥ رمضان ١٢٧٩ هـ (٦ مارس ١٨٦٣) .

هذه الزيادة إلى أن موسم الحصاد قد انتهى في مصر الأمر الذي يجعل زيادة عدد العمال من السهولة بمكان (١) .

ولم يكذب يمر أسبوعان على نشر هذا الخبر حتى كان فوازان مدير عام الأشغال في الشركة قد أرسل في أول أغسطس ١٨٦٢ مذكرة إلى رئيسها ضمنها برنامج الأعمال التي يقترح تنفيذها حتى موعد الاجتماع التالي لحملة الأسهم في منتصف عام ١٨٦٣ . وقدر فوازان عدد العمال الذين يتطلبهم تنفيذ ذلك البرنامج بأربعين ألفا اقترح توزيعهم على مختلف الأعمال على النحو الآتي : (٢) .

٢٥,٠٠٠	عامل لحفر القناة البحرية الصغيرة
١٤,٠٠٠	» » ترعة الماء العذب من التماسيح إلى السويس
١,٠٠٠	» » قنوات صغيرة تجلب الماء العذب إلى أماكن
	حشد العمال

٤٠,٠٠٠

وعرض دي لسبس هذه المذكرة على مجلس إدارة الشركة في جلسة عقدها خصيصا لدراستها في ٢٥ أغسطس ١٨٦٢ فأقرها وعهد إلى دي لسبس بأن يلتزم من سعيد باشا إرسال ٤٠ ألف عامل بطريقة مستمرة منتظمة اعتبارا من أول نوفمبر ١٨٦٢ . وأسرع دي لسبس لمقابلة سعيد ، وكان وقتئذ في باريس في ضيافة الحكومة الفرنسية ، وعرض عليه الموضوع . ويذكر فوزان أن سعيدا وافق على هذا الطلب (٣) .

ولاشك أن مطالبة الشركة بأربعين ألف مصري كل شهر لتسخيرهم في حفر القناة كان تجاهلا مطلقا لمصالح الشعب المصري ونقضا صريحا

(١) L'Isthme de Suez العدد ١٤٦ الصادر في ١٥ يوليو ١٨٦٢ ص ٢١٨

مجموعة السنة السابعة

(2) Voisin Bey, ouvr. cit., t. VI, pp. 271-272.

(3) ibid.

للالتماع العمال وإخلاصا صارخا لما تعهد به دى لسبس من قبل باستخدام الآت ضخمة فى حفر القناة تجعل حاجة الشركة إلى العمال المصريين لا تتجاوز أربعة آلاف أو خمسة آلاف عامل مصرى على الأكثر (١) . ولكن دى لسبس استضعف سعيد باشا واستغل ميوله الطيبة نحو المشروع وأسرف فى الإعتماد على نظام السخرة .

وإذا كان سعيد قد قبل طلب دى لسبس بزيادة عدد عمال السخرة إلى ٤٠ ألفا فإن هذا القبول لم يوضع قط موضع التنفيذ . ولكن سعيد باشا تظاهر بالموافقة حتى لا يكون هدفا لضغط سياسى تقوم به بعض دوائر البلاط الإمبراطورى أو وزارة الخارجية الفرنسية وهو فى باريس .

+ + +

وكانت الشركة فى ذلك الوقت تركز جهودها لحفر مجرى للقناة البحرية الصغيرة يخترق هضبة عتبة الجسر شمالى بحيرة التمساح . وقد سبق أن ذكرنا أن تلك المرتفعات كانت أكبر عقبة طبيعية تعترض سير القناة . ولهذا وجهت جموع عمال السخرة منذ فبراير ١٨٦٢ إلى تلك المنطقة ، ورأت ، لتنظيم العمل فى شق القناة وسط الهضبة ، إقامة ست ساحات حفر هناك كما يتضح من الجدول الآتى (٢) :

(1) Sammarco : Histoire de etc., ouvr. cit., t. III, p. 53.

(2) Voisin Bey, ouvr. cit., t. VI, p. 204.

رقم الساحة	طول امتداد الساحة بالأمتار	ارتفاع الأرض فوق مستوى البحر	
		متوسط الارتفاع	أعلى ارتفاع
الساحة رقم ١ (الفردان)	٤,٠٠٠	٢,٨٠	٧,٣٠
٢ » »	٣,٢٠٠	٢,٨٠	٦,٢٠
٣ » »	١,٦٠٠	٩,٠٠	١٠,٨٠
٤ » »	١,٢٠٠	٩,٠٠	١٠,٢٠
٥ » » (الجسر)	١,٧٠٠	١٥,٨٠	١٨,٥٠
٦ » »	٢,٥٠٠	٩,٠٠	١٤,٦٠
الامتداد الكلي للمرتفعات	١٤,٢٠٠		

وأخذت ساحات الحفر الست منظرا لم تشهد له تلك المنطقة من قبل مثيلا ، إذ احتشدت فيها الآف مؤلفة من عمال السخرة يعملون بجد ونشاط في شق قناة تحترق تلك المرتفعات . وقد زار تلك المنطقة أحد كبار المساهمين في الشركة وكان يدير كثير من الدور البحرية والصناعية في دنكرك Dunkerque بفرنسا زيارة استغرقت ثمانية عشر يوما ، و وصف مشاهداته خلال هذه الرحلة في مقال ضاف نشرته جريدة الشركة وجاء فيه « إن الزائر لمنطقة عتبة الجسر لا يخيل إليه أنه في الصحراء الهادئة الوديدة الصامتة بفضل كثرة عدد العمال المصريين الذين لا ينقطع سيل قلوبهم وعملهم في هذه الجهات (١) » . كما وصف أحد العائدين إلى أوروبا وقتئذ من البرزخ إبان حفر عتبة الجسر منظر الفلاحين المصريين وهم يعملون في الحفر وصفا شائقا قال فيه « إنه لمنظر عجيب أن يرى الإنسان هذه الجموع من العمال أشبه ما تكون بأسراب من النمل متجمعة في ذلك المكان ، وهي تعمل وتحرك وتقلق باستمرار في صفين أحدهما يصعد نحو المرتفعات والآخر يهبط منها .

(١) L'Isthme de Suez العدد ١٤٣ الصادر في أول يونيو ١٨٦٢

ولم يسبق أن تشبها أصاب موضعه وأحاط بالحقيقة مثل هذا التشبيه سواء من ناحية العدد أو من ناحية النشاط أو من ناحية النظام في العمل (١) . ولم تؤثر موجة الحرارة الشديدة التي حلت بالبرزخ في شهرى يونيو ويوليو ١٨٦٢ على نشاط العمال المصريين ، فظلوا يؤدون أعمالهم كما قالت جريدة الشركة « بنفس البشاشة ونفس النشاط اللذين امتازوا وعرفوا بها (٢) » .

وعلى الرغم من غياب سعيد باشا خارج القطر في رحلته التي قام بها في أوروبا واستغرقت قرابة خمسة أشهر (مايو - سبتمبر ١٨٦٢) فقد استمر تسخير المصريين في حفر القناة في نطاق واسع . وكان سعيد قد أقام اسماعيل ابن أخيه نائباً عنه في حكم مصر أثناء غيابه ، فسار على سياسة عمه في موضوع السخرة في حفر القناة ، ولعله كان ينفذ التعليمات التي زوده بها قبل سفره إلى أوروبا . وكانت جريدة الشركة إبان هذه الفترة دائمة التحدث عن السيل المتدفق من عمال السخرة على منطقة القناة . وقد ذكرت تلك الجريدة في عدد ١٥ يوليو ١٨٦٢ أن ساحات الحفر يحتلها على الدوام جيش حقيقي من الفلاحين (٣) . ويقول قنصل الولايات المتحدة الأمريكية في مصر ، في تقرير أرسله في ١٢ نوفمبر ١٨٦٢ إلى وزير الخارجية الأمريكية ، إن

(١) L'Isthme de Suez العدد ١٥٥ الصادر في أول ديسمبر ١٨٦٢ ص ٣٦٨ - ٣٧١ مجموعة السنة السابعة . وتجيد أيضاً وصفاً ممتعاً لعمال السخرة وهم يحفرون عتبة الجسر في

Berchère, ouvr. cit., p.p. 196-198

أنظر رسماً تفصيلياً لمرتفعات عتبة الجسر وطريقه تمهيداً في جريدة الشركة العدد ١١٤ الصادر في ١٥ مارس ١٨٦١ ص ٨٢ مجموعة السنة السادسة .

(٢) L'Isthme de Suez العدد ١٤٧ الصادرة في أول أغسطس ١٨٦٢

ص ٢٣٤ مجموعة السنة السابعة

(3) Les chantiers du seuil sont toujours occupés par une véritable armée du fellahs.

L'Isthme de Suez العدد ١٤٦ ص ٢١٧ مجموعة السنة السابعة

عمليات حفر القناة قد غدت من المشاهد الضرورية التي يحرص على رؤيتها السياح الذين يزورون مصر (١) .

وقد زادت الشركة من مساحة القرية المصرية التي كانت قد شيدتها في الساحة رقم ٥ في منطقة عتبة الجسر لمواجهة الزيادة الهائلة في عدد عمال السلخرة (٢) .

وعاد سعيد إلى مصر من رحلته في أول أكتوبر ١٨٦٢ ، ووصل دى لسبس في أعقابه فبلغ الإسكندرية في ١٧ أكتوبر ، وقام على الأثر بزيارة ساحات الحفر (٣) . وكان دى لسبس تواقا إلى أن ينتهى ، في أمد وجيز ، العمل في حفر القناة البحرية الصغيرة وسط مرتفعات عتبة الجسر تمهيدا لإيصال ماء البحر المتوسط إلى بحيرة التمساح ، وبذلك يعلن لحملة أسهم الشركة نتيجة حاسمة بعض الشيء يرتاحون إليها بعد أن استبد بهم القلق ، (٤) ويقحم المعارضة الإنجليزية القائلة باستحالة حفر القناة . فأصدر أمره بأن

(١) محفوظات قصر عابدين : صور الوثائق الأمريكية

Despatch No. 24 William S. Thayer to William Seward vol. III
p. 139.

(٢) L'Isthme de Suez. العدد ١٤٤ الصادر في ١٥ يونيو ١٨٦٢ ص ١٩٢
مجموعة السنة السابعة .

(٣) L'Isthme de Suez. العدد ١٥٣ الصادر في أول نوفمبر ١٨٦٢ ص ٣٢٩
مجموعة السنة السابعة .

(٤) كانت الشركة قد أسرفت في تفاولها فأعلنت أنها ستفرغ من حفر القناة البحرية الصغيرة وسط مرتفعات عتبة الجسر في أول يونيو ١٨٦٢ فلما حل هذا الموعد ولم تنته من حفرها حددت أول أكتوبر موعدا ثانيا . وقد أرسل كثير من المسهين رسائل إلى جريدة الشركة يستفسرون عن أسباب ذلك التأخير فكتب مدير الجريدة مقالا ضافيا حاول فيه تهدئة النفوس الجزعة (العدد ١٥٠ الصادر في ١٥ سبتمبر ١٨٦٢ ص ٢٨١ - ٢٨٣ مجموعة السنة السابعة) . ويلاحظ أن جميع أعداد الجريدة التي ظهرت من شهر يونيو ١٨٦٢ حتى نوفمبر من ذلك العام كانت تؤكد أن الشركة على قاب قوسين أو أدنى من الفراغ من حفر مجرى للقناة وسط مرتفعات عتبة الجسر . (أنظر الأعداد من ١٤٣ إلى ١٥٤) .

يستمر الحفر ليلا ونهارا في الساحتين رقم ٤ ورقم ٥ في منطقة عتبة الجسر (١). واشتغل عمال السخرة في الليل على ضوء المشاعل التي كانت تضيء مساحات واسعة تمتد مسافة أربعة كيلومترات . وزار وقتئذ هذه المنطقة أحد الفرنسيين الموالين للشركة وقال « وكان المنظر يثير الروعة في النفوس . فهؤلاء الرجال ، الذين لفحت الشمس المحرقة أجسامهم ، ثم أضاءت الأنوار الحمراء التي تنبعث من المشاعل وجوههم ، كانت تعج بهم الصحراء ، يملأون القفف بالرمال وهم في قاع القناة ، ثم يأتي عمال آخرون يحملون القفف ويفرغونها بعيدا عن مجرى القناة . والعمال إذ يؤدون كل هذه الأعمال ينشدون ويغنون ، والمشايع من حولهم يشرفون عليهم ويحولون دون هربهم (٢) » .

وحتى هذه الصورة التي حاول الزائر الفرنسي أن يجعلها بهيئة ، تفيض فيها نفوس عمال السخرة بالأغاني ، تنقلت منها عبارة ترددها إلى حقيقتها فإذا هي صورة مفزعة مريرة بما تكشف عنه من الستار الذي فرضته الحكومة المصرية والشركة على عمال السخرة بواسطة مشايخهم لمنعهم من الهرب وإكراههم على البقاء في ساحات الحفر .

واستكمالا لصورة الإرهاب السائدة في ساحات الحفر كان اسماعيل حمدي يطوف ليلا بين العمال وفي رفقته رجال البوليس تلمع أسلحتهم على ضوء المشاعل (٣) على استعداد للتنكيل بالعمال إذا بدر منهم تهاون في عملهم . وأخيرا وبفضل عمال السخرة فرغت الشركة من حفر القناة البحرية

(1) Ritt, ouvr. cit., p. 249.

وأنظر أيضا كلام من

جريدة الشركة العدد ١٥٤ الصادر في ١٥ نوفمبر ١٨٦٢ ص ٣٤٨ مجموعة السنة السابعة والخطط التوفيقية لعلى مبارك باشا . الجزء الثامن عشر ص ١٣١ .

(٢) جريدة الشركة العدد ١٥٤ سالف الذكر ص ٣٤٩ .

(3) Ritt, ouvr. cit., p. 250.

الصغيرة وسط مرتفعات عتبة الجسر وإيصالها إلى بحيرة التمساح . وأرسل مراسل جريدة الشركة في مصر برقية بهذا النبأ إلى جريدته فنشرت في أولى صفحاتها (١) . وأقام دى لسبس حفلا في صباح ١٨ نوفمبر ١٨٦٢ ابتهاجا بهذا النجاح الذى أحرزه ودعا مقي الديار المصرية والعلماء ومطران الكاثوليك ورجال الاكليروس وأعضاء السلك القنصلى وفي مقدمتهم قناصل فرنسا وهولندا وإيطاليا والنمسا . ويلاحظ أن قنصل إنجلترا قد تخلف عن حضور الحفل . وأتاب سعيد باشا عنه اسماعيل حمدي . وأعدت الحكومة المصرية قطارا خاصا لنقل المدعوين من القاهرة إلى الزقازيق ، ومنها سافروا في الدهيات والمراكب في طريق مائى متصل حتى نفيسة على مقربة من بحيرة التمساح . ومن نفيسة استقلوا العربات إلى مكان الحفل .

ووقف دى لسبس على منصة رفع عليها العلم « المصرى » (٢) وطلب إلى الحاضرين الإصغاء ، ثم التفت إلى العمال وقال « إني أصدر الأمر باسم حضرة صاحب السمو سعيد باشا أن تدخل مياه البحر المتوسط بحيرة التمساح » فأزال العمال السد الذى كان يحجز مياه القناة البحرية الصغيرة عن بحيرة التمساح وانسابت فوراً مياه البحر المتوسط في البحيرة . وصدحت الموسيقى ، وعلت هتافات الحاضرين . وألقى المفتي خطابا استهله بالصلاة على رسول الله محمد عليه السلام ثم أشاد بالمشاريع العظيمة التى تعود على العالم بالخير والسعادة ودعا الله لينصر « السلطان عبد العزيز خان » ثم عرج على فرنسا فامتدح حضارتها وأثنى على دى لسبس وأشار إلى أن الفضل في بلوغ تلك

(١) L'Isthme de Suez العدد ١٥٥ الصادر في أول ديسمبر ١٨٦٢ ص

٣٦١ مجموعة السنة السابعة

(٢) نوهت جريدة الشركة بمجاذب رفع العلم المصرى فقالت إن العلم الفرنسى

لم يرفع وليس له الحق أن يرفع في هذا الحفل فشركة القناة شركة مصرية ، وقناة

السويس مشروع عالمي . أنظر

L'Isthme de Suez العدد ١٥٥ الصادر في أول ديسمبر ١٨٦٢ ص

٣٧٥ مجموعة السنة السابعة

النتيجة السارة إنما يرجع إلى محمد سعيد باشا « الذى وزع العدالة وعمل على إسعاد شعبه وعلى أن يزيل عنهم كل ما يفرهم (١) ». ثم كتب المفتى حجة شرعية أثبت فيها أن مياه البحر المتوسط قد دخلت في بحيرة التماسح (٢)، ثم قصد علماء الدين المسلمون وعلى رأسهم المفتى عقب الحفل إلى مسجد عتبة الجسر حيث أدوا فريضة الصلاة (٣). كما أقيمت صلاة شكر في الكنيسة الفرنسية التي شيدتها الشركة في عتبة الجسر. وفي المساء مدت الموائد واختلف إليها المدعوون ومستخدمو الشركة وعمالها الأجانب ورؤساء العمال المصريين. وألقى دى لسبس خطبة وجيزة أشاد فيها بفضل سعيد فقال عنه « إنه لولاه - وأعرفوا ذلك جيدا - لكان حفر القناة مستحيلا ». وطلب ألا يكون هناك نخب يشرب سوى نخب محمد سعيد (٤) وفي صبيحة اليوم التالي استقل المدعوون قوارب سارت بهم في القناة البحرية الصغيرة من التماسح إلى بورسعيد (٥).

ولم يكن إيصال مياه البحر المتوسط إلى بحيرة التماسح بالأمر الهين.

وحسبنا تلك الآلاف المؤلفة من المصريين الذين سخرتهم الحكومة المصرية

(١) L'Isthme de Suez. العدد ١٥٨ الصادر في ١٥ يناير ١٨٦٣ ص ص

٢٦ - ٢٧ مجموعة السنة الثامنة

(2) De Lesseps F. : Lettres, Journal et Documents etc. ouvr. cit., t. IV. p. p. 266 - 267.

(٣) L'Isthme de Suez. العدد ١٦٢ الصادر في ١٥ مارس ١٨٦٣ ص ٨٥

مجموعة السنة الثامنة

(٤) L'Isthme de Suez. العدد ١٥٦ الصادر في ١٥ ديسمبر ١٨٦٢ ص

٣٧٩ مجموعة السنة السابعة

(٥) تجدد وصف احتفال ١٨ نوفمبر ١٨٦٢ في كل من :

مخطوطات قصر عابدين : صور الوثائق الأمريكية. ج ٣ ص ١٤٥ تقرير رفعه قنصل الولايات المتحدة الأمريكية بتاريخ ٢٨ نوفمبر ١٨٦٢ إلى وزير الخارجية الأمريكية

De Lesseps F. : Lettres, Journal et Documents etc. ouvr. cit., t. IV, p. p. 245 - 247.

للشركة من أجل حفر مجرى ضيق ضحل وسط مرتفعات عتبة الجسر (١). فكانت تلك النتيجة ظفرا للشركة أعاد الطمأنينة إلى النفوس الجرعة، كما أقحم المعارضة الإنجليزية إقحاما عمليا وانهارت النظرية بالمرستونية التي كانت تنادى باستحالة حفر القناة . ولم تعد الحكومة الإنجليزية تقيم معارضتها للمشروع على ذلك الزعم الخاطيء .

وفي الواقع ازداد الأمل في لإنجاز المشروع بعد تلك المرحلة ، لأن حفر قناة صناعية تمتد من البحر المتوسط إلى بحيرة التمساح في خط مباشر كان أول عمل من نوعه في التاريخ . فلم يحدث أن شقت قناة في النصف الشمالي من البرزخ ، من بور سعيد إلى بحيرة التمساح . أما النصف الجنوبي الذي يقع بين بحيرة التمساح ومدينة السويس فقد تم حفر قناة فيه عدة مرات منذ عهود بحيرة القديس ثم الوسيط . ولم يكن أمام الشركة بعد ١٨ نوفمبر ١٨٦٢ إلا أن تعيد ماقام به الأقدمون . ثم تعمل بعد ذلك على تعميق وتوسيع القناة البحرية الصغيرة حتى تأخذ الأبعاد المقررة لقناة السويس .

لقد شهد عام ١٨٦٢ حدثين بارزين في تاريخ السخرة في حفر القناة ففي ٢٣ يناير ١٨٦٢ تم حفر ترعة الماء العذب من قرية القصاصين إلى نفيشة وفي ١٨ نوفمبر تم حفر القناة البحرية الصغيرة من البحر المتوسط إلى بحيرة التمساح التي تقع في منتصف المسافة تقريبا بين البحرين (٢) . والفضل

(١) استغرق شق القناة البحرية الصغيرة وسط مرتفعات عتبة الجسر عشرة أشهر سخر في حفرها في تلك المدة، وفي تلك المنطقة وحدها ١٧٦,٧٨٠ مصريا . وبلغ مقدار الانقراض التي رفعوها ٤,٣٥٢,٣٨٩ مترا مكعبا . وتراوح عمقها بين متر ونصف متر وبين مترين . أما اتساعها فكان خمسة عشر مترا . وبلغ طولها في تلك المنطقة أربعة عشر كيلومترا . أنظر

Voisin Bey, ouvr. cit., t. VI, p. 277.

(٢) يضاف إلى نشاط الشركة في ذلك العام (١٨٦٢) أنها احتفلت في ٢٧ أبريل ١٨٦٢ بوضع الحجر الأساسى لمدينة التمساح (الإسماعيلية قيا بعد) ونشطت

في هذا النجاح المتلاحق يرجع إلى القوة الآدمية الهائلة التي سخرها سعيد باشا فكان لها الأثر الحاسم الفعال في بلوغ تلك النتيجة . وكان من حسن حظ ديسلبس أنه استطاع أن يبلغ بمشروعه هذا الحد في عهد صديقه الحميم محمد سعيد باشا الذي أدركته الوفاة بعد حفل ١٨ نوفمبر ١٨٦٢ بشهرين تماما . فلو أن الشركة قد تأخر بها الوقت فأقدمت على مهاجمة هضبة عتبة الجسر في عهد خلفه اسماعيل لما ظفرت بتلك الجيوش الجاررة من العمال ، إذ مالبت بعد أن ولي حكم مصر في ١٨ يناير ١٨٦٣ أن احتدم النزاع حول تخفيض عدد عمال السخرة ثم الغاء ذلك النظام الوييل في حفر القناة .

حركة بناء منشآت الشركة في المدينة الجديدة تمهيدا لنقل مكاتب الشركة والمقاول العام من دمياط إليها فتصبح مركز النشاط والعمل فيه . أنظر جريدة الشركة

L'Isthme de Suez

العدد ١٥٣ الصادر في أول نوفمبر ١٨٦٢ ص ٣٣٠ مجموعة السنة السابعة
والعدد ١٥٤ الصادر في ١٥ نوفمبر ١٨٦٢ ص ٣٤٥ مجموعة السنة السابعة .

الفصل التاسع النفاق الإنجليزي

انجلترا تحارب نظام السخرة في حفر القناة لغرضين هما : القضاء على المشروع وتوجيه الفلاحين المصريين لتدعيم الإقتصاد الإنجليزي - انجلترا تنظاهر بالعطف على المصريين - وتشبه السخرة بالرق - وتستغل الحركة الإنسانية في انجلترا والحرب الأهلية في أمريكا وقيام المجاعة القطنية لمحاربة السخرة في حفر القناة - انجلترا تؤيد استخدام السخرة في المشروعات التي تخدم المصالح البريطانية في مصر وتتغاضى عن المآسى التي تقع بسببها .

× × ×

توسع سعيد باشا في تنفيذ لائحة ٢٠ يوليو ١٨٥٦ وسيق العمال المصريون إلى ساحات الحفر زمرا حتى إذا حاووا وشرعوا في حفر القناة تلقفهم الموت نتيجة الإعياء أو العطش أو الأوبئة أو سوء المعاملة . وتسربت أنباء تلك المآسى إلى الخارج حتى أصبح تسخير المصريين في حفر قناة السويس فضيحة عامة a public scandal كما قال بحق مؤرخ مصر الخديوية (١) .

وسرعان ما استغلت الحكومة الإنجليزية الموقف : وجدت في تسخير المصريين في حفر القناة على تلك الصورة الشائنة سلاحا ماضيا قويا لمعارضة المشروع بغية حرمان الشركة من هذه الركيزة القوية وهي اليد العاملة المصرية المسخرة ، فتعجز الشركة عن المضي في حفر القناة ويصاب المشروع بضربة قاضية . وقد شهد مجلس العموم البريطاني ، منذ منتصف عام ١٨٦١ ولعدة سنوات ثلث مناقشات كانت تثار فيه تباعا حول تسخير المصريين في حفر قناة السويس . وكانت الصحافة الإنجليزية

تخصص مساحات ضخمة من صفحاتها لشرح ما يدور في تلك الجلسات حيناً، وحيناً تكتب المقالات الضافية في هذا الموضوع فتعيد جريدة الشركة وبعض الجرائد الفرنسية الأخرى نشر هذه المقالات مترجمة إلى اللغة الفرنسية وتتولى تنفيذ ما يجرى فيها من بيانات . وهكذا ظل الفلاح المصرى موضوع مناقشات في البرلمان الإنجليزى ومادة طيبة لا تنفد في الصحافيتين الإنجليزيتين والفرنسية ردحا من الزمن .

وقد أقامت إنجلترا معارضتها للمشروع في هذه المرحلة على أساس إنسانى فقالت إن تنفيذه يستند إلى السخرة ، وهى نظام تأباه الإنسانية ويتشع بالظلم وإنه ضرب من الرق بل السخرة تفوق الرق قسوة وظلماً ، وإن الفلاحين المصريين الذين يسخرون في حفر القناة أناس بائسون (١) . وهكذا أخذت المعارضة الإنجليزية لونا جديداً واتسمت بصبغة إنسانية ظاهرها الرحمة بالمصريين والرغبة في انقاذهم من عسف شركة القناة وجورها ، أما باطنها فكان القضاء على المشروع من ناحية ، واستغلال الفلاحين المصريين لتدعيم الإقتصاد الإنجليزى من ناحية ثانية .

واستندت المعارضة الإنجليزية لنظام السخرة في حفر القناة إلى بعض الأحداث الإجتماعية والعسكرية والإقتصادية التى وقعت وقتئذ في العالم حتى يكون لمعارضتها أثرها في الدوائر الرسمية وفي الرأى العام الأوروبى . فاستندت إلى الحركة الإنسانية في إنجلترا والحرب الأهلية الأمريكية من أجل إلغاء نظام الرق (١٨٦١ - ١٨٦٥) ثم قيام « المجاعة القطنية » في إنجلترا وفرنسا . ومن خلال هذه الحملة « الإنسانية » ضد نظام السخرة ومن تصرفات إنجلترا في ذلك الوقت بتشجيعها قيام نظام السخرة في مصر في تنفيذ المشروعات التى تخدم المصالح البريطانية يبين النفاق الإنجليزى بأجل مظاهره والتناقض المعيب في سياسة إنجلترا إزاء السخرة . وتتناول الآن هذا الإيجاز بشيء يسير من الشرح .

(١) أفردنا الفصل التالى للمناقشات التى أثرت في مجلس العموم البريطانى حول تسخير المصريين في حفر قناة السويس .

استفادت المعارضة الإنجليزية لنظام السخرة في حفر قناة السويس من انتشار الحركة الإنسانية في أوروبا بوجه عام وفي إنجلترا بوجه خاص . فقد أوجدت الثورة الفرنسية آثارا اجتماعية جديدة في إنجلترا لم يكن في الإمكان أن تخبو وشيكا ، على الرغم من الإستياء العميق الذي أحدثته في إنجلترا أعمال جماعة اليعاقة . وكان من بين المظاهر الجديدة التي طرأت على المجتمع الإنجليزي في القرن التاسع عشر العناية بالطبقات الفقيرة والعمل على تحسين أحوال البائسين والمعدمين . وقد عني جماعة من المفكرين الإنجليز من أمثال بنثام Jeremy Bentham وكوبت Cobett والنفعيين Utilitarians بإبراز هذه الإتجاهات للرأى العام ، فكتبوا في وجوب إلغاء العرق وإصلاح حال الصبية الإنجليز الذين كانوا يعملون في المصانع في أحوال تقيض بالقسوة والظلم ، إذ كان هناك أطفال يبلغون من العمر أربع سنوات يعملون اثنتى عشرة ساعة في اليوم ، كما كان بعض الأولاد والبنات يساقون لتنظيف المداخل وهي ساخنة لا تستطيع جلود أجسامهم الغضة تحمل حرارتها وكان البعض يتعرض لحروق شديدة بينما يخنق البعض الآخر من الدخان المنبعث منها (١) .

وقد ذاعت الحركة الإنسانية في إنجلترا وسيطرت على عقول الملايين من الإنجليز بفضل الكتاب الذين وجدوا في مآسى الأطفال والعمال في المصانع الإنجليزية مادة زاخرة فياضة خصبة للكتابة ، فاندفعوا يصورون حياة القسوة والظلم في أشنع صورها . وكانت معظم الروايات التي ظهرت في تلك الفترة

(١) أنظر تفصيلات وافية عن هذا الموضوع في

Hammerston Harmsworth : Universal History of the World. vol. VII p.p. 4404 - 4408.

ومما هو جدير بالذكر أن جريدة L'Isthme de Suez كانت ، في سياق كلامها على موضوع الفلاحين المصريين ، تظهر عيوب النظام الإجتاعى في إنجلترا وحال العمال في المصانع الإنجليزية وتهكم قائلة إنه حرى إنجلترا أن تصلح أحوال عمالها أولاً قبل أن تتكلم في إصلاح أحوال غيرهم في البلاد الأخرى . أنظر على سبيل المثال العدد ١٢٤ الصادر في ١٥ أغسطس ١٨٦١ ص ٢٦٢ مجموعة السنة السادسة .

تلور حول الناحية الإنسانية (١) . وبدأ الناس في انجلترا يتساءلون كيف كانت انجلترا تعيش طوال تلك المدة في مثل هذا الفساد والبؤس ، وكيف كان الإنجليز يزهو بإمبراطوريته وعظمتها وراثتها بينما الفظائع في أبشع صورها مستقرة في صميم انجلترا وفي صلب الحياة الاجتماعية فيها .

× × ×

وكما استفادت المعارضة الإنجليزية لنظام السخرة في حفر القناة من الحركة الإنسانية فقد استغلت إلى حد كبير الحرب الأهلية التي اندلعت في الولايات المتحدة الأمريكية في أبريل ١٨٦١ بين ولايات الشمال وولايات الجنوب . وكان منشأ النزاع هو مشكلة الرق فقد كانت الولايات الجنوبية تتمسك بنظام الرق ، وكان سكانها يعتمدون بوجه خاص على زراعة القطن . واعتمد أصحاب الأراضي في زراعته على العبيد الذين كانوا يجلبون بكثرة من سواحل أفريقيا ، وبمضى الأيام أصبحت زراعة القطن في الولايات الجنوبية هي عصب الحياة الاقتصادية فيها . وأدى التوسع المطرد في زراعته إلى مزيد من العبيد ، وهكذا ازداد الرق تأصلا وانتشرا في الولايات الجنوبية حتى غدا

(١) Song of the Shirt by Thomas Hood.

The Cry of the Children by Elizabeth Browning.

Michael Armstrong by Francis Trollope.

كما وضع الروايات عن الحياة في المصانع وملاجئ الأيتام والسجون:

Charlotte Bontée.

Mrs Gaskell.

Charles Reade.

وكان شارل ديكنز Charles Dickens أبرز أولئك الكتاب أثرا في الحركة الإنسانية إذ كان ذكاؤه المتنازع وعبقريته وتجاربه في تصوير الشخصيات بما كان يلهب صدور قرائه . وفي خلال المدة التي ظهرت فيها مؤلفاته (١٨٣٧ - ١٨٧٠) كان الأثر الذي يحدثه ظهور مؤلفاته عظيما . وكل عرف وكل اقتنع بما سماه:

Low Life

Oliver Twist

Little Dorrit.

أساس الحياة الإقتصادية والإجتماعية فيها . أما أهل الشمال فكانوا أكثر عددا وأوفر نشاطا فاشتغلوا بالصناعة والتجارة إلى جانب الزراعة وربطوا أجزاء بلادهم بالخطوط الحديدية . وكانوا يمحقتون الرق ويعتبرونه ظلما إنسانيا صارخا وطلبوا بإلغائه في الولايات الجنوبية . وهكذا وجد في الولايات المتحدة نظامان متباينان لكل منهما أنصاره وجمعياته واشتد التراع بين الفريقين . وتألف الحزب الجمهورى في الشمال سنة ١٨٥٤ وكان من مبادئه إلغاء الرق وانتخب مرشحه ابراهام لنكولن رئيسا للجمهورية (٦ نوفمبر ١٨٦٠) فكان هذا الإنتخاب إيذانا بقرب الإصطدام الرسمي العلنى بين الفريقين .

صممت الولايات الجنوبية على ألا تقبل رئيسا جمهوريا بل رأت أن الرق أكثر نفعا لها من اتحادها مع الولايات الشمالية ، فانفصلت عن الإتحاد الجمهورى وكونت اتحادا خاصا بها باسم « الولايات المتحالفة الأمريكية Confederate States of America » وانتخب جرسون دافيد رئيسا للجمهورية واتخذت ريشموند عاصمة لها . وبذلك أصبح للولايات المتحدة رئيسان . ونشبت الحرب الأهلية على أثر ذلك بين ولايات الشمال وولايات الجنوب واستمرت أربع سنوات (ابريل ١٨٦١ - إبريل ١٨٦٥) وانتهت بانتصار الشمال .

وكان ابراهام لنكولن قد أصدر أثناء العمليات الحربية في ٢٢ سبتمبر ١٨٦٢ منشورا أعلن فيه أن جميع الأرقاء الذين في الولايات المتحدة أو المناطق الثائرة ضد الولايات المتحدة سيصبحون منذ اليوم الأول من يناير ١٨٦٣ أحرارا إلى الأبد .

وقد تنبع رأى العام في إنجلترا باهتمام بالغ مراحل الحرب الأهلية الأمريكية وتشجيع الكثيرون للولايات الشمالية وعطفوا على أهدافها ومراميها حتى أصبح لفظ الرق بسبب هذه الحرب كلمة عالقة في أذهان الإنجليز في ذلك الوقت طالما انطلقت بها ألسنتهم (١) .

تلاقت إذن الحركتان : الإنسانية في إنجلترا ، والعسكرية في أمريكا الشمالية ، عند الغاء الرق . واستغلت إنجلترا الحركتين في معارضة مشروع القناة ، وباتت تصف أعمال الفلاحين المصريين المسخرين في حفر قناة السويس بالرق « بل هي الرق بعينه تحت لفظ آخر . وإن القسوة التي يعانها الفلاحون المصريون تفوق استرقاق العبيد في أمريكا (١) » .

• • •

وإلى جانب ذلك كانت تبرز ناحية اقتصادية في معارضة إنجلترا لنظام السخرة . فقد تعرضت الصناعة القطنية فيها وتجارتها لأزمة طاحنة بسبب نقص الوارد إليها من القطن منذ قيام الحرب الأهلية الأمريكية في أبريل ١٨٦١ . إذ لما اندلعت نيران تلك الحرب اضطر سكان الولايات الجنوبية إلى أن يستبدلوا بزراعة القطن زراعة الحبوب وغيرها من المحاصيل الغذائية التي كانوا يستوردونها من قبل من الولايات الشمالية (٢) . ونتج عن ذلك انكماش الزراعة القطنية الرئيسية في الولايات الجنوبية طيلة السنوات التي استغرقتها هذه الحرب بحيث لم تزرع من القطن إلا القليل . وحتى هذا القليل لم يعد في الإستطاعة تصديره إلى الأسواق العالمية إذ كان اسطول الولايات الشمالية قد ضرب نفاقا محكما من الحصار البحري حول شواطئ الولايات الجنوبية . (٣)

كان من أثر ذلك أن وقفت أو تضاءلت إلى حد بعيد للغاية حركة تصدير القطن الأمريكي إلى إنجلترا وفرنسا وغيرهما . ونقصت كميات القطن في إنجلترا نقصانا خطيرا وأطلق البعض في ذلك الوقت على هذا النقص « المجاعة القطنية (٤) » وارتفعت أصوات الغزاليين بها تطالب باستيراد القطن (٥) .

(١) الجزء ١٦٨ ص ١١٤٧ - ١١٤٩ من

Hansard's Parliamentary Debates.

(2) Charles Roux F. : Le coton en Egypte, p. 75.

(3) Crabites : Ismail etc., ouvr. cit., p. 143.

(4) Fitzgerald, ouvr. cit., t. I, p. 282.

(5) Elgood : Egypt, p. 73.

وركد العمل في مصانع مانشستر ولقربول وغيرها ، وخفضت إلى النصف أجور العمال الذين يشتغلون في الصناعات القطنية ثم أوقف العمل في كثير منها (١) . وتفاقت حالة العمال الإنجليز سوءا فنظمت إكتابات عامة لمساعدتهم اكتب فيها سنة ١٨٦٢ بعض أمراء الأسرة الحاكمة في مصر (٢) . وبلغ عدد العمال الإنجليز المتعطلين الذين كانوا يتلقون في عام ١٨٦٢ إعانات منتظمة ٦٦٤ ٣٣٠ عاملا (٣) . أما فرنسا فقد وقعت فيها أزمة قطنية على غرار أزمة إنجلترا وتعطلت مصانع ليون Lyons وسان اتيين St. Etienne وغيرها وعانى العمال الفرنسيون قسوة البطالة (٤) .

(١) جريدة L'Isthme de Suez العدد ١٢٨ الصادر في ١٥ أكتوبر ١٨٦١ ص ص ٣٢٢ - ٣٢٣ مجموعة السنة السادسة . وأنظر مقالاً آخر في نفس ذلك العدد ص ص ٣٢٧ - ٣٢٩ ومقالاً نشرته جريدة Economist الإنجليزية أعادت جريدة الشركة نشره مترجماً إلى اللغة الفرنسية تحت عنوان :

Les Menaces de la Crise du Coton en Angleterre.

في العدد ١٣٤ الصادر في ١٥ يناير ١٨٦٢ ص ص ٢٣ - ٢٥ مجموعة السنة السابعة (٢) تبرع الأمير عبد الحلیم بن محمد علی بمبلغ مائتي جنيه لمساعدة الغزاليين الإنجليز وقد تولت شركة Messrs. Clegg Clare & Co إرسال المبلغ إلى اللورد دربي Derby وأرفقته خطاب قالت فيه «وإننا على ثقة من أن مساعدتك ستلقون بسرور بالغ هذا التبرع من أحد الأمراء المصريين فإنه من دواعي الغبطة أن نذكر أنه في بلد بعيد هزت مشاعر أحد الأمراء رفيعي الشأن الآلام التي يئن منها مواطنوفا الغزاليون في لأنكشير وأنه قرر أن يشترك في تخفيف تلك الآلام وإن لم يطلب منه ذلك » . وقد تقبل اللورد دربي هذا التبرع بقبول حسن ورأى أن يتولى بنفسه تقديمه إلى لجنة مانشستر . كما نوهت بهذا التبرع جريدة التيمس . أنظر

Blanchard Jenold : Egypt under Ismail Pacha. London 1879.

pp. 85 - 87.

(3) Charles Roux F., Le Coton en Egypte, p. 75.

(4) ibid

وبما يذكر أن اسماعيل اكتب في أوائل مارس ١٨٦٣ بعد أن ولي حكم مصر خمسة آلاف فرنك لمساعدة الغزاليين الفرنسيين المتعطلين . أنظر جريدة L'Isthme de Suez العدد ١٦٢ الصادر في ١٥ مارس ١٨٦٣ ص

وعلى ذلك فإن حاجة إنجلترا القصوى إلى القطن المصرى فى ذلك الوقت لتسد به النقص فى المصانع الإنجليزية كانت الجانب الثانى لمعارضة إنجلترا لنظام السخرة فى حفر القناة. وسرى فى فصل « جنابة سعيد والشركة على الاقتصاد المصرى » أن إنجلترا سعت رسميا لدى سعيد باشا كي يتوسع فى زراعة القطن فى مصر . وكان من مصلحة إنجلترا ألا تتعرض زراعة القطن فى مصر إلى أى تعطيل بسبب تغيب حوالى ٦٠ ألف فلاح من حقوقهم فى وقت واحد من أجل حفر قناة تقف منها إنجلترا موقف العداء الصريح . وقد تلاقى مصلحة إنجلترا مع مصلحة مصر فى ذلك الوقت فى وجوب التوسع فى زراعة القطن .

وقد تعرض لايارد Layard وكيل وزارة الخارجية البريطانية لهذا الموضوع فى جلسة أول أغسطس ١٨٦٢ بمجلس العموم البريطانى إذ قال « إن عددا من الرجال يتراوح عددهم بين سبعين ألفا وثمانين ألفا قد انتزعوا من أعمالهم التى يؤدونها فى قسراهم ليساعدوا فى إنشاء قناة السويس . إن هذه الخطة لابد أن تؤدى إلى بؤس عظيم ، وتعارض بشكل جدى وخطير مع الأعمال الأخرى التى تدر أرباحا كثيرة مثل انتاج القطن (١) » .

. . .

قلنا إن حملة إنجلترا على نظام السخرة فى حفر القناة كانت مظهرا من مظاهر النفاق الإنجليزي وإن القضاء على المشروع كان الهدف الأول من تظاهرها بالعطف على الفلاحين المصريين ورغبتها فى تخليصهم من هول العذاب الذى يثنون منه فى ساحات الحفر فى صحراء البرزخ . يؤيد هذه الحقيقة أن نظام السخرة الذى حاربته إنجلترا بكل عنف فى حفر القناة كان يستخدم فى مصر أثناء حفر القناة وقبل حفرها فى تنفيذ المشروعات التى

٨٢ تحت عنوان

Souscription de S.A. Ismail en faveur des ouvriers français sans travail.

(١) الجزء ١٦٨ ص ١١٤٧ - ١١٤٩

Hansard's Parliamentary Debates.

قامت بها الحكومة المصرية ، واقترن تطبيق نظام السخرة في القرن التاسع عشر بوقوع ضحايا كثيرين من أفراد الشعب المصرى ولم يرتفع صوت في البرلمان الإنجليزى يعارض استخدام السخرة في تنفيذ المشروعات ، بل أكثر من ذلك كانت الحكومة المصرية على عهد الوالى محمد سعيد تنفذ مشروعاً بخدم - فيما يخدم - المصالح البريطانية، هو الخط الحديدى الذى يمتد عبر الصحراء من القاهرة إلى السويس . وقامت الحكومة الإنجليزىة بضغط على سعيد باشا لزيادة عدد عمال السخرة حتى يتم إنشاء الخط فى أسرع وقت ممكن . ونستخلص من ذلك الحادث حقيقة أخرى هى أن سياسة انجلترا ازاء السخرة فى مصر كانت تقوم على تناقض صارخ ، فبينما هى تقف من السخرة فى مد خط السويس الحديدى الصحراوى موقف التأييد والتشجيع ؛ إذا بها تقف من نفس نظام السخرة فى حفر قناة السويس موقف المعارضة والتنديد . وما ذلك إلا لأن الخط الاول يخدم المصالح البريطانية وأن القناة كانت تنظر إليها على أنها مشروع فرنسى ينطوى على تهديد خطير بوجهه إلى الإمبراطورية البريطانية .

ولكى يبين النفاق الإنجليزى على حقيقته نرى أن نقف وقفة قصيرة لنوضح كيف تغاضت انجلترا عن المساوىء التى نجمت عن استخدام نظام السخرة فى تنفيذ مشروع خط السويس الحديدى الصحراوى والذى اعتقدت أنه يخدم مصالحها فى الشرق .

كانت انجلترا لاعتبارات سياسية واقتصادية تهتم اهتماما بالغاً بمسألة إنشاء خط مواصلات قصير سريع سهل يربطها بالهند وغيرها من الممتلكات الإنجليزىة فى الشرق . وفضلت على مشروع قناة السويس إنشاء خط حديدى يستخدم فى نقل البريد والمسافرين من الإسكندرية إلى القاهرة فالسويس ومن ثم تشرع السفن فى نقلهم إلى الهند وغيرها . وقد عقدت الحكومة

المصرية على عهد عباس الأول اتفاقا بتاريخ ١٢ من يوليو ١٨٥١ مع روبرت ستيفنسن Robert Stephenson لإنشاء الخط الحديدي من الإسكندرية إلى القاهرة . ونص في هذا الإتفاق الذي يقع في ثمانى عشرة مادة على أن تقدم الحكومة المصرية العمال وفق نظام السخرة وأن يكون العمال تحت إمرة ضباط مصريين (١). وقبل أن ينقضى عام ١٨٥١ كان ستيفنسن قد شرع في إنشاء الخط ومعه بضعة من المهندسين الإنجليز وحشدت الحكومة أفواجا من الفلاحين وفق نظام السخرة (٢). وتفاوضت إنجلترا عن المساوىء والأضرار التى نجمت عن استخدام السخرة في مد الخط الحديدي . ولما اغتيل عباس الأول كان قد تم انشاء نصف الخط تقريبا . وقد تم الخط على عهد سعيد باشا وبدأ سير القطارات عليه في يناير ١٨٥٦ .

وقد رأت الحكومة المصرية مد هذا الخط عبر الصحراء من القاهرة إلى السويس . وكان للسياسة الإنجليزية الأثر الأكبر في هذا التوجيه (٣) ، وهو دليل على أن إنشاء الخطوط الحديدية الأولى في مصر كان خاضعا لمطالب السياسة الأوربية أكثر منه لمواجهة مطالب الإقتصاد القومى وإلا لوجهت الحكومة نفقات إنشاء ذلك الخط الصحراوى في مد خط حديدي يمتاز مناطق زراعية آهلة بالسكان فيزداد العمران ويزداد اتصال الأهلى على طول الخط بعضهم ببعض . وقد قررت الحكومة المصرية أن تتولى هى إنشاء خط السويس فطلبت من محل انجليزى هو برجس Briggs ارسال القضبان الحديدية وعهدت بأعمال التنفيذ إلى موشيليه Mouchelet (٤) وهو مهندس فرنسى في خدمة الحكومة المصرية (٥) . وجمع سعيد باشا مديرى المديرىات وطلب منهم إرسال سبعة آلاف عامل كدفعة أولى وأن

(١) نص هذا الإتفاق منشور في

Wiener, ouvr. cit., pp. 641 - 644.

(2) The Egyptian State Railways Magazine. Nov. 1932.

(3) Ibrahim Nomeir Seïfed Dean, ouvr. cit., p. 35.

(4) Hussein Husni, ouvr. cit., pp. 250 - 251.

(5) Voisin Bey, ouvr. cit., t. VI, p. 72.

يتولوا بأنفسهم الإشراف على جمع أولئك العمال . وبدأ العمل في إنشاء الخط في سبتمبر ١٨٥٥ (١) وإن مما يلفت نظر الباحث كثرة الأوامر التي كان يصدرها تباعا محمد سعيد باشا وإلى مصر إلى مديري الأقاليم لجمع أنفار السخرة للعمل في إنشاء ذلك الخط (٢) .

وبينما كان العمل يسير في مد ذلك الخط إذ قامت في شهر مايو ١٨٥٧

(١) L'Isthme de Suez العدد ٦ الصادر في ١٠ سبتمبر ١٨٥٦ ص ٨٧ مجموعة السنة الأولى .

(٢) محفوظات قصر عابدين نذكر على سبيل المثال من دفاتر المعية السنية دفتر رقم ٤٩٢ وثيقة رقم ١١٨٤ ودفتر رقم ٤٩٨ وثائق رقم ٤٧٢ ، ٥٣٩ ، ٥٦٨ ، ٧٠١ ، ٧٥٦ ، ٨٩١ ، ٨٩٢ ، ٩١٥ ، ٩١٦ ، ٩٢١ ، ٩٥١ ، ١١٣٠ ، ١٣٢٥ ، ١٥٤٥

ودفتر رقم ٥٠٢ وثائق رقم ٣١٤ ، ٤٧٤ ، ١٢٢٥ ، ١٣٦١ ، ٢٦٤٩ ، ٣٣١٠ ، ٣٥٠٦ .

دفتر رقم ٥٠٤ وثائق رقم ٤٦١ (للإسراع من الفراغ في مد السكة الحديد) ، ٥٨٧ ، ١٣٩ (أصلي) ١٣٢٩ (مسلسل) ، ١٢٢٩ ، ١٥٣٨ ، ٦٩ ،

دفتر رقم ٥٠٥ وثائق : ٦٨٩ ، ٩٦٦ جمع عمال من مديرية جرجا ، ٩٠ ، ١٠٠٣ ، ٩٠ ، ١٠٨١ ، ١٠٩٥ ، ١١١٨ ، ١١٢٨ ، ١١٣٦ لجمع العمال من الغربية والحيزة والفيوم وبني سويف والدقهلية والقليوبية واسيوط ، ١٢٥٥ عدم تمكين العمال من الحرب .

دفتر ٥٠٧ وثائق رقم ١٠٩٤ ، ٢٠٤ ، ٢٤١

دفتر رقم ٥٠٨ وثائق رقم ١١٠ ، ٧٢٧ ، ٧٠٠

دفتر رقم ٥٠٩ وثيقتان رقم ٧٨٣ ، ١٠٠٣

دفتر رقم ٥١٠ وثائق رقم ١٣١ ، ١٧٨ جمع عمال من بني سويف ، ١٩٠ من الدقهلية ، ٣٦٠ ، ٤٧٣ ، ٥٣٥

دفتر رقم ٥١٢ : وثائق رقم ١٩١ ، ١٩١ ، ٩٢٢ ، ٩٧٣

دفتر رقم ٥١٤ : وثيقتان رقم ١٣٤١ ، ٨٤٢

دفتر رقم ٥١٦ : وثيقة رقم ١٧٧

دفتر رقم ١٦٣٣ وثيقة رقم ١٩ ص ٣٧ بخصوص تنشيط العمل في مد الخط الحديدي

دفتر رقم ١٦٤٣ وثيقة رقم ٣٥ ص ١٥٠ في غاية شوال ١٢٧٥ لجمع عمال من مديريات روضة البحرين والقليوبية والحيزة وص ٩٢ رقم ٢٨

ثورة خطيرة في الهند كادت تعصف بالحكم الإنجليزي فيها . واضطرت إنجلترا أن ترسل عن طريق رأس الرجاء الصالح قوات عسكرية لإخادها (١) وأضاعت وقتاً ثميناً لطول المسافة . ثم حدث أن طلب السير سترادفورد دى ردكليف Sir Stradford de Redcliffe السفير البريطاني في القسطنطينية إلى السلطان أن يسمح بمرور ضباط إنجليز لا يرتدون الزي العسكري en bourgeois في الأراضي المصرية وهم في طريقهم إلى الهند (٢) . وقد أجيب إلى أكثر من ذلك : فسمح لفرق إنجليزية كاملة باجتياز الأراضي المصرية إلى الهند (٣) . وقامت فعلاً أول قوة حربية للهند عن طريق مصر من مالطة في أول أكتوبر ١٨٥٧ ووصلت الإسكندرية في ٤ منه (٤)

(1) Hoskins, ouvr. cit., p. 339.

(2) Hoskins, ouvr. cit., pp. 402 - 403.

(3) Wiener, ouvr. cit. p. 75.

وأنظر أيضاً محفوظات قصر عابدين : دفتر ٥١٤ وثيقة رقم ١٨٢ مخصوص مرور الجنود الإنجليز في الأراضي المصرية وهم في طريقهم إلى الهند . وأنظر أيضاً دفتر رقم ٥١٦ وثيقة رقم ١١٥٨ وفيها طلب قنصل إنجلترا إلى سعيد باشا الأذن في مرور فرقتين من المدفعية الإنجليزية عبر الأراضي المصرية من إسكندرية إلى السويس في طريقها إلى الهند .

ومما يذكر في هذا الصدد أن جريدة الشركة L'Isthme de Suez انتهزت فرصة مرور الجنود الإنجليزية عبر الأراضي المصرية فنشرت مقالاً قالت فيه إن إنجلترا بعد أن أرسلت التجندات عن طريق رأس الرجاء الصالح عادت فاستخدمت الطريق الطبيعي عبر مصر كما استخدمته قبل ذلك بستوات قلائل حين أرسلت قوات من الهند إلى أوروبا للاشتراك في حرب القرم . (أنظر العدد ٣٢ الصادر في ١٠ أكتوبر ١٨٥٧ ص ص ٣٧٦ - ٣٩١ مجموعة السنة الثانية) . وقد نشرت في العدد ٣٥ الصادر في ٢٥ نوفمبر ١٨٥٧ ص ٤٩٧ مقالاً بعنوان :

Envoi des troupes anglaises aux Indes par l'Egypte.

ونشرت في هذا المعنى مقالاً ثالثاً في العدد ٣٦ الصادر في ١٠ ديسمبر ١٨٥٧ ص ٥١٤ بعنوان :

Envoi des troupes anglaises par l'Egypte.

(٤) أنظر مقالاً بعنوان وإلى مصر وتقل الفرق الإنجليزية في صحراء السويس

واستقل أفرادها القطر الحديدية إلى القاهرة ثم استخدموا الخط الحديدى الصحراوى فى اتجاه السويس وكان لايزال إلى ذلك الوقت باقيا على إكماله ٤٠ كيلومترا حتى يبلغ السويس . وكان الجند الإنجليز يقطعون المسافة الباقية فى عشر ساعات فى عربات تسع بكل عربة ستة اشخاص . وقد بلغ عدد أفراد القوات الإنجليزية التى عبرت الأراضى المصرية فى طريقها إلى الهند خلال ستة أشهر اعتبارا من سبتمبر ١٨٥٧ خمسة الآف فرد (١) تقاضت الحكومة المصرية عن كل جندى خمسة جنيهات وعن كل ضابط انجليزى ضعف ذلك الأجر (٢) .

كان من أثر تلك الثورة أن ضغطت الحكومة الإنجليزية على سعيد باشا لتنشيط العمل فى مد ذلك الخط حتى يفرغ العمل فى الجزء الباقى منه فى أسرع وقت ممكن (٣) واستجاب سعيد لهذا الضغط الإنجليزى فلم يجمع عشرة الآف عامل فحسب من مديريات الوجه القبلى للإشتراك فى مد الخط الحديدى بل فرض على بعض مديريات الوجه البحرى ألنى عامل ليكونوا بمثابة عمال احتياطيين (٤) . وأمر بتغيير العمال مرة كل أربعة أشهر (٥) .

Le Vice Roi de l'Egypte et le transport de troupes anglaises dans le desert de Suez.

بقلم ارنست دبلان Ernest Desplaces مدير جريدة الشركة (العدد ٣٦ الصادر فى ١٠ ديسمبر ١٨٥٧ ص ٥١٦ مجموعة السنة الثانية

(1) Hoskins, ouvr. cit., pp. 404 - 405.

(2) Wiener, ouvr. cit., p. 75.

(3) Wiener, ouvr. cit., p. 74. Voir aussi :

Hoskins, ouvr. cit., p. 358.

(٤) محفوظات قصر عابدين : دفتر رقم ٥٠٤ معية تركى صادر ص ٢٧ أمر رقم ١٣٩ أصلى و ١٣٢٩ مسلسل صادر من الخياط العالى إلى ناظر الداخلية بتاريخ ١٤ شوال ١٢٧٣ (٧ يونيو ١٨٥٧)

وأنظر أيضا دفتر رقم ٥٠٧ معية تركى وارد وثيقة رقم ٢٤١ بتاريخ ٢٩ ذى الحجة ١٢٧٣ (٢٠ أغسطس ١٨٥٧)

(٥) محفوظات قصر عابدين : دفتر رقم ٥٠٧ وثيقة رقم ٢٠٤

ويندد دى لسبس بمسلك قنصل إنجلترا فى مصر وهو يضغظ على سعيد باشا
إذ طلب أن ترسل الحكومة المصرية فى الحال عشرة آلاف عامل ، وأنه
لم يشأ أن يلزك ضرورة التريث ريثما يتم إعداد ماء الشرب والحراية للعمال
المصريين فى صحراء السويس . وكانت النتيجة أن اقترن إنشاء ذلك الخط
الحديدي الصحراوى بوقوع كثير من المآسى . ويقول دى لسبس فى هذا
الصدد « وقد طبق نظام السخرة بقسوة وعلى الأخص فى خط السويس
الحديدي الصحراوى حتى يمكن القول إن القضبان الحديدية لهذا الخط قد
استقرت فوق الآف من جثث المصريين (١) » .

(1) De Lesseps F. : Lettres, Journal et Documents etc. ouvr.
cit., t. IV, pp. 214-215 et 306-308.

وأنظر أيضا محاضرة ألقاها دى لسبس فى ٢ مارس ١٨٦٤ نشرت فى جريدة
الشركة العدد ١٨٨ الصادر فى ١٥ أبريل ١٨٦٤ صص ٢١٤ - ٢١٥ مجموعة
السنة التاسعة .

الفصل العاشر

الفلاح المصرى فى مجلس العموم

نائب يوجه سؤالاً إلى رئيس الوزارة يستفسر عن حقيقة الموقف فى ساحات الحفر - ويقول إن دى لسبس أغوى سعيد باشا على تسخير المصريين فى حفر القناة - وإن السخرة هى الرق تحت لفظ آخر - الحكومة تطلب التأجيل - النائب يوجه سؤالاً جديداً يطالب حكومته بالتدخل لمنع السخرة فى حفر القناة دفاعاً عن الإنسانية - إجابة وزير الخارجية - سؤال ثالث عن رحلة قنصل انجلترا إلى ساحات الحفر وتصريحاته بها - ملاسبات الرحلة - سؤال رابع إلى رئيس الوزارة - إجابة الرئيس - إشارة مناقشة عنيفة أثناء إقامة سعيد فى باريس فى ضيافة الحكومة الفرنسية - نائب يسفه عقلية سعيد وتفكيره وأسلوبه فى حكم المصريين - ويرجو أن تكون لرحلته أثر على عقليته فيكف عن استخدام السخرة - ويقترح تدابير عملية إيجابية لمنع السخرة فى حفر القناة - نائب آخر عاد من مصر مؤخراً يشترك فى المناقشة - ويصف الفلاحين المسخرين فى حفر القناة بأنهم ناعسون - النائب يقص مشاهداته - ويحمل على سياسة سعيد نحو الشركة - رد الحكومة يتناول عدة مسائل - تسخير المصريين فى حفر القناة هو تجنيد إجبارى يتم طول السنة - الآلام نصيب الرجال والنساء والأطفال - تسخير الفلاحين أشاع البؤس فى البلاد - دى لسبس يرد على الحكومة الإنجليزية - ويقول إنه لا يحق لانجلترا أن تتدخل فى موضوع السخرة - وإن السخرة نظام مألوف فى مصر - ويهدد بتدخل الحكومة الفرنسية إذا حيل بين الشركة وبين تسخير المصريين فى حفر القناة - ويقرر أن الشركة ترفع المستوى المادى والعقلى للمصريين - نائب يطالب انجلترا ببذل جهود جدية لمنع السخرة فى حفر القناة - رد الحكومة - سؤال آخر يقرر فيه النائب أن السخرة فى حفر القناة تفوق فى قسوتها استرقاق العبيد فى أمريكا - الحكومة الإنجليزية ترجو أن يلزم سعيد المساوىء التى لاحد لها فى تسخير المصريين فى حفر القناة

في جلسة ٢١ يونيو ١٨٦١ أثير لأول مرة في مجلس العموم البريطاني موضوع تسخير الشعب المصرى في حفر قناة السويس . وكان هذا بداية لسلسلة من الأسئلة والمناقشات أثرت على فترات في المجلس طيلة خمس سنوات (١٨٦١ - ١٨٦٥) كان الفلاح المصرى وما يلاقه من نصب في شق القناة هو المحور الذى دارت حوله الأسئلة والمناقشات .

وما يلفت النظر أن عضوا واحدا في المجلس يسمى جريفت Griffith هو الذى انفرد بتوجيه الأسئلة إلى الوزارة الإنجليزية في موضوع السخرة في حفر القناة ، واختلف بذلك عن غيره من أعضاء المجلس الذين أثاروا من قبل موضوع قناة السويس ، إذ كانت أسئلتهم ومناقشاتهم تدور حول الجانب السياسى لمشروع القناة . أما جريفت فكان في معظم أسئلته يتعرض للمشروع من الناحية الإنسانية وهى ناحية جديدة لم تكن له من قبل . فكان بذلك أحد الذين مثلوا المعارضة الإنجليزية في هذا الدور . وقد ضاقت دوائر شركة القناة بما وجهه هذا النائب من أسئلة وما أثاره من مناقشات عن تسخير الشعب المصرى في حفر القناة، كما نددت جريدة الشركة بهذا النائب وقالت إنه لايسأم ولا يمل من إثارة موضوع السخرة في حفر قناة السويس وكتبت في هذا الصدد مقالات ضافية عاجلت فيها ما أسمته La Philantrophie de M. Griffith أى حب جريفت للإنسانية .

كان السؤال الذى وجهه جريفت في جلسة ٢١ يونيو ١٨٦١ إلى اللورد بالمرستون Lord Palmerston رئيس الوزارة البريطانية يدور حول ثلاثة أمور :

أولا : إن سعيد باشا قد وقع تحت تأثير دى لسبس الذى استماله إليه لكي يحتضن مشروع القناة ثم قال « وإنى أطلب إلى وزير الخزانة الأول إذا

(١) L'Isthme de Suez العدد ١٤٨ الصادر في ١٥ أغسطس ١٨٦٢ ص ١٨٦٢ مجموعة السنة السابعة والعدد ١٦٩ الصادر في أول يوليو ١٨٦٣ ص ص ٢٥٤ - ٢٥٥ مجموعة السنة الثامنة والعدد ٢١١ الصادر في أول أبريل ١٨٦٥ ص ١٠٦ مجموعة السنة العاشرة . وهذه الأعداد على سبيل المثال لا الحصر .

كان قد تلقى تقارير تشير إلى أن مسر دى لسبس قد أغوى وإلى مصر كى يسمح باستخدام عدد كبير من المصريين فى حفر قناة السويس وفق نظام السخرة » .

ثانيا : إن السخرة ما هى إلا الرق تحت لفظ آخر .

ثالثا : التنديد بسياسة اللورد بالمستون إزاء مشروع القناة بوجه خاص والمسألة المصرية بوجه عام . فقال « وإنى فى نفس الوقت أعير عن رأى من أن اللورد النبيل وهو فى رغبته فى معارضة مشروع يعتقد أنه يضر بمصالح إنجلترا قد عمل على تشجيعه بطريق غير مباشر ، إذ كان من أثر هذه المعارضة التى حمل لواءها أن ظفر المشروع بالتأييد والعطف فى فرنسا .

« كانت سياسة اللورد النبيل منذ عشرين عاما خلت هى إخضاع وإلى مصر (يقصد محمد على باشا) الذى شق عصا الطاعة على الباب العالى وكاد يجعل نفسه الحاكم المسيطر على مصر - إلى مرتبه وال يدين بالولاء والطاعة للسلطان . ومنذ ذلك الحين كان وإلى مصر ينظر بعين الرعاية إلى السياسة الفرنسية . وكان نتيجة ذلك أن الوالى الحالى قد استميل إلى أن يحتضن المشروع موضوع السؤال ، وأن يستخدم العمال كما يقال وفق نظام السخرة الذى ما هو إلا الرق تحت لفظ آخر .

« إنى أندد هنا بتدخل إنجلترا بين محمد على وبين السلطان لأنه إذا كان قد سمح لمحمد على بأن يقيم دولة مستقلة لكان النفوذ الإنجليزى فى مصر أقوى بكثير مما هو عليه اليوم فى عهد حكومة تخضع لإسميا للسلطان » (١) .

وقد طلب اللورد جون رسل Lord John Russel وزير الخارجية تأجيل الإجابة عن هذا السؤال .

(١) أنظر محضر الجلسة فى الجزء ١٦٣ ص ١٤٥٨ - ١٤٥٩ من

Hansard's Parliamentary Debates.

كما نشرت جريدة الشركة موجزا وافيا عن تلك الجلسة . أنظر L'Isthme de Suez العدد ١٢١ الصادر فى أول يوليو ١٨٦١ ص ٢١٤ مجموعة السنة السادسة

ولكن جريفت لم يرض عن هذا التأجيل فسارع في ٢٥ يونيو ١٨٦١ - بعد مضي ثلاثة أيام - إلى توجيه سؤال جديد إلى وزير الخارجية في نفس الموضوع . وأضفى على سؤاله لباس الإنسانية والشفقة بالشعب المصرى فطالب حكومته باتخاذ تدابير « دفاعا عن الإنسانية » وترى إلى الإتصال بالحكومات التركية والمصرية والفرنسية لوقف العمل بنظام السخرة في حفر قناة السويس . وأوضح أن تسخير المصريين في حفر القناة إخلال من سعيه باشا بتعهداته للباب العالى باحترام قوانين الدولة العثمانية فقال في سؤاله « وإنى أطلب إلى وزير الخارجية أن يوضح إذا كان قد تلقى معلومات تشير إلى أن مستر دى لسبس قد حصل ، أو على وشك الحصول من الباشا في مصر على تصريح بالزام الأهالى بالعمل في حفر قناة السويس وفق نظام السخرة . وهل يتفق هذا التصريح مع تعهدات الوالى نحو الباب العالى بمراعاة الخط الشريف « جلخان » وقوانين أخرى ترى إلى مراعاة الرحمة في الإمبراطورية العثمانية ؟ وهل استطاع إكراه المصريين على العمل وفق نظام السخرة ؟ وهل قامت حكومة حضرة صاحبة الجلالة الملكة أو في صدد القيام بإرسال تبليغ إلى حكومات تركيا ومصر وفرنسا دفاعا عن الإنسانية ؟ » .

وقد أجاب اللورد جون رسل وزير الخارجية عن هذا السؤال بقوله « تلقينا منذ حين معلومات من جناب القنصل العام بجلالة الملكة في مصر تشير إلى أن مستر دى لسبس قد حصل على أمر من الباشا باستخدام عشرة الآف من المصريين للعمل في حفر القناة وفق نظام السخرة . ويذكر القنصل العام أن عددا من هؤلاء الأهالى قد أرسل بالسكك الحديدية ولكن القنصل يتوقع أنه في خلال بضعة أيام سيسمح لهم بالعودة ثانيا ، لأن هذا في نظر القنصل إن هو إلا إجراء يرمى إلى الدعاية بأن أعمال الحفر يسودها النشاط وقد قامت حكومة حضرة صاحبة الجلالة الملكة مؤخرا بتبليغ الباب العالى أن نظام السخرة هذا يتناقض مع الإتفاقات التى عقدت مع السلطان » . « ونحن نعلم من التقارير الأخيرة التى وصلتنا أن خورشيد باشا (محافظ الإسكندرية) قد أعلن أنه لم تكن هناك سخرة وأنه - أى خورشيد -

لا يعتقد في صحة التقارير الخاصة بهذا الموضوع . ولكن هل هو مخطيء ؟ وهل أبطلت السخرة ؟ يستحيل على أن أجزم بشيء . وسنقوم بتحقيق دقيق بخصوص هذا الموضوع في هذه الجهات . وبهذه المناسبة يجدر بي أن أذكر كذلك أنني قد تلقيت أن سلطان تركيا توفي هذا الصباح (١) .

وتدل إجابة وزير خارجية إنجلترا على جهل قنصل إنجلترا العام في مصر بمرامى الشركة وأهدافها حين زعم أن الشركة ستسرح خلال بضعة أيام العشرة الآف عامل الذين أكرههم سعيد باشا على العمل في حفر القناة وفق نظام السخرة اعتقادا منه أن الشركة أرادت من استقدامهم إلى ساحات الحفر القيام بمظاهرة تثبت أن العمل يسير قد ما في تنفيذ المشروع . ولا يعقل أن تظهر الشركة بهذه الكثرة من عمال السخرة ثم تعيدهم من ساحات الحفر أو بالأحرى تطلق سراحهم دون أن تستغل نشاطهم وطاقاتهم إلى أقصى حد . وليس بمعقول أن الفائدة التي تجنيها الشركة من القيام بهذه المظاهرة تعدل ماتكبده من نفقات وجهد في توفير ماء الشرب لهذا الجيش من العمال في الصحراء . وكان ماء الشرب وقئذا أغلى وأتمن وأعز ما تحرص عليه الشركة ، إذ لم تكن ترعة الماء العذب قد بلغت ساحات الحفر ، وكان الماء يجلب في براميل على ظهور الجمال من مسافات نائية وبنفقات باهظة .

وفي جلسة ٢٣ يوليو ١٨٦١ أثار جريفت للمرة الثالثة في مدى شهر واحد موضوع تسخير المصريين في حفر القناة . وكان ذلك بمناسبة زيارة قنصل إنجلترا العام في مصر إلى ساحات الحفر ، فوجه سؤالا إلى وزير الخارجية البريطانية « عما إذا كان المستر كولكوهوم Colquhoun قنصل إنجلترا العام في مصر قد زار في ٢٩ يونيو ١٨٦١ برفقة قنصل إنجلترا في الإسكندرية وبعض الشخصيات ساحات حفر قناة السويس ؟ وهل أبدى

(١) أنظر محضر الجلسة في الجزء ١٦٣ ص ١٥٦٢ من

Hansard's Parliamentary Debates.

كما نشرت جريدة الشركة موجزا وافيا عن تلك الجلسة . أنظر L'Isthme de Suez العدد ١٢١ الصادر في أول يوليو ١٨٦١ ص ٢١٤ مجموعة السنة السادسة .

هذا القنصل العام ارتياحه لما شاهده وسمعه ؟ إلى أستفسر عما إذا كان يفهم من ذلك أن السخرة يجب ألا تستخدم في أعمال الحفر وأن تعهدات الوالى نحو الباب العالى في هذا الشأن تنفذ بروح الإخلاص » .

وقد أجاب اللورد جون رسل وزير الخارجية بقوله « قرأت في بعض الجرائد الأجنبية هذا الخبر الذى يشير إليه السيد النائب المحترم . ولكنى لم ألتق مكاتبات من القنصل العام منذ ١٥ يونيو . وكان هذا الموظف قد أبلغنى قبل ذلك في رسالة برقية بعثها إلى برغبته في زيارة البرزخ . ولكن لم يصلنى شىء عن هذا الموضوع (١) » .

وقبل أن نتعرض للزيارة التى قام بها كولكوهوم Colquhoun قنصل إنجلترا العام والتصريحات التى أدلى بها نقول إن هذه الزيارة لم تتم بعلم الحكومة الإنجليزية فحسب بل برغبته أيضا . وقد مر بنا أن وزير الخارجية البريطانية قد وعد في مجلس العموم بجلسة ٢٥ يونيو ١٨٦١ بإجراء « تحقيق دقيق بخصوص موضوع السخرة في هذه الجهات » . وقد وضع سعيد باشا تحت تصرف قنصل إنجلترا العام السفينة البخارية « منفلوط » فأبحر عليها من الإسكندرية في ٢٩ يونيو ١٨٦١ وصحبه في هذه الرحلة سوندرز Saunders القنصل الإنجليزي في الإسكندرية ولانج Lange مندوب شركة القناة في لندن ورويسنرس Ruysenaers الوكيل الأعلى للشركة في مصر والدكتور أوبر روش Aubert Roch كبير أطبائها والهرنز Henze وهو مهندس ألماني من قبل قنصل بروسيا وغيرهم . وقصد بلغوا بورسعيد في ٣٠ يونيو ١٨٦١ وبدأوا طوافهم بساحات الحفر واتجهوا جنوبا مارين بالقنطرة والفردان ومرتفعات عتبة الجسر إلى بحيرة التماسح ، وعندئذ قفلوا عائدين عن

(١) أنظر محضر الجلسة في الجزء ١٦٤ ص ١٣٧٨ من

Hansard's Parliamentary Debates.

كما نشرت جريدة الشركة موجزا وافيا عن تلك الجلسة . أنظر L'Isthme de Suez العدد ١٢٣ الصادر في أول أغسطس ١٨٦١ ص ٢٤٥ مجموعة السنة السادسة

طريق مديرية الشرقية فمروا بالتل الكبير والرقازيق ومنها استقلوا القطار إلى
بناها فالإسكندرية (١) .

وقد أقام رجال الشركة حفل تكريم لقنصل إنجلترا العام في عتبة الجسر
— شمالي بحيرة التمساح — وقد ألقى في هذا الحفل خطاباً طويلاً جاء فيه : « لقد
فرغت من الطواف بكل ساحات الحفر . وإنى لا أزال تحت تأثير ما شاهدت .
لقد أعجبت بشجاعتكم وتأثرت من الاتحاد والوفاق والنظام الذى يسود
أعمالكم ومن هذا التنظيم الذى جعلكم تدلون كافة الصعاب التى صادفتكم .
ولا أشك مطلقاً بعد ما شاهدت فى أنه إذا بدت صعاب أكثر خطراً فسيكون
التغلب عليها أمراً هيناً بفضل رئيسكم الجليل الذى يشرف عليكم . وإنى أرجو
ألا تظهر صعاب من نوع آخر ، فى العصر الذى نعيش فيه يجب أن نعمل
على تلاشيها . وإنى لأشرككم من كل قلبى فى نجاح مشروعكم . ويسرنى
أن أتبع تقدمه . وأشكركم على الاستقبال الودى الذى أعددتموه لى وإنى
أشرب نخب نجاح مشروعكم وإنى لا أشك مطلقاً فى نجاحه . أشكركم أيها
السادة شكراً عميقاً (٢) » .

وعلى أثر انتهاء حفل التكريم أراد العمال الأجانب فى شركة القناة أن
يعبروا لقنصل إنجلترا العام عن شكرهم وتقديرهم له ، فطلبوا إلى رويسنرس
Ruysenaers الوكيل الأعلى للشركة فى مصر أن يستأذنه كي يسمح
للعمال بمقابلته ويلقى أحدهم وهو تويليه Thuillier قطعة من الشعر نظمها
للمناسبة هذه الزيارة . وقد أذن لهم القنصل . واستقبل وفود العمال ، وقد
اصطفوا على شكل دائرة ، ثم ألقى العامل الشاعر قصيدته وأبدى فيها ثقة الجميع
بنجاح المشروع وإخلاصهم له . ثم خص القنصل الإنجليزى ببعض أبيات
جاء فيها

(١) أنظر وصف الرحلة فى جريدة L'Isthme de Suez العدد ١٢٣
المصادر فى أول أغسطس ١٨٦١ ص ٢٤٤ مجموعة السنة السادسة .
(٢) المصدر السابق

Merci surtout à vous, généreux adversaire,
Digne représentant de la vieille Angleterre.
Vous nous avez compris, vous nous avez jngés,
Et faisant bon marché de certains prejugsés,
Vous venez resserrer la sublime alliance
Du peuple d'Albion et du peuple de France^(١).

وقد صافح القنصل العام العامل بعد أن انتهى من إلقاء القصيدة وقال إنه
يصافح في شخصه كل العمال ثم استطرد قائلا : « أنتم هنا ممهّدو الطريق
للخضارة . إنكم تهافتون بشجاعة الجو الحار والصعاب التي لا بد منها في
مثل هذا المشروع الضخم . إنكم تضربون أحسن الأمثال للعمال المصريين
الوادعين الطيبين الذين يعملون في صفوفكم . ثقوا أن كل عواطف تتجه نحو
مشروع وصل البحرين والذي سيفتح طريقا جديدا لتجارة العالم ، وسأنتبع
باهتمام تقدم أعمالكم عن بعد كما تتبعها عن قرب . وأخيرا أشكركم
باسمى وباسم جناب قنصل إنجلترا في الإسكندرية على استقبالكم الودى
وأقبل بسرور هذه القصيدة التي تقدمونها (٢) » .

وقد استغلت جريدة الشركة هذه الزيارة فنشرت تفاصيلها وعقبت
عليها بقولها « لم تكف مطلقا عن أن نقول لخصوم القناة : اذهبوا بأنفسكم
إلى ساحات الحفر وحينئذ تتلاشى معارضتكم (٣) » . وقد تساءل البعض في
ذلك الوقت عن هاتين الكلمتين اللتين ألقاهما قنصل إنجلترا العام وهل هما
يعبران عن رأى الحكومة الإنجليزية أو هما صورة انطبعت في نفسه لما شاهده
اثناء الزيارة ؟ الواقع أنها من قبيل المحاملات الدبلوماسية فليس من الكياسة

(١) جريدة الشركة العدد ١٢٣ الصادر في أول أغسطس ١٨٦١ ص ٢٤٥ -
مجموعة السنة السادسة وملخص هذه الأبيات : شكرا لك بوجه خاص أيها الخصم
الكريم وبمثل إنجلترا العظيم . لقد أدركت حقيقتنا وأصدرت حكمك لنا . وأنت تعمل
على توكيد الإتحاد والائتلاف بين شعبى إنجلترا وفرنسا .

(٢) المصدر السابق

(٣) أنظر مقالاً في جريدة L'Isthme de Suez العدد ١٢٣ الصادر في أول
أغسطس ١٨٦١ ص ٢٤٦ - ٢٤٧ مجموعة السنة السادسة .

أن يهاجم القنصل العام مشروع القناة وهو في ضيافة رجال الشركة يضيفون عليه ألوانا من الرعاية والتكريم ويوجهون إليه الخطب الرقيقة . ويؤيد هذا الرأي أن الحكومة الإنجليزية ظلت بعد هذه الزيارة على عداوتها للمشروع .

× × ×

وبعد مضي أسبوع واحد على السؤال السابق وجه جريفت في جلسة . أول اغسطس ١٨٦١ سؤالا إلى اللورد بالمرستون رئيس الوزارة البريطانية قال فيه « أطلب إلى رئيس الخزنة الأول ايضاحا عما إذا كان قد تلقى بركات من قنصل إنجلترا العام في مصر يؤكد لكم أنه لا يكره ولن يكره أحد على العمل في حفر قناة السويس » . وقد رد رئيس الوزارة البريطانية على هذا السؤال فقال « يبدو أن جموعا كبيرة من العمال قد أكرهت على العمل في حفر القناة وأن الشركة قد أعطتهم أجورهم بسخاء كبير . ولكنهم كما ذكرت قد سيقوا إلى هناك بالإكراه (١) » .

وكان طبيعيا أن تهلل جريدة الشركة لقول اللورد بالمرستون إن العمال يتناولون أجورهم بسخاء ، فأبرزت هذه النقطة وعلمت عليها في مقال ذهبت فيه مذهبا غريبا يناقض الواقع وحملت قول رئيس الوزارة البريطانية مالا يحتمل وما لا يريد ، فقالت « يبدو بجلاء في هذا الرد الذي أحل به اللورد بالمرستون أن خطته أصبحت تختلف عن تلك الخطة التي سار عليها إلى الآن فهو يعترف بأن العمل يسير بنشاط في حفر القناة ، وهو يعترف بأن العمال الوطنيين (يقصد المصريين) يتناولون أجورا طيبة ، ولكنه لم يشأ أن يقول عما إذا كان العمل يقوم على أساس الإكراه أم الاختيار (٢) » وظهر جلي أن اللورد بالمرستون في رده قد أكد مرتين أن العمل يقوم على عنصر الإكراه

(١) أنظر محضر الجلسة في الجزء ١٦٤ ص ص ١٨٢٢ - ١٨٢٣ من

Hansard's Parliamentary Debates.

كما نشرت جريدة الشركة ملخصا لما دار في تلك الجلسة . أنظر L'Isthme de Suez العدد ١٢٤ الصادر في ١٥ أغسطس ١٨٦١ ص ٢٦٠ مجموعة السنة السادسة

(٢) L'Isthme de Suez العدد ١٢٤ سالف الذكر

أما السخاء في الأجور فستعرض له عند الكلام على أجور العمال وحسبنا أن نذكر هنا أن اللورد بالمرستون قد جانب الحقيقة في هذه المسألة (١).

× × ×

وفي صيف عام ١٨٦٢ قام سعيد باشا برحلة إلى أوروبا استغرقت كما ذكرنا خمسة أشهر زار خلالها إيطاليا وفرنسا وإنجلترا وتركيا . وقد أثار جريفت مناقشة طويلة في مجلس العموم بجلسة ١٦ مايو ١٨٦٢ حمل فيها حماسة عنيفة على سعيد باشا وسفه عقليته وتفكيره وأسلوبه في حكم الشعب المصري وأفاض في الكلام عن الآلام التي يتحملها المصريون الذين يسخرون في حفر قناة السويس .

استهل جريفت المناقشة بقوله إن الاسئلة التي يوجهها إلى وزارة الخارجية عن قناة السويس إنما تتصل اتصالا وثيقا بقضية الإنسانية . وأبان أن إنجلترا قد أظهرت في كل الأوقات اهتماما بالغاً لمنع الرق في كافة أنحاء العالم . وذهب النائب إلى أنه من الطبيعي أن تظفر هذه المسألة باهتمام الحكومة الإنجليزية كذلك ، لأن الغالبية العظمى من أعمال الذين يعملون في حفر قناة السويس قد أكرهت على العمل وفق نظام السخرة . والسخرة ما هي إلا الرق في صورة أخرى .

ثم أشار إلى رحلة الوالي في أوروبا وقال متهمًا في أسلوب لاذع « أرجو أن تتاح لسعيد باشا في أثناء مروره بالدول المتحضرة فرصة الوقوف بنفسه على الآراء والأفكار التي تسود العالم المتمددين ، ويكون لذلك تأثير عليه ، فيكف عن استخدام نظام السخرة الذي ما هو إلا الرق تحت لفظة أخرى » .

وكان جريفت يبغي أن تصل تفاصيل هذه المناقشة التي يثيرها البرلمان إلى أسماع سعيد باشا وهو على مقربة من إنجلترا إذ كانت الصحف الأوربية قد نشرت أن سعيدا سيصل باريس في ١٨ مايو ١٨٦٢ وكانت حكومة الإمبراطور نابليون الثالث قد أعدت له استقبالا رسميا حافلا وأصدرت

أوامرها إلى القوات الإمبراطورية البرية والبحرية بالإشتراك في هذا الاستقبال. كما كان جريفت يرى من وراء « الآراء والأفكار التي تسود العالم المتمدين » إلى الحركة الإنسانية وما كانت تهدف إليه من وجوب التخفيف عن متاعب الطبقات الكادحة الفقيرة . وافترض جريفت أن سعيد باشا يجهل الحركة الإنسانية ومراميها وأبدى رجاءه في أن تتيح له رحلته الأوربية آفاقا جديدة في التفكير والثقافة فيقف بنفسه على أهداف الحركة الإنسانية ويعمل على منع الظلم الصارخ الذي ينطوى عليه تسخير الشعب المصرى في حفر قناة السويس . وقد ناشد جريفت الحكومة الإنجليزية كي تتدخل لمنع هذا النظام القاسى وقال « وإنى لمعتقد أن حكومتنا تولى الناحية الإنسانية في هذا الموضوع بالغ عنايتها » .

وانتقل جريفت بعد ذلك إلى الإستفسار من وزير الخارجية عن مسألتين : أولا : إذا كان سعيد باشا قد أكره عشرة الآف فلاح أو أكثر من هذا العدد على الذهاب إلى صحراء البرزخ لحفر قناة السويس .

ثانيا : إذا كان الإتفاق قد تم بين سعيد باشا وبين شركة القناة على أن يأخذ الوالى عن كل فرد من أولئك الفلاحين أربعين فرنكا في الشهر وأن يقتصر التزام الشركة إزاء العمال على الحيز المقدد « الجراية » لهم .

وبعد أن فرغ جريفت من الناحية الإنسانية تدرج إلى الجانب السياسى ، فطالب الحكومة الإنجليزية باعتبار تصرف سعيد باشا من إكراه الفلاحين على ترك حقوقهم لحفر قناة السويس نقضا منه لفرمان سنة ١٨٤١ الذى ضمن تنفيذ الدول الأوربية ، وتجاهلا منه لقانون التنظيمات وخط شريف

(١) بخصوص تفاصيل رحلة سعيد إلى أوروبا عام ١٨٦٢ (مايو - ٧ أكتوبر) ومقابلته لملك ايطاليا فيكتور عما نويل وقداسة البابا في روما وإمبراطور فرنسا وإقامة الوالى في إنجلترا . أنظر L'Isthme de Suez مجلد السنة السابعة الأعداد ١٤١ ، ١٤٢ ، ١٤٣ ، ١٤٤ ، ١٤٥ ، ١٤٦ ، ١٤٧ ، ١٤٨ ، ١٤٩ ، ١٥٢ تجد فيها سجلا شاملا لمراحل الرحلة وللخطب التي ألقى في الإحتفالات والمآدب التي أقيمت تكريما للوالى في مختلف الدول الأوربية .

جللخانه . وفوق ذلك رأى جريفت أن مضى الوالى فى هذا الأسلوب الذى يسير عليه فى حكم الشعب المصرى ينطوى على إخلال خطير بواجباته نحو الولاية التى يحكمها . واقترح جريفت على الحكومة الإنجليزية أن تبذل مساعيها لإلغاء الترخيص الذى أصدرته الحكومة التركية مؤخرًا إلى سعيد لعقد قرض خارجى . ثم انتقل جريفت أخيرًا إلى التدابير العملية الإيجابية لمنع السخرة فى حفر القناة فاقترح أن تتضافر الدول الأربع الموقعة على اتفاق ١٥ يوليو ١٨٦٠ وعلى المذكرات التى وجهت إلى الحكومة التركية بتاريخ ٢٠ يناير ١٨٦٠ و ٢١ مارس ١٨٦٠ - على إلزام وإلى مصر بمراعاة هذه الإتفاقات ، كما ترك جريفت للوزارة الإنجليزية حرية اتخاذ أى إجراء آخر تراه مجديا للوصول إلى هذا الغرض (١) .

يتضح أن هذا النائب قد ربط بين الجانب الإنسانى والجانب السياسى وخرج بنتيجة أراد إبرازها وهى أن سعيد باشا يتجاهل قوانين ونظم الدولة العثمانية صاحبة السيادة وقتئذ على مصر . وأنه أخل بواجباته نحو ولايته ، ورتب على هذه النتيجة مطالبة الحكومة الإنجليزية بالتدخل مع الدول الأوربية فى المسألة المصرية على أساس أن تسوية المسألة المصرية قد تمت فى سنة ١٨٤١ بضمانة الدول الأوربية ، وأن نقضها - بخروج والى مصر عن اختصاصاته - يتطلب تدخل هذه الدول من جديد . ولكن يبدو أن جريفت لم يكن يبنى افتعال أزمة سياسية خطيرة تتدخل فيها أوروبا على غرار ما حدث مع محمد على سنة ١٨٤٠ ولكنها كانت مناورة سياسية أراد بها إثارة مخاوف محمد سعيد باشا وهو فى باريس يظفر بمظاهر الحفاوة والتكريم من الحكومة

(١) أنظر محضر الجلسة فى الجزء ١٦٦ ص ١٨٢١ - ١٨٢٥ ، ١٨٢٧ -

الفرنسية وبذلك يكف عن تسخير الشعب المصرى فى حفر القناة وتحرم الشركة من الركيزة الأساسية التى تستند إليها فى عمليات الحفر ، إذ يرى سعيد باشا أن رعايته للشركة ستعصف بمركزه كوال على مضر . ومما يؤيد هذا رأى أن الحكومة الإنجليزية قد استبعدت فى هذه الجلسة الجانب السياسى وحصرت المناقشة فى الناحية الإنسانية فقط .

وبعد أن فرغ جريفت من كلامه أعطيت الكلمة لأحد أعضاء المجلس وهو سكوت Scott وقد استهل حديثه بقوله « إني إذ عدت من زيارة مصر منذ مدة وجيزة أعتقد أنى أستطيع أن أسرد هنا بعض الوقائع التى يطيب للمجلس سماعها » وهذه إشارة إلى أنه شاهد عيان لما يجرى فى ساحات الحفر فهو لا يعتمد فى معلوماته عن تسخير الشعب المصرى فى حفر القناة على مرويآت أو تقارير فما يقوله له قوته وقيمته. وانتقل بعد ذلك إلى الدفاع عن مشروع القناة أولا والشركة ثانيا ثم انقلب فهاجمها هجوما قويا لأنها تسمى معاملة المصريين الذين يسخرون فى حفر القناة ووصفهم بأنهم « أناس تاعسون » و « عمال مساكين » وضرب فى هذا الصدد مثلا أبرزه إبرازا قويا مؤثرا ، ثم حمل على سياسة سعيد باشا إزاء الشركة ، واتسمت كلمته بالإتزان والحكمة والتحفظ وبعد النظر فى معظم أجزائها ، وقرر أنه لا يشاطر الحكومة الإنجليزية رأيا فى أن مشروع القناة يحمل تهديدا خطيرا للممتلكات البريطانية فى الشرق لا من الناحية التجارية ولا من الناحية السياسية وقال « ولا يسعنى إلا أن أعتقد - مع اجلالى وتقديرى لأولئك الذين يعتقدون الرأى المخالف . - أنه إذا كانت هذه القناة ستفيد أحدا فإن التجارة البريطانية ستجنى من المزايا ما يفوق تجارة أية دولة أخرى . وليست هناك دولة يهمها أن يكون الإتصال مع الهند سريعا هينا أكثر من دولتنا » . وبدا أتران سكوت حين تعرض لاختلاف الآراء حول موضوع استحالة حفر القناة فى برزخ السويس فلم يتحيز إلى رأى خاص ولم يغلب رأى حكومة بلاده على رأى البلاد الأخرى وفى مقدمتها فرنسا فقال « إن المهندسين الإنجليز يعتقدون رأيا » ويرى المهندسون الفرنسيون الرأى

المخالف ، وعلى هذا فإن الحكم لأحد الفريقين ستكشف عنه الأيام .
وأكد أن سنين عددا سوف تنقضى قبل أن يفتح أى جزء من القناة للملاحة .
وتطرق سكوت من هذه النقطة إلى الكلام عن نظام السخرة فى حفر
القناة ، وكان هذا هو أهم جزء فى بيانه ، فدافع عن السخرة من حيث
المبدأ فقال إنها نظام قديم مألوف فى الشرق وإنه يصعب فى كافة الدول
الشرقية القيام بالمشروعات الكبرى بدون أن تتدخل الحكومة بل جمع العمال ،
ثم قال « إذا تذكرنا أن الفلاحين يتناولون أجورهم بانتظام ويظفرون بتغذية
طيبة فلا يمكن القول بأن عملهم هو السخرة بعينها . إن أجر العامل يتفاوت
من ستة بنسات (٢٤ مليا) إلى شلن (٥٠ مليا) فى اليوم وإن العمال يعيشون
فى البرزخ أحسن بكثير مما لو كانوا يؤدون أعمالهم العادية فى قراهم .

« ولكن هناك مسألة جدية بأن تنال من اهتمام الحكومة نصيبا موفورا ،
هى أن الفلاحين يتناولون أجورهم فى صورة صكوك قابلة للدفع وقت
الطلب ولا تصرف قيمتها إلا من خزانة المالية فى القاهرة . والحكومة
المصرية مدينة لشركة القناة ، وهذه بطبيعة الحال استغلت هذا الظرف
لخفض رصيد دين الحكومة . وكان كثير من هؤلاء الناس التاعسين يضطرون
إلى قطع مسافات تتراوح بين مائة ميل ومائة وخمسين ميلا لصرف قيمة
هذه الصكوك .

« وحين يصل الفلاحون إلى القاهرة لا يستطيع أحد منهم صرفها
واستبدال قيمتها إلا من كانت له صلة أو معرفة بشخص ذى نفوذ . أما
الباقون فكانت تصرف لهم صكوك أخرى لتجديدها لمدة ثلاثة شهور . وفى
هذه الحال لا يجدون وسيلة للتخلص من هذا المأزق سوى بيعها للمرابين
والصرافين فى مقابل مبالغ زهيدة جدا .

« فإذا استطاعت حكومة حضرة صاحبة الجلالة الملكة القيام بعمل من
شأنه أن يمكن هؤلاء العمال المساكين من تسلم أجورهم بطريقة مريحة فإن
هذا يكون عملا إنسانيا جليلا من جانبها .

يبدو تناقض في هذا الجزء من بيان سكوت فهو يذكر أن معاملة الشركة للفلاحين المصريين معاملة حسنة إذ هي تدفع لهم الأجور بانتظام وإذا هي تقدم لهم الغذاء الطيب حتى غدا عملهم في حفر القناة يفضل عملهم في الحقول من حيث مستوى المعيشة ، فكيف يتفق هذا القول مع نعتهم إياهم بأنهم أناس تاعسون وعمال مساكين وقوله إنهم يقطعون مائة وخمسين ميلا في السفر إلى القاهرة من أجل صرف الصكوك ثم لا يجدون حيلة لصرفها غير بيعها للجماعات المرايين بثمان بئس ؟

أما قوله بأن عمل المصريين في حفر قناة السويس لا ينطبق عليه نظام السخرة فردود عليه بأن أهم ما يميز نظام السخرة هو الإكراه ، وقد قلنا في الفصل الثاني إن عنصر الإكراه متوفر في عمل المصريين في حفر القناة . ونقرر هنا قيام هذا العنصر قبل أن تطاء أقدام العمال منطقة البرزخ ، منذ أن تشرع الحكومة في جمعهم من قراهم إلى أن تأذن الشركة بتسريحهم من ساحات الحفر . فعملهم هو السخرة بعينها حتى بفرض أن الشركة كانت تدفع لهم أجورا فلم يكن للعمال دخل في قبولهم العمل على أساس تلك الأجور ، فما بالنا إذا كانت الشركة لم تدفع أجورا على الإطلاق في معظم الأحوال كما سنوضحه بالدليل المادى القاطع (١) ؟

ويلاحظ أن النائبين جريفت وسكوت قد اتفقا في أن كلا منها قد أولى الناحية الإنسانية عناية ملحوظة : سعى كل منهما لتخليص الفلاح المصرى من قسوة المعاملة التى يلقاها من شركة القناة ، وطالب كل منهما الحكومة الإنجليزية بالتدخل في مشكلة الفلاحين التاعسين على نحو من الأنحاء .

واختتم سكوت كلمته بمهاجمة سعيد باشا وانتقد الإلزامات المالية التى ربط بها مصر إزاء شركة القناة ، وقال إن الحكومة المصرية قد اكتتبت بما يقرب من نصف رأس مال الشركة التى تتمتع بامتيازات واسعة النطاق من تملك أراض شاسعة إلى مباشرة حقوق إدارية لها إلى غير ذلك وهى

إمتيازات قال سكوت عنها إنه « لا يحق لسعيد باشا كوال على مصر أن يصدر فرمانها » وأبدى تخوفه من أنه إذا جاء اليوم الذى تصفى فيه الشركة أعمالها فسيكون مركز الحكومة المصرية حرجا للغاية وتساءل سكوت « أى مبلغ سيفرض على الحكومة المصرية دفعه بصفة تعويض لشركة تناصرها الحكومة الفرنسية كما هو المحتمل ؟ » وأبدى رجاءه فى أن يجيء رد الحكومة الإنجليزية عن هذه المسألة شافيا (١) .

وقد أجاب لايارد Layard وكيل وزارة الخارجية ببيان مسهب باسم الحكومة الإنجليزية عن هذا الموضوع . واهتم بالناحية الإنسانية بعد أن استبعد الناحية السياسية التى تعرض لها كل من جريفث وسكوت من قبل . وكان الفلاح المصرى الذى تسخره الحكومة المصرية فى حفر القناة هو محور البيان .

تكلم لايارد عن عقد الإمتياز الثانى الذى أصدره والى مصر فى ٥ من يناير ١٨٥٦ وكيف أن المادة الثانية منه نصت على ألا تتجاوز نسبة عدد العمال الأجانب خمس عدد العمال المصريين ، وأبان أن الحكمة فى وضع هذا النص هى منع تدفق عمال أجانب على مصر فى نطاق واسع وبشكل خطير . ثم انتقل بعد ذلك إلى الكلام عن لائحة ٢٠ يوليو ١٨٥٦ التى صدرت لتنظيم استخدام العمال المصريين فى أعمال قناة السويس وكيف

(١) الجزء ١٦٦ صص ١٨٢٣ - ١٨٢٥ من

Hansard's Parliamentary Debates.

وبما هو جدير بالذكر أن جريدة الشركة أشارت فى عدة مناسبات إلى الشهادة التى جاءت على لسان سكوت فى مجلس العموم فى هذه الجلسة للتدليل على حسن المعاملة التى كان يظفر بها الفلاحون المصريون فى ساحات الحفر على يد الشركة . أنظر على سبيل المثال L'Isthme de Suez العدد ١٨٣ الصادر فى أول فبراير ١٨٦٤ ص ٨٥ مجموعة السنة التاسعة . كما أبرز دى لسبس هذه الشهادة ابرازا قويا فى خطابه الذى ألقاه فى اجتماع الجمعية العامة لمسمى الشركة بتاريخ ١٥ يوليو ١٨٦٣ ونشر فى جريدة الشركة العدد ١٧٠ الصادر فى ١٩ يوليو ١٨٦٣ ص ٢٨٣ مجموعة السنة الثامنة .

نص فيها على الشروط الخاصة بإعداد محال لسكنى العمال وتقديم الطعام لهم ووجوب سهر الشركة على ما يكفل راحتهم . ثم قال لا يارد بعد ذلك :

« ويلوح مع ذلك مما كنت أسمعه أن هذه الأجور كانت تدفع مقدما ، ولكن في هذه الظروف كان العمال يعملون رغما عنهم . وقد هرب عدد كبير منهم بالمبالغ التي تناولوها مقدما . ولكي تعمل الشركة على تجنب هذا الهرب قررت وقف العمل بهذا النظام ، ورأت أن يكون دفع الأجور لأصحابها بعد الفراغ من أعمالهم .

« وقد استمرت هذه الحال بعض الوقت ثم اتضح بعد ذلك أن المقاولين توقفوا عن دفع الأجور بتاتا . ويجب على أن أذكر حتى أكون عادلا مع مستر دى لسبس أن المقاولين نفوا ذلك . ومع ذلك فإن الحكومة تلقت تقارير تقول إن المقاولين في العام الماضي قد توقفوا عن دفع الأجور للعمال أنفسهم . وإن هذه الأجور التي يجب دفعها للعمال مباشرة كان يدفع جزء منها إلى مشايخ القرى - رؤساء العمال - وإن الجزء الأكبر منها كان يرسل إلى الوالى نفسه الذى كان يمد الشركة بالغالية العظمى من العمال كما ذكر منذ لحظات السيد النائب المحترم سكوت الذى زودنا بمعلومات وفيرة . وكانت القيمة تخصم من حساب الباشا الذى يهيمه جدا كما تعلمون حضراتكم تقدم عمليات حفر القناة لأنه أحد المسهين في الشركة .

« هذه الواقعة يؤيدها فريق وينفيها فريق آخر ، ولكن من المسلم به أن المقاولين قد اتفقوا مع متعهدين يونانيين في القاهرة والمدن الأخرى أخذوا على عاتقهم تقديم عمال في مقابل أجر خاص عن كل رأس . وقد أدت هذه الحال إلى انتشار البؤس إلى حد عظيم .

« وقد أخبرنا السيد النائب المحترم سكوت أن جما غفيرا من هؤلاء الرجال قد اضطروا إلى قطع مسافة مائة ميل ليتسلموا أجورهم الضئيلة ولكن إذا لاحظنا أن هؤلاء الرجال لا يقضون في العمل أكثر من شهر وأنهم لا يتقاضون أكثر من ستة بنسات في اليوم ، كان عليهم أن يقطعوا مائة ميل

من أجل الحصول على الأربعة عشر شلنا التي أكتسبوها في خلال شهر .
ومن هذا يتضح أن هذه الحال لا ترضيهم على الإطلاق .

« ويؤسفني أن أذكر أن كثيرين من هؤلاء الرجال يقطعون مسافات أطول من هذه أيضا . وقد وجد كوكبهم قنصل إنجلترا العام في مصر أن العمال يأتون من جهات بعيدة تقع بالقرب من الشلال الأول . ولما كان هذا التجنيد الإجباري يتم في كافة فصول السنة : في موسم بذر البنور ، وفي موسم الحصاد ، كانت المتاعب والآلام لا تنصب على الرجال فحسب ، بل على زوجاتهم وأولادهم .

« لقد ذكر السيد النائب المحترم سكوت أن شركة القناة قد صرحت بأنها تستخدم ٢٦ ألف عامل . وهي تنكر أنها تستخدم ٤٠ ألفا ولكنها في الواقع تستخدم ٥٦ ألفا إذ أن هؤلاء الرجال يستبدل بهم غيرهم كل شهر . ويتم عملية الاستبدال هذه في ساحات الحفر وتستغرق بعض الوقت . وكل ما أستطيع أن أقوله إنه من المحتمل أن تؤدي هذه الحال إلى شيوع كثير من ضروب الآلام والبؤس في البلاد .

« أما الناحية السياسية فلن أتعرض لها . وكل ما أذكره أن جزءا صغيرا من العمل قد أنجز وأن ربع رأس مال الشركة قد استنفد . وفيما يختص بالأسئلة الأخرى التي ونجهد إلى وتفسير المعاهدة بين إنجلترا والدول الأخرى فإن الإجابات التي أستطيع الإدلاء بها لن تلقي أى ضوء على هذا الموضوع (١) » .
وقد قفل بعد ذلك باب المناقشة .

إن أهم جزء في بيان وكيل وزارة الخارجية البريطانية أنه وصف —بحق— تسخير الشعب المصري في حفر قناة السويس بأنه تجنيد إجباري وأنه كان يتم في جميع أوقات السنة بغير مراعاة المواسم الزراعية في مصر الأمر الذي أصاب الإقتصاد المصري بأضرار جسيمة وأن المتاعب والآلام لم تنصب العمال

المسخرين وحدهم ولكنها امتدت إلى سائر أفراد المجتمع المصرى من نساء وأطفال .

وفضلا عن ذلك فقد كشف بيان وكيل وزارة الخارجية البريطانية عن عدة حقائق منها أن تسخير الشعب المصرى فى حفر القناة - أو التجنيد الإجبارى - قد شمل البلاد من أقصاها إلى أقصاها ، فامتد إلى الشلال الأول جنوبى اسوان . وأن شركة القناة كانت تستبدل عمالاجددا بعمالها القدامى وأن عملية التغير كانت تستغرق بعض الوقت وهو أمر أشاع الكثير من ضروب الآلام والبؤس فى أنحاء البلاد . أما الحقيقة الثالثة فهى مسألة المتعهدين اليونانيين الذين كانوا يقدمون عمالا مصريين للشركة فى مقابل أجر خاص عن كل رأس ، ولعل فى استعمال وكيل وزارة الخارجية لهذا اللفظ - رأس - ما يكشف عما يرمى اليه من تهكم وسخرية وحقيقة مؤلمة . على أن شركة القناة قد ضاقت ذرعا بالمبالغ التى كانت تؤديها للمتعهدين وهى عشر بارات عن كل رجل فى اليوم الواحد فاستغنت عن خدمات المتعهدين وخاصة بعد أن توسع سعيد باشا فى تنفيذ لأئحة العمال وباتت السلطات المصرية تقدم الآفا عديدة من أفراد الشعب المصرى لتسخيرهم فى حفر القناة . أما مسألة أجور العمال فلم يدل وكيل وزارة الخارجية برأى قاطع فيها وستعرض لحقيقتها فيما بعد .

× × ×

ولقد سارع دى لسبس إلى إرسال خطاب ضاف مفتوح بتاريخ ٢٣ مايو ١٨٦٢ إلى لا يارد وكيل وزارة الخارجية البريطانية الذى تكلم باسم الحكومة فى جلسة ١٦ مايو ١٨٦٢ بمجلس العموم . فقد رأى دى لسبس أن المناقشات التى دارت فى هذه الجلسة « قد تضمنت أخطاء أرى واجبا على أن أصححها لأنها تعطى الرأى العام معلومات خاطئة عن المشروع الذى أتشرف بأن أكون على رأسه » .

وفى مستهل هذا الخطاب أعرب دى لسبس عن اغتباطه وشكره لأن

الذين اشتركوا في هذه المناقشة وفيهم وكيل وزارة الخارجية البريطانية قد اتفقوا ضمنا على فوائد المشروع من ناحيته السياسية كما سجل دى لسبس الاعتراف الصريح الذى جاء على لسان النائب سكوت بالمزايا التى تجنبها انجلترا من تنفيذ المشروع وأن الشركة بعيدة عن النفوذ الذى يظن البعض أنه يوجهها .

تطرق دى لسبس بعد ذلك إلى الناحية الإنسانية الخاصة بالفلاحين المصريين فحاول أن يقيم الدليل على أنه ليس للحكومة الإنجليزية حق التدخل في مسألة السخرة في مصر ، لأن السخرة من عادات البلاد ومن نظمها فهى تعتبر من صميم الشؤون الداخلية للحكومة المصرية واستطرد فقال إن الرق موجود في أمريكا كما يوجد نحو أربعين مليوناً من الأرقاء في روسيا ، ومع ذلك فلم تحرك الحكومة الإنجليزية ساكناً . واستشهد بأسبانيا فقال عنها إنها دولة كاثوليكية متعصبة لا تسمح لأحد باعتراف أو نشر مذهب يخالف المذهب الكاثوليكي ، وقد حوكم أفراد كثيرون في أسبانيا لأنهم عملوا على نشر المذهب البروتستنتي . ولما كانت انجلترا دولة تدين بالمذهب البروتستنتي فقد تعرض البرلمان الإنجليزي لهذا الموضوع . وقد صرح اللورد بالمستون في البرلمان برأى الحكومة الإنجليزية في هذا الموضوع قائلاً « إن هذه مسألة تشريع داخلي ولا يمكن التدخل رسمياً لدى الحكومة الإسبانية » . وهنا تساءل دى لسبس لماذا كفت انجلترا عن التدخل لدى واشنطن ولماذا لم تطالب سان بطرسبرج بإلغاء رق الأرض ولماذا أظهرت هذا التحفظ في مدريد وفي نفس الوقت تعمل على اتباع سياسة مناقضة لهذه الروح في القاهرة ؟

وتدرج دى لسبس بعد ذلك إلى مهاجمة النظم الإجتماعية وقسوتها في انجلترا نفسها ، وأفاض في الكلام عن سوء نظام استخدام الصبية الإنجليزي وكيف يؤخذون للعمل في سن مبكرة جداً رغماً عن إرادتهم . ووصف ما يلاقونه من عنت وقسوة من توقيع العقوبات البدنية عليهم وحرمانهم من الأكل إلى غير ذلك من صارم العقوبات التى تتنافى مع روح الإنسانية .

وأشار إلى مسألة الهندوس وحالة العمال الذين يعملون في الممتلكات الإنجليزية بالهند ثم قال « فإذا تدخلت فرنسا باسم الحضارة والإنسانية في هذه المسائل المؤلمة فأى هياج يحدث في إنجلترا بسبب هذا التدخل ؟ وإذا كان لإنجلترا حق التدخل لحماية الفلاحين المصريين ألا يحق للدول الأخرى أن تتدخل لحماية الصبية الذين يعملون في المصانع الإنجليزية ؟ » .

وكاج طبيعياً أن يبرز دى لسبس في الخطاب ما جاء على لسان النائب سكوت في مجلس العموم من قوله إن الفلاحين يعيشون في البرزخ في أحوال تفضل أحوال معيشتهم في قراهم . وقد اعتر بهذه الشهادة التي جاءت على لسان نائب إنجليزى اعترازاً عظيماً .

وعرج على السخرة فقال عنها إنها نظام مألوف في بلاد الشرق ولا تستطيع إنجلترا أن تنكر حق الحكومة المصرية في جمع العمال لتنفيذ المشروعات العامة . فبفضل نظام السخرة تم انشاء الخط الحديدى من الإسكندرية إلى القاهرة ومن القاهرة إلى السويس ولم تعترض الحكومة الإنجليزية على استخدام السخرة في تنفيذ هذا المشروع لأنه يخدم الإمبراطورية البريطانية ومصالحها . واستطرد مذكراً أنه حين عصفت السيول بجزء من خط السويس الحديدى الصحراوى ضغطت قنصل إنجلترا على الحكومة المصرية لحشد أكبر عدد ممكن من الفلاحين لإصلاح هذا الخط بسرعة حتى لا يتعرض نقل البريد الإنجليزي الإمبراطورى لأى تعطيل . وذكر دى لسبس أن الحكومة المصرية أسرفت في جمع عمال السخرة لهذا الغرض حتى بلغ عددهم خمسين ألفاً وأشار إلى الآلام التي تحملها العمال وإلى الضحايا الذين سقطوا نتيجة التسرع في جمع العمال قبل إعداد الأقوات وماء الشرب لهم في الصحراء .

وناقش دى لسبس بعد ذلك مسألة استخدام العمال المصريين في عمليات - حفر قناة السويس فقال إن موضوع استخدامهم قد نظمته اتفاقات عقدت بين والى مصر محمد سعيد باشا وبين الشركة . وكان ضمان راحة الفلاحين المصريين وتحسين أحوالهم موضع العناية عند وضع هذه الإتفاقات . وأوضح أن معارضة الحكومة الإنجليزية لمشروع القناة هي التي أوحى باستخدام العمال

المضرين بهذه النسبة الكبيرة لتجنب إثارة مخاوف إنجلترا من قدوم عمال أجانب بكثرة كبيرة تهدد مركز مصر السياسي . وأكد دى لسبس أن الجماهير في أوروبا قد أقبلت على الإكتتاب في رأس مال الشركة على أساس هذه الإتفاقات التي سبق للحكومة المصرية أن ارتبطت بها ، ثم قال إنه إذا لم تنفذ الحكومة المصرية لائحة ٢٠ يوليو ١٨٥٦ الخاصة باستخدام العمال المصريين في عمليات حفر القناة فإن ذلك يؤدي إلى تدخل الحكومة الفرنسية لحماية رءوس الأموال الفرنسية التي تتعرض للخطر .

وذكر دى لسبس في هذا الخطاب أن والى مصر قد حرص في لائحة ٢٠ يوليو ١٨٥٦ على أن يكفل للعمال المصريين سبل الراحة وأخذ يعدد المزايا التي يظفرون بها في هذه اللائحة من حيث الأجور « التي تفوق الأجور المعتادة » والتغذية الطيبة ومنع توقيع العقوبات البدنية عليهم والعناية الصحية بهم والعلاج المجاني . وذهب دى لسبس في الإشادة بهذه اللائحة إلى قوله بأنه « لما نشرت هذه اللائحة استقبلتها أوروبا بأسرها بمظاهر الإعجاب . ولم يجرؤ أحد على توجيه أى نقد لها » .

وأخذ دى لسبس بعد ذلك يفند البيانات التي أقيمت في مجلس العموم البريطاني بجلسة ١٦ مايو ١٨٦٢ فنفى منها ما تعارض مع مصلحة عمال السخرة وقال عن الأجور « إنها تدفع إلى العمال شخصيا ومباشرة دون وساطة أحد من رؤسائهم وإن العمال يتناولون هذه الأجور نقدا وفي الأمكنة التي اشتغلوا فيها فليس هناك أى ظل للحقيقة في هذه الوقائع التي ذكرت في البرلمان عن اضطراب الفلاحين إلى قطع المسافات للذهاب إلى القاهرة لصرف أجورهم وتركهم فريسة في أيدي المرابين في القاهرة » .

وفند مسألة توقف المقاولين عن دفع الأجور وقال « إنه لم يسمح لعامل بالعودة إلى قريته قبل أن يسوى حسابه ويتناول أجره كاملا وهذا ما أوكدته لجنايبكم . وإنى على استعداد لإثباته لأي فرد يناقضني » . وقال إن الوقائع

تكتلم بنفسها فقد توفى من بين عشرة آلاف رجل في البرزخ عاملان فقط
« وهذه النسبة أقل بكثير جدا من نسبة الوفيات في كافة أنحاء مصر » .

وأطلق دى لسبس العنان لقلمه فاشاد بأسطورة ابتدعها عن أثر السخرة
في حفر القناة في رفع مستوى المعيشة بين أفراد الشعب المصرى وكان مما قاله
في هذا الصدد « إن الفلاحين يختلطون رويدا رويدا بحضارتنا . خشيتم أن
نحمل اليهم البؤس ولكن نحن نحمل إليهم ملايين الفرنكات ندفعها لهم كأجور .
وهذه الملايين تنشر في الريف وستخفف في فترة من الزمن من ويلات الربا
الذى هو آفة مصر . نحن نسمو بالفلاح إلى مرتبة العامل الحر . نحن نساعد
محمد سعيد على تحقيق برنامجيه في الحضارة » .

وتلرج بعد ذلك مدافعا عن صديقه محمد سعيد فذكر الإصلاحات التى
أدخلها الوالى للنهوض بمستوى الفلاح وهى الإصلاحات التى تضمنتها
اللائحة السعيدية التى صدرت في ٥ أغسطس ١٨٥٨ .

وأخيرا اختتم دى لسبس خطابه بإبداء أمله في أن تتعاون الدولتان -
فرنسا وانجلترا - بإخاء وإخلاص للنهوض بالحضارة ونشر الأنوار والثراء
في العالم (١) .

هذا هو موجز الرد الذى أرسله دى لسبس وهو خطاب شديد اللهجة
في معظم أجزائه يدل على مقدار الحق الذى أحدثته البيانات التى ألقى في
مجلس العموم في نفسه ووقعها في دوائر الشركة مما حمله على إرسال هذا
الخطاب الضافى .

والواقع أن هذا الخطاب لم يتناول الوقائع التى ألقى في مجلس العموم فحسب
فهذه لم تستغرق إلا جزءا يسيرا جدا من الخطاب ، ولكنه تعرض لمشروع

(١) نشرت جريدة الشركة هذا الخطاب في العدد ١٤٣ الصادر في أول يونيو
١٨٦٢ ص ١٧٥ - ١٧٩ مجموعة السنة السابعة كما نشره دى لسبس في
وثائقه . أنظر

القناة برمته وموقف إنجلترا منه فتضمن الخطاب ألوانا من الطعن والتنديد بسياسة إنجلترا وإبراز معايب الحياة الاجتماعية فيها ، ودافع عن السخرة من حيث أنها نظام مألوف في بلاد الشرق ، وأفاض في الكلام عن مزايا لائحة ٢٠ يوليو ١٨٥٦ ودافع عن سعيد باشا « الذى يتهم بالباطل » كما قال في خطابه .

على أن أهم ما يلفت النظر في هذا الخطاب هو التهديد السافر الذى وجهه دى لسبس بتدخل الحكومة الفرنسية إذا حيل بين الشركة وبين تسخير الشعب المصرى في حفر القناة . وقد بنى تدخل الحكومة الفرنسية على أساس حماية الأموال الفرنسية التى أسهمت في مشروع القناة . وقد أشهر دى لسبس هذا السلاح في وجه الحكومة الإنجليزية وغيرها لأن خطابه كان مفتوحا إذ كان يخشى أن تكون للمناقشات التى تثار تباعا في مجلس العموم حول تسخير المصريين في حفر القناة أثر على عمليات الحفر وتحرم الشركة من عمال للسخرة . وهذا التهديد بتدخل الحكومة الفرنسية يصور السياسة الأوربية أصدق تصوير تجاه مصر في النصف الثانى من القرن التاسع عشر : فأوربا تغزو مصر غزوا ماليا أول الأمر ثم تنهز أية فرصة للتدخل في شئون البلاد تدخلا سياسيا ليكون هذا التدخل السياسى بدوره تمهيدا للتدخل العسكرى . وكان إنجلترا بسعيد واسماعيل أن يتعظا من هذا التهديد ، وكان اسماعيل يحكم مصر في صيف ١٨٦٢ نيابة عن عمه سعيد أثناء رحلة الأخير في أوربا . فكان يجب عليه بعد أن عين واليا على مصر سنة ١٨٦٣ أن يتخذ من هذا التهديد السافر عظة له ودرسا فلا يسرف في عقد القروض الأجنبية حتى لا تمثل أوربا هذه السياسة في فصولها الثلاثة المالية والسياسية والعسكرية .

أما من حيث تنفيذ البيانات التى أقيمت في مجلس العموم فإن دى لسبس قد غالى في تكذيبها مغالة لا يمكن قبولها ، ويكفى أنه قرر أن عاملين فقط توفيا من بين عشرة آلاف فلاح في حين أنه في ذلك الوقت كان وباء التيفوس منتشرا في ساحة الحفر رقم ٦ بمنطقة عتبة الجسر شمالى بحيرة

التمساح (١) وقد أودى هذا الوباء بحياة العمال المصريين كما أصيب به بعض الأطباء المصريين والأجانب الذين كانوا يتولون الخدمة الصحية بين جموع العمال ولقى بعضهم حتفهم أثناء مكافحتهم هذا الوباء (٢) .

+ + + +

وقد عملت شركة القناة بكافة الوسائل على نشر هذا الخطاب الموجه إلى وكيل وزارة الخارجية البريطانية فنشرته في جريدة الشركة L'Isthme de Suez في نفس العدد الذى نشرت فيه تفاصيل ما دار في جلسة مجلس العموم بتاريخ ١٦ مايو ١٨٦٢ (٣) . وعنها نقلته بعض الجرائد الأوربية مثل Journal des Débats في عددها الصادر في ٢٤ يونيو ١٨٦٢ وعلقت عليه بمقال بقلم L. Alloury (٤) هاجمت فيه إنجلترا واختتمت المقال بقولها إنه لا يحق لانجلترا وهى دولة لم تسهم بأى مبلغ في هذا المشروع أن تزعم لنفسها الحق في مراقبة سير المشروع من الناحية الإدارية والمالية . وليعلم جيراننا وحلفاؤنا أنه قد أثبت لهم في هذا المشروع الفرص للكسب والإستفادة دون التعرض لأية خسارة . فاذا نجح فسيستفيدون منه أكثر من أكثر من أية دولة أخرى . وإذا فشل المشروع فماذا يعنيهم ؟ (٥) » .

لم يكتف دى لسبس بهذا الخطاب ولكنه ناضل لكى يقر في أذهان الرأى العام الأوربى أن للشركة حقا في تسخير الشعب لمصرى في حفر القناة تنفيذا للائحة ٢٠ يوليو ١٨٥٦ فعمد إلى إلقاء سلسلة من المحاضرات العامة

(١) أنظر التقرير الذى أرسله الدكتور روش Aubert Roche كبير أطباء الشركة إلى دى لسبس بتاريخ ١٠ أبريل ١٨٦٢ يخبره بأن اليفوس ظهر بين عمال الوجه القبلى . نشر هذا التقرير في جريدة الشركة العدد ١٤٤ الصادر في ١٠ يونيو ١٨٦٢ ص ١٩١ - ١٩٢ مجموعة السنة السابعة .

(٢) المصدر السابق

(٣) العدد ١٤٣ الصادر في أول يونيو ١٨٦٢ ص ١٧٥ - ١٧٩ مجموعة السنة السابعة

(٤) هو مؤلف كتاب Comment s'est fait le Canal de Suez

(٥) أعادت جريدة الشركة نشر هذا المقال في العدد ١٤٦ الصادر في ١٥

يوليو ١٨٦٢ ص ٢٢٢ - ٢٢٤ مجموعة السنة السابعة .

في باريس أعاد فيها شرح المسائل التي تناولها في خطاب ٢٣ مايو ١٨٦٢ فأتى في أول يونيو ١٨٦٢ محاضرة عامة عن « حال الفلاحين المصريين الذين يعملون في ساحات الحفر (١) » ثم أتى محاضرة أخرى في ٢٢ يونيو ١٨٦٢ أفاض فيها الكلام على عطف سعيد باشا ورعايته للمشروع وعن حال العمال المصريين والعناية الصحية التي يظفرون بها في ساحات الحفر (٢) ثم أتى محاضرة ثالثة في نفس اليوم تناول فيها بالإسهاب وضوع العمال والأجور التي ينعمون بها إلى غير ذلك (٣) .

و قدى لسبس رجل يجيد فن الدعاية حتى ل يبدو أنه أحد المتخصصين فيها فعمل على إذاعة هذه المحاضرات في أوسع نطاق ممكن . وكانت وسيلته إلى ذلك نشرها في الصحف الأوربية وبعض وكالات الأنباء وطبع بعضها في كتيبات (٤) . فنشرت جريدة Le Constitutionnel في عددها الصادر في ٢٤ يونيو ١٨٦٢ (٥) وجريدة Moniteur de la Flotte في عدد ١٠ يوليو ١٨٦٢ (٦) كما نشرت هذه المحاضرات وكالة هافاس Havas الإخبارية في ٢٠ يوليو ١٨٦٢ ووزعتها على الصحف الفرنسية في باريس والأقاليم (٧) وكذلك نشرتها وعلقت عليها جريدة Le Siècle في عدد ٢٨

-
- (١) نشرت جريدة الشركة هذه المحاضرة في العدد ١٤٤ الصادر في ١٥ يونيو ١٨٦٢ ص ١٩٣ - ١٩٩ مجموعة السنة السابعة
(٢) نشرت جريدة الشركة هذه المحاضرة في العدد ١٤٥ الصادر في أول يوليو ١٨٦٢ ص ٢٠٤ - ٢١٣ مجموعة السنة السابعة
(٣) نشرت جريدة الشركة هذه المحاضرة في العدد ١٤٦ الصادر في ١٥ يوليو ١٨٦٢ ص ٢٢٥ - ٢٣١ مجموعة السنة السابعة

(٤) F. de Lesseps : Conférence sur les travaux du Canal de Suez et le sort des ouvriers en Egypte. Paris 1862.
(٥) أعادت جريدة الشركة نشر هذا المقال في العدد ١٤٥ ص ٢١٣ -

٢١٤

- (٦) أعيد نشره في جريدة الشركة العدد ١٤٦ ص ٢٢٤ - ٢٢٥
(٧) أنظر جريدة الشركة العدد ١٤٧ الصادر في أول أغسطس ١٨٦٢ ص ٢٤٧ مجموعة السنة السابعة .

يوليو ١٨٦٢ (١) وجريدة Le Nouvelliste de Rouen (٢) .

+ + +

وبعد أسبوع واحد من المناقشة التي أثّرت في مجلس العموم بجلسة ١٦ مايو ١٨٦٢ وجه نفس النائب جريفت سؤالاً في جلسة ٢٢ مايو ١٨٦٢ إلى وكيل وزير الخارجية قال فيه « أطلب إلى وكيل وزارة الخارجية إذا كانت حكومة حضرة صاحبة الجلالة الملكة تعزم بذل جهود جديدة لمنع الباشا في مصر من الإستمرار في استخدام نظام السخرة في أعمال قناة السويس (٣) » .

وقد جاء رد لايارد Layard وكيل وزارة الخارجية البريطانية على هذا السؤال مقتضباً للغاية فلم يزد على « أن هذا موضوع يبحث بين الحكومة المصرية وشركة القناة (٤) » .

وفي جلسة أول أغسطس ١٨٦٢ أثار جريفت نفس الموضوع في شيء كثير من العنف . وكانت النقط التي أبرزها إنسانية بحته ، فرجا أن تتوصل الحكومة الإنجليزية إلى التخفيف من الآم المصريين الذين يسخرون في حفر القناة . واستغل فرصة قيام الحرب الأهلية الأمريكية من أجل إلغاء الرق وعطف الرأي العام في إنجلترا على أهداف هذه الحرب . فوصف المصريين المسخرين في حفر القناة بأنهم أناس بائسون وأنهم يعانون من القسوة ألوانا تفوق القسوة التي يتحملها العبيد في أمريكا . ولهذا السؤال الذي وجهه جريفت هذه المرة دلالة : وهي أنه لم يقتنع بما جاء في الخطاب المفتوح المستفيض الذي وجهه دى لسبس إلى وكيل وزارة الخارجية البريطانية بتاريخ ٢٣ مايو ١٨٦٢ وأكد فيه أن العمال المصريين الذين يعملون في حفر القناة يظفرون بمعاملة طيبة من الشركة .

(١) أنظر جريدة الشركة العدد ١٤٧ سالف الذكر

(٢) أنظر جريدة الشركة العدد ١٤٥ سالف الذكر .

(٣) الجزء ١٦٦ ص ٢٠٢٢ Hansard's Parliamentary Debates.

(٤) المرجع السابق

وهذا هو نص سؤاله : « هل توصلت حكومة حضرة صاحبة الجلالة الملكية إلى التخفيف من استخدام السخرة في عمليات الحفر في قناة السويس ؟ إن قسوة فظيعة تفوق في شدتها استرقاق العبيد في أمريكا تصب على هؤلاء الناس البائسين الذين ترغمهم الحكومة على العمل في هذا المشروع . وقد أصبح من المرغوب فيه أن توجه الحكومة كل جهودها لمنع مساوئ هذا النظام (١) » .

وقد أجاب لا يارد وكيل وزارة الخارجية البريطانية على هذا السؤال بقوله « ليس في استطاعتي أن أعطي حضرة النائب المحترم تفصيلات أخرى غير التي أدليت بها في مناسبة سابقة . وقد ذكرت وقتئذ أنه من الحقيقي أن خمسة وعشرين ألف عامل استخدموا في هذا العمل الإجباري الذي يزعم البعض أن الفلاحين قد تقاضوا أجورا عن عملهم هذا ، ولكنني اعتقد أن هذا الرقم دون الحقيقة ، وأن عددا من الرجال يتراوح عددهم بين سبعين ألفا وثمانين ألفا قد انتزعوا من أعمالهم التي يؤدونها في قراهم كي يشتغلوا في حفر قناة السويس . إن هذه الخطة لا بد أن تؤدي إلى بؤس عظيم . إنها تتعارض بشكل جدي خطير مع الأعمال الأخرى التي تدر على الفلاحين أرباحا أوفر مثل إنتاج القطن .

« ومع ذلك فليست هناك طريقة يمكن أن تتدخل بها الحكومة الإنجليزية لأنه في كل معاهداتنا مع الحكومة التركية قد احتفظت الحكومة الأخيرة لنفسها باستخدام هذا الأسلوب في العمل .

« إن كل ما أستطيعه هو أن أرجو أن يدرك وإلى مصر المساوئ التي لا حد لها والتي ترزح من تحتها بلاده وأن يضع حدا لنظام ينطوي على الكثير من ضروب الآلام والحرمان (٢) » .

(١) الجزء ١٦٨ ص ١١٤٧ - ١١٤٩ من المرجع السابق

(٢) الجزء ١٦٨ ص ١١٤٧ - ١١٤٩ Hansard's Parliamentary

وبلاحظ أن وكيل وزارة الخارجية قد أشار إشارة خفية إلى أن المصريين المسخرين في حفر القناة لا يتقاضون أجورا عن أعمالهم وذلك على الرغم من الخطاب الضافي الذي وجهه إليه دى لسبس بتاريخ ٢٣ مايو ١٨٦٢ وأكد فيه أن العمال يتناولون أجورهم بانتظام . ولم يجانب وكيل الوزارة الحقيقة كثيرا حين قرر بصريح العبارة أن عدد العمال الذين تجبرهم الحكومة على العمل في حفر القناة وفق نظام السخرة قد تراوح بين سبعين ألفا وبين ثمانين ألفا وذلك لأن عدد العمال الذين كانت تسخرهم الحكومة لحفر القناة تراوح في ذلك العام وهو ١٨٦٢ بين عشرين ألفا واثنين وعشرين ألفا . وكان أولئك العمال يستبدل بهم غيرهم كل شهر . وقد خلص وكيل وزارة الخارجية من ذلك إلى أنه لا مناص من انتشار البؤس بين أفراد الشعب المصري نتيجة لهذه التعبئة كما أكد أن السخرة في حفر القناة تؤثر على الإقتصاد القوي في مصر وأشار لأول مرة في هذا النصال الذي قام بين إنجلترا وبين شركة القناة إلى مسألة القطن وستعرض لها في فصل قادم .

وقد كتب ارنست دبلاس مدير جريدة الشركة مقالا ضافيا رد فيه على مادار في هذه الجلسة (١) ولم يأت بجديد بل كان المقال في مجموعه تكرارا لما ذكر في المناسبات السابقة التي كان يثار فيها موضوع السخرة في حفر القناة .

(١) العدد ١٤٨ الصادر في ١٥ أغسطس ١٨٦٢ ص ص ٢٥٢ - ٢٥٥
مجموعة السنة السابعة

الفصل الحادى عشر

موت العمال عطشا فى ساحات الحفر

خطورة مشكلة ماء الشرب فى ساحات الحفر - فشل الشركة فى حلها - نقل الماء إلى بورسعيد من الاسكندرية ودمياط والمطرية - استخدام المكثفات - التجاء الشركة إلى كبار المصريين فى منطقة بحيرة المنزلة - أزمات مروعة فى بورسعيد بسبب نفاذ ماء الشرب - خطورة الموقف فى ساحات الحفر فى الصحراء - الإعتماد على مياه الآبار - تأخر قوافل الماء - موت العمال عطشا - تجبيط الشركة - العمال يشربون ماء أجاجا - اعتراف دى لسبس بخطورة الموقف - السبب الحقيقى لتفاقم المشكلة - الشركة تغلب الناحية السياسية على حياة المصريين - محكمة السين فى باريس تشهد قصة المشكلة - سعيد ينقذ الموقف - تفرقة حلوة صغيرة - الشركة تلجأ إلى أنصاف - الحلول - المشكلة فى النصف الجنوبى من البرزخ - ١٠٠ ألف من عمال السخرة يمدون التربة الحلوة إلى السويس - ازدهار مدينة - السويس بعد اضمحلالها .

+ + +

كان جلب ماء الشرب إلى جموع العمال فى ساحات الحفر القائمة فى صحراء البرزخ هو مشكلة المشكلات التى واجهتها الشركة منذ بدأت عمليات تنفيذ المشروع فى ٢٥ ابريل ١٨٥٩ ، إذ كانت تلك المشكلة من الخطر والتعقيد والصعوبة ما جعل كافة مشكلات التنفيذ الأخرى التى صادفتها تتضاءل أمامها .

وقد فشلت الشركة خلال السنوات الأربع الأولى (١٨٥٩ - ١٨٦٢) فشلا ذريعا فى حل مشكلة ماء الشرب . وكان الإضطراب الشديد وارتجال

الحلول هما الطابع الذى اتسمت به تلك الفترة فيما يختص بهذه المشكلة . ولم يبد رجاها يقظة فى مواجهة الموقف واستعدادا لتطوراته وواجهت الشركة حالات خطيرة مكرورة من نقص كميات الماء أو نفادها أو تأخر وصولها أو انعدامها مما جعل تلك السنوات أحلك الفصول سوادا فى تاريخ الشركة وأخطر فترة تعرض فيها العمال لخطر الموت عطشا .

كانت منطقة بورسعيد هى أول بقعة بدأ فيها تنفيذ المشروع ، وأخذت الشركة تنقل إليها ماء الشرب أول الأمر من الإسكندرية فى سفينة بخارية استأجرتها وكانت تسمى « سعيد (١) » وقامت القوارب والسفن الصغيرة فى بحيرة المنزلة بنصيب فى نقل ماء الشرب إلى بورسعيد من المطرية (٢) كما استخدمت الجملال فى نقله من دمياط (٣) . وإلى جانب ذلك استوردت الشركة تباعا خلال عامى ١٨٥٩، ١٨٦٠ ثلاثة مكثفات لتحويل ماء البحر إلى ماء عذب نافع شربه (٤) . وكفت الشركة عن جلب ماء الشرب من الإسكندرية واقتصرت على إحضاره من دمياط والمطرية بجانب إنتاج المكثفات الثلاث .

ولم تكن هاتان الوسيلتان كافيتين للوفاء بحاجات عمال بورسعيد وساكنيها، وكانت المكثفات تتوقف عن العمل بسبب عطب يصيب بعض أجزائها .

(1) Voisin Bey, ouvr. cit., t. VI, p. 79.

(2) Percy Badger, ouvr. cit., p. 41.

(3) Bourdou : Le Miracle de l'eau. Histoire de l'eau douce dans l'Isthme de Suez, p. 323.

وكذلك

Fol, ouvr. cit., p. 14.

(٤) بخصوص تلك المكثفات أنظر كلا من :

Voisin Bey, ouvr. cit., t. VI, pp. 79, 145 et 168.

Ritt Olivier, ouvr. cit., pp. 173 et 182.

وجريدة L'Isthme de Suez العدد ٩٦ الصادر فى ١٥ يونيو ١٨٠ ص ٢٠٢
مجموعة السنة الخامسة .

وتأخذ الشركة وقتا طويلا في اصلاحها بسبب عدم توفر قطع الغيار . وكان خطر انقطاع ورود الماء أو عدم كفاية كمياته لا يزال جاثما ، وهو أمر كانت تترتب عليه نتائج خطيرة من تعرض أرواح المستخدمين والعمال لخطر الموت عطشا ومن اضطراب الأمن وتعطيل سير العمل .

لجأت الشركة إلى مصطفى عناني بك ، وهو أحد كبار المصريين المشتغلين بتجارة صيد الأسماك في منطقة بحيرة المنزلة ، وكان له سلطان كبير على سكان تلك المنطقة ويمتلك عددا وافرا من سفن الصيد . واتفقت معه على أن يرسل كميات من الماء العذب لا تقل عن ستة أمتار مكعبة في اليوم ويضعها في براميل ، تقدمها له الشركة ، وينقلها في قواربه لترسو بها نجاه الفنار المقام في ميناء بورسعيد (١) . وفي مقابل ذلك يتقاضى عناني بك ستة فرنكات عن المتر المكعب من الماء (٢) . وكان هذا الاتفاق في مصلحة الشركة إذ كان المتر المكعب من الماء الذي تنتجه المكثفات يكلف الشركة عشرين فرنكا .

ولكن لم يستمر ذلك الاتفاق أمدا طويلا واعتمدت الشركة على وسائلها الخاصة في جلب ماء الشرب عبر بحيرة المنزلة ثم فشلت وعادت إلى الأخذ بالنظام السابق فعقدت في يونيو ١٨٦١ اتفاقا مع محمد الجيار - وهو أحد كبار أصحاب السفن في بحيرة المنزلة ومن ذوى الموارد الضخمة - لنقل ماء الشرب في براميل تعهدت الشركة بتقديمها إليه ، ولكنها عجزت عن تقديم العدد الكافي منها إلى أن استطاعت استيراد عدد منها في سبتمبر ١٨٦١ . وكانت كل سفينة تحمل برميلين من الصاج . وكانت سعة كل برميل مترا مكعبا من الماء ، ولدى وصول السفينة إلى بورسعيد تفرغ شحناتها ، بواسطة مضخة ضاغطة ، في خزان شيدته الشركة من الصاج ويسع ٣٢ مترا مكعبا .

(1) De Lesseps F.: Lettres, Journal et Documents etc. ouvr. cit., t. III, p. 430.

Voisin Bey, ouvr. cit., t. VI, pp. 217-218.

(٢) تقول جريدة L'Isthme de Suez ، أن الثمن كان خمسة فرنكات. انظر

العدة ٩ . الصادر في أول يناير ١٨٦١ ص ٣-٥ مجموعة السنة السادسة

وكان ثمن المتر المكعب عشرة فرنكات . وقد استمر ذلك الإتفاق نافذا مع محمد الجيار حتى فرغت الشركة من مد خط أنابيب الماء من الإسماعيلية إلى بورسعيد في ابريل ١٨٦٤ (١) .

وعلى الرغم من هذه التدابير فقد كان الماء في بورسعيد عزيزا صعب المنال وظل العمال هناك يعانون الكثير من ضروب الحرمان ويتعرضون للموت عطشا بسبب نفاد الماء في المدينة وتأخر وصول مقادير منه إليها . ويتضح ذلك الحرمان وتلك المخاطر من وصف كتبه أحد الفرنسيين عاش في تلك الأخطار :

« بورسعيد في ١٥ من ديسمبر ١٨٦١

« لقد خرجنا من أزمة خطيرة مروعة . فقد كسر أحد المكثفات . ولم تكف مقادير الماء التي ينتجها المكثفان الآخران لمواجهة استهلاك المدينة اليوم فقد زاد عدد السكان زيادة كبيرة ولم نستطع الإعتماد على الماء العذب الذي تجلبه من المطرية سفن الرئيس محمد الجيار الذي عقد معه اتفاق لنقل الحاجيات عبر بحيرة المتزلة وخاصة لنقل ماء الشرب إلى بورسعيد ورأس العش .

« وما زاد الموقف حرجا هبوب عاصفة شديدة دامت ستين ساعة متوالية . ولم يصل إلينا أي قارب أو سفينة طوال المدة التي استمرت خلالها العاصفة . ولم يكن هناك بد من أن نطبق نظام توزيع الماء على السكان بالبطاقات . وكان نصيب الفرد لايزيد على لترين من الماء لكافة استعمالاته ...

« ولما حل اليوم الثالث ولم يظهر أي قارب أو سفينة في طريقها إلينا تجمهر العمال ووقفوا عند مرسى السفن المنتظر وصولها من المطرية . ولم تكده هذه القوارب تقف تجاه مراسيها حتى اندفع العمال المتجمهرون—وكان عددهم يتراوح بين مائتين وثلاثمائة عامل ودفعوا جانبا وبكل عنف رجال هذه

(١) الإتفاق المذكور في فوازان بك الجزء السادس ص ص ٢١٨ - ٢١٩

وأنظر أيضاً الجزء السابع ص ص ٦ - ٧ .

القوارب وفتحوا براميل الماء واغتصبوا شحنة المياه لم تبق جرعة من الماء في هذه القوارب وقد غادر العمال المكان .

« إن الموقف خطير . . . » (١)

وقد تكررت تلك المأساة في الشتاء التالي إذ قامت عواصف هوجاء في ديسمبر ١٨٦٢ تجاه بورسعيد وحالت دون وصول قوارب الماء فعملت الشركة على جلبه من بئر يقع عند « فم طينه » على بعد ٢٥ كيلومترا من بورسعيد غير أن ماء ذلك البئر لم يكن مستساغا (٢) .

ولا يغيب عن البال أن بورسعيد كانت تفضل غيرها من مراكز العمل وساحات الحفر القائمة في داخل البرزخ إذ توجد بها ثلاثة مكشفات والإتصال بها ميسور بحرا ، والقوارب تشق طريقها إليها من جهات متعددة في منطقة بحيرة المنزلة ، والجمال ترتاد الشريط الساحلي الواقع بين البحر المتوسط وبحيرة المنزلة في طريقها من دمياط إلى بورسعيد . كما أن نشاط الشركة في بورسعيد لم يكن طارئا فقد كانت أول منطقة شهدت تنفيذ المشروع .

وإذا كان الموقف في بورسعيد لا يزال خطيرا بعد أن سلخت الشركة قرابة ثلاثة أعوام منذ بدأت في تنفيذ المشروع وعلى الرغم من كل المميزات التي كانت تتمتع بها بورسعيد فإن الموقف كان مروعا بشعا في ساحات الحفر القائمة في أعماق الصحراء في برزخ السويس . فقد ابتعدت عمليات الحفر بعد ذلك عن منطقة بورسعيد وانتقلت جنوبا إلى القنطرة وفرادن ومرتفعات عتبة الجسر حتى بحيرة التمساح . وأخذت الشركة تنقل الماء إلى العمال في ساحات الحفر من بعض آبار متناثرة في الصحراء (٣) .

(١) Ritt, ouvr. cit., p. 225.

(٢) Fol, ouvr. cit., p. 15.

(٣) كانت هذه الآبار:

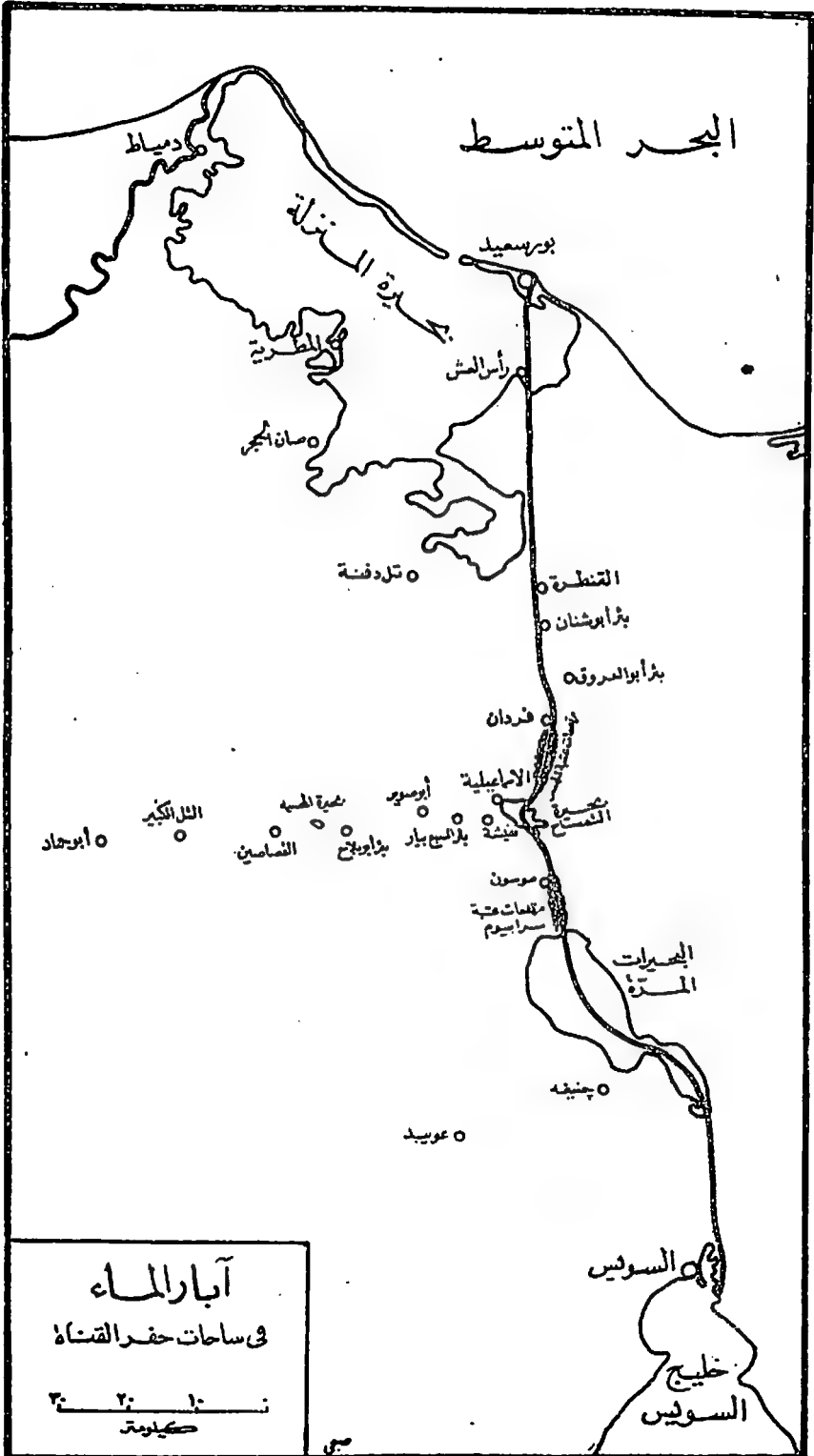
أ - أبو صوير غرب عتبة الجسر

ب - نقيشه عند بلدة نقيشه

ج - السبع بهارين البئرین السابقين .

د - أبو العروق : شمال شرق هضبة عتبة الجسر

هـ - أبو شنان : جنوبي القنطرة .



كان الماء عند استخراجِه من الآبار يوضع في براميل تحملها الجمال إلى أماكن حشد العمال (١). وكان كل جمل لا يحمل سوى برميلين ، سعة كل منها سبعون لترا (٢) . وكان متوسط المسافة التي يقطعها الجمل في اليوم ٤٥ كيلومترا (٣). وكانت الجمال تسير في قوافل ، قوام كل قافلة عدد يتراوح بين عشرة جمال وعشرين جملا ومعها العدد اللازم من الجمالين ورئيسهم الذي يكون في مقدمة القافلة (٤) . واستوردت الشركة لهذا الغرض عددا كبيرا من البراميل (٥) واستأجرت عددا ضخما من الجمال قدره أنصاف الشركة بأنه كان يتراوح بين ١,٥٠٠ ١,٦٠٠ جملا (٦) .

إن هذا الأسلوب الذي سارت عليه الشركة في جلب ماء الشرب إلى ساحات الحفر كان بدائيا . ونحن لانطلق هذه التسمية جزافا بل نستعيرها من أشد الكتاب الفرنسيين مناصرة لدى لسبس ومساندة لشركة القناة (٧) . فالماء كان يجلب من مسافات بعيدة للغاية على ظهور الجمال ويكفي أن نذكر أن قافلة الجمال كانت تأخذ أربعة أيام في ذهابها من القنطرة إلى مورد الماء وفي عودتها منه (٨) وإذا تأخر وصول القافلة ، وهو أمر كان يحدث غالبا ، كان الموت يجصد العمال حصدا (٩) . ومن هنا يقول فارمان إن العمال كانوا يموتون كالذباب (١٠) . أما ديسي فيقول إنهم كانوا يموتون كالماشية (١١) .

(1) Micard : Le Canal de Suez et le génie français. Paris p. 135.

(2) Voisin Bey, ouvr. cit., t. VI, p. 221.

(3) Voisin Bey, ouvr. cit., t. VII, p. 4.

(4) Ritt, ouvr. cit., p. 232.

(5) ibid.

(6) Voisin Bey, ouvr. cit., t. VII, p. 5.

أما فارمان فنصل الولايات المتحدة في مصر فيقرر أن ١٦٠٠ جمل أو أكثر قد استخدمت لهذا الغرض وأن مصر هي التي قدمت هذا العدد من الجمال. أنظر

Farman, ouvr. cit., p. 202.

(7) Fontane Marius, ouvr. cit., 2ème partie, p. 138.

(8) Voisin Bey, ouvr. cit., t. VI, p. 168.

(9) Hoskins, ouvr. cit., p. 365.

(10) Farman, ouvr. cit., p. 203.

(11) Dicey, ouvr. cit., p. 36.

كان معظم العمال يلوذون بالفرار من ساحات الحفر حين يستشعرون الخطر الداهم بسبب نفاد كميات الماء وتأخر وصول مقادير أخرى فيلتمسون النجاة بالهرب قبل أن يدركهم الموت . وكانوا في تلهفهم على النجاة بأرواحهم لا يقدرون خطورة ما هم مقدمون عليه من احتياز صحراء وهم لا يحملون ماء ، وينسون بعد الشقة التي تفصل بين ساحات الحفر وبين الأماكن المأهولة والتي توجد فيها مياه الشرب ، فكانوا يلقون حتفهم في الطريق من شدة العطش وتظل جثثهم في العراء على رمال الصحراء تنهشها الذئاب . ويقول ريت « إذا ضاقت الطريق قافلة الجمال التي تحمل ماء الشرب نتيجة أوامر أسئء إعطاؤها أو أسئء فهمها أو أسئء تنفيذها فإن فوجا بأسره من العمال يموزه الماء ويكون هربهم هو أقل الكوارث التي تنجم عن هذا الحادث (١) » . وقد ذكر هذا الكاتب هرب العمال على أنه أقل الكوارث ولا شك أنه كان ينظر من زاوية معينة هي مصلحة الشركة فاعتبر هرب العمال كارثة تؤثر على إنتاج الشركة في الحفر وتجنب أن يذكر الكوارث الأخرى التي تصيب المجتمع المصري نتيجة موت الفلاحين عطشا في ساحات الحفر . وليس بمستغرب أسلوب هذا الكاتب في وصف ضحايا مشكلة ماء الشرب لأنه فرنسي ومستخدم في شركة القناة يهتم بمصالحها وكثيرا ما دافع في كتابه عن تصرفاتها .

وكان هناك قلة من العمال يستسلمون لقضاء الله وقدره ، لا يبرحون ساحات الحفر يحدوهم الأمل في وصول القافلة التي تحمل ماء الشرب . وكان يطول انتظارهم ويلفظون أنفاسهم قبل أن تدركهم قافلة الجمال .

أما العمال الذين قدرت لهم النجاة فقد قاسوا كثيرا من جراء هذه المشكلة ، إذ كان بعضهم يشرب من آبار يميل ماؤها إلى الملوحة ، كالعمال الذين اشتغلوا في منطقة بحيرات البلاح ، إذ كانوا يأخذون حاجتهم من الماء من بئر (أبو العروق) . وكان أنعدام الماء الصالح للشرب في تلك المنطقة

يضطروهم اضطرابا إلى تناول ذلك الماء الأجاج (١) . وظل العمال يتجرعون ذلك الماء ردحا من الزمن إلى أن دل أحد رؤساء الأعراب، ويسمى الحاج سالم، رجال الشركة في أغسطس ١٨٦١ إلى موقع بئر بالقرب منهم . هو بئر (أبو شنان) (٢) . تصلح مياهه لشرب الانسان فوجهت الشركة قوافل الجمال شطره تنقل مياهه إلى العمال (٣) . ويكشف هذا الحادث عن اضطراب الشركة فلم تقم بدراسة تربة البرزخ دراسة وافية على الرغم من أنه كان لها عدة فرق فنية عهدت إليها في مناسبات عديدة ارتياد البرزخ ودراسة تربته والكشف عن مواطن الآبار فيه (٤) .

ومن دلائل ارتجال الحلول والاضطراب الشديد أن تشرع الشركة في تنفيذ مشروع مؤقت يجلب ماء الشرب إلى مناطق كثيرة واسعة ثم تركه جانبا حين تكتشف على مقربة من مكان المشروع ، في منطقة تحفها التلال ، بئرا يصلح ماؤه لشرب الانسان فتتصرف إليه ويضيق الوقت الذي صرف في الدراسة والإعداد وتضيق الجهود التي بذلت في تنفيذ بعض مراحل المشروع (٥) .

(1) Voisin Bey, ouvr. cit., t. VII, pp. 5-6.

(2) Berchère, ouvr. cit., p. 49.

تجد في هذا الكتاب قصة العثور على ذلك البئر .

(3) Voisin Bey, ouvr. cit., t. VI, p. 220.

(٤) كانت الشركة قد كونت خمس فرق للقيام بالأبحاث في البرزخ . وقد عهد إلى الفرقة الثالثة بالبحث عن الآبار . كما أن مجلس إدارة الشركة قد أقر في جلسة ١٤ فبراير ١٨٦٠ عدة تدابير كانت لجنة الإدارة قد اتخذتها بجلسته ٢٤ يناير ١٨٦٠ وكان من بينها مسح أراضي البرزخ ودراسته والتعرف عليها . أنظر

Voisin Bey, ouvr. cit., t. VI, pp. 82, 141-144 et 145.

(٥) كان هذا المشروع يقوم على الاستفادة من مياه القرق البلوزي القديم فتحفر ترعة تخرج من ذلك الفرع عند قرية تل دفنه قبل مصبه في بحيرة المنزلة . وتنتجح التربة شرقا مسافة ٢ كيلومترا حتى تبلغ القنطرة فتغذي منطقتها بماء الشرب ، وفي نفس الوقت تنشئ الشركة في القنطرة محطة مائية يخرج منها خط أنابيب ماء يتجه شمالا إلى بورسعيد فيغذي بدوره المدينة وسائر ساحات الحفر ومراكز العمل التي تقع في طريق خط الأنابيب . ومن ناحية ثالثة تستغل الشركة موقع القنطرة على القناة البحرية الصغيرة - مصفر قناة السويس - فتتقل ماء التربة

كما كانت الشركة تقوم بتنفيذ مشروع مؤقت هو مشروع بحيره المحسمة يغنيها عن ماء الآبار وتصرف فيه جهدا ووقتا ومالا ولكنه يفشل فشلا تاما فتمضى في طريقها الأولى البدائية من حيث الإعتماد على قوافل الجبال في نقل الماء من آبار الصحراء (١) .

وكان نقل ماء الشرب بهذه الطريقة البدائية إلى ساحات الحفر يكبد الشركة نفقات باهظة ، فبلغت تكاليف نقل المتر المكعب من الماء إلى منطقة القنطرة ٢٥ فرنكا أى ما يوازى مائة قرش تقريبا ، وإلى منطقة مخفر ٢٠ فرنكا ، وإلى عتبة الجسر ١٥ فرنكا (٢) .

وليس أدل على نقص كميات ماء الشرب من خطاب نشره دى لسبس في وثائقه . وكان قد أرسل هذا الخطاب من القاهرة بتاريخ ٢٤ يناير ١٨٦٢ إلى مندوب المقاول العام للشركة في منطقة بئر « أبو بلح » بالقرب من بحيرة التمساح ، وقد جاء فيه « أبلغنى الوالى أن رجال الوجه القبلى يشكون من أنه وزع عليهم منذ اليوم الأول لوصولهم ساحات الحفر خبز جاف قد تسرب إليه التعفن وأن ماء الشرب كان قليلا وأن وقد نفيت له كل

في سفن ذات صهاريج أو قوارب عادية توضع فيها براميل تملأ ماء وتسير القوارب في القناة البحرية إلى فردان عند سفح مرتفعات عتبة الجسر ومن هناك تحملها الجبال وتوزعها على ساحات الحفر الواقعة في المنطقة الشمالية من هضبة عتبة الجسر . واستكالا لأسباب نجاح المشروع شيدت الشركة في يوليو ١٨٦١ سدا عند نهاية الفرع البلوزى يحجز خلفه ماء النيل بدلا من ضياعها في بحيرة المنزل من ناحية ولتغذية منسوب الماء في ذلك الفرع فتنسب المياه في ترعة تل دفنه في سهولة ووفرة من ناحية أخرى . ثم شرعت في حفر التربة من ناحية الفرع البلوزى حتى إذا قطعت في حفرها مسافة خمسة كيلومترات أوقفت العمل لاكتشاف بئر أبوشنان .

(١) كان هذا المشروع يقوم على الاستفادة من مياه بحيرة المحسمة غربى عتبة الجسر . ورأت الشركة أن تحفر ترعة طولها ٢٦,٨٠٠ متر تخرج من بحيرة المحسمة وتصب في بئر « أبو بلح » وهناك تحفظ المياه في حوض تشييده الشركة ويخرج منه خط مزدوج من الأنابيب ينساب فيه الماء إلى ساحات الحفر في عتبة الجسر .

هذا . ولكن ليس هناك دخان بدون نار . وعليك أن تنظر في الأمر بنفسك (١)»
وقد تكلم دى لسبس هنا عن عدم كفاية مقادير ماء الشرب وتجنب أن ينشر شيئاً عن نفاد ماء الشرب أو تأخر وصوله إلى آخر تلك الكوارث التي حلت بالعمال المصريين في ساحات الحفر وألقت بهم في موارد الهلاك . ولكنه قرر في مناسبة أخرى أن شغله الشاغل كان إعداد الوسائل اللازمة لتموين العمال وسط الصحراء وعلى الأخص إمدادهم بماء الشرب قبل كل شيء . وقد ذهب إلى أن مشكلة حفر قناة السويس إنما هي في توفير ماء الشرب في ساحات الحفر ، أى أن نجاح تنفيذ المشروع وإعداد الكميات الكافية من ماء الشرب إنما هما عبارتان مترادفتان (٢) .

والشطر الأخير من قول دى لسبس هو دفاع عن الشركة سقيم لتبرير موقفها ، إذ لا شك أن شركة القناة كانت مسئولة عن هذا الوضع وعن الحسائر الجسيمة في الأرواح لأنها قلبت رأساً على عقب المنهاج المرسوم لتنفيذ المشروع ، واهتمت بالناحية السياسية وأغفلت الناحية الإنسانية ، وبعبارة أخرى لم تكثر بأرواح العمال وعנית وقتلت بتدعيم مركزها في المعترك الدولي .

ولتفسير ذلك نقول إن عقد الإمتياز الثاني الصادر في ٥ يناير ١٨٥٦ نص على أن تقوم الشركة إلى جانب إنشاء قناة السويس بحفر ترعة للماء العذب تستخدم في أغراض الري والملاحة النهرية ، تخرج من النيل إلى بحيرة التمساح ثم تنفرع إلى فرعين أحدهما يتجه شمالاً إلى بورسعيد والآخر جنوباً إلى السويس وكان لبنان بك وموجل بك كبيراً مهندسى الحكومة المصرية قد وضعاً بتاريخ ٢٠ مارس ١٨٥٥ - قبل صدور عقد الإمتياز الثاني - تقريرهما

(1) De Lesseps F.: Lettres, Journal et Documents etc., ouvr. cit., t. IV, pp. 149-150.

(٢) محاضرة عامة ألقاها دى لسبس في جمعية المهندسين بباريس بتاريخ ٢٢ يونيو ١٨٦٢ ونشرت في جريدة L'Isthme de Suez العدد ١٤٦ الصادر في ١٥ يوليو ١٨٦٢ مجموعة السنة السابعة .

المعروف باسم « المشروع الإبتدائي لشق برزخ السويس (١) » وقررا فيه أن تكون الأسبقية في التنفيذ لترعة الماء العذب فيتم حفرها قبل أن يشرع في حفر قناة السويس . واستندا في رأيها إلى أن قناة السويس تجتاز منطقة صحراوية ينعدم فيها الماء الصالح للشرب إلا من بعض آبار قليلة متناثرة لاتفي بإمداد جموع كثيفة العدد من العمال بماء الشرب . فاذا بدأت الشركة بحفر الترعة الحلوة استطاعت أن تواجه الموقف باطمئنان حين تحشد العمال وسط البرزخ لحفر قناة السويس . كما اقترحا أن تخرج الترعة الحلوة من القاهرة عند بولاق وتجه شرقا إلى بحيرة التماسح ، ثم يخرج من الترعة فرع طوله ٨٧ كيلو مترا يمتد جنوبا إلى السويس ، ويمد مؤقتا إلى بورسعيد خط أنابيب ماء طوله ٨٠ كيلومترا على أن تستبدل بذلك الخط من الأنابيب ترعة فيما بعد (٢) .

وقد اتفق سعيد ودي لسبس على أن تتولى الحكومة المصرية حفر الترعة الحلوة وإنشاء ملحقاتها على نفقة الشركة قبل تأسيسها ، طبقا للمواصفات التي جاءت في تقرير كبير مهندسى الحكومة المصرية ، حتى إذا ما طرحت الأسهم للإكتتاب وتكونت الشركة قامت بتسديد نفقات حفرها للحكومة المصرية (٣) .

ولما عرض تقرير لبنان بك وموجل بك على اللجنة العلمية الدولية للراسته أقرت ما جاء به خاصا بوجوب البدء بحفر ترعة الماء العذب وأحيطت علما بأن الحكومة المصرية هي التي ستولى حفرها على نفقة الشركة المستقبلية (٤) .

(1) De Lesseps F. : Percement etc., ouvr. cit., t. II, p. 67-214.

(٢) أنظر معلومات مبسطة عن مشروع ترعة الماء العذب كما ورد في تقرير كبير مهندسى الحكومة المصرية في فوازن بك
الجزء الرابع ص ص ١٧ - ٢١ ، ٣٠ ، ٨٠ ، ٣٣٩
الجزء السابع ص ٢ .

(3) Voisin Bey, ouvr. cit., t. IV, pp. 80, 339 et 341.

(4) Voisin Bey, ouvr. cit., t. IV, pp. 78-80, op et 339.

وأصدر سعيد باشا « أمرا كريما » جاء فيه « إنه بمنته تعالى سيصير البدء والشروع في عملية ترعة السويس . وحيث أن الاهتمام في تنجيز وتأدية لوازمها بمجرد طلبها في الوقت والحال من أقصى مرغوبنا ، فقد صدرت أوامرنا إلى جهات الإقتضاء عن ما ذكر ، وأصدرنا أمرا هذا إليكم لتعلموا ذلك وبحال ورود مكاتبة إليكم بطلب أى شيء للزوم تلك العملية سواء كانت من ديوان محافظة مصر أو من المهندسين المأمورين بأشغال الترعة المذكورة تبذلوا كمال الهمة في تأديته بوقته وساعته بدون تأخير كما هو مطلوبنا (١) » . وفي النصف الثاني من عام ١٨٥٦ اتخذ سعيد التدابير النهائية لحفر الترعة (٢) ، واستورد من إنجلترا وفرنسا المهات اللازمة لتنفيذ مشروع الترعة الحلوة (٣) ووضع المهندسون علامات على الأرض لتحديد خط سير الترعة . وكان عدد العمال الذين يعملون وقتئذ اربعمائة عامل ولكن دى لسبس لم يقنع بهذا العدد وطالب برفعه إلى ألف . وجريا على عادته مع سعيد باشا كتب دى لسبس إليه من باريس في ٣١ مارس ١٨٥٧ خطابا يفيض بإطرائه ومدحه ويؤكد له أنه - أى سعيد باشا - أصبح موضع تقدير العالم أجمع ، وأخذ يبحث على المضي في حفر ترعة الماء العذب وقال

(١) محفوظات قصر عابدين : دفتر عربى رقم ١٨٨٤ ص ٥ في ٢٣ جماد أول ١٢٧٢ (٣١ يناير ١٨٥٦) .
هذا وقد أصدر سعيد باشا في نفس اليوم عدة أوامر مشددة على غرار هذا الأمر إلى كل من محافظ القاهرة ومدير القليوبية والقلعة السعيدية وغيرها من الجهات الحكومية . أنظر محفوظات قصر عابدين :
دفتر رقم ١٨٨٣ وثيقة رقم ٥٥ ص ١٩١ ووثيقة رقم ١٤٣ ص ١٩٣ ووثيقة رقم ١٨ ص ١٤٤
ودفتر رقم ١٨٨٤ وثيقة رقم ٣٣ ص ٤ .

(2) Rassignal, ouvr. cit., p. 37.

(٣) استورد موجل بك في أكتوبر ١٨٥٦ من إنجلترا بموافقة الحكومة المصرية ولحسابها ٣٨ ألف متر من الأنابيب قطر بعضها ٢٥ سم وقطر البعض الآخر ٢٠ سم . كما استورد من فرنسا ٧٢ ألف متر من الأنابيب قطر بعضها ١٦,٥ ، ١٥ ، ١٢ سم . واستورد أيضا عددا كبيرا من الأكواخ الخشبية الكبيرة التي يسهل نقلها من مكان إلى آخر بعد فك أجزائها .

« وطبقا لما لمسته بنفسى فى باريس وفى لندن وطبقا لما كتبه إلى نيجريللى Negrelli (١) وباليوكابا Paleocapa (٢) يمتدح العالم كله سموكم لشروعكم فى أعمال حفر ترعة الماء العذب. وأؤكد لسموكم بكل ثقة أنكم تستطيعون متابعة هذه الأعمال دون أن يكون هناك أى مبرر للقلق أو للمخاوف إذا كان الوقت وحاجات الزراعة وموارد الحكومة تسمح بتنشيط هذه الأعمال إلى الحد المطلوب (٣) ». وقام دى لسبس من ناحيته بوضع مشروع لائحة مؤقتة لتنظيم العمل فى حفر تلك التربة وأرسله من أوروبا فى شهر إبريل ١٨٥٧ إلى رويسنرس الوكيل الأعلى لشركة القناة فى مصر (٤).

ولكن حدث أن تلقى سعيد باشا فى شهر يوليو ١٨٥٧ خطابا من دى لسبس يخبره فيه برغبته فى طرح موضوع ترعة الماء العذب برمته على اللجنة العلمية الدولية من جديد لدراسته مرة أخرى وإبداء رأيها فى المشروعات النهائية التى وضعها مهندسو الحكومة المصرية وخاصة فيما يتصل بتحديد الموقع الذى تخرج منه التربة من النيل والبت فى نوعها وهل تكون ترعة ضيقة أو ترعة نيلية. ثم ذكر فى خطابه أن البدء من ذلك الوقت فى حفر ترعة الماء العذب التى هى جزء متمم لا ينفصل عن مشروع شق برزخ السويس يعد أمرا سابقا لأوانه وأنه لما كان الوقت قد حان لتكوين شركة القناة فقد أصبح من المرغوب فيه أن تترك للشركة المستقبلية الحرية التامة فى العمل فتتخذ الحلول التى تراها كفيلة برعاية مصالحها وخاصة فيما يتصل بموضوع رى الأراضى الشاسعة الممنوحة للشركة (٥). وعلى أثر تلقى هذا الخطاب أوقفت الحكومة المصرية العمل فى ترعة الماء العذب (٦).

(١) مفتش عام السكك الحديدية النمساوية وعضو اللجنة العلمية الدولية.
(٢) وزير الأشغال العمومية فى مملكة بيدمونت بإيطاليا وعضو اللجنة العلمية الدولية.

(3) De Lesseps F.: Lettres, Journal et Documents etc., ouvr. cit., t. II, pp. 40-42.

(٤) المصدر السابق. الجزء الثانى ص ص ٤٧-٤٩.

(5) Voisin Bey, ouvr. cit., t. IV, p. 340.

(٦) المصدر السابق. الجزء الرابع ص ٣٤. والجزء السادس ص ٨.

ولا ريب أن الأسباب التي أوردتها دى لسبس لم تكن طارئة بحيث تبرر تغيير الشركة لخطتها تغييرا فجائيا وتاما بل هي أعذار واهية مختلقة أريد بها تغطية موقف سعيد باشا ودى لسبس بعض الوقت ريثما تهدأ العاصفة السياسية التي أثارها في ذلك الشهر اللورد بالمستون رئيس الوزارة البريطانية. فقد وجه بركلي Berkeley أحد أعضاء مجلس العموم البريطاني سوّالا إلى بالمستون بجلسة ٧ يوليو ١٨٥٧ ليوضح أسباب معارضة الحكومة الانجليزية لمشروع القناة. وانتهز بالمستون الفرصة فهاجم المشروع هجوما صارما وصرح بأن الحكومة الإنجليزية قد استخدمت خلال الخمسة عشر عاما السابقة كل ما في وسعها من نفوذ في القسطنطينية وفي مصر لمنع تنفيذ المشروع. وأعلن أن الحكومة الإنجليزية لم ولن تتأخر عن مناهضته. وأكد أن المشروع قد بنى على أساس الإضرار بمصالح إنجلترا وإيجاد طريق أسهل إلى الممتلكات الإنجليزية في الهند، وأنه قد بنى أيضا على أساس فصل مصر عن تركيا، وهو أمر يتعارض مع الخطة السياسية التي درجت عليها إنجلترا، وهي المحافظة على سلامة ممتلكات الدولة العثمانية والتي من أجلها خاضت إنجلترا غمار حرب القرم. ولم يفت بالمستون أن يتهكم على القائمين بأمر المشروع، ونبهته بأنه مشروع وهمي، أريد به السطو على عقول السذج من أرباب الأموال لاغتيال أموالهم، وختم تصريحه في المجلس بتأكيد أن مشروع القناة إنما هو مشروع ضار بالمصالح الإنجليزية من جميع الوجوه (١).

وقد طغت موجة من التشاؤم على الدوائر الفرنسية والمصرية وغيرها من الجهات المناصرة للمشروع. وبذل دى لسبس في ذلك الوقت جهودا جبارة للتخفيف من مخاوف سعيد باشا من ناحية، ولالتماس مساعدة الحكومة

(١) محضر جلسة ٧ يوليو ١٨٥٧ بمجلس العموم البريطاني الجزء ١٤٦ ص ١٠٤٣

١٠٤٣ - ١٠٤٤ ن

Hansard's Parliamentary Debates.

ويلاحظ أن موضوع قناة السويس قد أثير مرة أخرى في مجلس العموم بجلسة ١٧ يوليو ١٨٥٧ وأعاد بالمستون الاعتراضات التي ذكرها في جلسة ٧ يوليو ١٨٥٧. أنظر الجزء ١٤٦ ص ١٧٠٤ - ١٧٠٧. من نفس المصدر

الفرنسية من ناحية ثانية ، واطلاع الرأي العام الأوربي على حقيقة المشروع من ناحية ثالثة . وعلى هذا أرسل دي لسبس الخطاب إلى سعيد باشا وقال فيه « هذه التصريحات التي أدلى بها اللورد بالمرستون ستكون أساسا يسترشد به الممثلون السياسيون لإنجلترا في الخارج وستكون حتما مبعث ارتباكات ومتاعب لسموكم أرغب في أن تتلافوها (١) » وأبان بعد ذلك أن الطريقة المثلى في ذلك الوقت هي وقف العمل في حفر ترعة الماء العذب وترك ذلك المشروع تتولاه الشركة حين يحين الوقت المناسب لتأسيسها . وعلى هذا كان موقف إنجلترا العدائي من المشروع وعنف معارضة اللورد بالمرستون سببا غير مباشر في تعطيل تنفيذ حفر ترعة الماء العذب سنة ١٨٥٧ .

وقد ظل موضوع هذه التركة على ماله من أهمية بالغة معلقا ردحا من الزمن ينتقل من هيئة إلى هيئة ويتردد بين التنفيذ والتعطيل حتى عرض على مجلس الأشغال الأعلى (٢) في نوفمبر ١٨٥٨ . وأبلغ دي لسبس الأعضاء بالإتفاق الذي تم بين سعيد باشا وبينه بشأن إيقاف العمل في حفرها وبأن تنفيذ مشروعها قد غدا منوطا بالشركة ثم بحث المجلس مشروع التركة فحدد المجلس نهائيا قصر النيل بالقاهرة ليكون مخرج التركة . وكان أمام المجلس رأيان أحدهما يقول بوضع مشروع ترعة اتساعها عشرون مترا تحقق جميع أغراض

(١) أنظر خطابا ثانيا أرسله دي لسبس من باريس بتاريخ ١٢ أغسطس ١٨٥٧

إلى سعيد باشا في

De Lesseps F. : Lettres, Journal et Documents etc. ouvr. cit., t. II, pp. 118-120.

(٢) كون دي لسبس هذا المجلس في ٢٢ نوفمبر ١٨٥٨ وتكونت الشركة في ١٥ ديسمبر ١٨٥٨ . وفرض دي لسبس نفسه رئيسا على مجلس الأشغال الأعلى على الرغم من أنه لم يكن مهندسا ولم تسبق له دراسة الهندسة على الإطلاق . وكان يضم المجلس عدا الرئيس ستة أعضاء أحدهم باليو كايا وزير الأشغال العمومية في ييدمنت بايطاليا وكوزراد رئيس اللجنة العلمية الدولية وهو من هولندا . أما بقية الأعضاء فكانوا فرنسيين . وكان اختصاص هذا المجلس هو دراسة المسائل الفنية ومشروعات الاتفاقات التي تعقدها الشركة مع المقاولين وغيرهم لتنفيذ المشروع

الشركة : فتجلب ماء الشرب إلى ساحات الحفر وتستخدم طريقا مائيا يربط منطقة القناة بجهات الدلتا وتقوم بالدور الرئيسى الخالد المقدر لها وهو رى الأراضي الواسعة الممنوحة للشركة وكانت تبلغ مساحتها ١٣٣ ألف هكتار (الكهتار يساوى فدانين) . أما رأى الآخر فيقول بوضع مشروع مؤقت قوامه حفر ترعة صغيرة اتساعها عشرة أمتار تنى بمطالب السنوات القليلة التالية . وقد أخذ مجلس الأشغال الأعلى بالرأى الثانى (١) .

وهنا أبدى موجل بك رأيا غريبا وخاطئا ، وكان موجل بك قد عين مديرا عاما للأشغال بالشركة (٢) ، فقرر أنه إذا أريد ألا يتأخر حفر قناة السويس فيجب ألا يعلق حفرها على الفراغ من حفر ترعة الماء العذب (٣) . وقد أخذ المجلس برأيه وقرر تنفيذ مشروع القناة بشقيه فى وقت واحد : قناة السويس وترعة الماء العذب ، ولكن فى حدود ضيقة بأن قلل من اتساع القناة والترعة وعمقها ريثما يحين الوقت المناسب لتوسيعها وتعميقها طبقا لما جاء فى تقرير اللجنة العلمية الدولية .

أما وجه الغرابة فى رأى موجل بك فيرجع إلى أنه كان من أشد الناس رغبة فى سرعة الفراغ من حفر ترعة الماء العذب حتى أنه قدم تقريراً إلى اللجنة العلمية الدولية خلال الجلسة التى عقدتها فى شهر أغسطس ١٨٥٦

Voisin Bey, ouvr. cit., t. IV, pp. 80-89 et 340.

وأنظر أيضا محضر الجلسة فى

De Lesseps F. : Lettres, Journal et Documents etc. ouvr. cit., t. II, pp. 400-402.

(٢) اشترك موجل بك فى مناقشات مجلس الأشغال الأعلى اثناء جلساته التى عقدها فى نوفمبر ١٨٥٨ بصفته مديرا عاما للأشغال على الرغم من أن قرار تعيينه فى هذا المنصب لم يصدق عليه إلا فى ١٥ يناير ١٨٥٩ حين أقر مجلس إدارة شركة القناة اقتراح دى ليسبس بتعيينه مديرا عاما للأشغال . أنظر حركة الترقيات والتعيينات فى المناصب الكبرى بالشركة فى

Voisin Bey, ouvr. cit., t. VI, p. 35.

(٣) أنظر مذكرة موجل بك فى هذا الصدد فى

Voisin Bey, ouvr. cit., t. IV, pp. 340-341.

ضمنه كافة التدابير التي رأى اتخاذها للبدء فورا ودون هوادة في حفر ترعة الماء العذب حتى يمكن الاستفادة من مياه فيضان النيل في صيف عام ١٨٥٦ في نقل المياه اللازمة لتنفيذ المشروع في سفن تسير في ترعة الزعفرانية . وذكر موجل بك في ذلك التقرير أنه إذا لم يمكن نقل كافة المياه والأدوات إلى إماكنها قبل حلول أول ديسمبر ١٨٥٦ فإن حفر ترعة الماء العذب سيتأخر لا محالة عاما آخر (١) . ولكنه عاد في ١٨٥٨ فغير رأيه كما يغير الإنسان قميصه على حد تعبير المثل الفرنسي المشهور !! ؟ أما وجه الخطأ فيكون أن نذكر أنه نجم عن الأخذ برأيه موت العمال عطشا في الصحراء بعد أن سيقوا إلى ساحات الحفر زمرا ودون أن يسبق حشدتهم توفير ماء الشرب بطريقة مأمونة سليمة .

وقد قسم مجلس الأشغال الأعلى أعمال تنفيذ المشروع كله إلى خمس مراحل قبل الإنهاء منها جميعا خلال ست سنوات . وشملت المرحلة الأولى حفر ترعة الماء العذب من القاهرة إلى بحيرة التماسح على أساس مشروع مؤقت باتساع عشرة أمتار ، وكذلك حفر قناة بحرية صغيرة باتساع ١٢ مترا وإنشاء منارة في بورسعيد وميناء مؤقت وكوبرى في البحر المتوسط يمتد من الساحل داخل البحر لترسو عنده السفن في أعماق كافية وكذلك إقامة مخازن وورش وغير ذلك وقرر المجلس سنتين لإنجاز كافة أعمال هذه المرحلة .

ولكن لما شرعت الشركة في تنفيذ هذه المرحلة عقب حفل الافتتاح في ٢٥ أبريل ١٨٥٩ نجد أنها أغفلت إغفالا تاما مشروع ترعة الماء العذب وقصرت جهودها على المنطقة الساحلية في بورسعيد وقامت بعملين هما : إنشاء الميناء بما يتبعه من مخازن وورش ومنارة وكوبرى وغير ذلك من منشآت بحرية وصناعية ، ثم حفر القناة البحرية الصغيرة من بورسعيد باتجاه الجنوب . وتناست الشركة أن حفر ترعة الماء العذب كان ضرورة عاجلة وإجراء هاما من الطراز الأول .

وفي أول مايو ١٨٦٠ رفع موجل بك مدير عام الأشغال في الشركة تقرير اضافيا استعرض فيه الأعمال التي تمت في البرزخ منذ ٢٥ ابريل ١٨٥٩ - تاريخ البدء في تنفيذ المشروع - إلى ذلك الوقت . وقد تعرض في تقريره لترعة الماء العذب وأبدى نفس الرأي الغريب الخاطئ وهو النصيح بالتريث في حفرها وتركيز كل جهود الشركة للفراغ من إنشاء ميناء بور سعيد وحفر القناة البحرية الصغيرة من ذلك الثغر إلى بحيرة التماسح ، ثم تشرع الشركة بعد ذلك في حفر ترعة الماء العذب (١) . وقد عرض هذا التقرير على مجلس الأشغال الأعلى بجلسة ١٠ مايو ١٨٦٠ وأقر ما جاء به (٢) .

كانت هناك عدة بواعث دفعت موجل بك إلى المطالبة بتأجيل حفر ترعة الماء العذب ، وكان في طبيعتها موقف انجلترا العدائي من مشروع قناة السويس إذ كانت تنادى ، تارة في مجلس العموم واللوردات (٣) ، وتارة في الصحافة الإنجليزية (٤) ، باستحالة حفر قناة بحرية في صحراء البرزخ . وأرادت الشركة أن ترد ردا عمليا على تلك المعارضة فانصرفت بجهودها لحفر قناة بحرية صغيرة حتى يكون انشاؤها أكبر دليل على تقحم به المعارضة الإنجليزية . كما رأى موجل بك أن حفر القناة البحرية يزيل القلق

(١) أنظر النص الكامل للتقرير في جريدة L'Isthme de Suez العدد ٩٤ الصادر في ١٨ مايو ١٨٦٠ ص ١٦٧ - ١٧٣ مجموعة السنة الخامسة .

(2) Voisin Bey, ouvr. cit., t. VI, p. 10.

(٣) بالإضافة إلى محضري جلستي ٧ يوليو و ١٧ يوليو ١٨٥٧ بمجلس العموم البريطاني واللتين سبقت الإشارة إليهما في هذا الفصل أنظر محضر جلسته أول يونيو ١٨٥٨ في الجزء ١٥٠ ص ١٣٦٠ - ١٤٠١ في

Hansard's Parliamentary Debates.

(٤) كانت الجرائد الإنجليزية هي Morning Post لسان حال اللورد مارستون والتايمز Morning Herald, Times وغيرها . أنظر اعداد جريدة L'Isthme de Suez سنة ١٨٥٨ وسنة ١٨٥٩ تجد فيها متالات تلك الصحف الإنجليزية ورد الجريدة الفرنسية عليها . وأنظر أيضا

Hallberg, ouvr. cit., pp. 179-180.

Charles-Roux J., ouvr. cit., t. I, pp. 290-291.

الذى بدأ يساور نفوس مسهمى الشركة وموئيدى المشروع . وكان من رأيه أيضا أن إنشاء القناة من بورسعيد إلى بحيرة التمساح يحل مشكلتى النقل والتأمين فى النصف الشمالى من البرزخ بإيجاد طريق مائى هام تنقل فيه المهبات والآلات التى تأتى بها السفن من أوروبا إلى بورسعيد . ولكن من الواضح أن الإعتبار الأول وهو الرغبة فى اقحام المعارضة الإنجليزية كان السبب الأهم بل الأوحد الذى جعل موجل بك يطالب بتأجيل حفر ترعة الماء العذب . وكانت النتيجة أن ارتطمت الشركة بأخطر وأعقد مشكلة واجهتها أثناء المراحل الأولى للحفر وهى إمداد العمال ومط الصحراء بماء الشرب .

وكان موجل بك قد ذكر فى تقريره أن مياه الآبار ومياه بحيرة المحسمة كفيلة بحل مشكلة ماء الشرب فى المراحل الأولى لتنفيذ المشروع . ورددت هذا رأى جريدة الشركة وذهبت إلى أنه « ليس هناك ما يدعو إلى انتظار حفر ترعة الماء العذب ، فالماء يمكن الحصول عليه من آبار على عمق يتراوح بين ثلاثة أمتار وخمسة أمتار (١) » . ولكن اتضح خطأ هذا الزعم وأثبتت التجارب المبررة أن موجل بك كان يجهل طبيعة تربة منطقة القناة ، فالآبار كانت نادرة ومياه بعضها آسن كانت تعافه إلا بلى . وفشل مشروع بحيرة المحسمة فشلا ذريعا بعد عديد المحاولات التى قامت بها الشركة .

وقد شهدت المحاكم الفرنسية قصة ترعة الماء العذب فى إطارها العام ، وكان ذلك أثناء نظرقضية أقامتها شركة القناة على رؤساء تحرير بعض الجرائد الفرنسية ونظرت أمام محكمة السين المدنية فى جلسة ٦ يونيو ١٨٦٦ وتبادل طرفا الخصومة تقديم المذكرات إلى المحكمة . وتبدو مذكرة الشركة للباحث المنقب لأول وهلة أنها لا تمت بصلة لموضوع ترعة الماء العذب فى كثير أو قليل ولكنها فى الواقع تعرضت لصميم الموضوع . وقد وضعها محاميا الشركة سنار Senard ودنورماندى Denoimandie . ولأهميتها نورد ترجمتنا لبعض فقراتها (٢) :

(١) L'Isthme de Suez العدد ٦٨ الصادر فى ١٥ أبريل ١٨٥٩ ص ١١٤ مجموعة السنة الرابعة .

(٢) كانت هذه القضية مظهرا من مظاهر الأزمة التى تعرضت لها الشركة عام

« حين قدم الأسطول البريطاني ورابط في مياه الإسكندرية في صيف عام ١٨٥٩ تمهيدا لإجراء محاولة خطيرة لوأد المشروع بل وخلع سعيد جاءت الأخبار بانتصار فرنسا في موقعة سلفرينو ثم ما لبثت أن عقدت هدنة قبلفرنكا (١) على أثرها . عندئذ قفل الأسطول الإنجليزي راجعا إلى قاعدته في مالطة .

« هذه المظاهرة البحرية التي قامت بها إنجلترا ضد المشروع ، ولو أنها لم تتمخض عن أثر حاسم ، إلا أنها تركت ذيولا بعيدة المدى أثرت في سير عمليات الحفر ، بل عدلت من برنامج الشركة في التنفيذ وعدلت من الخطط التي رسمتها الشركة لنفسها .

« كان يجب أولا تهيئة سبل الحياة في صحراء مجدبة قاحلة للأيدي العاملة التي ستوفر على الحفر . وكان يجب تحقيقا لهذا الغرض جلب الماء العذب في شريان إلى الصحراء يستقى منه العمال . وكان عقدا الإمتياز اللذان نالهما

١٨٦٦ فقد عقدت اتفاقا مع الحكومة المصرية بتاريخ ٢٢ فبراير ١٨٦٦ تنازلت فيه الشركة عن ترعة الماء العذب وحددت مساحة الأراضي الممنوحة للشركة بعد استبعاد المساحات التي استردتها الحكومة إلى غير ذلك من المسائل التي كانت مثار النزاع بين الحكومة والشركة . وعلى أثر نشر مواد الاتفاق هاجت بعض الجرائد الفرنسية الشركة واتهمتها بتعريض أموال المساهمين للخطر وأنها لم تلتزم البرنامج الذي أخذت على عاتقها تنفيذه . وكان من مظاهر هذه الأزمة أن تكونت لجنة من بعض المساهمين ترأسها الكونت Villers واتخذت لها مقرا بشارع Aumale رقم ٧ بباريس . وكانت معظم المسائل التي تناولتها بالنقد تتعلق بميزانية الشركة والأوجه التي صرفت فيها أموالها . أما الجرائد التي شنت الهجوم على الشركة فكانت

Journal des Travaux Publics.

Le Conseiller.

Gazette des Chemins de Fer.

La Correspondance Denechaud.

(١) جاء في الأصل الفرنسي أنها صلح فيلا فرنكا . وهذا خطأ تاريخي مادي لأن الهدنة وقعت في فيلا فرنكا في ١٢ يوليو ١٨٥٩ ثم أعقبها الصلح الذي أبرم في زيورخ Zurich في ١٠ نوفمبر ١٨٥٩ . (المؤلف)

الشركة من سعيد ينصان على وجوب البدء فى حفر ترعة للماء العذب تخرج من النيل وتربط مصر ببرزخ السويس ، وتحقق هذه التركة أغراضا شتى : مورد لا ينضب من ماء الشرب ، شريان يصل البرزخ بنواحي مصر ، طريق مائى تسلكه السفن تحمل العمال والعتاد إلى البرزخ ، عامل من عوامل إقبال السكان على تعمير الصحراء وزراعة الأراض الواقعة على جانبي التركة .

« إن اللجنة الدولية لم تفتحها كل هذه المنافع التي تعود من حفر ترعة الماء العذب ، ولذا أوصت بوجوب البدء - قبل أى عمل آخر - بحفر ترعة من النيل إلى بحيرة التمساح . ولكن حين همت الشركة بهذا العمل الحيوى لها ولكيانها ومشروعها كانت آثار المظاهرة البحرية لا تزال ماثلة أمام أعين رجال الحكومة المصرية ، فوجدت معارضة من تلك الحكومة التي رأت أن في قيام الشركة بحفر ترعة حلوة يكون مأخذ مياهها عند القاهرة في وسط القطر وعلى مقربة من أسوار عاصمتها عملا من شأنه أن يزيد من معارضة إنجلترا بإعطائها سلاحا جديدا ماضيا تشهره في وجه المشروع وفي وجه الحكومة وتتخذ وسيلة قوية لإثارة مخاوف السلطان وإفهامه أن الغرض من المشروع إنما هو نزع مصر - هذه الولاية الهامة - من ولايات السلطنة العثمانية وضمها إلى فرنسا .

« كان من الضروري حتى لانتها مثل هذه الفرصة السانحة لإنجلترا لتريد في معارضتها من أن تتجه الشركة وجهة أخرى في سياستها الإنشائية ولم يكن في الإستطاعة والحال هذه أن تسهل الشركة أعمالها بحفر ترعة الماء العذب ، ولم تكن هناك منطقة تبدأ عندها الشركة أعمالها سوى المنطقة الواقعة على ساحل البحر المتوسط . وهنا انكشفت الشركة وتواضعت واستقر رأيها على الرحيل إلى البحر في المنطقة الشمالية للبرزخ . كانت هذه المنطقة موحشة جرداء ، عبارة عن شريط ساحلى رملى محصور بين بحر مالح عريض وبحيرة واسعة الأرجاء ماؤها ملح أجاج ، وكانت وسائل الحياة في هذه المنطقة معدومة فعز فيها ماء الشرب والمكان الأمين الذى يلتمس فيه

الإنسان الأمن والراحة . هنا بدأ الحفر في هذا الشريط الرملى الضيق الذى غدا بعد عدة سنوات مدينة زاخرة بمصانعها والآبها وسكانها من مختلف الأجناس وجالياتها الأجنبية الكبيرة وارتقى عددها إلى ستة أو سبعة آلاف نفس

وسرعان ما حفرت القناة البحرية الصغيرة بأيدى الفلاحين عبر بحيرة المترلة واتصلت المدينة الناشئة بداخل البرزخ ، وفى نفس الوقت انتشرت فرق أخرى من طلائع الموظفين الفنيين على طول الخط المقرر لسير القناة البحرية الكبرى وأقاموا خيامهم وأنشأوا المعسكرات « المخيمات » وكانت وسائل الحرمان أمامهم من كل نوع ، وقاسوا الأمرين من العمل ذاته ، كما كانت القبائل الضاربة هناك قد حركتها أيد أجنبية معادية فقامت بأعمال عدائية ضد رجال هذه الفرق الذين كانوا يعملون والْقاس فى يد والأسلحة النارية فى يد أخرى ، وكثيرا ما اضطروا إلى الإنتظار طويلا ريثما يوتى لهم بالخبز والماء إذ كانت وسائل المواصلات صعبة بطيئة غالية التكاليف ، وكان الماء الذى يتجرعونه أغلى ثمنا من السوائل الأخرى (١) .

ثم تعرضت المذكورة بعد ذلك للحوادث التى تتابعت فشرحت أزمة أكتوبر ١٨٥٩ ومجيء مختار بك إلى مصر لإيقاف عمليات تنفيذ المشروع وتدخل امبراطور فرنسا لتأييد الشركة إلى أن قالت « حينئذ تشجع سعيد على أثر تدخل امبراطور فرنسا فساعد الشركة بدون تحفظ وأذن فى حفر ترعة الماء العذب » .

ولم تمض ستة شهور على تقديم هذه المذكورة لمحكمة السين حتى ألقى دى لسبس محاضرة عامة فى مدينة نانت فى ٨ ديسمبر ١٨٦٦ أيد فيها ما جاء فى المذكورة خاصا بأثر معارضة إنجلترا فى تأخير حفر ترعة الماء العذب وكان مما قاله فى هذا الصدد : « لقد عملت السياسة الإنجليزية فى القسطنطينية والقاهرة لتحول دون الشروع فى شق ترعة الماء العذب ، تلك التركة التى

(١) نص المذكورة منشور فى جريدة L'Isthme de Suez العدد ٢٤ الصادر فى أول يوليو ١٨٦٦ ص ١٩٧ - ٢٠١ مجموعة السنة الحادية عشرة .

هى أساس كل عملياتنا فيما يتصل بمشكلات النقل والتموين والصحة وما إلى ذلك . وكان علينا أن نترك جانباً حفر هذه التربة وتحملنا من جراء ذلك الآما مضنية ومتاعب جمّة وتكبّدنا مصاريق باهظة واضطّررنا إلى أن نستخدم ما لا يقل عن ألف جمل لنقل ماء الشرب إلى ساحات الحفر (١) .

يتضح مما سبق أن الشركة قد غلبت الناحية السياسية على الناحية الإنسانية ،

فاهتمت بالتهرب من المعارضة الإنجليزية حيناً ومحاولة التغلب عليها حيناً آخر ،

ولم تبد مثل هذا الإهتمام لتوفير ماء الشرب للعمال في الصحراء باعتبار أن هذه

مسألة تتصل بحياة آلاف العمال المصريين الذين سخروا من أجلها . لقد تضاعف

مشروع ترعة الماء العذب في نظر الشركة حتى استبدلت به وسيلة أخرى هى

جلب ماء الشرب من الإسكندرية ودمياط والمطرية والتماسة من بعض آبار

متناثرة لا يتجاوز عددها أصابع اليد . ولا يمكن أن نعد هذه الوسيلة البدائية

الخطرة غير المأمونة مظهراً من مظاهر اهتمام الشركة بحياة العمال المصريين .

ولم ينقذ الموقف إلا تدخل الحكومة المصرية فساعدت الشركة بالمال

وعمال السخرة ، كما مر بنا في الفصل السادس ، لحل مشكلة ماء الشرب

حلاً سريعاً مؤقتاً . وتم حفر ترعة الماء العذب في خلال تسعة أشهر من قرية

القصاصين في مديرية الشرقية إلى نقيشه بالقرب من بحيرة التماسح . وكانت

الترعة تمر بالمحسمة ورمسيس والخفر والسبع بيار ، ولم تبلغ نقيشه إلا في ٢٣

يناير ١٨٦٢ وبلغ طولها ٣٤,٨٣٥ متراً وبلغ عدد عمال السخرة الذين

أرسلهم سعيد لحفرها ٥٥,٨٩٣ رجلاً . وهكذا خرج مشروع ترعة الماء

العذب في صورة مختزلة في مستهل العام الرابع لبدء تنفيذ المشروع ،

وخفت إلى حد ما حدة أزمة ماء الشرب في ساحات الحفر .

موقف الشركة بعد حفر ترعة الماء العذب :

كان من المتوقع أن تتعظ الشركة من كوارث موت العمال عطشا ومن

(١) طبعت هذه المحاضرة في كتاب

De Lesseps-F. : Conférence à Nantes sur le Canal Maritime de Suez.

(Cercle des Beaux Arts, le 8 décembre 1866). Paris 1867.

الأهوال التي قاساها من قدرت لهم النجاة من تلك المحنة ، فتكون تلك الكوارث والأهوال حافزا للشركة لأن تمضي مسرعة في حل مشكلة ماء الشرب وفق المتهاج الذي قرره اللجنة العلمية الدولية فتتمدد خط أنابيب تنساب فيه المياه العذبة في النصف الشمالي من البرزخ حتى مدينة بورسعيد (١). وكان إنشاء خط الأنابيب ضرورة ملحة لأن الشركة ركزت نشاطها عام ١٨٦٢ في النصف الشمالي من البرزخ وبدأت جديا منذ شهر فبراير من ذلك العام في شق مجرى للقناة البحرية الصغيرة وسط مرتفعات عتبة الجسر ، وهي أكبر عقبة طبيعية تعترض قناة السويس ، وأرسل سعيد كل شهر عشرين ألف مصري إلى ساحات الحفر انتشروا كأسراب النمل في مسافة طولها ٣٢ كيلومترا من القنطرة شمالا إلى الجسر جنوبا . وكان لابد من توفير ماء الشرب بطريقة آمنة مضمونة وبكميات تفي بحاجات العمال . ولكن الشركة كانت لا تقيم وزنا لحياة العمال ماداموا مصريين وكانت لاتزال ممعنة في خطتها وهي إثارة الناحية السياسية على الجانب الإنساني فتركت مؤقتا

(١) كان المفروض طبقا لعقد الإمتياز الثاني الصادر في ٥ يناير ١٨٥٦ أن تحفر الشركة فرعا يخرج من ترعة الماء العذب عند بحيرة التمساح ويتجه شمالا إلى بورسعيد على غرار الفرع الذي يتجه جنوبا إلى السويس . ولكن اقترح لينان بك وموجل بك في تقريرهما المعروف باسم « المشروع الابتدائي لشق برزخ السويس » بتاريخ ٢٠ مارس ١٨٥٥ إنشاء خط من أنابيب الماء يمتد من بحيرة التمساح إلى بلوز (بورسعيد) ويكون طوله ٨٠ كيلومترا على أن تستبدل بذلك الخط بعد فترة من الزمن ترعة الماء العذب . أما الأنابيب فاقترحا الإتفاف بها ، بعد رفعها ، في مدها في المدينة المقترح انشاؤها على ضفاف بحيرة التمساح . ولا تكونت اللجنة العلمية الدولية أخذت بهذا الرأي وسجلته في تقريرها .

و على ذلك لم يكن إنشاء خط أنابيب الماء فكرة طارئة جاءت وليدة الصعاب التي واجهتها الشركة من قبل في حفر القناة البحرية الصغيرة كما قرر بعض المؤرخين والكتاب . كذلك تنهاى أقوال البعض الآخر بأن إنشاء خط أنابيب الماء كان نتيجة مباشرة لسياسة اسماعيل حين حال بين الشركة وبين استخدام عمال السخرة فتعذر عليها حفر الترعة الحلوة واستبدلت بها خط أنابيب الماء ، لأن شركة القناة عقدت اتفاقا مع لأسرو Laeseron في ١١ يوليو ١٨٦٢ لمد خط الأنابيب وكان ذلك قبل أن يلي اسماعيل الحكم بستة أشهر .

مشروع خط الأنابيب وانصرفت بجهودها ونشاطها إلى حفر القناة البحرية الصغيرة من بور سعيد إلى بحيرة التمساح كى تقيم الدليل المادى أمام المعارضة الإنجليزية التى تنادى باستحالة حفر القناة . وكان هناك عامل مساعد للشركة فى مد خط الأنابيب هو حفر ترعة الماء العذب إلى نفيشه ووصول المياه الحلوة إلى مشارف مدينة التمساح (الإسماعيلية فيما بعد) .

لجأت الشركة إلى أنصاف الحلول وأرباعها لتدبير ماء الشرب فى عتبة الجسر اعتبارا من فبراير ١٨٦٢ : حفرت مجرى مائيا ضئيلا عرضه نصف متر وطوله ٤٦٠٠ متر يبدأ من نفيشة ويسير حول بحيرة التمساح من ناحية الغرب ثم يصب فى خزان حفر فى الأرض ، ثم شيدت الشركة عددا من الأحواض تتفاوت سعتها ووضعها فى جهات مختلفة من منطقة عتبة الجسر (١) . وكانت الجمال تنقل الماء من الخزان إلى تلك الأحواض حيث تفرغ فيها . ويقف عند كل حوض حارس يتولى توزيع الماء على العمال . وكان العمال يتدافعون على الجمل حين يصل إلى الحوض ويتزاحمون حوله لإرواء عطشهم ثم ملأ قلالهم بعد ذلك (٢) .

وأحست الشركة أن هذه الوسيلة عبء مالى باهظ التكاليف (٣) فعادت إلى الوضع الطبيعى وعقدت فى ١١ يوليو ١٨٦٢ اتفاقا مع لاسرو Lasseron لمد خط الأنابيب من مدينة التمساح إلى بورسعيد . وقد تم إنشاء الخط فى ١٠ ابريل ١٨٦٤ وأقامت الشركة احتفالات فخمة ابتهاجا

(1) Hawkshaw J. : Rapport sur les Travaux du Canal de Suez. Paris 1863, p. 21. Voir aussi :

Voisin Bey, ouvr. cit., t. VI, p. 267.

Berchère, ouvr. cit., p. 203.

(2) Berchère, ouvr. cit., p. 200.

(٣) تقول الشركة إنها انفقت ٦٠٠,٠٠٠ فرنك (حوالى اربعة وعشرين ألف جنيه) فى جلب ماء الشرب إلى مرتفعات عتبة الجسر خلال تسعة أشهر أنظر مذكرة وضعها مجلس إدارة الشركة بتاريخ ٢٩ أكتوبر ١٨٦٣ ومنشورة فى

De Lesseps F. : Lettres, Journal et Documents etc., ouvr. cit., t. IV, pp. 350-362.

(٤) نجد نصوص الاتفاق مع مقدمة تفسيريه له فى الجزء السابع من فوازن بك

بوصول الماء العذب في أنابيب الماء (١) . ثم ما لبثت الشركة إذ رأت عدم كفاية هذا الخط لأن ساحات الحفر القائمة في عتبة الجسر والقنطرة تستنفد الجزء الأكبر من كميات الماء ولا تكاد تكفيها فاحتفظت بالمكتشفات الثلاث في بور سعيد لاستخدامها في أوقات الطوارئ (٢) ، وقررت إنشاء خط أنابيب ثان يسير بمحاذاة الأول وعقدت لهذا الغرض اتفاقين آخرين بتاريخ ١٥ ديسمبر ١٨٦٤ و ٢٧ مارس ١٨٦٥ مع نفس المهندس .

+ + +

مشكلة ماء الشرب في النصف الجنوبي من البرزخ .

تعلمت الشركة أخيراً من التجارب المريرة التي مرت بها خلال السنوات الأربع الأولى في تنفيذ المشروع أن قلة الماء أو انعدامه كان السبب الأول الذي شل عمليات الحفر وأودى بحياة العمال المصريين فأدخلت تعديلاً جوهرياً على سياستها في الحفر : كانت الشركة تعتزم في تلك الآونة مد القناة البحرية الصغيرة La rigole de service في النصف الجنوبي من البرزخ من بحيرة

(١) أنظر بخصوص خط الأنابيب

- (1) Guillemin, ouvr. cit., pp. 257 et 264.
Fontane Marius, ouvr. cit., p. 75.
Ritt, ouvr. cit., pp. 278-279 et 398-399.
Fitzgerald, ouvr. cit., t. I, p. 185.
Dangler, ouvr. cit., pp. 256-257.
Voisin Bey, ouvr. cit., t. VI, pp. 261, 267, 277, 306 et 327, t. VII, pp. 1-24.

وجريدة L'Isthme de Suez

- العدد ١٥٧ الصادر في أول يناير ١٨٦٣ ص ٤ مجموعة السنة الثامنة
العدد ١٦١ الصادر في أول مارس ١٨٦٣ ص ٦٥-٦٧ مجموعة السنة الثامنة
العدد ١٦٣ الصادر في أول إبريل ١٨٦٣ ص ١١٠ مجموعة السنة الثامنة
العدد ١٨٥ الصادر في ٤ مارس ١٨٦٤ ص ١٤٧ مجموعة السنة التاسعة
العدد ١٨٨ الصادر في ١٥ إبريل ١٨٦٤ ص ٢٠٢ مجموعة السنة التاسعة
العدد ١٨٩ الصادر في أول مايو ١٨٦٤ ص ٢٢٣-٢٢٤ مجموعة السنة التاسعة
(2) Casimir, ouvr. cit., p. 122.

التمساح إلى السويس بعد أن نجحت في حفرها في نصفه الشمالى من بورسعيد إلى بحيرة التمساح . ولكنها رأت أن يكون حفر ترعة الماء العذب في هذه المنطقة سابقا لحفر قناة السويس ذاتها حتى لا تتعثر عمليات الحفر ولكي تكفل للعمال موردا ثابتا يستقون منه (١) . وبذلك كانت سياستها في الحفر في النصف الجنوبى من البرزخ على تقيض سياستها التى سارت عليها في الحفر في نصفه الشمالى حين شرعت في حفر القناة البحرية الصغيرة من بورسعيد دون أن يسبق هذا العمل اجراء جدى لتوفير ماء الشرب للعمال في ساحات الحفر .

وتمشيا مع هذه السياسة كرست الشركة معظم جهودها منذ ديسمبر ١٨٦٢ لحفر ترعة الماء العذب من نفيشه إلى السويس (٢) والفراغ منها في أمد وجيز وخاصة بعد أن تطور الموقف إبان حفرها لغير مصلحة الشركة (٣) .

(١) خطاب دى ليس الذى ألقاه في الجمعية العمومية لمساهمي الشركة بتاريخ ١٥ يوليو ١٨٦٣ « قد نشر في جريدة L'Isthme de Suez العدد ١٧٠ الصادر في ١٩ يوليو ١٨٦٣ ص ٢٥٨ - ٢٩٣ مجموعة السنة الثامنة . وأنظر أيضا بخصوص هذه النقطة وأهداف الشركة من الأسراع في حفرها

Ritt, ouvr. cit., pp. 274-275.

Voisin Bey, ouvr. cit., t. VI, p. 243.

(٢) جريدة L'Isthme de Suez

العدد ١٥٥ الصادر في أول ديسمبر ١٨٦٢ ص ٣٦٢ مجموعة السنة السابعة .
العدد ١٥٦ الصادر في ١٥ ديسمبر ١٨٦٢ ص ٣٧٧ - ٣٧٨ مجموعة السنة السابعة
وأنظر أيضا كلام من :

Lavalley, ouvr. cit., p. 7.

Guillemin, ouvr. cit., p. 251.

(٣) قام في عامي ١٨٦٢، ١٨٦٤ النزاع بين الحكومة المصرية على عهد اسماعيل وبين الشركة حول إلغاء السخرة في حفر القناة وبعض مسائل أخرى . ومخرج مركز الشركة على أثر هجوم عنيف قامت به الحكومة المصرية تمثل في مخلات صحفية واستشارات قانونية نعت على الشركة اعتمادها على نظام قاس لفظته الدول المتدينة . وقد اهتمت الشركة بالفراغ من حفر ترعه الماء العذب قبل أن يتقرر إلغاء السخرة كما أن اتمام حفرها كان مما يدعم مركز الشركة في تلك الأزمه الطاحه التى كانت تجتازها وقتئذ

ولذلك كانت تحمل عمال السخرة على مواصلة العمل في حفرها إلى ساعات متأخرة في المساء أثناء الليالي القمرية (١) . وكلما فرغ العمال من حفر جزء من الترعة انسابت المياه فيه . وكانت الجمال تحمل ماء الشرب للعمال الذين يتبعون في قلب الصحراء عن جزء الترعة الذي يكون الماء منسابا فيه (٢) وكانت المسافة التي تقطعها الجمال إلى أولئك العمال قصيرة بطبيعة الحال .

وقد بلغت الترعة مدينة السويس في النصف الثاني من ديسمبر ١٨٦٣ بعد أن استغرق حفرها أقل من عام (٣) واستطاعت الشركة أن تحقق هدفا رئيسيا من أهدافها بفصل عمال السخرة . وعلى الرغم من أن عددهم في عام ١٨٦٣ كان أقل بكثير من الأعداد التي كانت تظفر بها الشركة في عام ١٨٦٢ على عهد سعيد فقد بلغ مجموع عدد عمال السخرة الذين اشتغلوا في حفر تلك الترعة من نفيشه إلى مدينة السويس مائة ألف عامل ، (٤) رفعوا في حفرها أنقاضا بلغ مقدارها ٣,٣٤٧,٠٠٠ متر مكعب ، وبلغ طول الترعة ٨٩,٧٣٠ مترا واتساعها ١٥ كيلومترا وعمقها مترا ونصف متر (٥) . وقد أقامت الشركة حفلا كبيرا في مدينة السويس بمناسبة إنجاز حفر الترعة الحلوة . ولم يحضر دى لسبس الحفل لأنه كان وقتئذ في باريس يناضل في سبيل احتفاظ الشركة بامتيازاتها التي أراد اسماعيل انتزاعها منها . وقد

(1) Ritt, ouvr. cit., p. 277.

(2) Voisin Bey, ouvr. cit., t. VI, p. 300.

(٣) أوقف العمل في حفرها إبان التحاريق في مستهل صيف ١٨٦٣ إذ صعب تموين العمال بماء الشرب بسبب انخفاض منسوب الماء في ترعة الوادى واضطرت الشركة إلى سحب أولئك العمال لحفر قناة السويس المصغرة عند طوسن جنوبى بحيرة التمساح حيث كان يسهل تموينهم بماء الشرب . وكان ذلك إجراء مؤقتا ، فلما حل موسم الفيضان استؤنف العمل في حفرها في سبتمبر ١٨٦٣ انظر

Voisin Bey, ouvr. cit., t. VI, pp. 301-302.

(4) Voisin Bey, ouvr. cit., t. VI, p. 303.

(٥) أنظر الخطاب الذى القاه دى لسبس في اجتماع الجمعية العمومية للمسيحين بتاريخ أول مارس ١٨٦٤ وقد نشر في جريدة L'Isthme de Suez العدد ١٨٥ الصادر في ٤ مارس ١٨٦٤ مجموعة السنة التاسعة .

رأس ذلك الحفل رويسنس Ruysenaers نائب رئيس الشركة - وكان قد رقى إلى هذا المنصب - وشهده جيراردا Gérardin الوكيل الأعلى للشركة في مصر والمفتش العام بها وكبير أطبائها ومن إليهم من كبار مستخدمي الشركة وقناصل الدول . وأقامت الشركة سدا على مقربة من مصب التربة الحلوة في البحر الأحمر وحجزت خلفه ماء النيل وأقامت منصة عالية على مقربة منه للمدعوين ثم قطع السد وانساب المياه في البحر الأحمر . وألقى رويسنس Ruysenaers خطابا جامعا استهله بابداء أسفه على تغيب دى لسبس عن حضور الحفل ثم عرج على تاريخ الطريق بين الشرق والغرب وجهود الضابط الإنجليزى واجورن Waghorn في سبيل تنظيمه في النصف الأول من القرن التاسع عشر ثم عدد المزايا التي تعود على مصر والعالم من حفر تلك التربة وأبدى شكره العميق للرجال الذين أسهموا في إنجاز هذا العمل الكبير (١) . ثم أبرق إلى مقر الشركة في باريس ينبئها بإتمام حفر التربة (٢) .

أما دى لسبس فلم يفته وهو في باريس أن يستغل لإتمام حفر التربة الحلوة استغلالا واسع النطاق فأقام في ١١ فبراير ١٨٦٤ مأدبة شهدها ألف وستمائة مدعو ورأسها الأمير جيروم نابليون الذي ألقى خطابا ضافيا دار حول

(١) أنظر وصف الحفل والخطاب الذي ألقى فيه منشورين في العدد ١٨٢ من جريدة L'Isthme de Suez الصادر في ١٥ يناير ١٨٦٤ ص ٣٤ - ٣٦ مجموعة السنة التاسعة .

(٢) هذا هو نص البرقية كما نشرته جريدة الشركة :

Suez, 20 décembre 1863.

Le canal d'eau douce vient d'être inauguré. Le Nil coule dans la mer Rouge. Au banquet, un toast a été porté au Vice-Roi actuel S. A. Ismaïl et à feu Mohamed-Saïd, auteur de la concession. La population de Suez est dans l'enthousiasme.

Signé

Ruysenaers

أنظر جريدة L'Isthme de Suez العدد ١٨١ الصادر في أول يناير ١٨٦٤ ١. مجموعة السنة التاسعة .

تمجيد عمل الشركة والظعن في الشرقين عامة من حيث عقليتهم وأسلوبهم في التفكير ونقضهم للعهود (١)

وعلقت جريدة L'Isthme de Suez على إيصال ترعة الماء العذب إلى السويس بقولها « إنه في الوقت الذي ينكر بعض الصحفيين وجود الشركة من الناحية القانونية إذا بالشركة العالمية تثبت وجودها بتنفيذ أحد الأحداث الكبرى في العصور الحديثة (٢) » .

ولا شك أن وصول ماء الشرب في ترعة جارية إلى مدينة السويس كان له أثر بعيد في تطور الحياة الاقتصادية والاجتماعية فيها ، إذ كانت السويس حتى ذلك الوقت لا تعدو أن تكون قرية كبيرة (٣) فكان عدد سكانها

(١) نشرت الشركة هذا الخطاب والخطابين الآخرين اللذين ألقاهما دي لسبس والنائب العام Dupin في كتاب باسم :

Compagnie Universelle du Canal Maritime de Suez : Banquet du Canal de Suez — 11 février 1864 — Discours de S.A. le Prince Napoléon, de M. Dupin et M. de Lesseps. Paris 1864.

(٢) العدد ١٨٠ الصادر في ١٥ - ١٧ ديسمبر ١٨٦٣ ص ٥٢١ مجموعة السنة الثامنة .

(٣) انكشفت مدينة السويس بعد أن تحول عنها طريق التجارة العالمي على أثر استكشاف طريق رأس الرجاء الصالح . وظلت على تلك الحال حتى نظمت الحكومة المصرية في النصف الأول من القرن التاسع عشر الطريق البري The Overland Route فانتعشت قليلا . ثم كان انشاء الخط الحديدي عبر الصحراء بين القاهرة والسويس واستخدمه في ١٨٥٨ فأسهم في نمو المدينة . ومع ذلك يقول أحد الذين زاروها في أغسطس ١٨٦٣ وهو Stoecklin إن معظم مبانيها عبارة من مجموعة أكواخ خشبية مقامة عند رأس الخليج ولا توجد بها صناعات قائمة وليس بها سوى مستغلى شركة P. & O. وجماعة من بحارة السفن والخالين العرب . ويقول سائح فرنسي زارها في نفس ذلك العام (١٨٦٢) إن أفخم مباني السويس هو الفندق الهندي The Indian Hotel أنظر

Stoecklin A. : Notice sur la construction du bassin de Radoub de Suez. Bordeaux 1867, pp. 5-6.

Berchère, ouvr. cit., p. 266.

وأنظر في هذا الكتاب وصفا للمدينة ص ٢٦٧ - ٢٦٨

يتراوح بين ثلاثة آلاف وأربعة آلاف نسمة عام ١٨٦٤ (١) وكانت تجلب لها بعض الحركة بواخر شركة P. & O. الإنجليزية وغيرها من شركات الملاحة البحرية (٢) .

وكان في مقدمة الأسباب التي أعاقَت نمو السويس عدم توفر ماء الشرب بها ، إذ كان الماء ينقل إليها على ظهور الجمال من عيون موسى (٣) ، وهي آبار ارتوازية ذات تركيب عجيب وتقع على مسافة ١٦ كيلومترا من الجنوب الشرقي للسويس (٤) . وكانت مكاتب شركات الملاحة البحرية في السويس والفنادق الأجنبية تعتمد في خدمة مستخدميهما ونزلاتها على المكثفات لتحويل ماء البحر إلى ماء سائغ شربه (٥) . ولما أنشئ الخط الحديدي الصحراوي

ووصفا لها إبان موسم الحج ص ص ٢٧٨ - ٢٨٢

ووصفا لها في ليالي شهر رمضان ص ص ٢٧٠ - ٢٧١

وأنظر أيضا وصفا لمدينة السويس قبل مشروع القناة وبعد تنفيذ المشروع في

Edwin de Léon, ouvr. cit., pp. 42-43.

(1) Morellet, Breton et Cattin : La verité actuelle sur le Canal de Suez. Excursion dans l'Isthme .L'état des travaux. Leur achèvement. Paris 1868, p. 14. Voir aussi.

Borde Paul : L'Isthme de Suez. Paris 1870, p. 43.

(2) Ritt, ouvr. cit., p. 193.

(3) Bourdon, ouvr. cit., p. 331. Voir aussi :

Bernard H. et Tissot E. : Itinéraire pour l'Isthme de Suez. Paris 1869, pp. 99-101.

Mazuel Jean : L'oeuvre géographique de Linant de Bellefonds. Le Caire 1937, p. 289.

Danglar, ouvr. cit., p. 257.

(4) Linant de Bellefonds, ouvr. cit., p. 153.

(٥) محفوظات قصر عابدين : دفتر رقم ١٦٥٤ ص ٧ رقم ٣ في غاية صفر ١٢٧٧ هـ (١٦ سبتمبر ١٨٦١ م) وص ٨ رقم ٢ نفس التاريخ وص ٩٩ رقم ٩ وأنظر أيضا : دفتر رقم ١٦٥٥ ص ٥٩ رقم ٢٤٠ ورقم ٢٤١ وص ٩٠ رقم ٢٨١ وفيها يقول « وكيل القومبانية الشرقية بالسويس استحضر من انجلترا آلة لتقطير ماء البحر المالح لزوم اللوكاندة ومقتضى تركيبها بين البحر وبين اللوكاندة » .

بين القاهرة والسويس وبدأ العمل عليه في ١٨٥٨ تولت الحكومة المصرية نقل الماء إليها من القاهرة في صهاريج (١) . وكانت الحكومة تباع الماء للأهلين في السويس بسعر ٢,٥. من القروش للقربة التي تسع ٤٥ ليرا (٢) . وكان هذا الثمن لا يغطي تكاليف نقل الماء في الطريق الحديدي . وقد بلغت قيمة ما كانت تتحملة الحكومة في السنة في سبيل نقل الماء من القاهرة إلى السويس مائة ألف فرنك أي ما يقرب من أربعة آلاف جنيه (٣) . وكان يشتد الطلب على الماء اشتدادا عظيما في موسم الحج حين تزدهم المدينة بالحجيج وهم في طريقهم إلى مكة ، وكان يرتفع سعر القربة إلى ستة عشر قرشا وأحيانا يقفز إلى عشرين قرشا (٤) . وكانت تقع مصادمات بين الحججاج بسبب قلة ماء الشرب (٥) . ولذلك كانت الحكومة لا تسمح للحجاج بالسفر إلى السويس وهم في طريقهم إلى الحجاز إلا إذا كان موعدا وصول الفوج إلى تلك المدينة يقارب موعد قدوم سفينة تقلهم إلى الحجاز حتى لاتطول إقامة الفوج في السويس ويصعب تزويد أفرادهم بماء الشرب . وقد رفعت الحكومة هذا الحظر بعد إتمام حفر التربة الحلوة (٦) .

(1) David C. E. : Souvenirs d'un voyage dans l'Isthme de Suez et au Caire. Paris 1865, p. 17.

Voir aussi :

Fontane, ouvr. cit., 2ème partie, p. 138.

Fol, ouvr. cit., p. 15.

Lavalley, ouvr. cit., p. 6.

Hawkshaw, ouvr. cit., p. 21.

Fitzgerald, ouvr. cit., t. I, p. 182.

(2) Bernard H. et Tissot E., ouvr. cit., pp. 99-101.

(٣) أنظر مقالا لجريدة Moniteur Universel أعادت جريدة L'Isthme de

Suez نشره في عددها رقم ١٦٣ الصادر في أول إبريل ١٨٦٣ ص ص ١٠٩ - ١١١ مجموعة السنة الثامنة .

(4) Stoecklin, ouvr. cit., p. 14.

(5) Guillemin, ouvr. cit., p. 261.

(٦) تقرير كبير أطباء شركة القناة بتاريخ أول يوليو ١٨٦٤ نشر في جريدة

L'Isthme de Suez العدد ١٩٥ الصادر في ٣ أغسطس ١٨٦٤ ص ص ٣٢٨ -

وكان من أبرز نتائج إيصال ترعة الماء العذب إلى السويس أن زاد عدد سكانها زيادة كبيرة وسريعة . فبعد أن كان عددهم في عام ١٨٦٤ يتراوح بين ثلاثة آلاف وأربعة آلاف نسمة كما مر بنا ، إذ به يقفز إلى أكثر من عشرين ألفاً في سنة ١٨٦٨ (١) ويصل في العام التالي ١٨٦٩ إلى خمسة وعشرين ألفاً (٢) .

— ٣٣٧ مجموعة السنة التاسعة .
وانظر أيضاً .

Voisin Bey, ouvr. cit., t. VI, p. 316.

(1) Morellet, Breton et Cattin, ouvr. cit., p. 14.

(2) Hoskins, ouvr. cit., pp. 367-368.

الفصل الثاني عشر

تفشي الأوبئة والأمراض بين العمال في ساحات الحفر

الشركة تنشئ إدارة صحية - أعباؤها - فشل خططها - انتشار الأمراض - فتكها بعمال النوبة - وبالعمال في الشلوفة - تفشي الأوبئة - التيفود ومسئولية الشركة - تكتم أنباء الوباء - مغالطات الشركة - وباء التيفوس - كيف وفد إلى ساحات الحفر - وباء الجدري - وباء الكوليرا - مزاعم الأوربيين عن الحجاج المسلمين - انتشار الكوليرا المروع في مصر وانتقال الوباء إلى ساحات الحفر - تدابير الشركة - تفاقم الموقف - انتشار الذعر - اخلاء ساحات الحفر - الشركة تفقد سيطرتها على الموقف - الشركة لا تجد رجالا لنقل الموتى - انتشار اللوسنتاريا - الحكومة تشتري الإدارة الضعيفة من الشركة .

الترمت الشركة في لائحة العمال بإنشاء مستشفى ومراكز إسعاف كما تعهدت بتوفير العلاج الطبي المجاني للعمال المرضى . ويقتضينا واجب الإنصاف أن نذكر أن الشركة اهتمت منذ السنة الأولى بالتنفيذ الجزئي الشكلي لهذا الإلتزام . فأنشأت في ١٠ يناير ١٨٦٠ إدارة صحية وعينت أوبير روش Aubert Roche على رأس تلك الإدارة (١) . وكان هذا الطبيب قد شهد الحفل الذي أقامته الشركة في بورسعيد في ٢٥ ابريل ١٨٥٩ إيلدانا بالبده في تنفيذ المشروع وعهدت إليه وقتئذ بدراسة تنظيم إدارة صحية . وقد ظل هذا الطبيب شاغلا لمنصب كبير أطباء الشركة طوال سني حفر القناة .

وكانت المهمة التي واجهتها الإدارة الصحية شاقة وخطيرة ، إذ لم يكن من الأمر الهين المحافظة على الصحة العامة بين جموع العمال المحتشدة في الصحراء . وزادت أعباء الإدارة الصحية كلما تقدم العمل في حفر القناة وأنشئت ساحات حفر جديدة وزيد عدد العمال . ومما زاد في خطورة أعباء تلك الإدارة أن البرزخ كان في منطقة صحراوية خالية من الماء العذب إلا من بعض آبار قليلة ، فلم يكن في الإستطاعة إقامة الحمامات العامة أو المغاسل وغير ذلك من وسائل المحافظة على الصحة العامة .

ولا يغيب عن البال أن تنفيذ معظم المشروعات الكبرى في مصر في ذلك العصر قد اقترن بوقوع كوارث بين العمال المصريين . فعلى عهد محمد علي حفرت ترعة المحمودية ومات أثناء حفرها اثنا عشر ألف مصرى من عمال السخرة (١) نتيجة الجوع والعطش والإرهاق في العمل إذ كان موظفو الحكومة وجنودها يحملونهم على العمل المتصل من الفجر حتى مغيب الشمس ويضربونهم حالما يبلر منهم أدنى تقصير في الحفر . ويقول الجبرتي في حوادث شهر شوال ١٢٣٤ (أغسطس ١٨١٩) « سافر الباشا (محمد علي) إلى جهة الاسكندرية بسبب ترعة الأشرفية (المحمودية) وأمر حكام الجهات بالأرياف بجمع الفلاحين للعمل فأخذوا في جمعهم فكانوا يربطونهم قطارات بالخيال ومات الكثير منهم من البرد والتعب وكل من سقط أهالوا عليه من تراب الحفر ولو فيه الروح (٢) » . وفي سنة ١٨٣٥

(1) Mengin Félix : Histoire de l'Egypte sous le Gouvernement de Mohamed Aly ou Récit des Evénements Politiques et Militaires qui ont eu lieu depuis le départ des Français jusqu'en 1823. 2 vols. Paris 1823, t. II, p. 334.

وأنظر أيضا كلام

Merruau Paul ; ouvr. cit., p.

Bréhier Louis : L'Egypte de 1798 à 1900. Paris 1900.

والدكتور كلوت بك : لحة عامة إلى مصر ترجمة محمد مسعود بك الجزء الثاني ص ص

٧٠٢ - ٧٠٣ .

(٢) عبد الرحمن الجبرتي : عجائب الآثار في التراجم والأخبار . الجزء الرابع ص ٣٠٤ حوادث ٢٤ شوال ١٢٣٤ (٦ أغسطس ١٨١٩)

انتشر الطاعون في مصر وقتك بجموع العمال الذين كانوا يعملون في بناء القناطر الخيرية وتعرضت أعمالها للتعطيل التام إذ هرب العمال إلى قراهم . وفر لبنان بك إلى الأقصر حيث كان قد هرب إليها محمد علي وأفراد بطانته (١) .

وكانت الإدارة الصحية تنشئ تباعا مراكز إسعاف في الجهات التي يمتد إليها نشاط الشركة وكانت بورسعيد أولاها (٢) . ولما انتقلت عمليات الحفر جنوبا في اتجاه السويس تابعت الإدارة الصحية إنشاء مراكز الإسعاف وبمضى الأيام غدا لها مراكز إسعاف في بورسعيد والقنطرة وعتبة الجسر والإسماعيلية وطوسن وجنيفة والثلوفه والسويس . وبذلك أصبح نشاط الإدارة الصحية ممتدا في جهات متباعدة على طول خط القناة من البحر المتوسط إلى البحر الأحمر (٣) . وكان إذا قل نشاط الشركة في إحدى الجهات لم تجد الإدارة الصحية حرجا في إلغاء مركز الإسعاف أو نقله إلى جهة أخرى .

وكانت أهمية مركز الإسعاف تتوقف على عدد العمال الذين يعملون في دائرته (٤) أو على جنسية المقيمين هناك . وعلى ضوء تلك الأهمية كان يتحدد عدد الأطباء والصيدالة والسرر . ومن المؤسف أن عناية الشركة بصحة مستخدميها وعمالها الأجانب كانت تفوق كثيرا عنايتها بصحة العمال المصريين .

(١) Mazuel Jean, ouvr. cit., pp. 8 et 172.

(٢) تقرير كبير أطباء الشركة بتاريخ ٢٥ يونيو ١٨٦٠ نشر في جريدة L'Isthme de Suez العدد ٩٩ الصادر في أول أغسطس ١٨٦٠ ص ص ٢٤٤ - ٢٥٠ مجموعة السنة الخامسة .

(٣) L'Isthme de Suez العدد ١٦٦ الصادر في ١٥ مايو ١٨٦٣ ص ١٧٢ مجموعة السنة الثامنة . وأنظر أيضا

Voisin Bey, ouvr. cit., t. VI, p. 281.

(٤) تقرير كبير أطباء الشركة بتاريخ ١٥ أبريل ١٨٦٣ نشر الجزء الأول منه في جريدة L'Isthme de Suez العدد ١٦٦ الصادر في ١٥ مايو ١٨٦٣ ص ص ١٦٨ - ١٧٤ ونشر الجزء الثاني من التقرير في العدد ١٦٨ الصادر في ١٥ يونيو ١٨٦٣ ص ص ٢٣٦ - ٢٣٩ مجموعة السنة الثامنة .

وليس أدل على ذلك من أن فرقة فنية كانت في مستهل عمليات الحفر تقوم بأبحاث ودراسات في منطقة طوسن جنوبي بحيرة التمساح.. وكانت تلك الفرقة تتكون من عشرين أجنيا ما بين مستخدم وعامل . فأنشأت الشركة لهم خصيصا مركزا طبيا في طوسن أشرف عليه طبيب وصيدلي . وأقيم المركز في كشك خشبي أستوردته الشركة من فرنسا ثم نقل على ظهور الجمال من بورسعيد إلى طوسن ، وقد نصبت فيه سبعة أسرة (١) .

وقد رسمت الإدارة الصحية لنفسها سياسة فشلت فيها فشلا ذريعا هي العمل على منع وقوع الأمراض واتخاذ الحيطة لمنع تسرب الأمراض والأوبئة إلى منطقة القناة (٢) ولكن انتشرت الأمراض بين العمال وتفشيت فيهم الأوبئة ، ومن ثم سارت على سياسة الطب العلاجي .

وتمشيا مع السياسة العليا للشركة ، استوردت الإدارة الصحية من فرنسا كل الأدوية والأدوات الطبية (٣) ، وسارت على خطة المستشفيات العسكرية من حيث استيراد الأدوية التي يسهل المحافظة عليها مدة طويلة دون أن تتعرض للفساد أو يصيب تركيبها انحلال (٤) . وكانت الإدارة الصحية تؤدي خدمتها الإنسانية للأفراد المقيمين في منطقة القناة ، ولكن أصدرت إليها إدارة الشركة أمرا في أواخر عام ١٨٦٦ بأن تقصر نشاطها على مستخدمي الشركة وعملها . وقد أرسل محافظ القناة إلى اسماعيل يحظره بمضمون هذا الأمر (٥)

(١) أنظر محضر جلسة ١٢ يوليو ١٨٥٩ التي عقدتها اللجنة المنتدبة من قبل مجلس إدارة الشركة ، في

Voisin Bey, ouvr. cit., t. VI, pp. 80, 134 et 178.

(٢) تقرير كبير أطباء الشركة بتاريخ ١٨ أبريل ١٨٦١ . وقد نشر في جريدة الشركة العدد ١١٧ الصادر في أول مايو ١٨٦١ صص ١٣٣ - ١٣٧ مجموعة السنة السادسة .

(3) Ritt, ouvr. cit., p. 257.

(٤) تقرير كبير أطباء الشركة بتاريخ ١٨ أبريل ١٨٦١ سالف الذكر .
(٥) محفوظات قصر عابدين : محفظة رقم ٤ . وثيقة رقم ٧٢ بتاريخ ٢٤ رجب ١٢٨٣ (٢ ديسمبر ١٨٦٦) من اسماعيل حدى بك محافظ القناة إلى حضرة صاحب السعادة مهرداد الجنباب العالي .

وكانت أكثر الأمراض انتشارا بين العمال المصريين في ساحات الحفر هي التلذات الشعبية والأمراض الصدرية والرمدية وحالات الإسهال الشديد والدوسنتاريا وأمراض الكبد (١).

وقد قرر بوجوا Bougouin الطبيب بالشركة أن انتشار الرمد ، وهو التهاب يصيب العينين ، كان يرجع إلى عدة أسباب منها : البرودة الشديدة ليلا عقب الحرارة العنيفة نهارا ، وكذلك شدة أشعة الشمس المحرقة وتأثيرها على شبكة العين ، كما كان من أسباب انتشار الرمد طبيعة عمليات الحفر إذ أن نقل الأنقاض يملأ الجو بذرات الأتربة التي كان ينقلها الهواء إلى العين (٢). وكانت الشركة تطلق لفظ السود و البرابرة Nègres et Barbarins على العمال الذين يفدون من بلاد النوبة . وكانوا في الواقع أسوأ العمال حظا إذ كانت الأمراض تزداد في أجسامهم مرتعا سهلا وذلك لضعف بنيتهم من ناحية ، وللعناء الشديد الذي كانوا يلاقونه في سفرهم الطويل من بلادهم البعيدة من ناحية ثانية . وكان أطباء الشركة ورجالها يجدون غالبية أولئك العمال جثثا هامدة إذ كان الموت يطوهم بعد مرضهم بثمان وأربعين ساعة (٣).

(١) ذكر هذه الأمراض كبير أطباء الشركة في تقاريره السنوية التي كان يرفعها إلى إدارة الشركة . وتوجد مجموعة من هذه التقارير التي صدرت من ٢٥ يونيو ١٨٦٠ إلى ١٨٦٥ في مجلد محفوظ في مكتبة بلدية اسكندرية تحت اسم

Dr. Aubert Roche : Rapports sur l'état sanitaire et médical des travailleurs et des établissements du canal maritime de l'isthme de Suez. Imprimerie Centrale de Napoléon. Paris 1865.

كما أن جريدة الشركة كانت تحرص على نشر تلك التقارير في حينها .

(٢) أنظر تقريرا ضافيا وضعه الدكتور Bougouin الذي أشرف على الحالة الصحية بين عمال السخرة الذين حفروا ترعة الماء العذب من قرية القصاصين إلى نفيشه . ويقع ذلك التقرير ، وتاريخه ١٥ مارس ١٨٦٢ ، في أربعة فصول طويلة ونشرته جريدة L'Isthme de Suez في العدد ١٤ الصادر في ١٥ أبريل ١٨٦٢ ص ١٢٣ - ١٢٨ مجموعة السنة السابعة .

(٣) أنظر بخصوص هذا الموضوع كلا من تقرير أطباء الشركة بتاريخ ١٥ أبريل ١٨٦٣ . نشرته جريدة الشركة

وقد مرت بمصر موجة برد شديدة قارسة في شتاء ١٨٦٣ - ١٨٦٤ واشتدت وطأة البرد في ساحات الحفر اشتدادا مروعا وتجمد الماء في الشلوفة وهبطت درجة الحرارة عند جبل مريم فبلغت ثلاثة تحت الصفر ، وأمطرت السماء قطعا من الثلج في القنطرة ، وقد انفردت ساحات الحفر في منطقة الشلوفة بأشد برد وأعنفه . وكان يشغل فيها خلال خمسة أشهر ٤٧,٧٨٠ عاملا مصرياً بينما لم يزد عدد الأجانب فيها عن ٩٤ ما بين مستخدم وعامل . وكانت الوسيلة الأولى لحماية أولئك المصريين هي ميّتهم في داخل منشآت تقيم قسوة البرد . ولكن الشركة بررت ميّتهم في العراء تبريرا غريبا فقالت « إنه من الصعب إيواء وتدفئة جموع من العمال يتراوح عددهم كل شهر بين عذرة الآف وأحد عشر ألفا » . وكان الإجراء الذي اتخذته الشركة - على قولها - لحماية العمال من موجة البرد العاتية أنها وزعت عليهم كميات من الخشب يوقدونها ليلا للتدفئة . وتمن الشركة على المصريين فترعم أن تقديم الخشب إلى العمال قد كبدها أربعين ألف فرنك (ما يقرب من ألف ومائتي جنيه) هي مجموع ثمن الخشب ومصاريف نقله بالطريق الحديدي من القاهرة إلى السويس ثم على ظهور الجمال مسافة ١٢ كيلومترا شمالي السويس إلى الشلوفة . وقد أصيب العمال المصريون هناك بالدوسنتاريا والأمراض الصدرية ، وارتفعت نسبة الوفيات بينهم وكان من بين الضحايا طبيب مصري مستخدم في الشركة ، كان يشرف على الحالة الصحية بين

على دفتين العدد ١٦٦ الصادر في ١٥ مايو ١٨٦٣ ص ص ١٦٨ - ١٧٤ والعدد ١٦٨ الصادر في ١٥ يونيو ١٨٦٣ ص ص ٢٣٦ - ٢٣٩ . مجموعة السنة الثامنة . وعاد كبير أطباء الشركة إلى بحث هذا الموضوع في تقرير وضعه بتاريخ ٢٠ يونيو ١٨٦٥ .

ب تقرير كبير أطباء الشركة بتاريخ أول يوليو ١٨٦٧ نشر على دفتين في جريدة الشركة : العدد ٢٦٤ الصادر في ١٥ يوليو ١٨٦٧ ص ص ٢٢٢ - ٢٣٢ والعدد ٢٧٣ الصادر في أول ديسمبر ١٨٦٧ ص ص ٤١١ - ٤١٥ مجموعة السنة الثانية عشرة .

جريدة الشركة العدد ٢٠٢ الصادر في ١٧ نوفمبر ١٨٦٤ ص ٤٥٠ مجموعة السنة التاسعة .

ه فوازن بك الجزء السادس ص ٢٨١ .

العمال في منطقة الشلوفة (١). وقد نشر كبير أطباء الشركة الإحصائية التالية عن عدد العمال المصريين ، إصاباتهم ووفياتهم وذلك في تقريره بتاريخ أول يوليو ١٨٦٤ :

الشهر	عدد العمال	عدد المرضى	عدد الوفيات
يناير ١٨٦٤	١٠,٩٠٧	٤٠٧	٢٤
فبراير	١١,٤٢٠	٢٣٧	٤٥
مارس	١٠,٥٦٣	٣١٥	٤١
أبريل	٦,٠٢١	٣٢١	٣٨
مايو	٨,٨٦٨	٢٠٠	٢٦
المجموع	٤٧, ٧٨٠	١,٤٨٠	١٧٤

× × ×

انتشار الأوبئة بين العمال في ساحات الحفر

تجمعت على العمال المصريين الكوارث من كل نوع وصوب . فإلى جانب أهوال أزمة ماء الشرب ومجانبة العمل والإرهاق فيه والضرب بالكرباج والزج بهم في السجن جاءت الأوبئة فعصفت بالعمال في غير هوادة أو شفقة . وكان من بين هذه الأوبئة حسب ترتيب ظهورها : التيفود والتيفوس والجلدى والكوليرا والحمى الراجعة . وكانت بعض الأوبئة تختفى لتعود مرة أخرى بعد سنة أو سنتين أكثر عنفاً وأشد فتكاً من المرة السابقة .

(١) أنظر خصوص موجة البرد في ساحات الحفر كلامن :

١ تقرير كبير أطباء الشركة بتاريخ أول يوليو ١٨٦٤ نشرته جريدة الشركة في العدد ١٩٥ الصادر في ٣ أغسطس ١٨٦٤ ص ٣٢٨ - ٣٣٧ مجموعة السنة التاسعة .

« ب جريدة الشركة العدد ١٧٩ الصادر في ٣ ديسمبر ١٨٦٣ ص ٤٧٤ . مجموعة السنة الثامنة .

Guillemin, ouvr. cit., p. 262.

Voisin Bey, ouvr. cit., t. VI, p. 303 et 317.

ظهر التيفود في أبريل ١٨٦٢ في ساحة الحفر رقم ٦ بمنطقة عتبة الجسر واتخذ مظهر الوباء بين العمال . وقد اختلفت الآراء في أسباب ظهوره في ساحات الحفر وفي تحديد مسئولية الشركة في تفشي ذلك الوباء وقد ذكر كبير أطباء الشركة في تقريره الذى وضعه عن ذلك الوباء أن فوجا من العمال بلغ عدد أفرادهم ١٨٢٥ عاملا جاء من بعض قرى مديرية قنا وكانوا يحملون ذلك المرض . واستند إلى دليلين أولهما أن عدداً من أفراد ذلك الفوج قد أصيب بالتيفود ، وأن عددا آخر قد قضى نحبه ، والفوج لا يزال في طريقه من الصعيد لم يكن قد بلغ بعد منطقة القناة . وثانيهما أن التيفود كان قد ظهر في العام السابق أى في ١٨٦١ - في سبع قرى من نفس مديرية قنا . وكانت هى نفس القرى التى وفد منها عام ١٨٦٢ ذلك الفوج من العمال . وهذا الدليل الثانى الذى يذكره كبير أطباء الشركة دليل عليه يدينه بالإهمال والتقصير لأنه كان يجدر به ، وقد علم أن التيفود انتشر في العام السابق ، أن يتخذ التدابير الوقائية لمنع تسرب المرض إلى ساحات الحفر .

ويذكر البعض (٢) أن الشركة كانت سببا غير مباشر في انتشار الوباء

(١) تخبطت الشركة في تحديد ذلك الوباء فقد ذكر مدير جريدة الشركة أنه التيفوس (العدد ١٤٤ الصادر في ١٥ يونيو ١٨٦٢ ص ١٩١ مجموعة السنة السابعة) كما قرر ذلك كبير أطباء الشركة في تقريره الأول الذى وضعه عن ظهور الوباء والذى نشر في نفس العدد . ولكن عاد كبير الأطباء فذكر في تقرير آخر وضعه في ١٥ ابريل ١٨٦٣ أنه التيفود إذ يقول فيه « وقد أغر الفحص الدقيق في الحال عن تعرف الأطباء على أعراض التيفود .

Bientôt un examen attentif fait reconnaître aux médecins des symptômes typhoïques» .

وقد نشر الجزء الأول من هذا التقرير في العدد ١٦٦ الصادر في ١٥ مايو ١٨٦٣ صص ١٦٨ - ١٧٤ والجزء الثانى في العدد ١٦٨ الصادر في ١٥ يونيو ١٨٦٣ صص ٢٣١ - ٢٣٩ مجموعة السنة الثامنة . وأنظر أيضا

Voisin Bey, ouvr. cit., t. VI, p. 280.

(2) Sammarco : Précis etc. ouvr. cit., t. IV, pp. 148-149.

Sammarco : Histoire de etc. ouvr. cit., t. III, p. 55.

نقلا عن المحفوظات التمسوية في فينا .

إذ أن العمال المصريين لم يألفوا جو البرزخ ، وأن الأحوال المعيشية في البرزخ كانت تختلف في ذلك الوقت اختلافا بينا عما ألفوه في بلادهم فأصيبوا بالتيفود وهم في ساحات الحفر ، ثم حملوا ميكروب المرض معهم إلى قراهم وهناك أخذ صورة الوباء وفنك بالأهلين .

ومن الصعب ترجيح أحد الرأيين ترجيحاً قاطعاً ، ومن المحتمل أن يكون الرأي الثاني هو الأرجح لأن وسائل النظافة العامة والشخصية في ساحات الحفر القائمة في الصحراء كانت معدومة حتى بعد حفر ترعة الماء العذب من القصاصين إلى نفيشه إذ كان الماء لا يزال يحمل على ظهور الجمال إلى ساحات الحفر ولم يكذبى بحاجات العمال الضرورية ، والعامل يعتبر نفسه سعيداً إذا ظفر بانتظام على ما يقيم أوده من ماء الشرب ، فلم تكن ساحات الحفر حمامات عامة أو مناسل أو غيرها .

وقد كافحت الشركة الوباء في صمت وتكتم شديدين ، فلم يذكر احد من رجال الشركة على الإطلاق اسم ذلك المرض حتى لا تكون معرفة الناس بانتشاره مدعاة لانتشار الرعب والاضطراب في ساحات الحفر . وبلغ من تكتم الشركة أن المرضى أنفسهم كانوا يجهلون أنهم مصابون به (١) . وقد حاصر الأطباء الوباء بين أفراد الفوج الذى ظهر فيهم ، وعزلوا المرضى في خيام وأكشاك خشبية ، كما خصصت لسائر أفراد ذلك الفوج جهة نائية فسيحة يقيمون فيها ، وأهتمت بوسائل التهوية والنظافة بينهم ، وضاعفت عدد الأطباء في ساحات عتبة الجسر ، وأنشأت في كل ساحة من الساحات الست مركز إسعاف عينت فيه أطباء مصريين (٢) .

ويذكر كبير الأطباء أن القسم الطبي استطاع أن يتغلب على الوباء في خلال شهر واحد ، وأن عدد الإصابات بلغ ٥١٢ عاملاً والوفيات ٢١ فقط .

(١) التقرير الأول الذى وضعه كبير أطباء الشركة عن ظهور ذلك الوباء ونشر في جريدة الشركة العدد ١٤٤ الصادر في ١٥ يونيو ١٨٦٢ ص ١٩١ - ١٩٢ مجموعة السنة السابعة .

(٢) المصدر السابق

ولكن الثابت أن هذه الأرقام كانت دون الحقيقة بكثير ، لعدة أسباب ،
منها أن أحد الفرنسيين كتب عن ذلك الوباء في ٢ يونيو ١٨٦٢ من الساحة رقم
٦ في عتبة الجسر ، وهي الساحة التي انتشر فيها الوباء ، وتعرض فيها كتبه
لعدد الإصابات فقال « أما عدد الضحايا فقد أذيع رسميا أنه عشرين . ولكنني
أعتقد - وأقول هذا في الخفاء - أن العدد أكثر من ذلك بكثير » . (١)

كما ذكر أن عمليات الحفر تعرضت للتعطيل بسبب الوباء (٢) . والعبارة
الأخيرة قرينة على جسامه عدد الضحايا لأنه لا يعقل أن ٥٣٣ عاملا ، هم
مجموع عدد المرضى والوفيات ، ينشأ عن غيابهم تعطيل عمليات الحفر لأن
هذا العدد ضئيل بالنسبة لمجموع عدد العمال وكان لا يقل عن عشرين ألفا . كما
أن فرنسا معاصرا آخر هو فوازان مدير عام الأشغال في الشركة وكان
يشرف وقتئذ على عمليات الحفر في تلك المنطقة ، وصف ذلك الوباء بأنه
« حادث خطير (٣) » ويذكر روش أن « عددا كبيرا جدا من أفراد ذلك
الفوج قد أصيب به بسرعة وفجأة (٤) » . كما أصيب عدد من أطباء الشركة
المصريين والأجانب بذلك الوباء ولقي بعضهم حتفه وهم يكافحون الوباء (٥) .

وقد وجد معارضو المشروع في ظهور التيفوس بعد أن أعلنته جريدة
الشركة على صفحاتها فرصة سانحة لمهاجمة المشروع فأذاع بعضهم أن المنطقة
التي تجتازها القناة اقليم موبوء غير صحي ، واعتبر البعض الآخر انتشار الوباء
دليلا على سوء الإدارة وفوضى العمل في الشركة (٦) .

+ + +

وفي العام التالي ، أي في سنة ١٨٦٣ ، حل وباء التيفود والتيفوس معا

(1) Ritt, ouvr. cit., p. 245.

(2) ibid.

(3) Voisin Bey, ouvr. cit., t. VI, p. 280.

(٤) تقرير كبير أطباء الشركة بتاريخ ١٥ إبريل ١٨٦٣ وقد سبقت الإشارة إليه

(٥) جريدة L'Isthme de Suez العدد ١٤٤ الصادر في ١٥ يونيو ١٨٦٢

ص ص ١٩١ - ١٩٢ مجموعة السنة السابعة

(6) Voisin Bey, ouvr. cit., t. VI, p. 280.

في مساحات الحفر . وكانت مصر قد ابتليت بهذين الوباءين قبل أن ينتقلا إلى منطقة البرزخ ، وكان من المتعذر أن تظل تلك المنطقة بمنجاة منها .

انتشر في مصر لمدة عامين الطاعون البقري بين الماشية ، ونفق ما يقرب من سبائة ألف رأس . ولم تجد نفعا التدابير التي اتخذتها الحكومة لمكافحة الوباء . فقد استوردت عددا كبيرا من الماشية من بلدان حوض البحر المتوسط على بواخر الشركة العزيرية المصرية (١) وأعفيت تلك الواردات من الرسوم الجمركية ووزعتها على الفلاحين على أن يسددوا ثمنها على آجال طويلة ، (٢) ولكن مالبث أن أصيبت الحيوانات المستوردة بالطاعون ونفقت (٣) . وكان لذلك الوباء الحيواني نتائج بعيدة على الصحة العامة في مصر . كان الفلاحون يلقون بحيواناتهم النافقة في الترع والنيل بدلا من موارثها في حفر في الأرض . وسرعان ما كانت تطفو وتتعفن ويدفعها التيار أمامه ، وكان بعضها يحجز عند الكبارى والبعض الآخر يصطدم عند المنحنيات فيقف عن السير مع التيار . ومن المعروف أن الترع كانت هي المورد الذي يستقى منه الفلاحون . وكانت المياه متلوثة وهكذا كانت تلك الجثث مبعث أمراض خطيرة فانتشر التيفوس والتيفود .

ولم يقف الأمر عند هذا الحد فقد تضافرت عدة عوامل زادت من شدة وطأة الوباء ، كان من بينها سوء التغذية بسبب ارتفاع أسعار اللحوم ارتفاعا فاحشا (٤) وزيادة أثمان المحاصيل الزراعية فقلت التغذية وضعفت القدرة على مقاومة الأمراض . يضاف إلى ذلك نقص المساحات المزروعة

(1) Sabri M. : L'Empire etc., ouvr. cit., p. 116. Voir aussi : Dervieu, ouvr. cit., p. 15.

(2) Sammarco : Histoire etc. ouvr. cit., t. III, p. 104.

(٣) محفوظات قصر عابدين : محفظة ٣٦ معية تركي وثيقة رقم ١٩٢ في ٢٤

شعبان ١٢٠٠ .

(4) Douin : Histoire du Règne etc. ouvr. cit., t. I, pp. 234-235.

قمحا وذرة (١) بسبب التوسع في زراعة القطن نتيجة الإقبال على شرائه بسبب قيام الحرب الأهلية الأمريكية . ثم جاء فيضان ١٨٦٣ وكان خطيرا عاتيا (٢) أغرق حقول الذرة ونقص المحصول نقصانا كبيرا وأرتفعت أسعاره إلى الضعف وقامت شبه مجاعة في البلاد تداركها الحكومة باستيراد مقادير كبيرة من القمح من الخارج . وكانت نتيجة تلك العوامل مجتمعة اشتداد وطأة التيفود والتيفوس في مصر .

وقد وفد الوباء ان إلى منطقة البرزخ بثلاث طرق :

أولا : كان النيل يقذف في البحر المتوسط الآف من جثث الحيوانات . وكان التيار الساحلى يدفعها غربا في اتجاه بورسعيد . فكان يصل كل يوم تجاه المدينة عدد من جثث الحيوانات المتأكلة المتعفنة . وكانت الأمواج تلقىها على الشاطئ ، وبذلك تهبأت القرصة أمام ميكروب المرض لكى يتسرب إلى المدينة بطريقة أو أخرى .

ثانيا : كانت جثث الحيوانات النافقة تلقى في الترع الموجودة في شرق فرع دمياط والتي تتصل بترعة الماء العذب التى حفرتها الشركة من القصاصين إلى نفيسة ، وبذلك كانت تصل مياه الشرب وهى ملوثة إلى منطقة البرزخ من ناحية الغرب . وقد اهتم رجال الشركة في تفتيش الوادى - وكان من ممتلكات الشركة وقتئذ - بتلك المسألة وحاولوا معالجتها علاجا جزئيا ، فكانوا ينتشلون من ترعة الوادى مئات من جثث الحيوانات النافقة ويعملون على دفنها في أمكنة أعدوها لذلك الغرض (٣) .

(١) أنظر تقرير كبير أطباء الشركة بتاريخ ٢٠ يونيو ١٨٦٥ وقد نشرته جريدة الشركة في العدد ٢١٨ الصادر في ١٨ يوليو ١٨٦٥ صص ٢٠٥ - ٢٢١ مجموعة السنة العاشرة .

(٢) بلغ من خطورة الفيضان أنه أحدث في ليلة ٢٥ سبتمبر ١٨٦٣ قطعا في جسر فرع رشيد بلغ طوله ستة أميال شالى كفر الزيات وبلغت المياه طنطا وانقطعت المواصلات بين القاهرة والإسكندرية ولم تستأنف إلا في ٩ نوفمبر . وحلث قطع آخر كبير في جسر فرع دمياط عند طلخا وانتقل الوالى إلى هناك للإشراف على أعمال الأنقاذ .

ثالثا : جاء الوباء مع أفواج العمال المصريين الذين كانوا يفدون من مناطق موبوءة في الأصل . وقد وجد الوباء مرعى خصيبا وسط الجموع المحتشدة من العمال وكان سوء التغذية بينهم عاملا قويا ساعد على اتساع مداه ، فقد كان الحصول على الأطعمة في منطقة البرزخ صعبا للغاية (١) على الرغم من أن الشركة قد عملت ، بعد انفراج أزمة ماء الشرب ، على ترغيب التجار والباعة في التزوح إلى مناطق الحفر يقيمون المتاجر . وقد ارتفعت أثمان الحاجيات في منطقة القناة ارتفاعا فاحشا ، وكثيرا ما انعدم وجود الأغذية في الأسواق .

وكانت منطقة الشلوفة أكثر المناطق تعرضا للإصابة بالتيفوس ، (٢) وبلغ عدد الإصابات — كما جاء في بيانات الشركة — ٢٢٥ والوفيات ٣٧ ، وهذه الأرقام دون الحقيقة بكثير .

+ + +

وتسرب وباء الجدري إلى ساحات الحفر في عام ١٨٦٤ في أعقاب التيفوس والتيفود . وكما وفدت الأوبئة السابقة أو غالبيتها من خارج منطقة القناة فقد حل الجدري كذلك بساحات الحفر غربيا عليها . وهذا يؤكد تقصير القسم الطبي بالشركة في اتخاذ التدابير الوقائية لمنع تسرب الأمراض والأوبئة إلى منطقة القناة .

وصحل إلى السويس من جده في أوائل ١٨٦٤ أفواج من العبيد السود قدم بهم تجار الرقيق . وكان عدد كبير منهم مصابا بالجدري (٣) . وسبق أولئك الرقيق سرا إلى القاهرة فحملوا إليها ميكروب المرض وهناك

(1) ibid.

(٢) يقول كبير أطباء الشركة في تقريره بتاريخ أول يوليو ١٨٦٤ « إن التيفوس أصاب عددا كبيرا من عمالنا » نشرت جريدة الشركة هذا التقرير في العدد ١٩٥ الصادر في ٣ أغسطس ١٨٦٤ ص ٣٢٨ — ٣٣٧ مجموعة السنة التاسعة .

(3) Voisin Bey, ouvr. cit., t. VI, p. 318.

انتشر بين الأهلىين ، وانتقل من القاهرة إلى جهات مختلفة فى مصر . وكانت القاهرة والسويس أكثر المناطق إصابة بالجدري . وانتقل الوباء إلى ساحات الحفر حيث وقع كثير من الضحايا بين العمال المصريين واليونانيين .

وظهر الجدري مرة أخرى فى منطقة البرزخ فى أواخر عام ١٨٦٦ إذ كانت تجارة الرقيق لا تزال تجدد بعض الرواج فى مصر على الرغم من جهود الحكومة المصرية فى الضرب على أيدي المتجرين به . وكان فريق من تجارته يرسلون شحنات آدمية تنحرم من سواحل إفريقيا ومن جده إلى السويس وكانت تلك السفن لا تخضع للرقابة الصحية التى تفرض على السفن الأخرى . وكانت البلاد التى وفد منها الرقيق تعتبر موطن الجدري . وبذلك تسرب إلى السويس ومنها إلى سائر الأقاليم فى مصر . ولم يلبث أن انتقل الوباء إلى منطقة القناة حيث كان انتشاره عتيفا فى سرايوم والإسماعيلية (١) .

وكان وباء الكوليرا الذى اجتاحت ساحات الحفر فى مستهل صيف عام ١٨٦٥ أخطر وأشد وباء شهدته منطقة القناة . وتقع الشركة وحريدها وبعض المصادر فى خطأ إذ قررت أن ذلك الوباء قد بدأ فى الأراضي الحجازية بين الحجاج المسلمين الذين أدوا فريضة الحج فى إبريل - مايو ١٨٦٥ (ذى الحجة ١٢٨١) فنقله الحجاج المصريون معهم إلى مصر (٢) حيث انتشر فى

(١) تقرير كبير أطباء الشركة بتاريخ أول يوليو ١٨٦٧ ونشر فى جريدة الشركة على دفتين : العدد ٢٦٤ الصادر فى ١٥ يوليو ١٨٦٧ ص ٢٢٢ - ٢٣٢ والعدد ٢٧٣ الصادر فى أول ديسمبر ١٨٦٧ ص ٤١١ - ٤١٥ مجموعة السنة الثانية عشرة .

(٢) L'Isthme de Suez العدد ٢٢ الصادر فى أول سبتمبر ١٨٦٥ ص ٢٧١ مجموعة السنة العاشرة . وقد بلغ من قوة هذا الرأى الخاطيء الذى ساد أوروبا وقتئذ أن وزيرى الخارجية والتجارة فى فرنسا قدما إلى الأمبراطور نابليون الثالث تقريرا عن وباء الكوليرا ووسائل مكافحته . وقد اقترحا عقد مؤتمر دولى يضم الدول الأوروبية لاتخاذ تدابير فعالة بالاتفاق مع الحكومة التركية لحماية أوروبا من الكوليرا التى تبدأ سيرها - فى زعمهم - من مكة المكرمة . أنظر نص التقرير فى جريدة الشركة العدد ٢٢٤ الصادر فى أول نوفمبر ١٨٦٥ ص ٣٤٦ - ٣٤٨ مجموعة السنة العاشرة

ربوع البلاد وفتك بساكنيها فتكا عنيقا . ولكن الواقع أن ذلك الوباء ويطلق عليه في التاريخ الطبي Quatrième Pandemie (١٨٦٣-١٨٧٦) (١) ظهر أولا عام ١٨٦٣ في البنغال بالهند بين الحجاج الهندوس الذين نقلوه إلى الله آباد ثم آجرا ، وهما من المدن المقدسة عند الهندوس ، ثم بلغ الوباء بمباي . وفي سنة ١٨٦٥ انتشر على ساحل ملبار إلى كرتشي وبلوخستان . فلما حل موسم الحج الإسلامي في بداية صيف ذلك العام ورحل الحجاج الهنود المسلمون إلى الحجاز حمل بعض منهم ميكروب المرض إلى مكة (٢) حيث وجد مرتعا خصبا وسط الحشود الهائلة من الحجيج . وبلغ تعدادهم في ذلك العام مائة وخمسين ألفا (٣) توفي منهم بالكوليرا تسعة آلاف . فلما عاد حجاج مصر وشمال افريقيا إلى السويس وفد الوباء معهم إلى ذلك الثغر ، ومن ثم انتشر في مصر انتشارا مزعجا . وانتقل الوباء إلى أوربا وأمريكا الشمالية ولم يعرف الوباء في شدته وهجومه واتساع مداه حدودا أو فواصل ، وظل أربعة أعوام ينتقل من قارة إلى أخرى يمتاز البحار ويعبر المحيطات .

وصلت الباخرة الإنجليزية سدني Sidney ميناء السويس في ١٩ مايو ١٨٦٥ نقل الفوج الأول من الحجاج . وكان بعض ركبائها مصابا بالكوليرا ومات عدد منهم والسفينة تمخر عباب البحر الأحمر إلى السويس (٤) فألقت بجثث موتاهما في قاع البحر (٥) . وعلى الرغم من ذلك فقد أعطى ربانها إلى السلطات المصرية في الميناء بيانات مزورة عن خلو السفينة من

(1) Nouveau Traité de Médecine. Publié sous la direction de MM. les Professeurs : Roger — Widal — Teissier. Paris 1927, t. III, Maladies Infectieuses, p. 356.

(٢) المصدر السابق

(٣) أنظر تقرير كبير أطباء الشركة بعنوان « سير الكوليرا »

Marche du Choléra

(4) Dr. Herman Legrand : Contribution à l'étude du problème de la défense de l'Egypte contre le Choléra. Alexandrie 1903, p. 6.

(5) Guillemin, ouvr. cit., p. 328.

الأمراض المعدية أو الوبائية . فأذنت تلك السلطات للحجاج في التزول إلى البر . ولم يمر يومان حتى ظهرت الكوليرا في السويس ، وكان من بين ضحاياها ريان تلك السفينة الإنجليزية وسرعان ما تلقى حتفه هو وزوجته (١) .

وعن طريق هذا الفوج تعددت الإصابات بالكوليرا وانتشرت في الوجه البحرى والصعيد انتشارا رهيبا . وترك اسماعيل مصر إلى القسطنطينية ليكون بمنجاة من الوباء (٢) وكان عدد الوفيات في القاهرة وحدها يتراوح بين ٧٠٠ و ٨٠٠ شخص في اليوم (٣) . أما عدد موتى ذلك الوباء في مصر كلها فقد ارتفع خلال ثلاثة شهور إلى أكثر من واحد وستين ألف مصرى وكان عدد سكان مصر وقتئذ ٤,٨٤١,٦٧٧ (٤) .

ولم يكن ظهور الكوليرا في ساحات الحفر مباغتا للشركة ، إذ كانت الأنباء قد بلغت مصر بانتشار الكوليرا بين الحجاج . وأبان كبير أطباء الشركة لدى لسبس قبل سفر الأخير إلى فرنسا في ٢٩ مايو ١٨٦٥ أن منطقة القناة مهددة بالوباء . واتخذ القسم الطبى التدابير الممكنة فجهزت مراكز الأسعاف بالأدوية والأدوات الطبية ، وزيد عدد الأسرة (٥) ، وخفضت ساعات العمل (٦) ، وفرضت رقابة على الأغذية ، وازداد الإهتمام بالنظافة

(1) Dr. Herman Legrand, ouvr. cit., p. 7.

(2) Khedives and Pashas. Sketches of Contemporary Egyptian Rulers and Statesmen. By one who knows them well. London 1884, p. 3.
ويقول المؤلف في هذا الصدد:

Although Ismail had not distinguished himself during the cholera of 1865, when he placed himself in safety by a precipitate flight, yet he was generally regarded as man in advance of his age.

(3) Sammarco : Histoire de l'Egypte etc., ouvr. cit., t. III, p. 104.

(4) Douin, Histoire du Règne etc., ouvr. cit., t. I, p. 239.

(٥) تقرير كبير أطباء الشركة بعنوان Le Choléra dans l'Isthme de Suez
« الكوليرا في برزخ السويس » . نشر في العدد ٢٢١ الصادر في ١٥ سبتمبر ١٨٦٥
ص ص ٢٨٤ - ٢٩١ مجموعة السنة العاشرة

(6) Ritt, ouvr. cit., p. 319.

العامة ، والعمل على إبادة القاذورات حتى « يقضى على كل وكر من أوكار العدوى » وأشار القسم الطبي بأن يتعاون كل طبيب مع كبير مهندسى القسم الذى يعمل فى دائرته لاتخاذ التدابير الوقائية ، على أن يكون تنفيذ تلك التدابير فى تكتم شديد دون أن يذكر اسم المرض منعا لإشاعة الهلع فى النفوس لأن « الذعر عامل كبير يساعد على انتشار الوباء » .

وأهم الأطباء بالإصابات المعوية التى كانت تقع بكثرة فى فصل الصيف خشية أن تكون تلك الإصابات أعراضا للكوليرا .

وبينا كان الوباء على أشده فى الاسكندرية وغيرها ظلت ساحات الحفر قرابة خمسة عشر يوما بمنأى عن الكوليرا حتى إذا كان يوم ١٦ يونيو ١٨٦٥ ظهرت أعراض الكوليرا على عامل مصرى كان يشتغل عند الكيلو ٤٢ شمالى السويس (١) فكان ذلك بدء ظهوره فى ساحات الحفر . وكانت الوحدة الصحية القائمة فى طوسن هى أول وحدة بدأ منها الوباء زحفه نحو ساحات الحفر . وانتقل الوباء من طوسن إلى سرايوم فى ١٨ يونيو ١٨٦٥ . وكان يعمل هناك طبيبان أحدهما مصرى هو الدكتور الشباسبى والآخر أوربى هو Zuridi ، وقد جابها الموقف بشجاعة ، إلا أن الطبيب الأوربى قد انتقلت إليه العدوى وتوفى (٢) ، وكانت وفاته سببا فى انتشار الذعر بين العمال وتركوا المنطقة وترتب على ذلك أن خلت تماما ساحات الحفر فى سرايوم من العمال .

وفى نفس الأسبوع ظهر الوباء فى الإسمايلية (٣) ، وقد وفد إليها من ناحيتين : الجنوب حيث كان قد ظهر فى طوسن وسرايوم ، والغرب إذ كان الوباء قد استفحل خطره فى تلك الآونة فى الرقازيق (٤) وفرت جموع

(1) Voisin Bey, ouvr. cit., t. VI, p. 380.

(2) Guillemin, ouvr. cit., p. 327.

(٣) محفوظات قصر عابدين : محفظة رقم ٣٦ مية تركى وثيقة رقم ١٩٢ بتاريخ ٢٤ شعبان ١٢٨٢ . ويلاحظ أن الكوليرا ظهرت فى الأسمايلية فى ٢٤ يونيو ١٨٦٥

(٤) محفوظات قصر عابدين : محفظة رقم ٣٣ مية تركى وثيقة رقم ١٧٥ بتاريخ

غفيرة من سكانها ، وعلى الأخص اليونانيين والإيطاليين ، إلى الإسماعيلية وغصت بهم الفنادق واكتظ بهم الحى اليونانى وحى التجار ، كما اجتاز الإسماعيلية فريق آخر منهم فى طريقه إلى بورسعيد حيث أثر مغادرة مصر . وكان فى مجىء هؤلاء وأولئك إلى الإسماعيلية سببا فى انتشار الذعر بين السكان (١) .

ولم تكف تظهر الكوليرا فى الإسماعيلية حتى انتشرت انتشارا مروعا لم تشهد مثله سائر جهات منطقة القناة فأصيب بها المرضى من نزلاء المستشفى وماتوا متأثرين بها ، وفتكت بسكان الحى العربى واجتاحت حى التجار والحى اليونانى وحى العمال ، ونجم عن ذلك أن سيطر الرعب على سكان المدينة (٢) وخرج الأجانب هائمين على وجوههم صوب بورسعيد يقطعون المسافة سيرا على الأقدام ويحملون معهم أثقالا من المتاع . . . ولما زاد عدد الموتى زيادة مروعة اعتقد الجميع أن الوسيلة الوحيدة للنجاة من الوباء هى مغادرة المدينة بأسرع ما يمكن (٣) . ويقول ريت « لم تكن هناك قوة بشرية تستطيع أن تكبح جماح تلك الحركة » (٤) .

وبلغ الموقف غايته من الخطورة حين عجزت الإدارة الصحية عن الحصول على رجال ينقلون المرضى إلى مراكز الإسعاف أو يرفعون جثث الموتى (٥) . وأنفذ الموقف بعض الشىء مدير عام أشغال حفر القناة . إذ أعار القسم الطبى بعض المستخدمين من قسم الحسابات للمعاونة فى ذلك الوقت العصيب .

(1) Ritt, ouvr. cit., p. 320.

(2) Fontane Marius, ouvr. cit., p. 82.

(3) Chatrian Erckmann : Souvenirs d'un ancien chef de chantier à l'Isthme de Suez. 5ème édition. Paris, p. 59.

(4) Ritt, ouvr. cit., p. 320.

(٥) تقرير كبير أطباء الشركة منشور فى العدد ٢٢١ من L'Isthme de Suez الصادر فى ١٥ سبتمبر ١٨٦٥ ص ٢٨٤ - ٢٩١ مجموعة السنة العاشرة

وعلى الرغم من أن الوحدة الصحية في الإسماعيلية كانت تضم مستشفى للعمال المصريين وآخر للعمال الأجانب ومركز إسعاف فإن تلك المنشآت لم تكن كافية لمواجهة الوباء . إذ كان عدد المصابين في ازدياد مطرد ، فوضعت الشركة يدها على منزل كانت قد أعدته لتزول محافظ القناة في زيارته للإسماعيلية ولم يكن قد شغله بعد ، وحولته إلى مستشفى يعزل فيه المصابون بالكوليرا والدوسنتاريا وحالات الإسهال الشديد ، إذ كان المصابون بالمرضين الآخرين أكثر الناس تعرضا للإصابة بالكوليرا ، ولا ينقصى عليهم وقت طويل حتى يطوهم الموت . وقد وضع في ذلك المنزل ستون سريرا شغلت في الحال (١) .

وشعر رئيس الوحدة الصحية في الإسماعيلية أن زمام الموقف قد أفلت من يده أو كاد ، فأرسل في ٢٨ يونيو ١٨٦٥ تقريرا رسميا إلى كبير أطباء الشركة أبدى فيه مخاوفه من تفاقم الموقف إذا استمر الوباء بمثل ذلك العنف ، وأعرب عن حيرته في أمر توفير الأماكن للمصابين بالكوليرا (٢) . واستجابت الشركة فأرسلت أربعين سريرا وزعت مناصفة بين العمال المصريين والعمال الأجانب . فوضعت أسرة العمال الأجانب في مستشفاهم ، أما سرر العمال المصريين فنصبت في كشك خشبي مقام في الفراغ الواقع بين مستشفى العمال المصريين ومستشفى العمال الأجانب .

ولم تكن تجدى الإسعافات السريعة ولا العناية الطبية فقد كان المريض في معظم الحالات يطويه الموت بعد ساعات معدودة من إصابته بالوباء . كما لوحظ أن العدوى كانت تنتقل بسرعة إلى أصدقاء المتوفى إذا اشتركوا

(١) جريدة L'Isthme de Suez العدد ٢١٨ الصادر في ١٨ يوليو ١٨٦٥ ص ص ١٩٤ - ١٩٥ مجموعة السنة العاشرة .

(2) Rapport sur le Choléra à Ismaïlia par le docteur Louis Companyo
Chef du service de santé de la circonscription.

وقد نشر هذا التقرير في جريدة الشركة في العدد ٢٢١ الصادر في ١٥ سبتمبر ١٨٦٥ ص ص ٢٩١ - ٢٩٧ مجموعة السنة العاشرة .

في تشييع جنازته . وكان الأطباء خلال فترة الوباء يعقدون الاجتماعات في الإسماعيلية لبحث الموقف الذي كان يزداد تفاقمًا يوما بعد يوم وكان يشهد تلك الاجتماعات محافظا السويس والقناة ومدير عام الأشغال في شركة القناة (١) .

ومن الإسماعيلية انتقل الوباء إلى عتبة الجسر وهي على مسافة ٦ كيلومترات شمالها ، وكانت زاخرة بالعمال ، وقد وقعت الإصابة الأولى في ٢٦ يونيو ١٨٦٥ على أحد العمال المصريين ثم توالى وقوع الإصابات واتخذ المرض مظهر الوباء ابتداء من ٣ يوليو وكان عدد الضحايا المصريين يربو على عدد الضحايا الأجانب (٢) .

ولم ينتشر الوباء في القنطرة على الرغم من أنه مرت بها جموع كثيرة من اللاجئين في طريقهم إلى بورسعيد ولم يقل عددهم عن ألفين . وقد تركوا في القنطرة اثني عشر شخصا أصيبوا بالكوليرا ومات بعضهم . أما بورسعيد فكان الموقف فيها يندرج حالة خطيرة للغاية ، فقد وفد إليها سيل جارف من الرقازيق والإسماعيلية وعتبة الجسر . وفي ٢٨ يونيو ١٨٦٥ قدم بورسعيد عامل يوناني من الإسماعيلية واصطحب معه الكوليرا ، وازدادت الوفيات منذ اليوم الثالث من شهر يوليو كلما ازداد عدد القادمين . ولم يحاول أحد من رجال الشركة وقف ذلك السيل من اللاجئين إلى المدينة خشية وقوع تصادم . ولكن على الرغم من كثرة الوفيات بالكوليرا في بورسعيد فإن الوباء لم يكن بمثل العنف الذي عرف به في الإسماعيلية .

وتقرر الشركة أن الشلوفة والسويس ظلتا بمغافة من الوباء (٣) ، ولكن

(١) محفوظات قصر عابدين : دفتر رقم ٢ للبرقيات الصادرة من عابدين . برقية رقم ٣٩٤ في غرة ذي القعدة ١٢٨٢ من رياض باشا إلى محافظ السويس وإلى محافظ القناة . وبرقية رقم ٤٠١ في ٣ ذي القعدة ١٢٨٢ إلى كلوجي بك رئيس مجلس الصحة بالأسكندرية .

(٢) تقرير كبير أطباء الشركة الذي سبقت الإشارة إليه بعنوان « سير الكوليرا » Marche du Choléra

(٣) أنظر تقريرين وضعهما كبير أطباء الشركة الأول بعنوان سير الكوليرا

البرقيات التي تلقاها وقتئذ قصر عابدين في القاهرة تثبت بجلاء أنها تعرضنا للوباء وكان له ضحايا فيها (١) ، بل إن عنف الوباء في الشلوفة حمل مجلس الصحة في الإسكندرية على إصدار قرار بضرورة وقف العمليات الجارية في الشلوفة . وأرسلت نظارة الخارجية المصرية صورة من ذلك القرار إلى محافظ القناة وإدارة شركة القناة لتنفيذه بكل دقة (٢) .

وقد استمر الوباء في منطقة القناة من ١٦ يونيو ١٨٦٥ إلى ٣١ يوليو ١٨٦٥ وبلغ منتهى شدته في الفترة الواقعة بين أول يوليو و٨ يوليو . وقد منحت الحكومة الفرنسية وسام الشرف من طبقة فارس للدكتور أوبير روش كبير أطباء الشركة تقديرا منها للجهود التي بذلها في مكافحة الوباء في ساحات الحفر (٣) . وصدر الأمر الإمبراطوري بهذا الانعام في ١٩ يناير ١٨٦٧ .

ومن بواعث الأسف أن يظل عدد الإصابات بالكوليرا بين العمال المصريين في ساحات الحفر أمرا غامضا لم تشر إليه تقارير الإدارة الصحية

= Marche du Choléra وقد سبقت الإشارة إليه . والثاني بعنوان نهاية وباء الكوليرا في البرزخ

Fin de l'épidémie du Choléra dans l'Isthme.

وقد نشرت جريدة الشركة التقرير الثاني في العدد ٢٢ الصادر في ١٨ أغسطس ١٨٦٥ ص ٢٤٧ مجموعة السنة العاشرة .

(١) محفوظات قصر عابدين : دفتر رقم ١ للبرقيات الواردة إلى قصر عابدين برقية رقم ٧٤٦ بتاريخ ٢٠ جاد الآخر ١٢٨٢ . ودفتر رقم ١ للبرقيات الصادرة من قصر عابدين برقية رقم ٥٢٣ بتاريخ ٢١ جاد آخر ١٢٨٢ الساعة ٢,٢٠ صباحا وبرقية رقم ٥٢٤ بتاريخ ٢١ جاد آخر ١٢٨٢ الساعة ٢,٤٠ صباحا .

(٢) محفوظات قصر عابدين : دفتر رقم ٢ للبرقيات الصادرة من عابدين برقية رقم ٥٨٥ بتاريخ ٢٥ ذي القعدة ١٢٨٢ من رياض باشا إلى اسماعيل بك محافظ القناة أنظر كذلك برقية أخرى رقم ٥٨٦ في نفس الدفتر بتاريخ ٢٥ ذي القعدة ١٢٨٢ من رياض باشا إلى مدير الشرقية .

(٣) جريدة L'Isthme de Suez العدد ٢٥٤ الصادر في أول فبراير

١٨٦٧ ص ٣٤ مجموعة السنة الثانية عشرة

في شركة القناة إلا لاما ، وقصرت الشركة إحصائياتها على العمال الأجانب . وقد ذكر كبير أطباء الشركة في تقريره عن « سير الكوليرا » وكذلك مدير عام الأشغال وبعض الفرنسيين (١) أنه كان من الصعب للغاية الوقوف على عدد الوفيات والإصابات بين العمال المصريين . ولا يمكن أن يعتبر هذا تبريراً لإغفال ذكر الإحصائيات الخاصة بهم . لقد عمدت الشركة في جميع مراحل حفر القناة إلى ذكر الحالة الصحية بين جموع العمال - مصريين وأجانب - ونشرت عديد الإحصائيات عن الأمراض والوفيات بين الفريقين ، ولكنها خرجت على هذا التقليد في تلك المرة التي كان ذكر الإحصائيات الخاصة بالعمال المصريين أهم وأوجب . فهذا الإغفال يعتبر أمراً مقصوداً أريد به التستر على حالة غير مرضية - إن لم تكن مزعجة - سادت بين العمال المصريين أثناء فترة الوباء ، كما أريد به إخفاء نسبه وفيات عالية بينهم لا يجدى فيها تزوير الأرقام .

وفي شتاء ١٨٦٨ - ١٨٦٩ انتشر بين العمال المصريين في منطقة الشلوفة مرض الدوسنتاريا وأتخذ مظهر الوباء بينهم . ويختلف هذا الوباء عن سائر الأوبئة التي اجتاحت البرزخ من قبل بأنه نشأ في ساحات الحفر فلم يحمله إليها أحد من خارج البرزخ ، وعلى ذلك يمكن اعتباره وباء محلياً ، كما اقتصر انتشاره على العمال المصريين دون العمال الأجانب . ويمكن رد هاتين الظاهرتين إلى عدة اعتبارات : أولها شتاء قارس البرد تعرضت له بوجه خاص هضبة الشلوفة في ذلك العام وكان العمال المصريون يبيتون في العراء .

(1) Voisin Bey, ouvr. cit., t. VI. p. 482.

(2) Guillemin, ouvr. cit., p. 329.

وبخصوص وباء الكوليرا في البرزخ وتدابير الشركة لمقاومته في ساحات الحفر وغير ذلك أنظر خطاباً أرسله دى لسبس من بورسعيد بتاريخ ٦ يوليو ١٨٦٥ إلى الدوق البوفرا في باريس في :

De Lesseps F.: Lettres, Journal et Documents etc, ouvr.cit., t. V, pp. 166-169.

وأنظر أيضاً

Ritt, ouvr cit., pp. 319-327.

وكان سوء التغذية عاملا هاما ساعد على انتشار المرض بين العمال المصريين ، كما أن ملابسهم لم تحمهم من قسوة البرد . أما العمال الأجانب الذين اشتغلوا وقتئذ في تلك المنطقة جنبا إلى جنب مع العمال المصريين فكانوا ينفقون بسخاء على مآكلهم وملابسهم ، وكانوا يبيتون في أكشاك خشبية ولذلك ظلوا بمنجاة من الدوسنتاريا . والجدول الآتي (١) يبين نسبة الوفيات بين الفريقين في منطقة الشلوفة خلال الشهور الثلاثة التي انتشرت فيها الدوسنتاريا في شتاء ١٨٦٨ - ١٨٦٩ :

جنسية العمال	عدد العمال	عدد الوفيات	نسبة الوفيات
المصريون	٦,٥٩٦	٤٤٩	٪٦,٨٠
الأجانب	٦,١٢٨	٤٤	٪٧١

على أن هناك عاملا له أهميته في ذلك الموضوع وهو القدرة الطبيعية التي يتمتع بها العمال الأجانب على تحمل البرد الشديد بعكس العمال المصريين الذين لا يحظون بمثل تلك المنساعة ضد أمراض الشتاء ، ومن ثم كان بروز تلك الظاهرة الواضحة في ساحات الحفر وهي أن العمال المصريين كانت تسوء صحتهم إبان فصل الشتاء وخاصة إذا كان قارس البرد فتقع بينهم إصابات بالدوسنتاريا والإسهال الشديد والتزلات الشعبية التي كانت تنقلب في معظم الحالات إلى التهاب رئوى حاد يودي بحياتهم . أما العمال الأجانب فكان شتاء البرزخ يعد عندهم بمثابة الربيع (٢) . وفي الصيف تنقلب الأوضاع إذ تنتشر الأمراض بكثرة بين العمال الأجانب الذين لا يتحملون حرارة الصيف اللافحة في الوقت الذي تكون فيه الحالة الصحية بين العمال المصريين مرضية نسبيا .

× × ×

وقد ظلت الإدارة الصحية في الشركة تؤدي رسالتها في نطاق محدود

(1) Voisin Bey, ouvr. cit., t. VI, pp. 432-433.

(2) ibid.

حتى مستهل عام ١٨٦٩ . فلما قاربت عمليات الحفر الإنتهاء انفتحت الشركة مع الحكومة المصرية على ضم الإدارة الصحية بمنشآتها ومستخدميها إلى الحكومة على أن تدفع إلى الشركة تكاليف إقامة المنشآت الطبية وأثمان ما تضمه تلك المنشآت من أجهزة وأدوات وأدوية وغيرها . وسجل ذلك في الإتفاق الأول الذى أبرم في ٢٣ ابريل ١٨٦٩ بين الحكومة المصرية والشركة (١) .

والسبب الذى حمل الشركة على هذا الإجراء هو أنها كانت وقتئذ فى حاجة ملحة إلى المال « لتحسين وتدعيم مركزها المالى (٢) » إذ زادت نفقات تنفيذ المشروع إلى أكثر من ضعف المبلغ الذى قدرته اللجنة العلمية الدولية ، فارتفعت التكاليف من مائتى مليون فرنك إلى ٤٣٢,٨٠٧,٨٨٢ فرنكا (٣) . وقد بلغت ميزانية الإدارة الصحية فى ذلك العام (١٨٦٨ - ١٨٦٩) نصف مليون فرنك (٤) وكانت الشركة قد اتجهت إلى بيع كثير من أملاكها والتنازل عن امتيازاتها تباعا إلى الحكومة المصرية لقاء تعويضات ضخمة كلما أحست بوطأة الضائقة المالية. فباعت للحكومة فى فبراير ١٨٦٦ تفويض الوادى ، والمعدات التى أنشأها فى محاجر المكس (٥) ، وكذلك المباني

(١) أنظر المادة السابعة من الإتفاق وهو منشور فى

Compagnie Universelle du Canal Maritime de Suez : Recueil chronologique etc., ouvr. cit., pp. 46-50.

(٢) Voisin Bey, ouvr. cit., t. I, p. 274.

وقد كتب قنصل فرنسا فى مصر بتاريخ ٧ فبراير ١٨٦٩ إلى حكومته يقول إن الرأى السائد هو أن الشركة فى حاجة شديدة إلى المال . وقد أسر له بهذا القول كذلك أشخاص يشغلون مناصب عالية جدا فى إدارة الشركة وعلى علم تام بحقيقة الموقف . أنظر

Sammarco : Histoire de etc., ouvr. cit., t. III, p. 86.

(٣) Hallberg, ouvr. cit., p. 137.

(٤) خطاب دى لسبس الذى ألقاه فى اجتماع الجمعية العمومية لمساهمي الشركة والذى عقد فى ٢ أغسطس ١٨٦٩ .

(٥) محفوظات قصر عابدين : محفظة ٤٥ معية تركى وثيقة رقم ١٠٥ ووثيقة رقم

١٠٩ ، ٣٦٠ بتاريخ ٢٥ ربيع الأول ١٢٨٦ برقية واردة من شريف باشا .

٩ وأنظر أيضا دفتر رقم ٧٥ ص ١٥٥ وثيقة رقم ٦٨ .

التي كانت قد اشترتها في دمياط (١) وبولاق بالقاهرة (٢) ، وتنازلت عن حق الإعفاء الجمركي الذي خوله إياها عقد الامتياز الثاني الصادر في ٥ يناير ١٨٥٦ (٣) . وكان تنازلها عن الإدارة الصحية إحدى حلقات هذه السياسة التي سارت عليها في السنوات الأخيرة لحفر القناة .

وكان اسماعيل قد أبدى تقديره لرجال الإدارة الصحية ففتح روش Rochie كبير الأطباء النيشان المجيدي من الرتبة الثالثة (٤) . ووافق على نقله مع سائر أطباء الإدارة الصحية إلى خدمة الحكومة المصرية (٥) .

(١) محفوظات قصر عابدين : محفظة ٤٥ معية تركي وثيقة رقم ٣٠٦ من شريف باشا إلى الجناب العالي .

(٢) محفوظات قصر عابدين : محفظة ٤٥ معية تركي نفس الوثيقة السابقة . وكذلك دفتر رقم ١٩٣٠ ص ٦٨ وثيقة رقم ٨٧ .

(٣) المادة الأولى من الإتفاق الأول الذي أبرم بين الحكومة المصرية وشركة القناة بتاريخ ٢٣ أبريل ١٨٦٩ والذي سبقت الإشارة إليه .

(٤) محفوظات قصر عابدين : « أمر كريم » إلى نظارة الخارجية بتاريخ ٢٦

صفر ١٢٨٦ وثيقة رقم ١٠ دفتر ٥٧٣ ص ٢٢٨

وأنظر أيضا الوقائع الرسمية عدد ٢٨٢ الصادر في ١٦ ذي الحجة ١٢٨٥ (٢٩ مارس ١٨٦٩) نقلا عن تقويم النيل لأمين سامي باشا المجلد الثاني من

الجزء الثالث ص ٨٠٥

الفصل الثالث عشر

أجور عمال السخرة

مزاعم دى لسبس حول أجور عمال السخرة - إخلال الشركة بالتزاماتها - تحديد الأجور على أساس الإنتاج - تفسير هذه الخدعة - الشركة تتجاهل لائحة العمال - وتحدد من تلقاء نفسها أجورا تافهة - العمال يسهمون في نفقات طعام الحراس ودوابهم - مدير عام أشغال الحفر يعترف بضالة الأجور - تفاهة الأحرار من أسباب هرب العمال - مظالم الشركة في توزيع عمليات الحفر على العمال - الشركة لا تدفع الأجور للعمال مباشرة - مساوئ هذه الطريقة - صور مشينة لتلاعب الشركة بأجور العمال - الشركة تعطى العمال صكوكا تصرف من نظارة المالية - الشركة تصدر عملة خاصة بها للتداول في منطقة القناة - الشركة تتوقف عن دفع الأجور - ٥ رء مليون فرنك الأجور المتأخرة في تقدير لجنة التحكيم - الشركة تهرب - خصم الأجور المتأخرة من تعويض إلغاء السخرة في حفر القناة .

× × ×

تضاربت الآراء حول أجور عمال السخرة في حفر القناة وانقسم حيالها المؤرخون والكتاب ومن إليهم فريقين : فريق أنكر انكارا باتا أن الشركة كانت تدفع أجورا لعمال السخرة (١) ، وفريق قرر العكس وعلى رأسه دى لسبس وغيره من رجال الشركة وأنصارها ورتبوا على ما ذهبوا إليه

(1) Percy Badger, ouvr. cit., p. 68.

Edward Dicey ouvr. cit., p. 36.

André Kostolany, ouvr. cit., pp. 114-115.

ويقرر الأخير أن آلاف الفلاحين البدائيين قد كونوا جيشا مجانيا من العمال .

نتائج تثير السخرية ، فزعم دى لسبس في خطابه الذى ألقاه في اجتماع الجمعية العامة لمساهمي الشركة في ١٥ مايو ١٨٦١ أنه « لا يوجد الآن عمل في مصر يظفر بمحبة بين الجماهير أكثر من هذا العمل الذى ينفذ في برزخ السويس (١) » . كما زعم في اجتماع مساهمي الشركة بتاريخ أول مارس ١٨٦٤ أن « العامل يعود إلى قريته حاملا معه مبلغا من المال وهذا أمر لم تشهده القرية المصرية من قبل (٢) » وذكرت جريدة الشركة في مناسبات سابقة أن رجوع الفلاحين إلى قراهم يحملون أجورهم أمر جديد لم يألفه أهل البلاد (٣) .

ويعتمد هذا الفريق في تأكيد دغسواه على أن لائحة استخدام العمال المصريين في حفر القناة لم تنص على ضرورة دفع الأجور للعمال فحسب بل ذهبت إلى أبعد من ذلك فحددت فئات الأجور حتى لا يكون هناك مجال للظلم ، فجعلتها للعامل بحيث تراوح بين قرشين ونصف قرش وبين ثلاثة قروش في اليوم ، عدا الخبز المقدد (الجراية) وقدر ثمنها بقرش . أما الأطفال الذين تستخدمهم الشركة وتقل أعمارهم عن اثنتي عشرة سنة فحددت أجورهم بقرش واحد فضلا عن الجراية التي تصرف لهم كاملة على الرغم من حداثة سنهم .

وتحديد الأجور في اللائحة أمر صحيح لا سبيل إلى التشكك فيه ، ولكن وضع اللوائح شيء ، وتنفيذها شيء آخر . وليس من العسير أن نقيم الأدلة المادية التي تقطع بأن الشركة أخلت بالتزاماتها التي نصت عليها اللائحة فيما يختص بأجور العمال . وقد اتخذ هذا الإخلال مظهرين .

(١) نشر خطابه في جريدة L'Isthme de Suez العدد ١١٨ الصادر في ١٨ مايو ١٨٦١ مجموعة السنة السادسة .

(٢) نشر ذلك الخطاب في جريدة L'Isthme de Suez العدد ١٨٥ الصادر في ٤ مارس ١٨٦٤ مجموعة السنة التاسعة .

(٣) L'Isthme de Suez العدد ١٥٥ الصادر في أول ديسمبر ١٨٦٢ ص ٣٦٨ - ٣٧١ مجموعة السنة السابعة . والعدد ١٦٨ الصادر في ١٥ يونيو ١٨٦٣ ص ٢٢٥ مجموعة السنة الثانية .

أولا : ألغت الشركة لمصلحتها المادية نظام دفع الأجور على أساس عدد الأيام التي يقضيها العامل في الحفر والذي نصت عليه اللائحة واستبدلت به نظاما جائرا آخر .

ثانيا : لم تدفع الشركة بانتظام الأجور لعمال السخرة وتأخر عليها نتيجة لذلك مبالغ طائلة قدرتها لجنة التحكيم الفرنسية بأربعة ملايين ونصف مليون فرنك أى ما يوازي ٢٥٠ ١٧٣ جنيتها وهو مبلغ كبير للغاية بالنسبة لتفاهة الأجور المقررة للعمال من ناحية وبالنسبة لقيمة النقد في ذلك الوقت من ناحية ثانية .

أما فيما يخص بالمظهر الأول من مظاهر إخلال الشركة بالتزاماتها فإنها وضعت نظاما يقوم على تحديد أجر العامل على أساس إنتاجه في العمل وهو النظام المعروف باسم « المقطوعية » Le travail à La Tache ويقضى بإعطاء العامل أجزاء من الأرض التي ستحفر فيها القناة يطلق على كل جزء منها « نمرة » تعلق عليها لوحة تكتب عليها باللغة العربية مقدار الأنقاض التي يتعين استخراجها منها وكذا الأجر الذي يدفع عن حفرها . وكانت تلك « النمر » تخطط على شكل مستطيل ويبين حد كل قطعة بحفر حفرة صغيرة عند نهايتها ، فيقوم العامل بحفر تلك الأجزاء تباعا ، وكان حفر القطعة الواحدة يستغرق عادة خمسة أيام ، وكلما فرغ من حفر قطعة أعطى قطعة أخرى وهكذا حتى ينقضى الشهر المقرر لإقامته في ساحات الحفر .

ويبدو من أول وهلة أن هذا نظام اقتصادى سليم عادل فلا يتساوى في الأجر العامل المجهد مع العامل غير المجهد ، ولكن هذه الحالة لم يكن لها وجود بالنسبة لعمال السخرة في حفر القناة ، لأن الرقابة الشديدة الصارمة التي فرضها اسماعيل حمدى بك عليهم لم تسمح لعمال بالتهاون في العمل أو التراخي فيه . وكانت الشركة من ناحية أخرى ، وكما مر بنا ، لا تقبل عند فرز عمال السخرة في مدينة الزقازيق سوى الشبان الأشداء الذين يقوون على عمليات الحفر المضنية وتستبعد العمال هزيلي الأجسام ضعاف البنية .

وأهم من ذلك ، حددت الشركة من تلقاء نفسها ودون الرجوع إلى

السلطات المصرية أجورا منخفضة جدا وجعلتها على فئات تختلف باختلاف نوع التربة التي تحفر فيها القناة البحرية أو ترعة الماء العذب على النحو الآتي (١) أولا : أرض ترعة الماء العذب وكان يسهل حفرها .

الأجر عن المتر المكعب من الأنقاض التي تتخلف عن عملية الحفر	الإنتاج الشهري	الأجر الشهري باعتبار الشهر ٣٠ يوما
بالسنتيم ٣٠ بالمليم ١١,٥٤	٥٠ مترا	٥٧٧ مليا

ثانيا : أرض قناة السويس وجعلتها الشركة على ست فئات :
(١) أرض يسهل حفرها وترفع منها الأنقاض إلى جسور عالية

الأجر عن المتر المكعب من الأنقاض	الإنتاج الشهري	الأجر الشهري
بالسنتيم ٣٥ بالمليم ١٣,٥٤	٤٥ مترا	٦٠٩ مليات

(٢) أرض تبدى تربتها بعض الصعوبة في حفرها

الأجر عن المتر المكعب	الإنتاج الشهري	الأجر الشهري
بالسنتيم ٤٠ بالمليم ١٥,٤٠	٤٠ مترا	٦١٦ مليا

(٣) أرض تبدى تربتها صعوبة أكبر من سابقتها في حفرها

الأجر عن المتر المكعب	الإنتاج الشهري	الأجر الشهري
بالسنتيم ٤٥ بالمليم ١٧,٣١	٣٥ مترا	٦٠٦ مليات

(٤) أرض تتكون تربتها من رمال متحجرة

الأجر عن المتر المكعب	الإنتاج الشهري	الأجر الشهري
بالسنتيم ٤٥ بالمليم ١٧,٣١	٢٥ مترا	٤٣٢ مليا

(1) Ismail Hamdy Bey : Note explicative etc., op. cit.

وقد اعتمدنا ، في تحويل العملة الفرنسية إلى عملة مصرية ، على ما قرره فوازان بك من أن القرش المصري كان يساوي وقت حفر القناة ٢٦ سنتيا . وأن الفرنك كان يساوي ٣,٨٥ قرشا .

(٥) أرض تربتها حجرية ويصعب حفرها وترفع أنقاضها إلى جسور عالية .

الأجر عن المتر المكعب	الإنتاج الشهري	الأجر الشهري
من ٥٠ سنتيما إلى ٥٥ سنتيما أو من ١٩,٢٣ ملجم إلى ٢١,١٥ ملجم	٢٥ مترا	من ٤٨١ ملجم إلى ٥٢٩ ملجم

(٦) أرض تربتها صخرية يصعب حفرها وترفع أنقاضها إلى جسور عالية

الأجر عن المتر المكعب	الإنتاج الشهري	الأجر الشهري
من ٦٠ سنتيما إلى ٦٥ سنتيما أى من ٢٣,٠٨ ملجم إلى ٢٥ ملجم	٢٥ مترا	من ٥٧٧ ملجم إلى ٦٢٥ ملجم

وعلى أساس تلك الفئات كان متوسط الأجر الذى يتناوله الفلاح عن عمله سبعة وخمسين قرشا ونصف قرش إذا اشتغل شهرا كاملا فى حفر ترعة الماء العذب ، أما إذا عمل فى حفر القناة البحرية طوال شهر كامل فإن أجره يصل فى المتوسط إلى خمسين قرشا . بينما حددت لائحة ٢٠ يوليو ١٨٥٦ الأجر اليومى للعامل بأربعة قروش بما فيها ثمن الجراية . ويزيد فى فداحة الظلم أنه لم يكن على العامل أن يدبر من ذلك الأجر طعامه فقط بل يدفع أيضا نصيبه فى نفقات طعام مندوبى الحكومة المصرية والحراس وغيرهم وكذلك أكل دوابهم (١) . وإذا علمنا أن عودة العمال من ساحات الحفر إلى قراهم كانت على نفقتهم - فيما عدا استعمال السكك الحديدية وكانت شبكتها متواضعة جدا فى ذلك الوقت - وكان عليهم أن يدبروا أمر طعامهم اثناء سفرهم الطويل فى أوبتهم إلى ذويهم ، لم يكن يتبق فى أيديهم شئ من كسبهم وكانوا يصرفون أجورهم التافهة قبل أن تظا أقدامهم أرض بيوتهم . وهكذا تنهاوى مزاعم دى لسبس التى أشرنا إلى طرف منها فى مستهل هذا الفصل وتسير إلى هباء .

(1) Avec ce salaire, l'ouvrier égyptien doit pourvoir à sa nourriture, qui est évaluée de 40 à 50 centimes par jour, et de plus supporter sa quote part des frais de nourriture des agents du gouvernement, gardiens et autres préposés, ainsi que leurs montures.

من مذكرة اسماعيل حمدى بك .

وقد اعترف فوزان بك مدير عام أشغال حفر القناة بضالة أجور عمال السخرة وأنهم لم تف بنفقات طعامهم ، كما قرر أن ضالة تلك الأجور كانت السبب الرئيسى الذى حمل الفلاحين على الهرب من ساحات الحفر (١) . ولكنه يبرر مركز الشركة فيقول إنه كان فى مقدور الفلاح لو كانت لديه الخبرة والمران الكافيان أن يزيد إنتاجه فيحفر فى اليوم أجزاء من الأرض أكبر من الأجزاء التى كان يحفرها الأمر الذى يؤدى إلى زيادة أجره .

وهذا القول دفاع هزيل عن الشركة من جانب مدير عام الأشغال فيها . فالفلاح المصرى كان يبذل جهدا لا يستطيع أن يبره فيه غيره من العمال الأجانب وكان إنتاجه فى العمل يفوق إنتاج أى فرد آخر . وقد أجمع كل من شاهد المصريين وهم يحفرون القناة على نشاطهم وحميتهم وصبرهم على تحمل المتاعب (٢) . يضاف إلى ذلك أنهم كانوا يعملون فى جو قارى عنيف (٣) وقد قرر أحد الزوار الفرنسيين عقب عودته من ساحات الحفر أن المصريين كانوا « يحفرون القناة من شروق الشمس إلى غروبها وكثيرا ما كانوا يواصلون العمل إلى وقت متأخر من الليل فى الليالى القمرية (٤) » . فلا يمكن مطالبة الفلاحين بأن يعملوا فوق الطاقة البشرية وقد تجاوزوها فعلا وسقط كثير منهم صرعى من الإعياء .

(1) Voisin Bey, ouvr. cit., t. VI, p. 232.

(٢) أنظر على سبيل المثال

Ritt Olivirer, ouvr. cit., pp. 228 et 255.

Fontane Marius, ouvr. cit., pp. 51, 59 et 62.

Paul Borde : L'Isthme de Suez. Paris 1870, p. 99.

وكذلك L'Isthme de Suez العدد ٩٧ الصادر فى أول يوليو ١٨٦٠ ص ٢١٠ . مجموعة السنة الخامسة والعدد ١١٢ الصادر فى ١٥ فبراير ١٨٦١ ص ٥١-٥٢ مجموعة السنة السادسة .

(٣) أنظر ملاحق الحالة الجوية الرفقة بتقارير الدكتور اوبير روش Aubert Roche كبير أطباء شركة القناة وهى تقارير سنوية كان يضعها عن الحالة الصحية . ومحفظة بمكتبة بلدية اسكندرية .

(٤) مشاهدات سائح فرنسى منشورة فى جريدة L'Isthme de Suez العدد ١٥٥ الصادر فى أول ديسمبر ١٨٦٢ ص ٣٧١ مجموعة السنة السابعة .

وقد أظهر المصريون منذ أقدم الأزمنة براعة كبيرة في القيام بالمشروعات العامة دون الإستعانة بالوسائل الآلية وبرزت تلك البراعة بوجه خاص في حفر الترع وشق القنوات (١). وفي التاريخ المصرى في عصوره المتعاقبة شواهد كثيرة على ذلك . وقد ذكر مدير تحرير جريدة الشركة عن العمال المصريين في حفر القناة في ذلك الوقت بالذات أنه « ليس هناك شئ يدعو إلى الإعجاب أكثر من الأعمال التى قام بها العمال المصريون خلال عام ١٨٦٢ (٢) » .

وعلى ذلك فلم تكن قلة الأجور ناتجة عن كسل أو تهاون في العمل ، وإنما نتجت عن فساد الأسس التى قام عليها نظام العمل ولانعدام رغبة الشركة في دفع أجور تتناسب مع المجهود المضى في حفر القناة ومع الأخطار التى كانت تحيط بالعمال بسبب نقص ماء الشرب ومع متاعب سفر طويل شاق وبعد عن عائلاتهم . ويقول فارمان قنصل الولايات المتحدة الأمريكية في مصر إنه كان من الجائز أن تكون تلك الأجور مناسبة لو كان حفر القناة قد تم في أرض زراعية وعلى مقربة من قرى الفلاحين . ولكن في مثل الأحوال التى كانت سائدة كانت الأجور طفيفة للغاية (٣) .

ولم تكن الشركة تحرص على توزيع العمل توزيعا يكفل أسباب المساواة والعدالة بين العمال فبينما كان يظفر عامل بأرض صلبة إذ تقع من نصيب عامل آخر أرض رخوة . وكانت هذه التفرقة مثارا للتذمر بين العمال . وقد عدلت الشركة أخيرا عن ذلك النظام ورأت توزيع الأجزاء التى يطلب من كل فلاح حفرها فكان يعطى العامل أجزاء من الأرض الصلبة وأجزاء من الأرض الرخوة بحيث تكون الأجور التى يتقاضاها في النهاية بعد حفر جميع

(1) Siegfried, : Suez and Panama. Oxford. 1940. p. 38.

وأنظر أيضا

De Lesseps F. : Percement de L'Isthme de Suez. Exposé.

(٢) L'Isthme de Suez العدد ١٣٥ الصادر في أول نوفمبر ١٨٦٢ ص

٣٢٩ - ٣٣٠ مجموعة السنة السابعة .

(3) Farman , ovur. cit. p. 202.

الأجزاء متساوية قدر الإمكان مع أجور زملائه ، وبذلك اختفت الشكوى التي كانت تنبعث بسبب تلك التفرقة في الأجور (١) .

وقد اعترض اسماعيل حمدي بك - وهو المعروف بصرامته مع العمال المصريين المسخرين في حفر القناة - على ضالة أجورهم ، وقدم إلى الشركة مطالبين هما رفع فئات الأجور واحتساب الأجور على أساس عدد الأيام التي يقضيها العامل في الحفر بدلا من نظام المقطوعية (٢) . ولكن الشركة رفضت المطالبين وافترى فوازن بك على العمال المصريين كذبا حين قرر أن الشركة استجابت للمطلب الأول فرفعت أجور عمال السخرة الذين وفدوا في شهر أكتوبر والنصف الأول من نوفمبر ١٨٦٢ إلى ٥٦٠ من الفرنك أى قرابة قرشين عن كل متر مكعب من الأنقاض . كما جانب ذلك الفرنسي الحقيقة حين زعم أن ذلك الأجر المرتفع « قد عوض الآم الفلاحين وجعلهم يعودون إلى ذويهم قانعين راضين (٣) » . لأن تلك الزيادة لم تكن نتيجة رفع أجور العمال ولكن الشركة هي التي حملتهم حملا على أن يعضوا في عمليات الحفر إلى ساعات متأخرة من الليل على ضوء المشاعل في تلك الفترة حتى تستطيع الشركة الإحتفال بوصول مياه البحر المتوسط إلى بحيرة التمساح في الموعد الذي حددته لذلك الحفل ، ومن ثم زاد الوقت الذي أكرهوا فيه على الحفر وازداد إنتاجهم وأدى ذلك إلى زيادة الأجر الذي استحق لهم .

وقد دار نقاش حول طريقة دفع الأجور . فقد ذكرت الحكومة الإنجليزية في مذكرة رسمية قدمتها للحكومة الفرنسية أن شركة القناة قد كفت منذ شهر يوليو ١٨٦١ عن نظام الدفع المباشر للعمال وأنها أخذت بنظام جائر مؤداه أن تدفع الشركة الأجور التي يستحقها عمال الفرقة جملة واحدة إلى رئيسها « الشيخ » الذي يقوم بدوره بتوزيعها على أفراد الفرقة ولكنه يستأثر

(1) Voisin Bey, ouvr. cit., t. VI, pp. 232-233.

(٢) الجزء السادس من المرجع السابق ص ٢٧٥ .

(٣) المصدر السابق .

بنصيب الأسد من تلك الأجور (١) وقد نفت الشركة هذا الإتهام في مذكرة بتاريخ ٨ مايو ١٨٦٢ رفعتها إلى وزارة الخارجية الفرنسية (٢) ، فأثار وكيل وزارة الخارجية البريطانية هذا الموضوع في مجلس العموم بجلسة ١٦ مايو ١٨٦٢ وأعلن أن العمال لا يتقاضون أجورا وأن المشايخ - أى الرؤساء - يتناولون جزءا من أجور العمال (٣) . فعاد دى لسبس - في خطاب ضاف مفتوح وجهه إلى وكيل وزارة الخارجية البريطانية - يؤكد أن العمال يتناولون أجورهم يدا بيد وأن المشايخ لا يصحبونهم إلا للمحافظة على النظام وأن أولئك المشايخ يتناولون أجورهم كذلك حسب أهمية الفرقة التى يشرفون عليها وعدد أفرادها (٤) .

إلا أن هذا التأكيد العلني الذى أذاعة دى لسبس لم يكن إلا افتراء على الحق وانكارا لحالة تحدث فعلا . فقد ظلت الشركة تدفع الأجور إلى العمال بطريق غير مباشر وعلى نحو من الأنحاء . ويستدل على ذلك من وصف كتبه من عتبة الجسر ريت Ritt أحد المعاصرين للحفر والمناصرين لشركة القناة . وكان ذلك في ٢٠ يونيو ١٨٦٢ في الوقت الذى بلغ فيه النشاط في الحفر ذروته .

(١) بخصوص هذا الموضوع أنظر مذكرة بتاريخ ٨ مايو ١٨٦٢ عنوانها

Memorandum sur le mode d'enrôlement et de payement des ouvriers égyptiens employés au creusement du Canal Maritime de Suez.

في

De Lesseps F. : Lettres, Journal et Documents etc., ouvr. cit., t. IV, pp. 215-222.

وقد نشرت هذه المذكرة للجمهور بعد ذلك التاريخ باكثر من سنتين في جريدة L'Isthme de Suez العدد ١٩٧ الصادر في أول سبتمبر ١٨٦٤ ص ٣٨٠ - ٣٨٣ مجموعة السنة التاسعة .

(٢) المصدر السابق

(3) Hansard's Parliamentary Debates. vol. 166, pp. 1827-1828.

(٤) L'Isthme de Suez العدد ١٤٣ الصادر في أول يونيو ١٨٦٢ ص

ص ١٧٥ - ١٧٩ مجموعة السنة السابعة

الجلسر في ٢٠ يونيو ١٨٦٢

يجلس العمال القرفصاء على الأرض ، كل عشرة منهم سويا ، ثم يمر بهم أحد التراجمة ويطلب منهم أن يختاروا واحدا منهم يتسلم أجور العمال . ولا يلبث أن يحضر الصراف ومعه اثنان من مستخدمي الشركة بصفة ملاحظين أو شهود ومعه أيضا رجل يحمل كيس النقود واثنان من القواصة (رجال البوليس) وأحد التراجمة . فيتسلم مندوب العمال المختار أجره وأجر زملائه ... «.....» (١) وقد أيدت تلك الواقعة معاصران آخران لعمليات حفر القناة (٢) ولا ريب أن الأخذ بذلك النظام في صرف الأجور كان يتيح لكثير من رؤساء العمال ألوانا من الفرص يقطعون فيها جزءا من أجور العمال سواء رضى الأخيرون أو لم يرضوا إذ كان لأولئك المشايخ سلطة واسعة على العمال في ساحات الحفر وفي قراهم بعد عودتهم إليها (٣) .

× × ×

وفي صور شتى ، بعضها مشين ، تلاعبت الشركة بأجور العمال . كانت تقدم في بعض الأوقات الأجور للعمال في صورة صكوك قابلة للدفع وقت الطلب في خزانة نظارة المالية في القاهرة . وكان الفلاحون يضطرون إلى السفر إلى القاهرة لمحاولة صرفها فلا يستطيعون إلا من كانت له صلة بشخص ذى نفوذ ، أما غالبية العمال فكانت تصرف لهم صكوك أخرى لتجديدها لمدة ثلاثة شهور ، وفي تلك الحال لا يجدون وسيلة للتخلص من تلك الوريقات سوى بيعها للمرابين من اليهود ومن إليهم مقابل مبالغ زهيدة تقل عن قيمتها الاسمية. وقد كشف عن هذه الوسيلة في دفع الأجور سكوت Scott أحد أعضاء مجلس العموم البريطاني وقد زار مصر سنة ١٨٦٢ ثم أثار هذه

(1) Ritt Olivirer, ouvr. cit., pp. 246-247.

(2) Fol M., ouvr. cit., p. 8.

Marius, ouvr. cit., p.

(٣) أنظر بعض حوادث من هذا القبيل يسردها

Percy Badger, ouvr. cit.,

المسألة في مجلس العموم بجلسة ١٦ مايو ١٨٦٢ (١). وكان هدف الشركة من اتباع هذا الأسلوب المتلوى في دفع الأجور هو أن الحكومة المصرية كانت مدينة لشركة القناة بمبالغ ضخمة هي ثمن ١٧٧٦٤٢ سها التي أغرى دى لسبس سعيدا على قبولها في صيف ١٨٦٠ بفضل الحساب المفتوح من ناحية ولإنقاذ الشركة من انهيار محقق من ناحية ثانية . وقد رأى دى لسبس أن يستغل الموقف لصالح الشركة بتحويل أجور عمال السخرة على خزانة نظارة المالية تدفعها عن الشركة خصما من الرصيد الدائن للشركة .

واتخذت الشركة من الأجور وسيلة لإكراه الفلاحين على البقاء في ساحات الحفر المدة المقررة أو المدة التي ترومها ، فامتنعت كلية عن دفع أى مبلغ من الأجر الذى يستحقه العامل إلا بعد أن يفرغ كلية من حفر الأجزاء التي تخصص له . فاذا هرب العامل أترك عمله قبل إنجازها فانه يحرم من جميع الأجور التي يستحقها منها بلغ مقدار تلك الأجور (٢) . وكان هذا الإجراء التعسفى يخالف لائحة استخدام العمال المصريين .

وقد ابتدعت الشركة عملة خاصة بها أصدرتها من ورق الكرتون بألوان تختلف باختلاف قيمتها . وكان بعض هذه الأوراق من فئة عشرين بارة والبعض الآخر من فئة عشر بارات (٣) . وكانت تلك العملة تسرى في منطقة القناة : في مكاتب الشركة القائمة في ساحات الحفر وفي محلات البيع وفي مخازن المقاول العام . وبرر أنصار الشركة تصرفها بحجة واهية هي

(١) أنظر الفصل العاشر

(2) Voisin Bey, ouvr. cit., t. VI, p. 233.

وأنظر ما كتبه دى لسبس بخصوص هرب عمال السخرة من ساحات الحفر والإجراءات المالية الإدارية التي كانت تتبعها الشركة حيالهم :

De Lesseps F. : Lettres, Journal et Documents etc., ouvr. cit., t. IV, p. 220.

(٣) كان القرش يساوى في ذلك الوقت أربعين بارة

أنه كان يصعب عليها توفير كميات كبيرة من النقود المصرية ذات الفئات الصغيرة تكفى لدفع أجور عشرين ألف عامل كل على حدة (١). وهذا عذر واه لأن الشركة لم تكن تدفع أجر كل عامل على حدة وإنما كانت تدفع لهم - حين تدفع - جماعات. والواقع كان تصرف الشركة بإصدار عملة خاصة بها كى تتداول فى منطقة مصرية يعد افتثاتا منها على حقوق مصر لأن اصدار العملة هو عمل من أعمال السيادة تنفرد به الحكومة ولا تراوله أية شركة مهما كانت المبررات أو الملابسات

وفى أحيان كثيرة كانت الشركة تمتنع تماما عن دفع أجور نقدية للعمال وتكتفى بتقديم الخبز المقدد (الجراية) وتوزيع ماء الشرب عليهم (٢).
نخرج مما سبق بحقيقة لامراء فيها وهى أن الشركة لم تكن تدفع دائما الأجور للعمال المصريين. وسواء كان هذا التوقف عن الدفع ناجما عن امتناع صريح منها أو ناتجا عن تحايل منها بطريقة أو أخرى فقد تراكت عليها ديون كبيرة لهم بلغت أربعة ملايين وخمسمائة ألف فرنك أى ما يوازى مائة وثلاثة وسبعين ألف ومائتين وخمسين جنيها مصريا (٣)، وقد حاولت الشركة التهرب من دفع هذا المبلغ ولم تسدده إلا بحكم ملزم لها لم يكن قابلا للإستئناف. وكان تسديدها للمبلغ بطريق غير مباشر وهو الخصم من قيمة التعويض الذى فرضه الإمبراطور نابليون الثالث على مصر فى مقابل إلغاء السخرة فى حفر القناة.

(١) أنظر بخصوص هذا الموضوع مقالا لجريدة Spectateur Egyptien عدد ١٨ يونيو ١٨٦٢. وقد أعيد نشره فى جريدة L'Isthme de Suez العدد ١٤٧ الصادر فى أول أغسطس ١٨٦٢ صص ٢٤٣ - ٢٤٥ مجموعة السنة السابعة. وأنظر أيضا

Ritt ouvr. cit., p. 247.

(2) Kostolany, ouvr. cit., pp. 114-115.

(٣) بتحويل الفرنكات إلى جنيهات مصرية احتسبنا سعر الفرنك بمبلغ ٣,٨٥ من القروش كما قرره فوازان بك عند كلامه على لائحة ٢٠ يوليو ١٨٥٦. وكان فوازان بك معاصرا لتلك الأحداث. أنظر ملحوظة رقم ٢ ص ١٠٠ فى الجزء الأول من مؤلفه.

ولتفصيل ذلك نقول إنه لما قام النزاع في سنة ١٨٦٣ بين الحكومة المصرية وبين شركة القناة حول إلغاء السخرة في حفر القناة واسترداد الأراضي الممنوحة للشركة تطور النزاع تطورا أدى إلى تدخل الإمبراطور نابليون الثالث فأصدر في ٣ مارس ١٨٦٤ قرارا بتشكيل لجنة لدراسة المسائل المتعلقة بين الحكومة المصرية وشركة القناة وتقديم تقرير بما تراه يعرض على الإمبراطور فيصدر حكمه في تلك المسائل على ضوء ما يكشف عنه تقرير اللجنة . وضمت اللجنة خمسة أعضاء يمثلون العناصر السياسية والقانونية والهندسية والمالية ولكنها كانت فرنسية الحما ودما وجعلت رأسها لعضو بمجلس الشيوخ هو توفنيل Thouvenel كان قبل أن يظهر بعضوية المجلس سفيرا لفرنسا في القسطنطينية وبذل مع دى لسبس جهودا جبارة لاستصدار موافقة السلطان على عقد الامتياز .

عقدت اللجنة عدة جلسات استمعت فيها لطرفي الخصومة ، وحضر عن الحكومة المصرية نوبار باشا ولينان دى بلفون بك واستعان نوبار بثلاثة من أقطاب القانون في فرنسا ، كما حضر عن الشركة دى لسبس وفوازان . وقد دفع نوبار أمام اللجنة دفعا فرعيا قال فيه إنه بدلا من أن تطالب شركة القناة بتعويض من الحكومة المصرية في مقابل إلغاء السخرة في حفر القناة فإن الحكومة المصرية تطالب الشركة بدفع أجور عمال السخرة الذين سيقوا إلى ساحات الحفر وكدوا وعادوا أدراجهم صفر الأيدي لم يتناولوا كثيرا ولا قليلا . وأوضح في مرافعته أن العمال لم يتسلموا دائما الأجر الذي نصت عليه لائحة ٢٠ يوليو ١٨٥٦ .

وقد دفعت الشركة بعدم اختصاص اللجنة بالنظر في هذا الدفع الفرعي كما أن هذه المسألة ليست واردة في جدول أعمال اللجنة . وليس لوالى مصر صفة تخوله المطالبة بدفع تلك الأجور ، لأنها ليست مستحقة له ولكنها مستحقة للعمال ، وإذا كان لدى العمال أية مطالب في هذا الصدد فعليهم وحدهم أن يطالبوا الشركة بها . فرد نوبار على هذا الدفاع بقوله إن والى مصر يعتبر الوكيل عن رعاياه الذين يوجد من بينهم أولئك العمال ، فهم لم

يذهبوا إلى ساحات الحفر في صحراء البرزخ إلا تنفيذاً لأوامر الوالى ، ولم تكن لهم حرية في رفض العمل في حفر القناة ، فله الحق في أن يطالب نيابة عنهم بالأجر الذى يستحقونه نظير قيامهم بعمل أجبرهم هو عليه .

وقد أخذت اللجنة بوجهة نظر نوبار باشا وقالت في تقريرها إنه لا يسعها أن ترفض النظر في هذا الدفع : وبعد أن بحث وقائعه وأرقامه رأت أنه بتطبيق الأجر المحدد في لائحة ٢٠ يوليو ١٨٥٦ تكون أجور العمال المستحقة على الشركة هي ٤,٥٠٠,٠٠٠ فرنك قررت أن تخصصها من مبلغ ٤٢,٥٠٠,٠٠٠ فرنك وهو قيمة التعويض الذى اقترحت فرضه على الحكومة المصرية لشركة القناة مقابل إلغاء السخرة في حفر قناة السويس (١) .

وقد وافق الإمبراطور على ما ارتأته اللجنة وأصدر حكمه في ٦ يوليو ١٨٦٤ على ضوء ماجاء في تقريرها .

ونحن لا نذهب كما ذهب المؤرخون والكتاب وغيرهم الذين قرروا أن الإمبراطور نابليون الثالث قد قرر ٣٨ مليون فرنك تعويضا للشركة في مقابل إلغاء السخرة في حفر القناة . ووجه الخطأ واضح لأن التعويض الذى قرره الإمبراطور للشركة في مقابل ذلك الإلغاء كان ٤٢,٥٠٠,٠٠٠ فرنك وخصم منه مبلغ ٤,٥٠٠,٠٠٠ فرنك قيمة الأجور المتأخرة على الشركة فأصبح المبلغ المتعين دفعه هو ٣٨ مليون فرنك . وقد استخدم رجال القانون الفرنسيون البراعة في صياغة الحكم لإخفاء حقيقة المبلغ الذى تقررت تعويضا عن إلغاء السخرة ، فهو يبدو للقارئ العادى أو الباحث المتعجل أنه ٣٨ مليون فرنك .

وقد حالف التوفيق نوبار باشا في هذا الموقف لأنه استطاع أن ينتزع

(١) أنظر تفاصيل هذا الدفع الفرعى في تقرير اللجنة في

Douin : Histoire du Règne.... etc, ouvr. cit., t. I, pp. 102-123.

هذه الحقيقة - وهي عدم قيام الشركة دائماً بدفع أجور للعمال المصريين - من لجنة فرنسية لحما ودما لا يمكن أن تهم بأنها حابت مصر على حساب شركة القناة ؛ فإن مبالغ التعويضات التي اقترحتها اللجنة وأخذ بها الإمبراطور وقد بلغت ٨٤ مليون فرنك (٣,٣٦٠,٠٠٠ جنيه) (١) قد أحدثت استياء عميقاً في الأوساط المصرية الرسمية والشعبية امتد إلى الجاليات الأوروبية .

ومجمل القول إن الشركة حين كانت تدفع أجوراً للعمال المصريين كانت تعطيهم أجوراً ضئيلة للغاية لانتكافاً مع المجهود الشاق الذي بذله الفلاحون في الحفر ولا مع متاعب السفر إلى ساحات الحفر في صحراء البرزخ ولا مع الأخطار التي كانت تهدق بهم بسبب ندرة ماء الشرب وتأخر وصوله إليهم ولا مع تعرضهم للأوبئة التي فتكت بهم . وكان دفع تلك الأجور يتم بطريقة غير سليمة تنطوي على مساوئ . كما أنها أمتنعت ردحا من الزمن عن دفع الأجور للعمال . ولما أكرهت على سداد الأجور المتأخرة لم تذهب تلك الأجور إلى جيوب الفلاحين ولا إلى خزانة الحكومة المصرية وإنما كان السداد عن طريق الخصم من مبلغ تعويض ظفرت به الشركة نتيجة حكم إمبراطوري جائر هو مثل سىء للعدالة الفرنسية .

(١) نشر النص الأصلي للحكم الإمبراطوري في عدة مراجع نكتفي منها الآن بالكتاب الأزرق

الفصل الرابع عشر

جناية سعيد وشركة القناة على الإقتصاد المصرى

شركة القناة تسجل أن حشد المصريين لحفر القناة يصيب مصر بأضرار جسيمة - وتعد باستخدام الآت - إخلالها بوعدها - فداحة الأعباء على الفلاحين على عهد سعيد - أسبابها - سعيد يقسو على الفلاحين ويعطف على طوائف أخرى - سعيد يفرض السخرة لخدمة شركة فرنسية أخرى - نقص العمال الزراعيين فى مصر - التفكير فى استقدام صينيين وهنود وإيطاليين لاستغلال أراضي مصر - سعيد يعترف بقله العمال الزراعيين - انجلترا توفد بعثة إقتصادية إلى مصر لإغراء سعيد على التوسع فى زراعة القطن - وتعرض عروضا خلافة - سعيد يعرض عنها ويضع حفر القناة فوق أى اعتبار آخر - ازدهار المجتمع المصرى بعد وفاة سعيد وإنقاص عدد عمال السخرة ثم إلغاء ذلك النظام الوبيل .

× × ×

سجلت شركة القناة على نفسها فى وثيقة رسمية رفعتها بتاريخ ١٤ يوليو ١٨٥٩ إلى وزير الخارجية الفرنسية وإلى السفارة الفرنسية فى القسطنطينية ، أنه تقديرا منها لأحوال مصر الزراعية قد قررت حفر القناة بالوسائل الميكانيكية ، ولذلك فهى فى صدد استخدام الآت حفر قوية تغنيها إلى حد كبير عن استخدام العمال المصريين فى عمليات حفر القناة . وقد جاء فى هذه المذكرة « وأخيرا كان من بين الاعتراضات الأخرى التى قدمت ضد المشروع إعتراض ظهر أنه جدير بالإهتمام ذلك هو الإعتراض الخاص بحشد الفلاحين الذين تتطلبهم أعمال حفر القناة ، والذين ستعوزهم نتيجة لذلك شئون الزراعة الأمر الذى يصيب البلاد بخسارة جسيمة .

« والشركة وهى تقدر وجاهة هذا الإعتراض قد قررت تنفيذ أعمال الحفر بوسائل ميكانيكية ، وأمرت بعمل تجارب لآلات تستخدم فى حفر

الأرض ورفع الأتربة ونقلها» (١).

كما أعلنت أن حاجتها إلى العمال المصريين ، بفضل تلك الوسائل الميكانيكية الضخمة ، وفي أكثر أوقات العمل نشاطا ، لن تتجاوز أربعة آلاف أو خمسة آلاف عامل على الأكثر (٢) . وأكدت هذا الوعد جريدة الشركة إذ قالت « ونحن نصرح لجريدة مورنينج بوست Morning Post أن حفر البرزخ لن يتطلب سوى عدد قليل من العمال لا يؤثر على انتظام الأعمال الزراعية . وسيتم هذا العمل (حفر القناة) بوسائل ميكانيكية دون الإعتماد على الأيدي العاملة . وقد أجريت تجارب على الآت قوية ستحل في معظم الأوقات محل العمال ، وإن مهندسى الشركة لعلي ثقة من أن أعمال القناة لا تتطلب مطلقا سوى لإسهام عدد من العمال يتراوح بين أربعة آلاف وخمسة آلاف عامل (٣) » .

وقد اتضح أن ذلك الوعد لم يكن إلا ذرا للرماد في العين ، وأن نيته كانت مبيتة من أول الأمر على تسخير الشعب المصرى فى حفر قناة السويس . وكل ما حدث هو أنها أكرهت على إرجاء مطالبة الحكومة المصرية بمجشد العمال لها طبقا للاتحة ٢٠ يوليو ١٨٥٦ حتى يتدعم مركز الشركة بعد الأزمات السياسية التى أثارها إنجلترا حين دخل المشروع فى مرحلة التنفيذ فى ٢٥ ابريل ١٨٥٩ .

كان استخدام الكراكات وما إليها من الآت الحفر يكبد الشركة نفقات باهظة . ففضلا عن ثمنها الأساسى ، كانت هناك مصاريف لا يستهان بها تنفق فى شحنها إلى بورسعيد ثم فى نقلها إلى ساحات الحفر فى صحراء البرزخ وإعادة تركيب أجزائها ونفقات تشغيلها وصيانتها وما إلى ذلك . وواضح أن اعتماد الشركة على نظام السخرة فى حفر القناة كان يغنيها عن تلك النفقات .

(1) De Lesseps F. : Lettres, Journal et Documents etc. ouvr. cit., t. III, pp. 185-188.

(2) Sammarco : Histoire de l'Égypte etc., ouvr. cit., t. III, p. 53.
L'Isthme de Suez العدد ٨٧ الصادر فى أول فبراير ١٨٦٠ = (٣)

يضاف إلى ذلك أنه لم يكن من المتوقع أن تكون لدى الشركة وثيقة هامة استصدرتها من سعيد وهي لأئحة العمال ثم تركها حبرا على ورق . كان هذان السببان في مقدمة البواعث التي جعلت الشركة تنصرف عن استخدام الوسائل الآلية في حفر القناة . والدليل على ذلك أنها لم تبد أى اهتمام جدى لاستخدام الآت حفر على الجفاف إلا في مستهل عام ١٨٦٤ حين أيقنت أنه لا مناص من إلغاء السخرة في حفر القناة نتيجة لقيام النزاع السافر العنيف بين الحكومة المصرية وبينها حول مشكلتي السخرة واسترداد الأراضي الممنوحة لها . فقدت في ٢٦ مارس ١٨٦٤ اتفاقا مع شركة بوريل ولافاللى Borel, lavalley لحفر قناة السويس في النصف الجنوبي من البرزخ ابتداء من الحافة الجنوبية لمرتفعات عتبة الجسر إلى البحر الأحمر (١) . واستخدمت تلك الشركة الآت ضخمة كانت تسمى الواحدة منها «الحفار على الجفاف excavateur à sec»^٢ فاستخدام السخرة في حفر القناة عاد على الشركة بأجل الفوائد المادية ولكنه من ناحية أخرى أصاب الإقتصاد القومى بأضرار بالغة. فإن حشد عشرين ألف عامل كل شهر طوال السنة ، بدون أدنى مراعاة للمواسم الزراعية ، كان يتطلب غياب ستين ألف فلاح في وقت واحد عن أعمالهم الزراعية أى بمعدل ٧٢٠ ألف رجل في السنة . وتبدو فداحة العبء الذى وقع على الحياة الإقتصادية والإجتماعية بسبب ذلك النظام الجائر إذا وضعنا أمام أعيننا الحقائق الآتية :

=صص ٤٦ - ٤٨ مجموعة السنة الخامسة نجد مقالا ضافيا بعنوان مزاعم جريدة المورننج بوست Les variantes du Morning Post .

(١) كانت الشركة قد عقدت في اكتوبر ١٨٦٣ عدة اتفاقات مع بعض لشركات والمقاولين لإنشاء حاجزى امواج في بورسعيد وتعميق وتوسيع القناة البحرية الصغيرة التي حفرها عمال السخرة من بورسعيد إلى بحيرة التمساح . وهذه الأعمال تختلف عن عمليات الحفر على الجفاف وكان لأهد من استخدام الآلات في إنجازها

2) LavalleyIA. : Extrait d compte rendu des travaux de la société des ngénieurs civils. Travaux d'exécution du canal maritime de l'Isthme de iuez. Imprimerie Bourdier. Paris. 1866. pp. 11-26 et 27-48.

أولا : إن عدد سكان مصر في سنة ١٨٦٢ بلغ ٤,٨٣٣,٠٠٠ (١) .
ثانيا : إن عمال السخرة كانوا يؤخذون من المزارعين وهم عصب الحياة الإقتصادية التي كانت تتمثل في ذلك الوقت في الزراعة .
ثالثا : إن عدة طوائف من السكان كانت تتمتع بالإعفاء من السخرة مثل الشيوخ والنساء والأطفال وسكان المدن وأصحاب الحرف والتجار وقبائل البدو ورجال الدين . وقد أمر سعيد أن يمتد الإعفاء إلى « الأشخاص المنقطعين لخدمة المساجد والزوايا والأضرحة والمقامات والتكايا ونحو ذلك من الأماكن المحترمة رحمة من لدنا واحتراما للشعائر الإسلامية (٢) » .
كما رأى أن يشمل الإعفاء أهالى بلاد الأرز - أى التى تزرع أرزا - « نظراً لإنشغالهم الكلى في خدمة زراعة الأرز (٣) » .
فاذا قدرنا أن تعداد هذه الطوائف يبلغ ثلاثة أخماس عدد السكان - وهو تقدير معتدل لأن النساء وحدهن يؤلفن نصف الأمة على الأقل - كان معنى ذلك أن تلك الجيوش الحارقة من الفلاحين المسخرين في حفر القناة كانت تؤخذ من الخمسين الباقيين أى من ١,٩٣٣,٢٠٠ وهذه نسبة عالية رهيبة .
وبصور جانباً من هذه الحقيقة ريت Ritt أحد مستخدمى شركة القناة فيقول « نحن نعتزف أن الزراعة قد تعرضت لضرر بليغ من استمرار حاجة الشركة إلى العمال . حقيقة إنه كانت تحشد غالباً في مصر أفواج من العمال يفوق عددها ما تأخذه الشركة . وكانت تحشد في بعض الأماكن جموع يصل عددها إلى مائة ألف رجل . إلا أن هذا الحشد كان يتم لفترة قصيرة نسبياً وفي مواسم خاصة في السنة لا تكون الحاجة فيها ماسة إلى سواعد الفلاحين .

(١) De Malortie, our. cit., p. 144.

(٢) محفوظات قصر عابدين : دفتر مجموع نظام زراعة . أمر رقم ٣٠ صادر إلى مدير الشرقية في ٢٣ ربيع الأول ١٢٧٣ (٣ ديسمبر ١٨٥٥) مقيده بوجه ١٠٠ ص ٢٠٢ .

(٣) محفوظات قصر عابدين : دفتر مجموع نظام زراعة . أمر رقم ١٢ ص ٣٢ . صادر إلى مدير الدقيلية في ٢٣ جمادى الأولى ١٢٧١ (١١ فبراير ١٨٥٥) .

بينما - منذ سنتين خلطنا ولفترة أخرى في المستقبل - تحتاج الشركة إلى خمسة وعشرين ألف عامل . فهذا موقف شاذ غير عاذى » . (١)

وقد ضرب هذا المؤلف مثلا رائعا ليرز أهمية المساعدة التي تقدمها الحكومة المصرية إلى شركة القناة . فقال إن عدد سكان مصر يبلغ خمسة ملايين نسمة تقريبا أى ثمن $\frac{1}{8}$ عدد سكان فرنسا فالخمسـة وعشرون ألف فلاح الذين يعملون في حفر القناة يقابلون ٢٠٠ ألف عامل في فرنسا وقال إن تغيير هذا العدد الهائل من العمال كل شهر لهو عبء آخر يزيد من أعباء حكومة مصر (٢) .

رابعا : لم يكن الفلاحون مطالبين بأن يقضى كل منهم شهرا أو أكثر في خدمة شركة القناة فحسب ، بل كانت عليهم أعباء نحو الحكومة أدوها وفق نظام السخرة ، وهى ما نسميها الضرائب التي تؤدى عملا ، وتمثلت تلك الأعمال في تقوية جسور النيل وتطهير الترع مثل ترعة المحمودية ، وقد سخر سعيد في تطهيرها ١١٥ ألف رجل لمدة شهر (٣) وكان تطهيرها بمثابة إعادة حفرها من جديد ، وترعة الخطاطبة وقد أعيد تطهيرها عدة مرات على عهد سعيد (٤) . تضاف إلى ذلك كله المشروعات العامة والأعمال الخاصة التي نفذها سعيد مستعينا بنظام السخرة . وكان في مقدمة هذه وتلك استكمال الخط الحديدى الذى يربط العاصمتين فاستكمل من كفر الزيات إلى القاهرة ، ومده عبر الصحراء إلى السويس وذلك عدا الخطوط الفرعية . كما استخدم سعيد السخرة في إنشاء القلعة السعيدية بالقناطر

(1) Ritt, our. cit., pp. 286-287.

(2) ibid.

(3) Merruau; L'Egypte contemporaine etc, ouvr cit. pp. 121-122.

(٤) محفوظات قصر عابدين : دفتر ٤٩٣ وثيقة رقم ٧٦٧ ودفتر ٥٠١ وثيقة رقم ١٧٤ ودفتر ٥١٤ وثائق رقم ٢٥٢ ، ٦٧٦ ، ٧٥٤ ودفتر ٥١٩ وثائق رقم ٢٦ ، ١٠٧ ، ٢٨٩ .

الحيرية (١) وفي بناء قصره في مربوط (٢) .

ولم يقف الأمر بسعيد باشا عند هذا الحد ، وهو الذى نعت البعض حكمه خطأ أو بهتاناً بأنه العصر الذهبى للفلاح ، فقد سخر الفلاحين فى خدمة شركة فرنسية أخرى هى إخوان ديسو Dussaud فأبرم معها اتفاقاً فى ١١ ابريل ١٨٦٢ لإنشاء حوض لإصلاح السفن فى ميناء السويس . ونصت المادة ١٨ من ذلك الإتفاق على أن يقدم سعيد « عددا كافيا من عمال السخرة (٣) » .

خامسا : كانت مصر تعاني نقصا فى الأيدي العاملة الزراعية على الرغم من الزيادة التى طرأت على عدد السكان فيها منذ أوائل القرن التاسع عشر (٤) . وكان هذا النقص يعوق التقدم المنشود فى حياة البلاد الإقتصادية . وكانت قلة الأيدي العاملة الزراعية ترجع إلى عدة أسباب منها : الزراعات الصيفية واتساع مساحتها نتيجة لإدخال نظام الري الدائم فى الوجه البحرى . كما أن عمليات تطهير الترع كانت تتطلب بدورها استخدام أعداد هائلة من الفلاحين قدرهم سعيد باشا بثلاثمائة ألف فلاح كل سنة (٥) ثم الأوبئة التى اجتاحت مصر وكان أهمها الطاعون فى سنوات ١٨١٣ ، ١٨١٩ ، ١٨٣٥ والكوليرا فى سنوات ١٨٣١ ، ١٨٤٨ ، ١٨٥٠ ، ١٨٥٥ تضاف إلى ذلك

(١) محفوظات قصر عابدين : دفتر رقم ٤٩٣ معية سنية تركى صادر . وثيقتان رقم ٧٥٨٠٥١٧ .

(٢) محفوظات قصر عابدين : دفتر رقم ٤٩٨ معية سنية تركى صادر . وثيقة رقم ١٥٩٩ .

(3) Stoeckhlin A. : Notice sur la construction du bassin de Radoub de Suez. Bordeaux. 1867. pp. 12-13.

(4) Crouchley A. E. : The Economic Development of Modern Egypt. London. 1938. p. 125. Voir aussi: Edmond Aboud: Le Fellah. Souvenirs d'Egypte. Paris 1869. pp. 208-209.

(٥) محفوظات قصر عابدين : دفتر رقم ١٩ صادر عابدين وثيقة رقم

٢١٢ خطاب من الجناب العالى إلى الباب المال بتاريخ ١٩ جمادى الآخرة ١٢٧٧

(٢ يناير ١٨٦١)

الحروب التي خاضتها أو اشتركت فيها القوات المسلحة المصرية في النصف الأول من القرن التاسع عشر في آسيا وأوروبا وإفريقيا . وجاء تسخير الفلاحين في حفر قناة السويس على نطاق واسع منذ منتصف عام ١٨٦١ وموت الكثيرين منهم في ساحات الحفر فزاد الموقف تفاقماً . ويؤكد ديسي أنه لو استمر نظام السخرة في حفر القناة قائماً على الأسلوب الذي الذي سار عليه سعيد باشا لنقص عدد السكان في مصر نقصاناً خطيراً (١) .

وقد ظلت مشكلة نقص الأيدي العاملة الزراعية قائمة متفاقمة طوال حكم سعيد وفي أوائل حكم اسماعيل . وقد بلغ من حدة تلك الأزمة أن انجذبت النية إلى استقدام عمال أجانب من الصينيين والهنود والإيطاليين والألمان يقيمون في الأراضي القابلة للزراعة ويتولون استغلالها . (٢) . ولكن رفض اسماعيل الأخذ بهذه الفكرة ورأى أنه يمكن الاكتفاء بالأيدي العاملة المصرية إذا أحسن استغلالها . فعالج المشكلة بوسيلتين هما إلغاء السخرة في حفر القناة واستيراد الآت رافعة وغيرها من الآلات الزراعية (٣) .

(1) Dicey, *ovur. cit.* p. 36.

(2) crouchley A. E. : *ovur. cit.*, pp. 125-126.

وكذلك

Mc Coan : *Egypt as it is*. London 1877. pp. 182-183.

وفي التقرير الذي رفعه كيف Stephen Cave في مارس ١٨٧٦ إلى الحكومة الإنجليزية عن الحالة في مصر تعرض لذكر المشروعات التي كانت قد عرضت على اسماعيل لإيفاد مندوبين عند إلى الصين يتولون تنظيم هجرة أفواج من العمال الصينيين إلى مصر لاستخدامهم في الأغراض الزراعية

Parliamentary Papers. Egypt (1876) No.7. Report by Mr. Cave on the Financial Condition of Egypt. pp. 1-18.

(٣) تدفقت على مصر خلال العامين الأولين من حكم اسماعيل آلات زراعية من كل نوع وخاصة المضخات البخارية . ولم يسبق أن شاهدت مصر مثل هذه الكميات من الآلات . وقد استوردتها شركات اخوان سكاكيني ، وابنهايم

Oppenheim neveu et Cie درفيو Dervieu et Cie وغيرها . وكانت الحكومة تباع الآلات الزراعية للفلاحين في كل مكان وأخذ مديرو المديرية يدعون إلى عقد اجتماعات يحضرها مشايخ القرى والفلاحون لمشاهدة الآلات الزراعية وطريقة استخدامها . أنظر

سادسا : وقد ترتبت على الحقيقة السابقة - وهي قلة عدد العمال الزراعيين في مصر - حقيقة أخرى هي وجود مساحات واسعة من الأراضي الزراعية بدون استغلال . ونستقي هذه الحقيقة من مصدرين أولهما سعيد باشا نفسه فقد أرسل مذكرة رسمية إلى الباب العالي بتاريخ ٢١ ربيع الآخر ١٢٧٨ (٢٦ أكتوبر ١٨٦١) وصف فيها الداء والتمس الدواء . وقد جاء فيها « في أكثر جهات الأقاليم القبلية والبحرية يوجد بجوار الأراضي المزروعة كثير من الأراضي التي تصلح للزراعة ولكنها بقيت غير ذى زرع بسبب قلة عدد الأهالي ويرغب بعض الأوروبيين من رعيا دول أجنبية أخرى خارجة عن شركة قناة السويس في شراء تلك الأراضي بالمال على وجه التمليك ، ولذلك بادرت إلى تقديم هذه العريضة إلى سامي مقامكم الأصني الأفضي ملتصا التفضل يبحث هذا الموضوع (١) » .

ولو كان سعيد باشا على حظ موفور من الذكاء والعلم وسعة الأفق العقلي كما يصوره المؤرخون الفرنسيون لما سطر هذه المذكرة التي تكشف عقليته على حقيقتها . لقد كان مدركا تمام الإدراك حاجة البلاد الملحة إلى إستبقاء عمالها الزراعيين في استغلال تلك الأراضي وزراعتها قطنا بعد أن ارتفعت أسعاره واشتد الإقبال عليه بسبب المجاعة القطنية التي اجتاحت إنجلترا وفرنسا وغيرهما ، وقد قلرت مساحة هذه الأرض الطيبة التي لا تزرع بسبب قلة عدد العمال الزراعيين بمليون فدان (٢) ، ويزيد في مسئوليته أنه أرسل هذه المذكرة بعد أن أوفدت إليه الحكومة الإنجليزية في يوليو ١٨٦١ بعثة إقتصادية تقدم له عروضاً مغرية ليتوسع في زراعة القطن وتبدي إستعدادها لشراء جميع الأقطان التي تزرعها مصر بأسعار مجزية للغاية .

Lucovich Antoine : La Société Agricole et Industrielle. Paris. 1865 pp. 31-32.

(١) محفوظات قصر عابدين : سجل رقم ١٩ صادر عابدين كتاب رقم ٢٤١

(2) Note consultative pour S.A. Ismail Pacha, Vice-Roi d'Egypte élibérée par Mtres. Odilon Barrot, Dufaure et Jules Favre en date du 30 novembre 1863.

كانت جمعية استيراد القطن في مانشستر Manchester Cotton Supply Association قد قررت في عام ١٨٦١ - إزاء النقص المطرد في كميات القطن الوارد إلى إنجلترا - إيفاد G. R. Haywood سكرتير الجمعية إلى الهند للدراسة وسائل الإكثار من زراعة القطن في تلك البلاد . ورأت الحكومة الإنجليزية الإشتراك في هذه البعثة فأوفدت مندوبا من قبلها هو Dr. Forbes . إنضم إلى مندوب جمعية مانشستر . وقد عهدت الحكومة الإنجليزية إلى عضوى البعثة بمفاوضة سعيد باشا أثناء مرورهما بمصر وهما في طريقهما إلى الهند في شأن زيادة المساحات التي تزرع قطنًا في مصر . ومن أجل ذلك زود اللورد John Russel وزير خارجية بريطانيا عضوى البعثة بخطاب توصيه إلى Colquhoun قنصل إنجلترا العام في مصر ، أبان فيه الغرض من زيارة البعثة لمصر والأهمية التي تعلقها الحكومة الإنجليزية على نجاح مهمتها (١) .

وقد وصل عضوا البعثة إلى الإسكندرية في ٢٦ يوليو ١٨٦١ وقابلا سعيدا في قصره بمربوط وشهد المقابلة قنصل إنجلترا العام الذي تولى تقديمها إلى الوالى . وقدم سكرتير جمعية مانشستر التماسا إلى « حضرة صاحب السمو محمد سعيد باشا وإلى مصر وملحقاتها » جاء فيه أن مقدمى هذا التماس من كبار غزالى القطن في بريطانيا العظمى وإيرلندا، واعترف الإلتماس بأن صناعة القطن في بريطانيا وتجارة البلاد على وشك التعرض لخسائر جسيمة بسبب نقص إنتاج القطن كنتيجة للحرب الأهلية الأمريكية . ثم انتقل الإلتماس إلى الجهود التي بذلتها مصر الحديثة لتشجيع إنتاج القطن فيها وما كان لتلك الجهود من نتائج باهرة . وأبان الإلتماس أن الفرصة أصبحت مواتية لمصر لتوسع في زراعته .

(١) أنظر مقالا لجريدة المانشتر جارديان Manchester Guardian أعادت نشره مترجما للغة الفرنسية جريدة الشركة في العدد ١٢٤ الصادر في ١٥ أغسطس ١٨٦١ صص ٢٦٤ - ٢٦٥ . وأنظر أيضا العدد ١٢٥ الصادر في أول سبتمبر ١٨٦١ صص ٢٧٩ - ٢٨٠ مجموعة السنة السادسة .

وأهم ما انطوى عليه هذا الإلتماس مسألتان هما : عرض مفر لشراء القطن المصرى ، وبذل معونة فنية للإكثار من زراعته . أما المسألة الأولى فقد أوضح الإلتماس أنه فى الإستطاعة أن تجود زراعة القطن فى الدلتا فى مساحة لا تقل عن ثلاثة مليون فدان إذا كفل لها رى منتظم وطرق استغلال حديثة ، وفى تلك الحالة يكون إنتاج الفدان أربعة قناطير تشتريها إنجلترا بسعر يتراوح بين ثلاثين جنينها وخمسة وثلاثين جنينها استرلينيا على أقل تقدير . وأكد الإلتماس أن إنجلترا مستعدة لأن تشتري بأسعار مجزية للغاية جميع كميات القطن التى تزرعها مصر وهو أمر يؤدى إلى نشر الرخاء بين المصريين .

أما المسألة الثانية فقد أبدت جمعية مانشستر استعدادها التام لبذل كل معاونة فنية تحقق الغاية المرجاة ، فهى تقدم إلى الوالى أو إلى أية هيئة منظمة فى مصر مكونة من تجار أو زراع كافة المعلومات الخاصة بطرق زراعة القطن ووسائل الإكثار منه والحصول على أحسن الآلات الزراعية . وعرضت الجمعية أن تقدم بدون مقابل بعضا من تلك الآلات المصنوعة فى إنجلترا باعتبار أنها نماذج ، وأن تقوم فيما بعد بإرسال مقادير كبيرة من تلك الآلات بالسعر الجارى (١) .

هذا هو موجز الإلتماس ، وقد يعتقد البعض أن الغرض الخفى منه كان إغراء الوالى على الإحتفاظ بالفلاحين فى الحقول بدلا من إرسالهم إلى ساحات حفر القناة . ولكن الأزمة القطنية فى إنجلترا كانت حقيقة ماثلة لا سبيل إلى تجاهلها . وكان هذا العرض يتمشى مع مصلحة مصر الإقتصادية : وفى الحديث الذى دار بين الوالى وعضوى البعثة لاحظ سكرتير جمعية مانشستر أن سعيد باشا تجنب أن يتعرض لمشكلة العمال فى زراعة

(١) نشرت الترجمة الفرنسية لهذا الإلتماس فى جريدة L'sthme de suiez العدد ١٢٤ الصادر فى ١٥ أغسطس ١٨٦١ صص ٢٦٤ - ٢٦٥ مجموعة السنة السادسة .

القطن . (١)

وقد أذن سعيد باشا لعضوى البعثة فى الطواف ببعض المناطق الزراعية فى الوجه البحرى . ورفع سكرتير الجمعية فى ٩ أغسطس ١٨٦١ تقريراً ضافياً إلى الوالى ضمنه ملاحظاته ومشاهداته أثناء رحلته ، وقد جاء فيه أنه لاحظ فى كل جهة من الجهات التى زارها وجود مساحات كبيرة من الأراضى دون أى استغلال (٢) . وقد أبدى سكرتير الجمعية تخوفه من أن عمليات الحفر فى قناة السويس قد استنفدت نشاط الفلاحين . وذكر أنه طبقاً للمعلومات التى استقها من مصادر موثوق بها كان يوجد فى ذلك الوقت عدد يتراوح بين خمسة آلاف وستة آلاف فلاح يشتغلون فى عمليات حفر قناة السويس ، وهى أعمال وصفها بأنها لا تزال فى مراحلها الأولى (٣) . كما ذكر أن الوالى قد سرح عدد كبيراً من جنود الجيش المصرى من أجل السخرة فى حفر القناة .

ولم يستجب سعيد باشا لعرض الحكومة الإنجليزية ، ولم يستغل الفرصة الذهبية التى أتتحت للإقتصاد المصرى كما ينبغى ، بل عالج الموقف على وجه معكوس . فكان المفروض أن يمسك يده ، ولو قليلاً ، عن الشركة ويستبقى جانباً من عمال السخرة فى الحقول ، ولكن التدفق الآدمى على ساحات الحفر بدأ بعد وصول البعثة البريطانية فى يوليو ١٨٦١ ثم استمر هذا التدفق

(١) وصف سكرتير جمعية مانشستر الحديث الذى دار مع الوالى فى خطاب نشرته جريدة Times التايمز وأعادت نشره مترجماً إلى اللغة الفرنسية جريدة L'sathne de luez العدد ١٢٨ الصادر فى ١٥ أكتوبر ١٨٦١ ص ٣٢٨ مجموعة السنة السادسة . أنظر أيضاً العدد ١٢٥ الصادر فى أول سبتمبر ١٨٦١ ص ٢٨٠ .

(2) Il a été parfaitement évident pour moi que dans chacun de ces districts, d'immenses étendues de terrain restent entièrement improductifs.

أنظر الترجمة الفرنسية للتقرير منشورة فى جريدة L'Isthme de Suez العدد ١٢٨ الصادر فى ١٥ أكتوبر ١٨٦١ ص ٣٢٨ - ٣٢٩ مجموعة السنة السادسة .

(٣) L'Isthme de Suez العدد ١٢٥ الصادر فى أول سبتمبر ١٨٦١ ص ٢٨٠ والعدد ١٢٨ الصادر فى ١٥ أكتوبر ١٨٦١ ص ٣٢٨ مجموعة السنة السادسة .

يشند في الشهور الأخيرة من عام ١٨٦١ حتى بلغ الذروة في ديسمبر . أما في العام التالي - ١٨٦٢ - فيمكن أن نذكر أنه شاهد أكبر حشد آدمي في تاريخ الشركة على الإطلاق إذ كان عدد عمال السخرة يتراوح كل شهر بين ٢٠ ألفا و ٢٢ ألفا .

وقد يعترض البعض بأن سعيدا استجاب لعرض الحكومة الإنجليزية لأن إنتاج القطن قد زاد في عام ١٨٦٢ عن للعام السابق . ولكن تلك الزيادة كانت طفيفة جدا بالنسبة للقفزات العالية التي وثبتها زراعة القطن في مصر في سنوات ١٨٦٣ ، ١٨٦٤ ، ١٨٦٥ منذ أن توارت شخصية محمد سعيد عن حكم مصر . وتتضح تلك الزيادات من الجدول الآتي :

السنة	كميات القطن التي أصدرتها مصر إلى الخارج مقدرة بالقناطير
١٨٦١	٥٩٦,٢٠٠
١٨٦٢	٨٢٠,٠٠٠
١٨٦٣	١,٢٨٧,٠٠٠
١٨٦٤	١,٧٤٠,٠٠٠
١٨٦٥	٢,٥٠٧,٠٠٠

كما أن الزيادة التي حدثت عام ١٨٦٢ لم تكن نتيجة تدخل أو توجيه حكومي كما حدث في حكم اسماعيل ، بل كانت الزيادة طبيعية وتلقائية من ناحية المزارعين الذين لمسوا ارتفاع أسعاره والإقبال الشديد على شرائه ، فاستبدلوا زراعة القطن بزراعة القمح والذرة وغيرها من المحاصيل الزراعية وتنافسوا في إنتاجه حتى طغت زراعته على سائر المزروعات الأخرى في مصر وأصبحت كميات القمح التي تنتجها البلاد لا تفي بحاجات سكانها ، واضطرت حكومة سعيد خلال بضعة شهور أن تعمل على استيراد القمح من إيطاليا وأدسا في روسيا لسد حاجات التموين ، وأصدر سعيد في أواخر حكمه أمرا يلزم المزارعين بزراعة القمح وسائر الحبوب في أراضيهم بنسبة

معينة (١) . ومن المؤكد أنه كان في استطاعة محمد سعيد أن يزيد من إنتاج القطن أضعافا مضاعفة وأن ينشر الرخاء في مصر لو وجه جيوش العمال الذين سخرهم في حفر القناة إلى استغلال الأراضي القابلة للزراعة . وقد مر بنا أن عدد عمال السخرة الذين حفروا القناة البحرية الصغيرة في منطقة واحدة هي عتبة الجسر قد بلغ ١٧٦٧٨٠ عاملا في غضون تسعة أشهر ونصف شهر (فبراير - منتصف نوفمبر ١٨٦٢) .

ونعتقد أن التبعة لا تقع على شركة القناة بقدر ما تقع على سعيد باشا لأنها شركة تنشأ الربح وتلتئم تخفيض نفقات الإنشاء قدر المستطاع سواء تم ذلك التخفيض بطرق مشروعة أو غير مشروعة، ونظام السخرة يكفل لها تحقيق الغرض الأخير . ولذلك لم يكن عجبا أن تتعلق الشركة بهذا النظام الذي يتيح لها الحصول على الآف العمال بناء على أمر بسيط يبعثه المقاتل العام للشركة أو مدير عام أشغال الحفر بها إلى مديري المديریات . وكان في مقدور سعيد أن يتمسك بما نصت عليه لأئحة العمال من وجوب رعاية مصالح المزارعين والملاك من ناحية وضرورة مراعاة المواسم الزراعية من ناحية ثانية . ولكن سعيدا لم يتناس هذين النصين فحسب بل فرض نظاما تعسفيا باغيا لمصلحة الشركة يقضى بتغيير ٢٠ ألف عامل أو أكثر كل شهر .

وقد كتب بادجر السائح الإنجليزي الذي زار ساحات الحفر في ديسمبر ١٨٦١ يقول « وإنه لمن داعي الألم الممض أن يسمح للسخرة التي تنطوي على العمل بالإكراه أن تسود هذه الولاية (مصر) ، وهو أمر يصيب رخاء البلاد وسكانها قليلا العدد بأكبر الأضرار . إن هذا الأسلوب يمكن أن يطلق عليه بحق أنه صورة أخرى من رق الأرض (٢) » . فأعباء السخرة في حفر القناة

(1) Sacré Amédée et Louis Outrebon ; L'Egypte et Ismail Pacha. Paris. 1865, pp. 146-147,

(2) Percy Badger : ouvr. cit. p. 68.

This much is certain that the fellahs now being despatched in large number to the works are placed under the control of

قد أعاققت إلى حد كبير إنتاج القطن أثناء حكم سعيد ، كما أنها حجبت وقتئذ عن البلاد نعمة إرتفاع أسعار القطن . وقد قدر نوبار ما خسرت مصر سنويا بسبب عدم التوسع في زراعة القطن نتيجة الإفتقار إلى الأيدي العاملة التي تذهب إلى حفر القناة بأربعين مليون فرنك (١) أى ما يقرب من مليون وخمسة وخمسين ألف جنيه . وقالت جريدة التايمز Times في هذا الصدد إن رخاء مصر قد أفسده نزع الفلاحين قهرا من حقولهم ونقلهم إلى البرزخ بطريقة ظالمة غير قانونية (٢) .

. . .

تبرز هذه الصورة القائمة على حقيقتها وتبين إذا قورنت بالصورة الوضیئة التي صار إليها المجتمع المصرى والاقتصاد المصرى فى سنة ١٨٦٣ وما تلاها حتى انتهت الحرب الأهلية الأمريكية فى إبريل ١٨٦٥ . ولى اسماعيل حكم مصر كما ذكرنا فى ١٨ يناير ١٨٦٣ وأبدى اهتماما عميقا بالتوسع فى زراعة القطن (٣) ، ومن ثم أنقص تباعا طوال عام ١٨٦٣ عدد عمال

government agents; and that the scheme is assuming more and more the character of a public measure sanctioned by the Vice - Roy and promoted by his direct influence and authority.

It is deeply to be regretted that this system of forced labour so pernicious to the general welfare of the country and its scanty population; a system which may fairly be styled " a modification of agrarian slavery " should be allowed to prevail, under any circumstances, in this Vice Royalty.

وقد كتب هذا الانجليزى كتابه فى فندق شبرد بالقاهرة فى يناير ١٨٦٢ عقب عودته من ساحات الحفر بمنطقة القناة .

(١) مذكرة قدسها نوبار فى نوفمبر ١٨٦٣ إلى دريون دى لويس وزير خارجية فرنسا . أنظر

Douin : Histoire du Règne etc. ouvr. cit., t. I, pp. 74-75

(٢) نشرت L'Isthme de Suez مقالا لجريدة التيمس ثم تولت الرد عليه . أنظر العدد ١٢١ الصادر فى أول يوليو ١٨٦١ ص ٢٢٢ مجموعة السنة السادسة .

(٣) أصدر اسماعيل أوامر بمنح مفتشى الزراعة ونظارها فى تفتيش المعية

السخرة الذين يرسلون لحفر القناة وجأرت الشركة بالشكوى ولكنه لم يلتق بالآ ، وأسفر النزاع عن إيقاف إرسال عمال السخرة إلى ساحات حفر القناة اعتباراً من أول يونيو ١٨٦٤ (١). فأتاحت الفرصة لاستبقاء الفلاحين في الحقول يعملون في زراعة القطن من ناحية ، ولتوجيه بعضهم إلى الأراضي القابلة للزراعة والتي ظلت إلى ذلك الوقت دون استغلال بسبب نقص الأيدي العاملة الزراعية من ناحية أخرى . وانصرف هؤلاء وأولئك بحماس ونشاط إلى زراعة القطن ، وشجعهم على ذلك إرتفاع أسعار القطن إرتفاعاً جنونياً جعل كل مالك أرض في مصر تزرع قطناً يصيب كسباً لم يحلم به من قبل فبعد أن كان سعر القطن في سنة ١٨٦٢ قد بلغ ١٣ ريالاً إذا به يرتفع إلى ٢٣ ريالاً في سنة ١٨٦٣ ثم يقفز إلى ٣٦ ½ في السنة التالية ثم إلى ٤٥ ريالاً في سنة ١٨٦٥ (٢) وانهالت الطلبات على مصر من الخارج لشراء القطن وكانت المصلحة العامة تقضى بتلبية معظم هذه الطلبات إن لم يكن جميعها . وساد الإعتقاد في ذلك الوقت أن الحرب الأهلية في أمريكا سيطول أمدها إلى فترة غير محدودة (٣) وأنها ستنتهي بالقضاء على زراعة القطن في أمريكا (٤) وأخذت الدوائر الاقتصادية تردد أن وادى النيل هو الذي كتب له أن يزود مغازل لانكشير في إنجلترا بالمادة الأولية لصناعتها (٥) .

والجفالك وغيرها مكافآت مالية سخية « إذا خدسوا زراعة القطن وكان الحصول جيداً إن شاء الله » وكانت المكافأة مائة جنيه لناظر الزراعة و ٣٠٠ جنيه للأمور الزراعية وألف جنيه لفتش الزراعة . أنظر محفوظات قصر عابدين دفتر ٣٧ هـ معية سنية أوامر تركية ص ص ٥٦ - ٥٧ تسعة أوامر صادرة إلى تفتيش الزراعة في الوجه البحري وفي الفيوم وبني مزار وملوى بتاريخ ١١ ربيع الأول ١٢٨١ (١٤ أغسطس ١٨٦٤) .

(١) محفوظات قصر عابدين : دفتر رقم ٢١ صادر عابدين وثيقة رقم ٤٧٣ برقية من اسماعيل إلى نظارة الخارجية التركية في ٣ محرم ١٢٨١ (٨ يونيو ١٨٦٤)

(2) Crouchley : ouvr. cit., p. 135.

(3) Farman : ouvr. cit., p. 286.

(4) Dicey : ouvr. cit., pp. 53-54.

(5) ibid.

لقد أصبحت زراعة القطن في مصر في ذلك الوقت أشبه شيء « بالمودة » الشائعة . وأصيب المجتمع المصري بما يمكن أن يسمى حمى قطنية (١) ، ففي كل مكان لا يرى غير القطن ، ولا يتكلم أحد عن شيء سوى القطن (٢) . ونجمت عن التوسع العظيم في زراعته ظاهرة كانت تسترعى إنتباه المسافرين وهي وجود كميات هائلة من القطن تزدحم بها محطات السكك الحديدية في طنطا وبها والزقازيق وغيرها ، وكانت في انتظار شحنها إلى الإسكندرية لتصديرها إلى الخارج . وقد شبه أحد الأجانب بالات القطن وهي مكدسة متراسة في محطات السكك الحديدية بالأهرامات (٣) . وكان من نتائج إيقاف إرسال عمال السخرة لحفر القناة والتوسع الكبير في زراعة القطن والإرتفاع الهائل في أسعاره أن زادت الثروة في مصر (٤) وبلغ المصريون خلال تلك السنوات (١٨٦٣ - ١٨٦٥) حالة مدهشة من الرخاء (٥) ، إذ أخذ الذهب يتدفق على البلاد من لانكشير وأوربا الصناعية (٦) ، وجرى الرزق غزيرا وفيرا في أيدي الفلاحين ، وغدوا ينفقون الأموال بدون اكتراث ، وكثر ترددهم على الأسواق واندفعوا يبتاعون الجوارى والفضيات والمجوهرات والأثاث الحديث (٧) . وأخذ المصريون عامة بمظاهر الحضارة الأوربية إلى حد بعيد ، وطرأت تغييرات على المجتمع المصري وصلت إلى أعماق الريف في ذلك الوقت (٨) .

(1) Casimir le conte : ouvr. cit., p. 32.

(2) Guillemin : ouvr. cit., p. 113.

(3) Casimir de conte : ouvr. cit., p. 32.

(4) Sabry M. : La Genèse de l'Esprit National Egyptien. 1863-1882. 1924. p. 104.

(5) Van Bem Vulen : L'Egypte et l'Europe par un ancien juge ixte. t. I., p. 99.

(6) Rifaat M. : The Awakening of Modern Egypt.

First edition, Bristol. 1947. pp 100 102.

(7) Charles Roux F. : Le coton en Egypte. 1908. p. 89.

(٨) وصف الأستاذ محمد رفعت تلك التغييرات وصفا شائقا طريفا في كتابه

السابق الإشارة إليه . صص ١٠٠ - ١٠٢

ولا يخفى أنه كان لتلك الوثبة التي قفزها المجتمع في مصر جانبها السيء فلما أفاء الله الرزق على المصريين رغدا إزداد إقبال الكثيرين منهم على تعدد الزوجات وزاد الطين بلة أن معظمهم كانوا يفضلون التركيات على أترابهن المصريات .

ويقول أحد المؤرخين إنه سرعان ما ظهرت نتائج إلغاء السخرة في حفر القناة . فقد اتسع نطاق الزراعة في جميع المناطق التي كانت تخرج منها جيوش عمال السخرة ، ودر هذا الإتساع في الزراعة أرباحا وفيرة (١) . وهناك أجنبي عاصر تلك الفترة وقال في إحدى رسائله عن مصر « لقد تجاوزت حالة الرخاء في مصر كل حد » (٢) .

تلك هي الصورة الوضيئة بعد أن انجابت عن الشعب المصري تلك الغمة ونعني بها مشكلة السخرة في حفر القناة .

! في هذا تقرير

(1) Mc Coan : ouvr. cit., pp. 89-90.

(2) Danghar Eugène : Lettres sur l'Egypte Contemporaine Paris, 1876. p. 215.

الفصل الخامس عشر

الشركة مدينة بحفر القناة لنظام السخرة

دى لسبس يطالب بأربعين ألف عامل - تصريح سعيد للخبر الإنجليزى
هوكشو - زيارة السفير البريطانى فى القسطنطينية لساحات الحفر - رأيه
فى السخرة فى حفر القناة - أحاديثه مع سعيد - سعيد يعده بالكف عن إرسال
العمال - وفاة سعيد كارثة على الشركة - أفضال مصر على الشركة فى عهد
سعيد - الشركة تناضل للإبقاء على السخرة - إعرافها بأهمية السخرة فى تنفيذ
المشروع - تمسكها بحجج واهية - أسانيد مصر لإلغاء السخرة فى حفر
القناة - الحكومة المصرية تنقص عدد العمال تباعا وتنظم حملة صحفية ضد
السخرة - بعض المساهمين يرفعون قضايا على الشركة - الشركة تقبل إلغاء
السخرة وتطالب بتعويض جسيم - الأمير نابليون يتوعد - ويقحم مسائل
دينية فى السخرة - لجنة التحكيم تأخذ بدفاع الشركة - وتقدر ٤٢,٥ مليون
فرنك تعويضا عن إلغاء السخرة - اللجنة تبرر ضخامة التعويضات تبريرا
غريبا - وقع الحكم - أفضال السخرة على الشركة - الشركة تطالب بالعودة
إلى السخرة بعد إلغائها وتعرض الحكومة المصرية على تفصيل رأى العام .
- تأميم شركة القناة تعويض جزئى عن تضحيات الشعب المصرى فى حفر القناة

× × ×

لم تكد تفرغ الشركة من حفل ١٨ نوفمبر ١٨٦٢ ، الذى أقامته إبتهاجا
بإنجاز حفر القناة البحرية الصغيرة من البحر المتوسط إلى بحيرة التمساح ،
حتى وجهت عمال السخرة لمد ترعة الماء العذب من نفيسة إلى السويس .
وكان دى لسبس شديد الرغبة فى أن تظفر ساحات الحفر بزيارة سعيد لها مرة
أخرى حتى يكون من نتائج هذه الزيارة زيادة جديدة فى عدد العمال على

غرار ما حدث في أعقاب زيارته لساحات عتبة الجسر في ديسمبر ١٨٦١ . فكتب دى لسبس في ٥ ديسمبر ١٨٦٢ إلى الدوق البوفرا في باريس خطابا جاء فيه « إنى أنتظر حضور الوالى إلى البرزخ للإتفاق معه على زيادة عدد العمال ، وهو موضوع لم يغب عن ذهنى لحظة واحدة . وهذه الزيارة المرتقبة إلى التماسح - والتى سبقها إرسال الوالى لأثاث فاخر من قصره ليوضع في « استراحته » (١) - أخرها بعض الوقت لإجراء جراحة له ، وقد نجحت تلك الجراحة وهو في طريقه إلى الشفاء . وقد أخبرنى أنه سيحضر إلى التماسح في خلال الإثنى عشر يوما القادمة بعد الإحتفال بعيد ميلاده في ١٦ ديسمبر والذي سيقام في القناطر . وهو إحتفال يجب على أن أشهده (٢) » .

غير أن المرض كانت قد اشتدت وطأته على سعيد فقعده به عن تلك الزيارة المرتقبة ، ولم يكف دى لسبس عن مطالبة الوالى وهو يصارع الموت بزيادة عدد عمال السخرة ، فكان آخر خطاب يرسله إلى صديقه سعيد باشا قبل وفاته بيوم واحد خاصا بتلك المشكلة ، وقد أدركته الوفاة قبل أن يلزمه الخطاب .

طلب دى لسبس في هذا الخطاب أن يرسل إليه الوالى أربعين ألف عامل كل شهر . واستند في طلبه إلى النشاط الذى لا تفتأ الشركة تبدله لتنفيذ المشروع وإلى النتائج الإقتصادية البعيدة الأثر التى تترتب على إنجاز المشروع ، كما عاود استخدام أسلوبه الأول فصور لسعيد تلك الفكرة البراقة بأن

(١) كانت الشركة - تنفيذا لرغبة سعيد أثناء زيارته لساحات الحفر في ديسمبر ١٨٦١ - قد شيدت له إستراحة فاخرة عبارة عن كشك خشبي (شاليه chalet) على روية عالية تشرف على بحيرة التماسح . وقامت بتجهيز الإستراحة بجهاز تلغرافى حتى يستطيع الوالى تصريف شئون ولايته أثناء إقامته في البرزخ وكانت الشركة قد أنشأت خطا تلغرافيا بين التماسح والزقازيق على طول امتداد ترعة الماء العذب . ومن الزقازيق كان الخط يتصل بالشبكة التلغرافية . أنظر جريدة الشركة العدد ١٥٤ الصادر في ١٥ نوفمبر ١٨٦٢ ص ٣٤٨ مجموعة السنة السابعة .

عظمته واسمه مرتبطان بإنجاز المشروع ، وقال « إن الماء العذب ينتظره الناس في السويس بفارغ الصبر ، وهم يتهافون على ماء الشرب الذى يجلب إلى المدينة في عربات السكك الحديدية ، ولكن بمقادير غير كافية . ويصادف ربانة السفن الإنجليزية والفرنسية كثيرا من العناء في تزويد سفنهم بما تحتاج إليه من الماء العذب . ولا يكف السكان الذين يتزايد عددهم عن الشكوى من إرتفاع ثمن الماء ومن الصعاب التى يلاقونها في سبيل حصولهم على حاجتهم منه . وباستخدام عشرين ألف رجل في حفر ترعة الماء العذب أستطيع - وقد استشرت الفنين - أن أصل بهذه التريعة إلى السويس في أواخر ابريل ١٨٦٣ . وإذا استمر العشرون ألف رجل الذين يرسلون إلينا يقومون في نفس الوقت بحفر القناة البحرية الصغيرة فإن نصر سموكم سيكون قريبا وكاملا . وأية عظمة أسمى وأجمل من هذه (١) » .

ولكن الموت كان قد طواه في ١٨ يناير ١٨٦٣ وأراحه من الضغط المتصل الذى تعرض له سنوات طويلا من إنجلترا وتركيا وفرنسا بسبب مشروع القناة حتى أرهاق صحته وأسرع به إلى القبر . والأرجح أن طلب دى لسبس كان سيلقى نفس المصير الذى لقيته طلباته السابقة برفع عدد العمال إلى أربعين ألفا . ونستند في هذا الترجيح إلى حادث وقع قبيل وفاة سعيد بأيام قلائل ، إذ صرح فوازن مدير عمام الأشغال في الشركة للخير الإنجليزي هوكشو Hawkshaw (٢) بأن في استطاعة الشركة أن تفرغ

(١) المصدر السابق . الجزء الرابع ص ص ٢٧٤ - ٢٧٥ . خطاب دى لسبس من عتبة الجسر بتاريخ ١٧ يناير ١٨٦٣ .

(٢) انتهز سعيد فرصة زيارته لإنجلترا في يوليو ١٨٦٢ فدعا هوكشو رئيس جمعية المهندسين المدنيين في إنجلترا للحضور إلى مصر ودراسة مشروع القناة على الطبيعة ثم ابداء رأيه في تقرير مسبب عن إمكان حفر القناة أو استحالة شقها . ووعده سعيد بأن يزوده بكافة المعلومات التى يرى الوقوف عليها . وكان سعيد يدين بالرأى الأول ، ولكنه أراد تبديد الشكوك التى كانت تساور بعض الهيئات في إنجلترا اعتقادا منها أن المشروع يصعب تنفيذه نظرا لصعاب طبيعية وفنية لا يمكن التغلب عليها . وقدم هذا الخبر إلى مصر في نوفمبر ١٨٦٢ وأمر سعيد بأن يصحبه في جولته

من خفر قناة السويس في غضون ثلاث سنوات باستخدام ثلاثين ألف عامل .

في منطقة القناة أربعة من المهندسين المصريين من موظفي الحكومة وهم مظهر بك وسلامة افندى واسماعيل افندى وأبو الجد افندى . و كان كونيچ بك سكرتير الوالى قد أخطر دى لسبس بقدم الخبير وطلب إليه تسهيل مهمته . وقد سافر الخبير ورفاقه من القاهرة إلى السويس حيث بدأوا طوافهم متجهين شمالا على طول الخط المقترح للقناة حتى بورسعيد . وزار الخبير ساحات الحفر واطلع على الوثائق التي طلبها من مستخدمى الشركة كما استفسر من دى لسبس وغيره عن بعض الملاحظات التي كانت تعن له اثناء طوافه . وقد استغرقت رحلته في منطقة القناة شهرى نوفمبر وديسمبر ١٨٦٢ ثم عاد إلى إنجلترا حيث عكف على وضع تقرير ضاف ولم يفرغ منه إلا في ٣ فبراير ١٨٦٣ بعد وفاة سعيد بجوالى أسبوعين . وفي هذا التقرير أبدى هوكشو اعتقاده في نجاح المشروع . ولم تكد تطلع الشركة عليه حتى سارعت إلى ترجمته إلى اللغة الفرنسية وطبعه في كتاب على نفقتها باسم

Compagnie Universelle du Canal Maritime de Suez: Rapport de M. John Hawkshaw, Président de la Société des Ingénieurs Civils de Londres, adressé au Gouvernement Egyptien sur les Travaux du Canal de Suez. Paris. 1863.

وأرقت الشركة بتقرير الخبير الانجليزى ردأ لفوازان Voisin على بعض النقط التي وردت في تقرير هوكشو واختلف معه بشأنها . ويوجد هذا التقرير أيضا في أول مجلد السنة الثامنة من جريدة L'Isthme de Suez من المجلدات المحفوظة بدار الكتب المصرية تحت رقم Tr. Puble. 225 والتقرير ورد فوازان عليه يقعان في

احدى وعشرين صفحة من حجم ورق الجريدة .
وما يذكر في هذا الصدد أن الحكومة المصرية هي التي دفعت أتعاب الخبير وتكفلت بجميع نفقاته .

وقد وقع في خطأ ولسن Wilson حين تعرض لهذا الموضوع في كتابه (ص ٢٢) إذ قال «إنه بينما كان اسماعيل باشا (ويذكر مجمل تاريخ حياته) يزور إنجلترا في يوليو ١٨٦٢ دعا هوكشو لزيارة مصر لدراسة مشروع القناة وإبداء رأيه فيه » وظهر من هذه العبارة الخطأ الذي وقع فيه . فاسماعيل لم يتول الحكم إلا في ١٨ يناير ١٨٦٣ . وكان في الفترة من أبريل ١٨٦٢ إلى أكتوبر ١٨٦٢ نائبا عن عمه سعيد باشا في حكم مصر إذ كان سعيد غائبا عن مصر في رحلته التي قام بها لأوربا . وبخصوص استخدام هذا الخبير والمهمة التي لبطت به انظر كلا من : محفوظات

فلما نقل هو كشو هذا الرأى إلى سعيد باشا ذكر الأخير أنه لا يستطيع أن يمد الشركة بأكثر من عشرين ألف عامل سواء أكانوا من الفلاحين أم من سواهم (١) . ولهذا الإجابة دلالتها وهى أن سعيداً كان يرى الوقوف عند الرقم الذى وعد به من قبل وهو عشرون ألفاً . وكانت هذه سياسته التى لم يحد عنها طوال سنة ١٨٦٢ حتى نهاية حكمه .

× × ×

ويجدر بنا أن نشير إلى حادث آخر يتصل بموضوع السخرة فى حفر القناة ، وقد وقع قبيل وفاة سعيد باشا . فى شهر نوفمبر ١٨٦٢ زار مصر السير هنرى بلور Sir Henry Bulwer سفير إنجلترا فى القسطنطينية (٢) وزعم أنه قدم إليها تبديلاً للهواء وانتجاعاً للصحة (٣) . ولكنه جاء بإيعاز من وزارة الخارجية البريطانية ليقيم السفير بنفسه على سير الأعمال فى حفر القناة وليتحقق من الشائعات التى كانت تلوّكها الألسنة وقتئذ من أن تحصينات

قصر عابدين : دفتر رقم ٥٣٠ معية تركى . وثيقة رقم ٢ ص ٣٥ وهى إفادة إلى عمر افندى محافظ السويس بتاريخ ٢١ جمادى الأولى ١٢٧٩ (١٤ نوفمبر ١٨٦٢) تقول « إنه لمناسبة أن جناب الموسيو هو كشو الذى صار جليبه من اغتلبته لأجل إجراء بعض استكشافات بخصوص أشغال قنال السويس سيحضر للسويس للتوجه إلى بركة التمساح بأنه يقتضى المبادرة بتدارك الجبال التى تلزم لنقل أمتعتهم مع الخيام التى سترد من ديوان الجهادية بعنوانهم ، وأيضاً تدارك المأكولات والأدوات وخلاته التى تلزمهم حسب تعريف مظهر بك وتسوية أثمانها وخصمها على جانب الميرى » . وأنظر أيضاً خطاب دى لسبىس فى اجتماع الجمعية العمومية لمسمى الشركة الذى عقد فى ١٥ يوليو ١٨٦٣ ونشر فى جريدة L'Isthme de Suez العدد ١٧ الصادر فى ١٩ يوليو ١٨٦٣ ص ٢٧٥ مجموعة السنة الثامنة . وأنظر أيضاً : أعداد تلك الجريدة رقم ١٦٣ ص ٩٩ والعدد ١٦٩ ص ٢٤٧ - ٢٥١ والعدد ١٧٠ والعدد ١٧٢ ص ٣٤٤ .

- (1) Compagnie Universelle du Canal Maritime de Suez : Rapport de M. John Hawkshaw sur les Travaux du Canal de Suez. Paris 1863. p. 36.
- (2) Charles Roux J., ouvr. cit., t. I. p. 332.
- (3) Lesseps, F.(de). : Lettres, Journal et Documents etc., ouvr. cit., t. IV. p. 257.

عسكرية تشيد في منطقة القناة ، كما جاء السفير ليتصل بالوالى شخصيا ويستشف ميوله نحو الإستقلال بولايته (١) .

وعلى الرغم من أن بلور قدم مصر في ٥ نوفمبر ١٨٦٢ وكان في مقدوره أن يحضر حفل ١٨ نوفمبر ١٨٦٢ الذى أقيم بمناسبة إيصال مياه البحر المتوسط إلى بحيرة التمساح فقد تفادى السفير حضوره ، وقام برحلة في ذلك الوقت إلى الوجه القبلى . فلما عاد إلى القاهرة أبدى رغبته في زيارة ساحات الحفر (٢) وأعد سعيد باشا قطارا خاصا له (٣) أقله في ١٧ ديسمبر ١٨٦٢ من القاهرة إلى الزقازيق (٤) ومنها تابع سفره إلى بحيرة التمساح على طول تربة الماء العذب ثم من التمساح إلى بورسعيد على طول القناة البحرية الصغيرة ، وأخيرا اتجه إلى دمنياط فالإسكندرية ، واستغرقت تلك الرحلة خمسة أيام (٥) .

وقد أرسل السفير تقريراً من الإسكندرية إلى اللورد جون رسل John Russel وزير الخارجية البريطانية، عقب عودته من البرزخ أبدى فيه رأيه

(1) Hallberg, : ouvr. cit., p. 189.

Hussein Husni : ouvr. cit., p. 299.

(2) Lesseps, F. (de) : Lettres, Journal et Documents. ouvr. cit., t IV. pp. 257-258.

(٣) كان موعد تحرك القطار الخاص من محطة القاهرة الساعة الثامنة صباحا وتهمك جريدة الشركة فتقول إن المحافظة على المواعيد من آداب الملوك ولكن السير هنرى بلور لم يتأخر كثيرا فقام القطار في الساعة التاسعة صباحا . أنظر العدد ١٥٨ الصادر في ١٥ يناير ١٨٦٣ ص ٢٠ مجموعة السنة الثامنة .

(٤) سافر مع السفير البريطانى كل من دى لسبس وميرو Merruau السكرتير العام لشركة القناة ولانج Lange مندوبا في انجلترا وبعض اعضاء مجلس إدارة الشركة وكذلك Saunders القائم بأعمال القنصلية البريطانية في مصر و West قنصل انجلترا في السويس Schriener قنصل النمسا العام وعميد أعضاء السلاك القنصلى في مصر وقائد السفينة الحربية البريطانية Trident التى أقلت السفير إلى مصر، كما رافقه سكرتيران خاصان له .

(٥) أنظر تفصيلات الرحلة في جريدة L'Isthme de Suez العدد ١٥٨ الصادر في ١٥ يناير ١٨٦٣ ص ١٨ - ٢٠ مجموعة السنة الثامنة .

في المشروع من الناحيتين السياسية والتجارية وهو وقف الشركة المالي ، كما ضَمَنه كثيرا من الملاحظات التي عنت له أثناء زيارته ساحات الحفر بخصوص تسخير المصريين في حفر القناة . ورأى أن الكتاب الذين تناولوا موضوع القناة من وجهة النظر الإنجليزية « قد قللوا من شأن الأعمال التي تمت وغالوا في الصعاب التي لا تزال أمام الشركة (١) » . كما ذكر أن بورسعيد والتمساح والسويس ستغدو سريعا مدنا فرنسية ، وأن العمال المصريين سيصبحون تحت السيطرة الفرنسية ، وأن الأراضي الممنوحة للشركة ستصبح أرضا فرنسية ، ومن ثم يسيطر النفوذ الفرنسي على مصر بأسرها ، وتكون الحكومتان التركية والمصرية سرايا . ثم انتقل السفير إلى موضوع السخرة في حفر القناة فقال « إن الخطة التي تنطوي على انتزاع عشرين ألف رجل كل شهر من السكان المصريين لن يكون من نتائجها بسط النفوذ الفرنسي واسم فرنسا في الجهات الواقعة على ضفاف قناة السويس وترع الماء العذب فحسب ، بل سيعتاد المصريون على بكرة أبيهم العمل تدريجيا تحت إدارة الفرنسيين ، وستؤدي هذه الحال إلى موقف خطير كل الخطورة ، وخاصة إذا أدخلنا في حسابنا القوة البحرية التي تنظمها فرنسا في الآونة الحاضرة في البحر الأحمر » . ثم عرج على عدد العمال الذين يسخرون في حفر القناة فقال إن عدد الفلاحين الذين يتغيبون عن حقولهم في وقت واحد لا يقف عند عشرين ألف عامل بل يصل إلى ستين ألفا (٢) . وأشار إلى ضالة الأجور التي تدفعها الشركة إلى العمال وأوضح أنها تقل عن الأجور التي يتقاضاها العمال المصريون في مناطق أخرى ، وخاصة أن عمال الشركة يعودون إلى قراهم على نفقتهم الخاصة ، فضلا عن الأضرار التي تلحق بهم بسبب تركهم لأعمالهم (٣) .

1) Hallberg, ouvr. cit., p. 190.

(٢) بينما يكون عشرون ألفا قائمين بالعمل في ساحات الحفر يكون مثل هذا العدد من العمال في طريقهم من بلادهم إلى أراضي البرزخ وعشرون ألفا آخرون في طريق عودتهم إلى قراهم من ساحات حفر القناة .

(3) Douin : ouvr. cit., t. I. pp. 28-30.

وفى أثناء إقامته فى مصر اتصل السفير البريطانى بسعيد باشا الوالى كما اتصل باسما عيل باشا ولى العهد . وفى حديثه مع الأول نجد أن سعيدا ينقلب على الفرنسيين والسياسة الفرنسية رأسا على عقب . وكان تردده وعدم ثباته على رأى مدة طويلة من إحدى سمات ذلك الوالى . فذكر سعيد أن الفرنسيين لم يعملوا له شيئا ، وأنه قد أخطأ فى تعضيد مشروع القناة ، وأنه يسره جدا أن يتخلص من ذلك المشروع ولكنه لا يعرف مخرجا . فأشار عليه السفير البريطانى بأن يترك له الموضوع يتولاه بنفسه على شرط ألا يقدم سعيد عمالا إلى الشركة وألا يرتبط معها بإتفاقات مالية أخرى بخصوص الأسهم التى ابتاعها . فاذا وافق الوالى على العمل بهذين الشرطين فالسفير يخرج به من تلك الإرتباكات دون أية مسئولية أو مساس بالشرف . وقد أعطى سعيد الوعد بشقيه : الكف عن تقديم عمال للشركة وعدم عقد إتفاقات مالية معها (١) .

وقد مات سعيد بعد تلك المحادثات بأسبوعين فلم يعيش ليرى هل كان إخلاصه لمشروع القناة ولصديقه دى لسبس سيدفعه إلى تقضى الوعد الذى قطعه للسفير البريطانى أو أنه كان سير بوعده فيعمل على تعطيل لائحة العمال وإراحة الشعب المصرى من هذه الجزية التى فرضها عليه ونعى بها السخرة فى حفر القناة ؟ الثابت أن السيل المتدفق من عمال السخرة لم ينقطع عن ساحات الحفر طوال الأسبوعين اللذين عاشها بعد الموعدة التى وعدها إياه . ولا شك أن موت سعيد كان كارثة كبرى حلت بشركة القناة ، إذ فقدت فيه نصيرا مخلصا بذل لها ألوانا شتى من المساعدات : فى تمويل

(1) Hallberg, ouvr. cit., pp. 192-193.

نقلا عن وزارة الخارجية البريطانية

F.O. 78/1795 No. 3 Bulwer to Russel. Alex. Jan. 4, 1863 confidential.

ولما اتصل السفير البريطانى باسما عيل ولى العهد دارت بينها أحاديث طويلة تطرق اثناءها السفير إلى تبيان الأضرار التى تلحق بالزراعة المصرية بسبب تسخير المصريين فى حفر القناة . وقد وجد السفير فى اسماعيل أذنا صاغية لمعظم وجهات نظر المعارضة الإنجليزية لنظام السخرة فى حفر القناة حتى اغتبط السفير وأدرك أنه يجب فى ضم ولى العهد إلى جانبه .

الدراسات الخاصة بتنفيذ المشروع ، ووضع ترسانات الحكومة في القاهرة والإسكندرية تحت تصرف الشركة وشراء الأدوات والمهمات لها (١) ، والإنفاق على الدعاية للمشروع في أوروبا ، والإكتتاب الضخم في أسهم الشركة ، وتقديم العدد الهائل من الجبال لنقل ماء الشرب إلى ساحات الحضر (٢) ، وتنفيذ مشروع ترعة الماء العذب إلى نفيسة ، وإعارة بعض موظفي الحكومة الفنيين للشركة (٣) إلى غير ذلك ، ولكن لم تكن هناك وقتئذ مساعدة أعظم وأجل من تلك المساعدة الآدمية التي قدمها سعيد للشركة ونعى بها السخرة . فقد كانت بحق تجنيدا إجباريا يتم في جميع فصول السنة واستغلالا للشعب المصري من أجل شركة القناة . ولم تكن السخرة نظاما طارئا على المجتمع المصري في عهد الوالي سعيد ، فهي نظام قديم يرجع إلى عهود سحيقة في التاريخ ، وكانت الحكومات تعتمد عليه في تنفيذ المشروعات العامة بل والخاصة في بعض الأحيان . ولكن لم يحدث أن توسعت الحكومة في فرض السخرة على الشعب بمثل هذا الشمول والعنف والقسوة وعدم الإكتراث بمصالح البلاد الإقتصادية والإجتماعية كما حدث بالنسبة لشركة القناة . وقد ربط سعيد موضوع عظمتة الشخصية وتحليل ذكره في التاريخ بإنجاز المشروع .

(1) Voisin Bey : ouvr., cit., t. VII, p. 162.

أنظر أيضا

مخطوطات قصر عابدين : دفتر رقم ١٩٠١ وثيقة رقم ١٣ ص ٤٩ ودفتر رقم ١٩٠٤ وثيقة رقم ٣ ص ١٣ ودفتر ١٨٩٩ وثيقة رقم ١٧٨ ص ٨٠ ودفتر رقم ١٦٤٧ وثيقة رقم ٤٧ ص ٨٩ ووثيقة رقم ٢٦ ص ٥٠ في نفس الدفتر . ودفتر رقم ١٨٩٨ وثيقة رقم ٨ ص ٣٥ ووثيقة رقم ٢٤ ص ١٧٨ ودفتر رقم ١٨٩٣ وثيقة رقم ٢٩ ص ١١٧ . وهذه الوثائق على سبيل المثال لا الحصر .

(٣) مخطوطات قصر عابدين : دفتر رقم ١٨٩٩ وثيقة رقم ٣٢ ص ١٥ ووثيقة رقم ٥٨ ص ٢٩ وأنظر أيضا

De Lesseps F. : Lettres, Journal et Documents etc., ouvr. cit. t. IV. pp. 169-171.

وهو بخصوص تقديم ٨٠٠ رجل من مديرتي الدتهلية والقلوبية بأمر سعيد باشا (٣) مخطوطات قصر عابدين : دفتر رقم ١٨٩٤ ص ١٩٠ ودفتر رقم ١٩٠١ وثيقة رقم ١٠ ص ٢٢ ووثيقة رقم ١٣ ص ٢٥ ووثيقة رقم ٥٤ .

فكان اندفاعه في خطته التعسفية انسياقا لهذه الرغبة الدفينة في نفسه . وحقاً
لدى لسبس أن يقول وهو يؤين سعيد باشا في إجتمع الجمعية العمومية
لمسهمى الشركة في ١٥ يوليو ١٨٦٣ « إذا لم يخرج محمد سعيد إلى الحياة ،
وإذا لم يقدر له حكم مصر ، لما نفذ مشروع قناة السويس على الإطلاق (١) »
ولكن كان هذا الإسراف في تسخير الشعب المصرى في حفر القناة
مثار تدمير عميق من طبقات المجتمع المصرى . ولما توفى سعيد كان السخط
في أكبر صورته قد امتد في طول البلاد وعرضها (٢) وسرعان ما واجه خلفه
اسماعيل هذا التدمير في مستهل حكمه . وكان سعيد قد أرسل قبل وفاته بأيام
قلائل فرقة من القوات المسلحة المصرية للإشتراك مع الجيش الفرنسى
في حرب المكسيك بأمريكا . وكان إرسال هذه الفرقة إلى بلاد نائية واشترائها
في حرب ليست لمصر مصلحة فيها دليلا على تغلغل النفوذ الفرنسى في مصر
في عهد سعيد ، واعتقد المصريون وقتئذ أن إرسال تلك الحملة كان نتيجة
لتدخل دى لسبس . ولذلك كان المصريون يشعرون بكرهية لفرنسا ولشركة
القناة ، واحتقدوا أن وفاة سعيد باشا ستضع حدا للإمتيازات التى كان ذلك
الوالى يقدحها على الأجانب عامة والفرنسيين خاصة . ومن ثم ظهر في الأيام
الأولى من حكم اسماعيل عداء سافر من الجماهير للأجانب ووقعت حوادث
إعتداء من الأهلى عليهم (٣) . وقد صرح اسماعيل بخطورة الموقف لكرستيان
شفيهر Christian Scheffer السكرتير الشرقى للإمبراطور نابليون
الثالث وكان قد قدم مصر في مايو ١٨٦٣ - بعد أن ولى اسماعيل حكم مصر

(١) جريدة L'Isthme de Suez العدد ١٧ الصادر في ١٥ يوليو
١٨٦٣ ص ٢٧٤ مجموعة السنة الثامنة .

(2) De Malortie : ouvr. cit., p. 71.

(٣) استعرضنا طرفا من هذه الحوادث كما شرحنا كيف استغلها قنصل فرنسا
للضغط على اسماعيل كي يواصل سياسة عمه في إرسال عمال السخرة لحفر القناة .
وقد أعين القنصل في سياسة الضغط على اسماعيل إلى حد إذلاله . أنظر :
دكتور عبد العزيز محمد الشناوى : السخرة في حفر قناة السويس - عصر اسماعيل .

بأربعة أشهر تقريبا - في حاشية الأمير جيروم نابليون Jérôme Napoléon ابن عم امبراطور فرنسا ، وكان مما قاله اسماعيل « إن أعمال القناة وحدها تقتضى تجريد ٦٠,٠٠٠ رجل شهريا . والإستياء اليوم جدى وقد يثير القلق غدا . فإن جميع الأسلحة التى كانت مودعة فى ترسانات الحكومة ومخازنها وباعها سعيد باشا قد ظلت فى البلاد . وإنى أعلم أن عددا كبيرا من الفلاحين قد شروا بثمان بنحس عددا يصل إلى ثلاث بندقيات لكل فرد كى يستطيع أن يحتفظ بواحدة منها يوم يجرد من السلاح (١) » .

× × ×

ولذلك لم يكن أمرا عجائبا أن ناضلت الشركة نضالا عنيفا فى سبيل الإبقاء على نظام السخرة فى حفر القناة ، وذلك عندما احتدم التراع بينها وبين الحكومة المصرية على عهد اسماعيل الذى طلب أول الأمر فى ١٨ أغسطس ١٨٦٣ (٢) ، ١٢ أكتوبر ١٨٦٣ (٣) تخفيض عدد العمال إلى ستة آلاف . وكانت الحكومة التركية قد أرسلت إليه مذكرة بتاريخ ١٣ شوال ١٢٧٩ (٣ أبريل ١٨٦٣) طلبت فيها إلغاء نظام السخرة كلية فى حفر القناة وقالت فى مذكرتها « لا يستطيع الباب العالى ولا الدول التى تهتم اهتماما جديا

(1) Douin : Histoire du... etc., ouvr. cit., t. I. p. 58.

(2) De Testa : ouvr. cit., t. II, p. 109. No. XXVI : Lettre du Pacha d'Egypte (Ismail) à M. de Lesseps, en date du Caire, le 18 août 1863. (3 rabi-el-awal 1280.).

كما نشر هذا الخطاب فى المذكرة الإستشارية التى قدمت لإسماعيل بتاريخ ٣ نوفمبر

١٨٦٣ .

Odilon Barrot, Dufaure et Jules Favre : Note Consultative etc., op. cit.

(3) De Lesseps F. : Lettres, Journal et Documents etc., ouvr. cit. t. IV, pp. 350-351.

وانظر أيضا

جريدة L'Isthme de Suez العدد ١٧٧ الصادر فى أول نوفمبر ١٨٦٣ ص ٤٢٦
مجموعة السنة الثامنة .

بتقدم الحضارة في الشرق أن تسمح بأن ينفذ هذا المشروع الكبير بالأسلوب القاسي الذي لفظته كافة الدول المتحضرة ، وهو أسلوب من إحدى نتائجه المجلبة للكوارث انتزاع ستين ألف فلاح من الزراعة والصناعة والتجارة (١) ، وقد وصف دى لسبس مطالبة الحكومة التركية بإلغاء السخرة في حفر القناة بأنها إجراء يؤدي إلى انتزاع الوسيلة الرئيسية في تنفيذ المشروع من يد الشركة (٢) . وذهب إلى أن إلغاء السخرة هو سلب لحقوق اكتسبتها الشركة « وهي حقوق تدافع عنها علنا حكومات قوية (٣) » .

واستندت الشركة في تمسكها بنظام السخرة إلى حجج واهية فقالت إنها بنت تقديراتها لنفقات حفر القناة على أساس ما جاء في لائحة استخدام العمال المصريين في حفر القناة والتي صدرت في ٢٠ من يوليو ١٨٥٦ ، ولأنه طبقا لتلك التقديرات تكونت الشركة برأس مال قدره ٢٠٠ مليون فرنك ، وإن إلغاء اللائحة يرفع من نفقات تنفيذ المشروع وهو أمر يصيب الشركة بأضرار بليغة (٤) . كما قررت أن اللائحة كانت أحد المستندات التي دعت

(١) محفوظات قصر عابدين : القسم الفرنسي : صور الوثائق الفرنسية

Aff. Etr. Corr. Polit. Turquie 358f. 68-70. Lettre vizirienne adressée à Son Altesse Ismail Pacha en date du 13 chawal 1279.

وقد أرسل عالي باشا وزير خارجية تركيا مذكرة بتاريخ ٦ أبريل ١٨٦٣ إلى كل من إنجلترا وفرنسا على غرار مذكرة ٣ أبريل ١٨٦٣ . أنظر :

دكتور عبد العزيز محمد الشناوي : السخرة في حفر قناة السويس - عصر اسماعيل ص ص ١٣١ - ١٥٥ .

(٢) انظر الخطاب الذي ألقاه دى لسبس في اجتماع الجمعية العمومية لمسمى الشركة بتاريخ ١٥ يوليو ١٨٦٣ . وقد نشر في جريدة L'Isthme de Suez العدد ١٧ الصادر في ١٩ يوليو ١٨٦٣ ص ص ٢٥٨ - ٢٩٣ مجموعة السنة الثامنة .

(٣) انظر مذكرة وضعها دى لسبس بتاريخ أول سبتمبر ١٨٦٣ وقدمها إلى اسماعيل :

De Lesseps F. : Lettres, Journal et Documents etc., ouvr. cit., t.IV, pp. 319-336.

(٤) أنظر مذكرة وضعها مجلس إدارة الشركة بتاريخ ١٥ مارس ١٨٦٤

Note à consulter, délibérée et votée par le Conseil d'Administration de lat

على أساسها الجواهر إلى الإكتتاب في أسهم الشركة . وأدعت أن لائحة العمال ليست لائحة وإنما هي عقد يحوى التزامات متبادلة بين الحكومة المصرية والشركة . وكان لاتجاه الشركة في إضفاء صفة العقد على اللائحة أهمية بالغة وأثار جدلا قانونيا عنيقا خاضت فيه الحكومة المصرية والشركة ، لأن إلغاء اللائحة لا يترتب عليه دفع تعويض للشركة بعكس العقد فإن فسخه يوجب دفع تعويض لها . ولهذا أصرت الشركة على أن تصف اللائحة بأنها عقد واجب التنفيذ un contrat exécutoire وأنها عقد منفذ un contrat exécuté (١) ، بينما رأت الحكومة المصرية ، ومن ورائها ثلاثة من أشهر مشرعى فرنسا في ذلك الوقت (٢) ، أنها لائحة حكومية réglement gouvernemental مستندة في ذلك إلى أن لفظ اللائحة تستمد من العنوان الذي اتخذ لها والذي سطر في أعلاها . وأن الرأى الذى أصدرها كان يستطيع أن يلغيا وفق رغبته ، وأن خلفه - اسماعيل - يستطيع ولسبب أقوى تعديلها وفق ما يتمشى مع حسن سير العمل في الدوائر الحكومية . كما أكدت الحكومة أنها لا تجب في تلك اللائحة الخصائص التى يتميز بها العقد . وفي مقدمة هذه الخصائص تبادل الإلتزامات بين طرفين متعاقدين ، فإذا

Compagnie Universelle du Canal de Suez dans sa séance du 15mars 1864, pour Messieurs les Membres de la Commission nommée par l'Empereur, à l'effet de donner un avis à SaMajeté sur les questions pendantes entre le Gouvernement Egyptien et la Compagnie du Canal de Suez. Voir De Lesseps F. : Lettres, Journal et Documents etc., ouvr. cit., t. IV, pp. 447 - 471 .

(١) مذكرة دى لسبس إلى اسماعيل بتاريخ أول سبتمبر ١٨٦٣ سألقة الذكر

(٢) هم Odilon Barrot, Dufaure et Jules Favre

وقد وصفهم أورى ، وهو من أشد الكتاب الفرنسيين مناصرة لدى لسبس ، بأنهم أعلام القانون في فرنسا ومن أشهر مشرعيها . أما المستشار كرايبتس فيقول عنهم إنه لم يكن في فرنسا في ذلك الوقت أحد يدانى أولئك المشرعين علوا في كفايتهم . أنظر

Alloury : ouvr. cit., p. 71.

Crabites : Spoliation etc., ouvr. cit., p. 76.

كانت الشركة قد ارتبطت ببعض الإلزامات كدفع الأجور أو التغذية أو النقل أو العناية الطبية ، فإن هذه الإلزامات هي نتيجة وليست سببا للقرار الذى اتخذته الوالى بتقديم عمال للشركة .

وقد ضغطت الحكومة المصرية على الشركة بأنقاص عدد عمال السخرة الذين كانت ترسلهم إلى ساحات الحفر منذ النصف الثانى من عام ١٨٦٣ وجأرت الشركة بالشكوى من هذا الإنقاص المطرد . وأرسل دى لسبس إلى اسماعيل بتاريخ أول سبتمبر ١٨٦٣ صورة من تقرير تلقاه من فوازن مدير عام الأشغال فى الشركة يشكو فيه من نقص عدد العمال . وقدر هذا النقص بثلاثة آلاف عامل كل شهر (١) . وطلب دى لسبس إلى اسماعيل تدارك

(١) كان مما جاء فى تقرير مدير عام أشغال الحفر بلى :

Depuis l'avènement de S.A. Le Prince Ismail, les moudirs ont successivement diminué les chiffres de leurs envois. On peut évaluer cette diminution à 3000 hommes par mois au moins. Les deux derniers mois, les contingents ont à peine atteint le chiffre de 15.000 hommes. Il est vrai que des causes particulières ont fait suspendre l'envoi des contingents de la province de Kenh Esneh, mais ce contingent n'était que de 1.500 hommes.

Pour réparer les mécomptes que nous a occasionnés cette réduction, tout à fait inattendue, dans le nombre de nos ouvriers indigènes, nombre qui ne peut descendre au dessous de 20.000 hommes sans causer le plus grand préjudice à la bonne marche de travaux et aux plus sérieux intérêts de la Compagnie, il serait vivement à désirer que M. le Président pût obtenir qu'on restituât, pendant les trois mois qui vont suivre, les manquants des derniers mois, autrement notre campagne serait loin d'être aussi fructueuse que nous avions été en droit de l'annoncer, comptant sur la promesse formelle de la permanence du contingent mensuel de 20.000 hommes.

والإشارة التى وردت فى التقرير خاصة بنقص عدد عمال قنا واسنا مردها إلى انتشار التيفوس وقتئذ فى هاتين الجهتين . ويلاحظ أن التقرير بدون تاريخ ولكن أرفقه دى لسبس بخطاب تاريخه أول سبتمبر ١٨٦٣ إلى اسماعيل أنظر

هذا النقص في عدد العمال. ولكن الحكومة لم تلق بالاً وواصلت سياسة الضغط حتى هبط عددهم في ديسمبر ١٨٦٣ إلى ١٣,٠٠٠ رجل (١).
وقد نظمت الحكومة المصرية حملة صحفية واسعة عنيفة على الشركة في صحافة باريس نعت عليها التجاها إلى نظام السخرة ووصفته بأنه وسيلة متبربرة، وقالت إن شركة تزعم أنها تحمل الحضارة الفرنسية إلى ربوع الشرق يجب عليها أن تتخلى سريعاً عن إجراء مترع بالردائل. وقررت تلك الحملة الصحفية أن شركة القناة قد أصبحت موضع فزع المصريين وكراهيتهم، وإذا كانت الشركة تلتبس رعاية الحكومة الفرنسية أفلا يجدر بها أن تفكر قليلاً في ألا تخاطر بتعريض سمعة تلك الحكومة للخطر إذا قاسمتها هذه المسؤولية؟ (٢).

واستمرت الحملة الصحفية حقبة طويلة أوقعت الإرباك في دوائر الشركة، وانخفضت أثمان الأسهم في بورصة باريس، ونشرت الإضرابات بين المساهمين. وكان من مظاهر الإضرابات قضيتان أقامهما فريق من المساهمين على دى لسبس. وقد طلبوا في القضية الأولى الحكم عليه بإلزامه بدعوة الجمعية العمومية لمساهمي الشركة بصفة مستعجلة لاجتماع غير عادي لبحث الموقف الناشئ عن حالة النزاع بين الحكومة المصرية والشركة (٣).

(1) Douin : Histoire du... etc., ouvr. cit., t. I p. 128.

(٢) استعرضنا مقالات الصحف الفرنسية التي اتفقت معها الحكومة المصرية لقيام بحملة على نظام السخرة في حفر القناة كما استعرضنا أقوال الصحف الموالية للشركة. أنظر الفصل الثامن بعنوان: حملة نوبار الصحفية. دكتور عبد العزيز محمد الشناوى: السخرة في حفر قناة السويس - عصر اسماعيل ص ص ٢٣٣ - ٢٦٦.

(٣) رفعت هذه الدعوى أمام محكمة السين التجارية Tribunal de Commerce de la Seine ضد دى لسبس بصفته رئيساً لمجلس إدارة الشركة. وقد قالت جريدة L'Isthme de Suez (العدد ١٨١ الصادر في أول يناير ١٨٦٤ ص ٩ مجموعة السنة التاسعة) إن مجلس إدارة الشركة قد قرر من تلقاء نفسه وقبل أن يعلن دى لسبس بعريضة الدعوى عقد الجمعية العمومية للمساهمين في اجتماع غير عادي في أول مارس ١٨٦٤. ولكن هذا الدفاع الذي تبرعت به الجريدة من تلقاء نفسها والقضية لاتزال تتداول في جلساتها أمام القضاء دفاع مقيم ينهار

أما القضية الثانية فكانت لعزل أعضاء مجلس إدارة الشركة وتعيين غيرهم ، لأنه تربطهم بالرئيس دى لسبس صلة صداقة وثيقة وهم بحكم هذه الصداقة لا يعارضون دى لسبس وهو أمر شاذ ينطوى على أخطار جسيمة تحقيق بمصالح المساهمين (١) وكانت تلك الحملة الصحفية شديدة الوطأة على الشركة حتى أن دى لسبس وصفها بأنها حرب صليبية باسم الإنسانية (٢) ورأت الشركة أنه لا مناص

أيام الأرقام التي تكشف عن حقائق ثابتة . فقد قدمت القضية إلى المحكمة التجارية في ٢٣ ديسمبر ١٨٦٣ ثم أجلت إلى ٢٨ ديسمبر ثم أجلت مرة أخرى لجلسة ١٣ يناير ١٨٦٤ . فإذا رجعنا إلى الإعلان الذي أذاعته الشركة عن عقد الجمعية العامة للمساهمين نجد أنه قد صدر موقعاً عليه من بول مور Paul Merruau مسكرتير عام الشركة وقتئذ ويحمل تاريخ ٢٤ ديسمبر ١٨٦٣ أى بعد أن اتخذت القضية طريقها إلى المحكمة . وفي هذا الإعلان يقول السكرتير العام إن مجلس إدارة الشركة قد اتخذ هذا القرار في ٢٢ ديسمبر ١٨٦٣ .

وقد أثار محامى الشركة أمام المحكمة دفعا بعدم جواز نظر الدعوى استنادا إلى المادة ٧٥ من قانون الشركة الأساسى والتي تمنع مسعى الشركة من مقاضاتها قبل أن يعرضوا أولا وقبل الإلتجاء إلى القضاء - موضوع الخلاف على مجلس إدارة الشركة وهذا ما لم يتم به الخصوم . ولكن المحكمة برئاسة دينير Denière رفضت هذا الدفع وقد قضت - بموافقة طرفي الخصومة - بشطب الدعوى .

أنظر جريدة L'Isthme de Suez العدد ١٨٢ الصادر في ١٥ يناير سنة ١٨٦٤ ص ٤٠ مجموعة السنة التاسعة .

(١) نظرت هذه القضية أمام محكمة السين التجارية وبعد سماع مرافعة طرفي الخصومة قضت بجلسة ١٠ فبراير ١٨٦٤ برفض الدعوى والزام رافعيها بالمصاريف . أنظر الملحق الذي ظهر في ٢٦ فبراير ١٨٦٤ للعدد ١٨٤ الصادر في ١٥ فبراير ١٨٦٤ من جريدة L'Isthme de Suez ص ١٢٣ - ١٢٤ مجموعة السنة التاسعة .

(٢) محاضرة عامة ألقاها دى لسبس في ٢١ مارس ١٨٦٤ ونشرت في جريدة L'Isthme de Suez العدد ١٨٧ الصادر في أول أبريل ١٨٦٤ ص ١٩١-١٩٨ مجموعة السنة التاسعة . وما هو جدير بالذكر أن اسم الحرب الصليبية أطلقته قبل دى لسبس جريدة فرنسية هي Mémorial de la Loire في مقال ظهر في عددها الصادر في ٨ ديسمبر ١٨٦٣ جاء فيه « تقوم الآن حرب صليبية منظمة ضد مشروع قناة السويس » . وقد أعادت جريدة L'Isthme de Suez نشر هذا المقال في العدد ١٨٠ الصادر في ١٥ - ١٧ ديسمبر ١٨٦٣ مجموعة السنة الثامنة .

من التخلي عن السخرة ، فقبلت مبدأ الإلغاء ولكنها طالبت بتعويض
جسيم للغاية بلغ ٥٧ مليون فرنك أى أكثر من ربع رأس مال الشركة .
ووضعت مذكرة ضافية حاولت أن تثبت فيها عدالة مطلبها واعتدالها في
تقدير التعويض وأبرزت الخسائر الفادحة التي تنزل بها نتيجة لإلغاء السخرة
في حفر القناة (١) .

وقد لقيت الشركة في موقفها تأييدا علنيا سافرا من بعض الشخصيات
في فرنسا ، وكان من بينها الأمير الخليع جيروم نابليون Jérôme Napoléon
راعى المشروع وابن عم الإمبراطور نابليون الثالث . وقد ألقى خطابا حماسيا
ضافيا في مأدبة أقامتها الشركة في ١١ فبراير ١٨٦٤ وحضرها قرابة ١٦٠٠
مدعو بمناسبة فراغ الشركة من إيصال ترعة الماء العذب إلى السويس . وكانت
تلك المأدبة أشبه بمظاهرة سياسية . وقد حرص الأمير جيروم نابليون الشركة
على التمسك برأيها القائل بضرورة تعويضها عن إلغاء السخرة في حفر القناة
فقال إذا قبل أعضاء مجلس إدارة الشركة إلغاء السخرة بدون تعويض مالى
تدفعه الحكومة المصرية لاستحقوا أن يرسلوا إلى مستشفى الأمراض العقلية أو
يحاكموا جنائيا . ثم اشتط في تعزيز موقف الشركة إلى حد أنه قال « إذا كانت
مصر تنشد تخفيف ويلات الإنسانية عن شعبها فيجب عليها ألا تضع عبء
هذا العمل على عاتق الشركة . فتحن المواطنون الفرنسيون ندفع ثمن عظمتنا ،
ولكن إذا دفعنا نحن ثمن عظمة المسلمين والتخفيف عنهم وتقديم الخير لهم
فلن يكون ذلك إلا حماقة وجنونا (٢) » .

(1) De Lesseps F. : Lettres, Journal et Documents etc., ouvr. cit., t. IV,
pp. 447-471.

(٢) طبعت شركة القناة هذه الخطبة في كتاب باسم :

Compagnie Universlle du Canal Maritime de Suez : Banquet du Canal de
Suez — 11 février 1864. Discours de S.A. Le Prince Napoléon, de
M. Dupin et M. de Lesseps. Paris. 1864.

وأنظر أيضاً كلامنا :

وكان المفروض أن تلغى الحكومة المصرية السخرة في حفر القناة اعتبارا من أول فبراير ١٨٦٤ ، وهو نهاية مهلة الستة أشهر التي حددها الباب العالي في مذكرته لإسماعيل بتاريخ أول أغسطس ١٨٦٣ لتسوية النزاع بين مصر والشركة ، وقرر فيها أنه إذا انتهت تلك المهلة دون الوصول إلى تسوية الخلاف فإن اسماعيل يوقف إرسال عمال السخرة (١) . ولكن حدث أن أبرق دريون دى لويس Drouyn de Lhuys وزير خارجية فرنسا في ١٦ يناير ١٨٦٤ ، بناء على أمر الإمبراطور ، إلى تاستي Tastu قنصل فرنسا في مصر كي يطلب إلى اسماعيل مد المهلة شهرين ينتهيان في ٣١ مارس ١٨٦٤ (٢) فوافق اسماعيل (٣) . ثم حدث أن إتصلت وزارة الخارجية الفرنسية ، بناء على التماس شركة القناة (٤) ، بالحكومة التركية واسماعيل لإطالة المهلة شهرين آخرين ينتهيان في ٣١ مايو ١٨٦٤ فوافقت الحكومة التركية أولا ثم تبعتها الحكومة المصرية (٥) .

De Lesseps F.: Lettres, Journal et Documents etc., ouvr. cit., t. IV, pp. 387-411.

وجريدة L'Isthme de Suez العدد ١٨٤ الصادر في ١٥ فبراير ١٨٦٤ ص ص ١٠٠ - ١٠٨ مجموعة السنة التاسعة .

- (1) Copie d'une lettre vizirienne, communiquée à l'Ambassade de France à Constantinople, et qui devait être envoyée au Vice-Roi d'Egypte par Fouad Pacha, à la date du 1er août 1863. dans :

De Lesseps F. : Lettres, Journal et Documents etc., ouvr. cit., t. IV, pp. 316-318.

- (2) Doulin : Histoire du... etc., ouvr., t. I p. 68.

- (3) ibid.

(٤) أنظر خطابا أرسله دى لسبس بتاريخ ١٦ مارس ١٨٦٤ إلى وزير خارجية فرنسا في

De Lesseps F.: Lettres, Journal et Documents etc., ouvr. cit., t. IV, pp. 445-446.

(٥) محفوظات قصر عابدين : دفتر ٢١ صادر عابدين ص ١١٠ في ١٤ شوال ١٢٨٠ (٢٣ مارس ١٨٦٤) ووثيقة رقم ٣٦١ في نفس التاريخ . وأنظر أيضا وثيقة رقم ٣٦٠ في نفس الدفتر وهي أمر سرى صدر من الجنتاب العالي إلى

ولكن الحكومة المصرية هبطت بعدد عمال السخرة هبوطا ملموسا في خلال تلك المدة . فبعد أن كان عددهم في شهر ديسمبر ١٨٦٣ قد وصل إلى ١٣,٠٠٠ نجد أنه انخفض في مارس ١٨٦٤ إلى عشرة الآف وفي أبريل إلى ثمانية الآف وفي مايو إلى ستة الآف (١) .

وكانت الحوادث قد تطورت تطورا أدى إلى أن طلب اسماعيل ، بكل سداجة (٢) ، تحكيم الإمبراطور نابليون الثالث في النزاع القائم بين مصر وشركة القناة . وتكونت لجنة تحكيم كي تدرس المسائل المتنازع عليها ثم تقدم بعد ذلك تقريراً إلى الإمبراطور مشفوعاً برأيها . وكانت هذه اللجنة فرنسية الحما ودماء (٣) . وقد أخذت بنظرية الشركة بأن لائحة العمال هي عقد ، وأن فسخه وفق رغبة الحكومة المصرية ، وهي أحد الطرفين المتعاقدين ، يستوجب دفع تعويض للطرف الآخر وهو شركة القناة . وقدرت هذا التعويض بمبلغ ٤٢,٥ مليون فرنك . وخصمت من هذا التعويض مبلغ ٤,٥ مليون فرنك قيمة أجور متأخرة على الشركة للعمال (٤) .

ولم تستطع اللجنة في تقريرها تجاهل مساوئ نظام السخرة في حفر القناة ، ولكنها ألقت التبعة على سعيد باشا ، وهو الوالي التعس الذي ألقى

القبوكتخدا في نفس التاريخ ووثيقة رقم ٣٦٢ وهي أمر سرى صدر من الجنب العالى إلى نوبار باشا في باريس في ١٤ شوال ١٢٨٠ ووثيقة رقم ٣٦٤ وهي أمر سرى صدر من الجنب العالى إلى نوبار باشا في باريس في ١٨ شوال ١٢٨٠ .
وأنظر أيضا المحققين رقم ٤ ورقم ٥

(1) Douin : Histoire du... etc., ouvr. cit., t. I., p. 129.

(٢) شرحنا كيف أن اسماعيل قد جانبه التوفيق باتخاذ الإمبراطور حكماً .
أنظر: دكتور عبد العزيز محمد الشناوى: السخرة في حفر قناة السويس - عصر اسماعيل ص ص ٢٧٠ - ٢٧٧ .

(٣) أوضحنا الشبهات التي أحاطت بتكوين اللجنة والماخذ على أعضائها وسجلنا تصرفات لرئيسها كانت تدفعه بعدم الصلاحية . أنظر المصدر السابق ص ص ٣١٨ -

٣٢٠ .

(٤) سبق أن تعرضنا لهذه المسألة في الفصل الثالث عشر .

بنفسه في أحضان الفرنسيين ليكتسب عظمة خيالية فدمغوه - بعد وفاته - بقسوته على الشعب المصرى . فقالت اللجنة إنه إذا كان هناك لوم يوجه إلى نظام السخرة فإن ذلك اللوم ينصب على الأسلوب الذى يتبع في جمع العمال ، وهو الأسلوب الذى سار عليه محمد سعيد إزاء الشركة في تنفيذ لائحة ٢٠ يوليو ١٨٥٦ فهذا « عمل يتنافى مع طبائعنا ويثير استياء الرأى العام في الشعوب المتحضرة » وقالت اللجنة إن للباب العالى الحق ، بل إن هذا واجبه ، في أن يضع حدا لهذا النظام .

وقد بلغ مجموع مبالغ التعويضات التى اقترحت اللجنة فرضها على مصر في مقابل إلغاء السخرة في حفر القناة واسترداد جزء من الأراضى الممنوحة للشركة وإلغاء بعض امتيازاتها أربعة وثمانين مليون فرنك أى ما يوازى ٣,٣٦٠,٠٠٠ جنيه (١) .

وأرفق رئيس لجنة التحكيم بتقريره مذكرة صغيرة طواها على تعليقات شخصية له تبريرا لضخامة التعويضات التى اقترحتها اللجنة ، وطلب إلى وزير خارجية فرنسا أن يرفعها إلى الإمبراطور . وكان مما جاء في هذه المذكرة « إن المعلومات التى أتاحها لى إقامة خمس سنوات في القسطنطينية تسمح لى بأن أظن أنه مادامت المسائل التى تخص الباب العالى شخصا قد أبعدت عن نطاق المناقشة فإنه لن يعترض اعتراضا قويا على التعويضات التى لا يلتزم بدفعها . وإنى أميل إلى الاعتقاد بأن الباب العالى وهو يتظاهر بأن يرى الأعباء الملقاة على عاتق والى مصر باهظة جدا فإنه لن يكون في قرارة نفسه متأسفا حين يرى تابعه (اسماعيل) يعاقب بطريقة ما على الثقة التى وضعها الوالى في شركة أجنبية على الرغم من الأوامر التى كان الباب العالى يصدرها تباعا . وإنى أضيف إلى ذلك أن باشوات مصر ينفقون في كل عام على مسراتهم وعلى أمور غير مجدية أموالا أكثر من المبالغ التى يتعين

(١) النص الكامل لتقرير لجنة التحكيم في

على اسماعيل دفعها في خزانة شركة يمتلك ١٧٧٦٤٢ سها من أسهمها البالغ عددها أربعمائة ألف (١) .

وقد أخذ الإمبراطور بتقرير اللجنة جملة وتفصيلا وعهد إلى رئيسها بوضع صيغة الحكم ، ووقعه الإمبراطور في ٦ يوليو ١٨٦٤ . وقد بنى الحكم على أساس ما جاء في تقرير اللجنة فهما لا يختلفان إلا في الناحية الشكلية ، فالحكم يغلب عليه الإيجاز بالنسبة لتقرير اللجنة من ناحية والطابع القانوني من ناحية أخرى (٢) .

وكان لهذا الحكم وقع سيء للغاية في الشعب المصري والأوساط المصرية الرسمية ، ورأت الجماهير أنه إضرار بمصر من أجل رعاية المصالح الفرنسية في الشرق (٣) . وذكر Rothstein أن هذا الحكم لم يكن غير سرقة من سرقات عدة أذعن فيها مصر لأوروبا المستنيرة الفاضلة (٤) . وقرر لينان بك أن دوائر باريس كانت تعتقد في ذلك الوقت أنه في الإستطاعة تسوية كافة المشكلات بين مصر وشركة القناة لقاء ثلاثين مليون فرنك وتكون الشركة في تلك الحال سعيدة جدا بحصولها على هذا المبلغ . ولكن الحكم حابي قدر الإمكان شركة القناة على حساب الحكومة المصرية التي اعتبرها منجبا لا ينضب معينه (٥) . ولا ريب أن لجنة التحكيم قد وضعت

(١) دكتور عبد العزيز محمد الشناوى : السخرة في حفر قناة السويس — عصر اسماعيل . ص ص ٣٦١ — ٣٦٢ .

(٢) النص الرسمي للحكم الإمبراطورى محفوظ في قصر عابدين : محفوظ رقم ٣٢ معية تركى وثيقة رقم ٩ بتاريخ ٦ يوليو ١٨٦٤ — مرة صفر ١٢٨١ هـ . وهذه الوثيقة باللغة الفرنسية ومطبوعة في باريس .

(3) Sammarco : Histoire etc., ouvr. cit., t. III, p. 78.

نقلا عن المحفوظات النمساوية في فينا : خطاب مرسل من الإسكندرية بتاريخ أول أغسطس ١٨٦٤ إلى وزارة الخارجية النمساوية

(4) Rothstein : Egypt's Ruin.

وترجمة الأستاذين عبد الحميد العبادى ومحمد بدران . الطبعة الثانية القاهرة ١٩٣٦ . ص ٤٤ .

(5) Linant de Bellefonds : ouvr. cit., pp. 275-276.

نصب عينها الثروة الغزيرة التي كانت تندفق على مصر في تلك الآونة بسبب المجاعة القطنية فاشتطت اللجنة في تقديراتها وسأيرها الإمبراطور في هذا الاتجاه . وقد صرح نوبار لممثل النمسا السياسي في القسطنطينية أنه من بين الأربعة والثمانين مليون فرنك التي حكم بها الإمبراطور يوجد ستون مليون فرنك على الأقل تقبل المراجعة والمناقشة فيها (١) . أما فارمان قنصل الولايات المتحدة الأمريكية في مصر على عهد اسماعيل والذي عين قاضيا في المحاكم المختلطة في مصر بعد ذلك ، فيقول إن هذا الحكم قد أدهش جميع رجال القانون في أوربا ولولا سمة الجلد التي اتسم بها لعدّه الناس تحفة من تحف القضاء (٢) .

يبد أن الحكم قد سجل على الشركة أنها كانت أول الطرفين المتعاقدين إخلالا بالتزاماتها ، فأثبت أن الشركة لم تكن تدفع لفريق كبير من العمال أجورهم المحددة في لائحة العمال . ومن المتناقضات في موقف الشركة أنها تطالب بتعويض في مقابل إلغاء اللائحة ، أي في مقابل تحلل الحكومة المصرية من الإلزامات التي فرضتها عليها اللائحة ، فهي تطالب بتعويض عن إخلال من جانب الحكومة المصرية في تنفيذ اللائحة يحدث بعد وقوع إخلال من جانب الشركة بزم طويل . ومن أولى المبادئ المقررة في القانون أنه في حالة قيام التزامات متبادلة بين طرفين متعاقدين يلتزم كل طرف بالتزاماته فإذا اخل أحد الطرفين بالإلتزامات المفروضة عليه كان للطرف الآخر أن يتحلل كذلك من التزاماته .

ومما يذكر أن الحكومة المصرية لم تنتظر صدور حكم الإمبراطور بإلغاء السخرة في حفر القناة ، فأوقفت إرسال عمال السخرة إلى ساحات الحفر اعتبارا من أول يونيو ١٨٦٤ (٣) . وكانت الشركة قد أخطرت وزير خارجية فرنسا في ١٦ مارس ١٨٦٤ بموافقتها على مبدأ الإلغاء في مقابل

(1) Sammarco : Précis etc., ouvr. cit., t. IV. p. 167.

نقلا عن الوثائق النمساوية في فينا

(2) Farman : ouvr. cit., pp. 205-206.

(٣) أنظر الملحق رقم ٥

تعويض قدرته بمبلغ ٥٧ مليون فرنك . وطلبت إلى وزير الخارجية اخطار لجنة التحكيم بذلك التحول في موقفها (١) .

× × ×

نستخلص من الفصول التي مرت بنا في هذا البحث حقيقة لامراء فيها، هي أن الشركة ماينة بحفر القناة لنظام السخرة . فقد تعرضت عمليات الحفر أول الأمر للتعطيل طوال المدة التي أوقف فيها سعيد باشا تنفيذ لائحة العمال نتيجة المعارضة الإنجليزية . وطالت تلك الفترة إلى سنتين (من ٢٥ ابريل ١٨٥٩ إلى ١٨ ابريل ١٨٦١) ، وغدا مركز الشركة خلالها حرجا ودقيقا للغاية وتعرضت لنقد شديد من أنصارها وتجريح عنيف من خصومها .

فلما شرع سعيد في تنفيذ لائحة العمال في ١٩ ابريل ١٨٦١ في نطاق ضيق أول الأمر ، وسبق عمال السخرة إلى ساحات الحفر زمرا بدأت الحياة تدب في أوصال منطقة القناة ، إذ استطاعت الشركة بفضلهم أن تحفر ترعة الماء العذب من قرية القصاصين في مديرية الشرقية إلى نفيسة على مقربة من بحيرة التماسح . وفرغت من حفرها في ٢٣ يناير ١٨٦٢ . وجلبت تلك التربة الحياة والحركة إلى منطقة صحراوية جرداء ، وانفجرت إلى حذما مشكلة ماء الشرب في ساحات الحفر ، كما اختفت رويدا رويدا المشكلات المستعصية الأخرى كالنقل والتموين . وقد بلغ عدد العمال الذين سحروا في حفر تلك التربة ٥٥٨٩٣ رجلا .

ولما توسع سعيد في تنفيذ لائحة العمال وطبق نظام السخرة تطبيقا صارما عنيفا وشملت عمليات جمع العمال لحفر القناة مديريات مصر بأسرها حتى امتدت إلى الشلال الأول استطاعت الشركة بفضل عمال السخرة أن تحفر القناة البحرية من بورسعيد إلى بحيرة التماسح .

واستغلت الشركة عمال السخرة استغلالا شائنا بعيدا عن الرحمة والشفقة في مرتفعات عتبة الجسر فقرضت عليهم أقصى عبء يمكن أن يفكر فيه

(1) De Lesseps F. : Lettres, Journal et Documents etc., ouvr. cit., t. IV.
pp. 445-446 et 447-471.

إنسان متحضر هو نقل جبل يرتفع ١٩ متراً عن سطح البحر ويمتد مسافة ١٤ كيلومتراً ثم شق مجرى للقناة البحرية مكانه ١١ ولم تفكر الشركة في استخدام الآت ميكانيكية تكون عوناً لأولئك العمال التاعسين ، ولكنها اعتمدت على كثرتهم العددية الهائلة ، والفؤوس وهى وسيلة بدائية هزيلة ، ثم القفف يضعون فيها الأنقاض ، ثم السياط تهوى على ظهورهم وإلقائهم في سجن عتبة الجسر إلى غير ذلك من ضروب العسف والجور . وقد استغرق العمل في مرتفعات عتبة الجسر وحدها قرابة عشرة أشهر سخر فيه ١٧٦٧٨٠ عاملاً . هذا عدا الآف العمال الذين سخرُوا في شقها من بورسعيد إلى فردان حيث تبدأ مرتفعات عتبة الجسر من ناحية الشمال .

ولما بلغت الشركة هذا الحد في حفر القناة البحرية بإيصالها إلى بحيرة التمساح وجهت عمال السخرة لحفر ترعة الماء العذب من نفيسة إلى السويس فشقوها في أقل من عام وفرغوا منها في النصف الثاني من ديسمبر ١٨٦٣ وبلغ عدد العمال الذين سخرُوا في حفرها مائة ألف عامل . ثم شرعوا يشقون مجرى للقناة البحرية في النصف الجنوبي من البرزخ من بحيرة التمساح إلى السويس وكان ذلك خلال الشهور الخمسة الأولى من عام ١٨٦٤ حتى ٣١ مايو ١٨٦٤ حين أوقفت الحكومة إرسال عمال السخرة إلى ساحات الحفر وقد بلغ عددهم خلال تلك المدة خمسين ألفاً وبذلوا جهوداً مضنية في مرتفعات سرايوم .

تضاف إلى تلك العمليات المتعددة أعمال أخرى لها أهميتها القصوى فقد وجهت الشركة الآفا أخرى من عمال السخرة لتعمير منطقة القناة من بناء المدن الجديدة وتوسيع رقعتها كبورسعيد والتمساح (الإسماعيلية فيما بعد) ، ومن إنشاء مراكز هامة للعمل تدار منها عمليات الحفر مثل الفردان والجسر وطوسن وسرايوم وغيرها ، ومن إقامة المنشآت والمباني المختلفة لأجهزة الشركة الإدارية والهندسية والصحية وغيرها . ويعطى الجندول الآتى فكرة عن تقدم حركة التعمير التي كانت قد شملت جهات منطقة القناة في نهاية

عام ١٨٦٣ وقبل إلغاء السخرة في حفر القناة (١) .

اسم الجهة	منازل للسكنى بالمتر المربع	أكواخ وعنابر للعمال	ورش ومستودعات	مجموع المساحة	الحى العربى
بور سعيد	١٥٩٦٢	٧٣٢٦	١٣٢٣٨	٣٦٥٢٦	٤٧١٥
رأس العش	١٤١٩	٩٦٠	٤٨٠	٢٨٥٩	—
القنطرة	١٤٦٩	٧١٤١	٧٧٣	٩٣٨٣	٣٨٠٠
الفردان	٥٧٢	٩١	—	٦٦٣	—
الجسر	٧٩٦٧	٧٠٣	٢٨١٥	١١٤٨٥	٥٣٧
الإسماعيلية	١٩٧١٢	٦٧٧٢	٢٧١٣	٢٩١٩٧	—
طوسن	٢٥٩٦	١٢١	١٤٠	٢٨٥٧	—
جنيفه	٦٩٠	—	—	٦٩٠	—
شلوف الطرابية	١١٦٩	—	٧٤٤	١٩١٣	—
السويس	١٣٧	٣٦	—	١٧٣	—
المخسمة	٦٥٤	٧٢	—	٧٢٦	—
معسكرات إضافية	٦٧٨	٢٢٣	—	٩٠١	—
المجموع	٥٥٣٦٩٤	٢٣٥٧٢	٢١٢١٣	٩٨٤٧٩	٩٠٥٢

فعمال السخرة كانوا هم الرواد الذين جعلوا من منطقة القناة الصحراوية
جهات عامرة آمنة ظلها وارف نهوى إليها أفئدة الناس . وهكذا كان فضل
عمال السخرة على الشركة عظيما .

وامتد هذا الفضل قائما حتى بعد إلغاء السخرة في حفر القناة في سنة
١٨٦٤ لأن الشركة وجهت وقتئذ نداء إلى كبار المقاولين وكبريات

(1) Voisin Bey : ouvr., cit., t. VI. p. 305.

وأنظر أيضا إحصائيتين آخرين عن حالة العمران في مارس ١٨٦٢ وأبريل ١٨٦٣
على نسق هذه الإحصائية . وقد وردتا في تقرير دى لسبس الذى ألقاه في اجتماع
الجمعية العمومية لمسمى الشركة بتاريخ ١٥ يوليو ١٨٦٣ ونشرته جريدة
L'Isthme de Suez في العدد ١٧ الصادر في ١٩ يوليو ١٨٦٣ ص ٢٥٨
— ٢٩٣ مجموعة السنة الثامنة .

الشركات الهندسية في أوروبا تطلب إليهم التقدم بعطاءاتهم لتعميق أو توسيع أو حفر الأجزاء المتبقية من القناة البحرية . وو ضعت كتابا صغيرا تضمن الأعمال المطلوبة والشروط التي تراها وأودعت نسخا من هذا الكتاب مكاتب الشركة في باريس وسائر المدن الأوروبية ومصر (١) . واستجاب عدد من كبار المقاولين لنداء الشركة وحضروا إلى مصر لمعاينة منطقة القناة وتقدموا بعطاءاتهم إلى الشركة فقبلت ماراقها منها (٢) . وكان من حسن حظ الشركة أنها وفقت إلى عقد إتفاقات معهم في ذلك الوقت ، وأن أولئك المقاولين استطاعوا إرسال الكراكات وغيرها من الآت الحفر الضخمة القوية إلى منطقة القناة في فترة وجيزة . إذ كان لهذين العاملين مجتمعين أكبر الأثر في التخفيف من الأثر السيء الذي ساد دوائر باريس عقب إلغاء السخرة في حفر القناة (٣) .

وهنا يبرز فضل آجر لعمال السخرة على الشركة . فلو لا العمل الجبار الذي سبق أن أكرهوا على القيام به لما وصلت الشركة إلى تلك النتيجة من قبول كبار المقاولين والشركات التعاقد معها لإنجاز الأجزاء الباقية من القناة بالأسعار التي حددت ، لأن المقاولين أدخلوا في حسابهم التطور العمراني الذي طرأ على منطقة القناة في خلال السنوات الخمس منذ أن شرعت الشركة في تنفيذ المشروع في ٢٥ أبريل ١٨٥٩ ، فلابسات العمل في منطقة القناة في سنة ١٨٦٤ كانت تختلف اختلافا بينا عما كانت عليه في سنة ١٨٥٩ حين كان البرزخ منطقة صحراوية خالية من مقومات الحياة ، ولم تكن الشركة قد أقامت بعد المساكن يأوى إليها العمال وغيرهم ، ولم تكن وسائل المواصلات بين البرزخ وبين الدلتا الغنية بخيراتها قد أنشئت ، ولم يكن في البرزخ مورد مائي ثابت يطمئن إليه العمال والمهندسون ومن إليهم وهم في

(١) جريدة الشركة العدد ١٧٨ الصادر في ١٥ نوفمبر ١٨٦٣ ص ٤٥٥ —

٤٥٦ مجموعة السنة الثامنة.

(2) Voisin Bey : ouvr. cit., t. VII. pp. 58-60.

(3) Ritt : ouvr. cit., p. 292.

الصحراء يؤدون أعمالهم المضنية ، فكان شبح الموت عطشا يابح لهم بين كل حين وآن . أما في عام ١٨٦٤ فقد غدا البرزخ منطقة منظمة إلى حد بعيد امتدت إليه يد العمران . ولما غادر عمال السخرة ساحات الحفر في ٣١ مايو ١٨٦٤ تركوا وراءهم شبكة موصلات مائية على درجة كبيرة من الأشمية ، وبفضل هذه الشبكة المائية أصبح التزوين المائي والغذائي والآلى هينا ميسورا . فلما قدم المقاولون ومديرو الشركات الهندسية الأوربية إلى منطقة القناة سنة ١٨٦٤ وجدوا المنشآت والمواصلات واطمأنوا إلى حياة مستقرة آمنة يحياها رجالهم الفنيون وعملهم .

ومن أفضال نظام السخرة على الشركة أيضا أن إلغائه اقترن بدفع تعويض مالى جسيم لها ككل لها موردا ماليا ضخما بالإضافة إلى مبالغ التعويضات الأخرى التى قرر لها نفس الحكم الإمبراطورى . وكانت هذه المبالغ مجتمعة تقرب من نصف رأس مال الشركة فاستطاعت أن تمضى قدما في إكمال المشروع بالوسائل الميكانيكية .

× × ×

غير أن الشركة لم تقنع بالمزايا التى أتاحها لها نظام السخرة سواء وقت قيام هذا النظام أو عقب إلغائه ، فلم يمض عام ونصف عام على صدور حكم الإمبراطور بإلغاء السخرة حتى عاودها الطمع في تسخير الشعب المصرى وتطلعت إلى هذا النظام الوبيل . وقد لمس نوبار باشا هذه الرغبة أثناء وجوده في باريس في يناير ١٨٦٦ وعلم أنه مما يتعلق الشركة في تلك الآونة هو صعوبة حفر القناة في بعض الجهات الجنوبية من منطقة القناة ، وأن منشأ الصعوبة هو الحاجة الماسة إلى عمال حفر بكثرة عددية كبيرة . واعتقدت الشركة أن مصر ستعجز عن أن تدفع في المواعيد المحددة أقساط التعويضات التى فرضها عليها الحكم الإمبراطورى ، فاقترحت أن تمددا مصر بعمال سخرة في مقابل ٤٠٠ ألف فرنك تدفعها الشركة أو تخفيض الأقساط ومد آجالها بحيث تدفع التعويضات كاملة في فترة أطول من الفترة المقررة

في الحكم الإمبراطوري (١) .

وابتدعت صفقة الشركة حيلة لتزین للحكومة المصرية تقديم عمال السخرة ، وهي حيلة تنطوي على خبث أصيل وعلى تحريض للحكومة على تضليل الرأي العام الأجنبي خاصة . كان هناك عشرون ألف عامل يعملون وقتئذ في مد الخط الحديدي في منطقة الإسماعيلية إلى السويس . وهذا الخط يسير موازيا للقناة البحرية وعلى مسافة قريبة منها . فعرضت الشركة على الحكومة أن تكفي باستخدام عشرة آلاف عامل في مد الخط الحديدي وأن توجه العشرة آلاف عامل الآخرين لحفر القناة البحرية . وقالت الشركة إنه لن ينتبه أحد إلى تسخير الفلاحين في حفر قناة السويس لقرب المسافة بينها وبين الخط الحديدي . وقد رفضت مصر هذا الطلب على أساس أن السخرة قد تقرر إلغاؤها في حفر القناة في مقابل تعويض ضخم دفعت الحكومة الأقساط المستحقة منه (٢) . وهكذا كانت مطاعم الشركة لانقف عند حد : فهي تقبل إلغاء السخرة ويتمرر لها تعويض بلغ ٤٢,٥ مليون فرنك ثم تحاول أن تعيد نظام السخرة تدريجيا لقاء ٤٠٠ ألف فرنك ثم تعتبر ذلك سابقة تنشيء عليها حقوقا جديدة لنفسها .

فما رفضت الحكومة هذا الطلب طالبها الشركة بتطهير ترعة الماء العذب من الإسماعيلية إلى مدينة السويس وعلقت أهمية كبيرة على هذا العمل لأنها رغبت في استخدامها طريقا مائيا للمواصلات تنقل فيه الكراكات وسائر أدوات الحفر الضخمة اللازمة لإنشاء القناة البحرية في الجزء الجنوبي من

(١) محفوظات قصر عابدين : الوثائق الفرنسية عليه رقم ١٩ (٢) . خطاب أرسله نوبار من باريس في ١٠ يونيو ١٨٦٦ إلى أرام بك لرفعه إلى اسماعيل .
(٢) محفوظات قصر عابدين : الوثائق الفرنسية . عليه رقم ١٩ (٢) . خطاب أرسله نوبار من باريس في ٨ يونيو ١٨٦٦ إلى أرام بك لرفعه إلى اسماعيل . انظر الملحق رقم ٧

(٣) أنظر بخصوص موضوع ترعة الماء العذب من الإسماعيلية إلى السويس

Ritt : ouvr. cit., pp. 368-371.

البرزخ . وقد وافقت الحكومة على هذا الطلب وعهدت إلى على مبارك (بك) بالإشراف على هذه العملية وكان يطلب مزيدا من العمال لإنجاز تطهيرها (١) . وأسدت الحكومة بذلك خدمة جليلة للشركة إذ استطاعت أن تركز جهودها في حفر قناة السويس .

× × ×

إن السخرة في حفر قناة السويس كانت تعبئة مدنية فرضت على الشعب المصرى لخدمة الشركة . وسيظل الأسلوب الذى اتبع في حفر القناة وضمة في تاريخ الشركة ، ومثلا صارخا لظلم حكام مصر من أسرة محمد على ، ورمزا يشير إلى استغلال أوربا المشين للشعوب الشرقية . وإن القانون رقم ٢٨٥ لسنة ١٩٥٦ الذى أصدره الرئيس جمال عبد الناصر بتأميم شركة القناة هو تعويض جزئى عن العرق والدموع والدماء التى بذلها الشعب المصرى في حفر القناة .

(١) أنظر بخصوص تطهير ترعة الماء العذب من الإسماعيلية إلى السويس محفوظات قصر عابدين : دفتر رقم ٤ للبرقيات الواردة إلى القصر بوقية رقم ٥٦ في ٥ جمادى الأولى ١٢٨٣ (١٥ سبتمبر ١٨٦٦) من على مبارك بالسويس إلى رياض باشا .
وبرقية رقم ٦١ في ٥ جمادى الأولى ١٢٨٣ (١٥ سبتمبر ١٨٦٦) من محافظ السويس إلى رياض باشا .
وبرقية رقم ١٨١ في ١٤ جمادى الأولى ١٢٨٣ (٢٤ سبتمبر ١٨٦٦) من محافظ السويس إلى المعية السنية .
وبرقية رقم ٢٠٥ في ١٦ جمادى الأولى ١٢٨٣ (٢٦ سبتمبر ١٨٦٦) من على مبارك إلى رياض باشا .
وبرقية رقم ٢١٠ في ٢٣ جمادى الأولى ١٢٨٣ (٣ أكتوبر ١٨٦٦) من على مبارك إلى رياض باشا .
وبرقية رقم ٥٣٣ في ١٦ جمادى الآخرة ١٢٨٣ (٢٦ أكتوبر ١٨٦٦) من محافظ السويس إلى رياض باشا .

ملاحق البحث

ملحق رقم ١

لائحة

استخدام العمال المصريين في أشغال قناة السويس

نحن محمد سعيد باشا والى مصر

رغبة منا في ضمان تنفيذ الأعمال الخاصة بقناة السويس البحرية .
ولضمان حسن معاملة العمال المصريين الذين سيستخدمون هناك .
وفي نفس الوقت لمراعاة مصالح المزارعين والملاك والمقاولين الوطنيين .
نقرر ، بموافقة السيوف فرديناند دى لابس بصفته رئيسا مؤسساً للشركة
العالمية لتلك القناة ، ما يأتى :

المادة الأولى : تقدم الحكومة المصرية العمال الذين سيعملون في أعمال
الشركة تبعا لطلبات كبير مهندسى الشركة وطبقا لاحتياجات العمل .
المادة الثانية : تقرر أجور العمال بمثل متوسط الأجور التى تدفع في
أعمال الغير ، أى بمبلغ يتراوح بين قرشين ونصف قرش وبين ثلاثة قروش

(1) Actes Constitutifs de la Compagnie Universelle du Canal de Suez : Paris.

Imprimerie de l'Empereur. 1866. pp. 59-62. Voir aussi :

Charles Roux J. : ouvr. cit., t. I p. 469 et suiv.

De Testa : ouvr. cit., t. II. p. 104 et suiv.

Philippe Gélât Bey : ouvr. cit., t. I. p. 459 et suiv.

Voisin Bey : ouvr. cit., t. I. p. 100 et suiv.

Parliamentary Papers. Egypt. No. 6 (1876). Concessions, Conventions,
Statutes and Resolutions of the Suez Canal Company with the Sultan's
Firman. Presented to both Houses of Parliament by Command of Her
Majesty. London. 1876. No. 5. pp. 16-17.

والمصدر الأخير محفوظ في مكتبة بلدية الإسكندرية في القسم الأوربي تحت رقم B. 194

فى اليوم ، بخلاف الجراية التى تصرف له من قبل الشركة ويقدر ثمنها بقرش صاغ واحد .

العمال الذين يقل عمر كل منهم عن إثنى عشر عاما تكون أجورهم قرشا صاغا واحدا للفرد ، ولكن تصرف لكل منهم جراية كاملة .

تصرف الجراية يوميا أو كل يومين أو ثلاثة أيام مقدما ، وإذا طلب عمال أن تصرف لهم قيمة الجراية نقدا فإن الشركة تدفع لهم قيمة الجراية إذا تأكدت أنه فى استطاعتهم تدير غذائهم بأنفسهم .

تصرف أجور العمال نقدا فى نهاية كل أسبوع . ومع ذلك فالشركة لا تصرف خلال الشهر الأول إلا نصف الأجر حتى يتجمع لكل عامل مبلغ احتياطى قدره أجر خمسة عشر يوما .

ويبقى هذا الإحتياطى بخزانة الشركة كضمان لعدم ترك العمل . وبعد ذلك تصرف الأجور كاملة للعمال .

وعلى الشركة أن تقدم للعمال المياه الصالحة للشرب بكميات وافرة لكافة استعمالهم .

المادة الثالثة : لاتزيد المقطوعية المفروضة على العامل فى الحفر عن المقطوعية المحددة له بمصلحة الطرق والكبارى بمصر والتى سبق تطبيقها فى تنفيذ مشروعات الرى الكبرى فى السنوات الأخيرة .

المادة الرابعة : أعمال البوليس فى ساحات الحفر يقوم بها ضباط الحكومة ورجالها تحت أوامر وطبقا لتعليمات رؤساء المهندسين بالشركة وطبقا لللائحة خاصة تعرض علينا لإعتمادها .

المادة الخامسة : كل عامل لا يقوم بإنجاز نصيبه يخصم جزء من أجره على ألا يتجاوز الخصم ثلث أجره اليومى . ويكون الخصم مناسبا للجزء الناقص من عمله .

كل عامل يهرب يفقد لهذا السبب وحده أجر الخمسة عشر يوما المحفوظ له لدى الشركة وتدفع المبالغ المتجمدة لدى الشركة بهذا السبب

لحساب المستشفى الذى سنتكلم عنه فى المادة التالية . كل عامل يحجل بالنظام فى ساحة الحفر ينضم منه كذلك أجر الخمسة عشر يوما ، كما يجوز فضلا عن ذلك الحكم عليه بغرامة تضاف لحساب المستشفى أيضا .

المادة السادسة : تلتزم الشركة بإسكان العمال سواء تحت خيام أو فى عنابر أو فى بيوت ملائمة . ويجب عليها إنشاء مستشفى ومراكز إسعاف للعمال وتزود بالموظفين والأدوات اللازمة لعلاج المرضى على حساب الشركة .

المادة السابعة : مصاريف انتقال العمال وعائلاتهم من مكان سفرهم حتى وصولهم إلى ساحات العمل تكون على حساب الشركة .

ويدفع لكل عامل مريض سواء كان بالمستشفى أو فى مراكز الإسعاف أجر قدره قرش ونصف قرش طوال المدة التى يكون فيها غير قادر على العمل وذلك فضلا عن العناية الطبية التى تتطلبها حالته .

المادة الثامنة : الصناع الفنيون مثل البنائين والتجارين ونحائى الأحجار والحدادين ومن إليهم تحدد أجورهم على أساس الأجر الذى تدفعه لهم الحكومة عادة عن مثل هذه الأعمال فى أشغالها وذلك خلاف الجراية أو ثمنها .

المادة التاسعة : إذا استخدم الفسكريون الذين فى الخدمة فى تنفيذ الأعمال تدفع لهم الشركة مكافأة ممتازة : مرتبا عاديا مضافا إليه بدل إقامة مساو لأجر العمال المدنيين .

المادة العاشرة : على الحكومة أن تقدم للشركة بسعر التكلفة جميع المقاطف اللازمة لنقل الأتربة والأدوات ، وكذا البارود اللازم لعمل الألغام لاستغلال المحاجر . ويشترط أن يقدم الطلب قبل الموعد بثلاثة أشهر على الأقل .

المادة الحادية عشرة : يقوم مهندسانا لبنان بك وموجل بك اللذان نضعهما تحت تصرف الشركة لإدارة وتنفيذ الأعمال بالمراقبة العليا على العمال ،

ويتفقان مع مدير الشركة المتدب لتذليل الصعوبات التي قد تظهر أثناء تنفيذ ما جاء بهذا المرسوم .

حرر بالإسكندرية بتاريخ
١٧ من ذي القعدة ١٢٧٢)
٢٠ من يوليو ١٨٥٦)

ختم الوالى

محمد سعيد

السكرتير المكلف بالمحافظة على الأوامر الصادرة من

سمو الوالى

إمضاء : كونيغ

Koenig :

ملحق رقم ٢

اعلان وزعته الشركة على المصريين للعمل في حفر القناة (١)

شركة قناة السويس

مقابلة الأشغال العامة

المادة الأولى : شيدت قرى خصيصا للمصريين على طول ساحات الحفر.

المادة الثانية : أعدت هذه القرى بحيث يستطيع العمال المصريون

اصطحاب عائلاتهم معهم .

المادة الثالثة : شيد في كل قرية مسجد

المادة الرابعة : حفرت قناة تجلب ماء النيل إلى جميع القرى طوال مدة

الحفر .

المادة الخامسة : يشتغل العمال المصريون على أساس المقطوعية . وبهذه

الطريقة يستطيع العامل العادى أن يكتسب في اليوم الواحد أجرا يتراوح

بين ستة قروش وثمانية قروش ويستطيع أن يكتسب أكثر من هذا إذا كان

مجدا وذكيا .

المادة السادسة : تدفع الأجور نقدا طالما تنتهى المقطوعية وعندها تكون

للعامل الحرية في أن يترك العمل أو يأخذ مقطوعية أخرى جديدة .

المادة السابعة : تترك الحرية التامة للعمال المصريين في شئون الطعام

فيستطيعون دائما شراء المأكولات إما من محلات المقاول بالأثمان المقررة

في التسعيرة وإما من الباعة الذين يقدون إلى ساحات الحفر . وبالإختصار

فإن لهم مطلق الحرية في تدبير طعامهم بالطريقة التي تروقهم .

إن أقرب المدن إلى ساحات الحفر هي بليس والزقازيق والمنصورة ودمياط .

المادة الثامنة : ممنوع منعا باتا على أى أوربى أيا كان منصبه أو درجته

أن يسئ معاملة العمال المصريين .

القاهرة في فبراير ١٨٦١

ملحق رقم ٣

أحدى عرائض عمال السخرة يثنون فيها على شركة القناة !!

نحن الموقعين على هذا أدناه أعيان ومشايخ العمال الذين يعملون في الأشغال القائمة في برزخ السويس نقر ونشهد على هذه العريضة التي ذيلناها بأختامنا أن :

أولا : نحن والعمال الذين تحت أوامرنا نعمل في أماكن حفر قناة السويس برغبتنا التامة ولكي نكسب ما يقيم أودنا .

ثانيا : يجلب إلينا الماء بوفرة ويزيد على الحاجة

ثالثا : توزع الأغذية في الحال على العمال كلما طلبوا ذلك ويخصم ثمن هذه المأكولات من قيمة الأجور التي سبق تحديدها في الإتفاق

رابعا : يقوم العمل على أساس المقطوعية ووافق على ذلك العمال وتدفع إليهم الأجور بانتظام .

خامسا : يؤدي العمل بالإختيار ويوزع على العمال بحضورنا. ولم تثر مطلقا مناقشات ولم تحدث مشاكل من جانب موظفي الشركة أو من جانب العمال .

سادسا : لا يوجد إلى هذا اليوم أى عامل مريض ولم يتوف أحد منهم ونحن والعمال الذين تحت إشرافنا نثني على هذا المركز الذي وضعنا فيه .
ونحن لهذا قد ختمنا على هذه الشهادة

أول نوفمبر ١٨٦١

بلى ذلك أسماء ٣٥ شيخا من رؤساء العمال من مديريات الدقهلية والقليوبية وروضة البحرين (الغربية والمنوفية وكفر الشيخ حاليا) .

ملحق رقم ٤

مد موعدا إلغاء السخرة في حفر القناة شهرين للمرة الثانية

أمر سرى من اسماعيل إلى القبوكتخدا (أرسل بطريق البرق) . (١)

جاءنى جناب قنصل فرنسا كما انبأت عطوفتكم برقيا وبالشفرة فأبلغنى أنه مأمور بأمر خاص صادر إليه من لدن حضرة الإمبراطور بأن يبلغنى رغبة جلالته فى مد أجل العمال العاملين فى القنال شهرين آخرين فقلت له إني مضطر إلى رفع ذلك إلى الباب العالى فأنبأتى أن حضرة الإمبراطور المشار إليه قد أبلغ الآستانة هذا الشأن وأن تقديمهم بلاغا إلينا مباشرة إنما كان أدبا وظرفا فوعده بالترخيص فى مد ميعاد العمال المطلوبة مدة شهرين آخرين إذا رأيت أن الأمر الصادر بهذا المعنى كان أمر حضرة الإمبراطور نفسه وأنه تفضل بتحرير مثله إلى الباب العالى وقد سبق أن مدت المدة التى التمس مدتها من الآستانة فلعل الباب العالى يوافق على طلبه هذا أيضا إلا أنه قد سبق ذلك أن مد أجل الأعمال شهرين ومد هذه المرة أيضا شهرين أى مد أربعة أشهر من حيث المجموع فقد كتبنا إلى نوبار ياشا كتابا خاصا مؤكدا أن اعلم وفهم الجهة المختصة أنهم إذا التمسوا مد الأجل مرة أخرى بعد هذه المرة فلن يجد التماسهم موافقة من هنا بل أنه يسرح العمال عند انقضاء الميعاد الأخير ويعادون إلى بلادهم .

(١) محفوظات قصر عابدين - دفتر ٢١ صادر عابدين ص ١١٠ امر كريم إلى القبوكتخدا (وكيل الوالى فى القسطنطينية) صدر فى ١٤ شوال ١٢٨٠ (٢٣ مارس ١٨٦٤) .

ملحق رقم ٥

الحكومة المصرية تكف عن تقديم عمال السخرة لحفر القناة (١)

من اسماعيل إلى نظارة الخارجية بالقسطنطينية

سبق أن اخبرنا السيو دى لسبس برقا أن الشركة وافقت على عدم توزيع أعمال قناة السويس وعلى عدم تكليفها الناس بالعمل طبق قواعد السخرة كما أبلغناكم ذلك برقا لإجابة على برقية سعادتكم التى ذكرتم فيها أن مهلة الشهرين الأخيرة التى حددت من أجل قناة السويس ستنتفى في أول شهر يونيو الأفرنجي وانكم مرتقبون رأى مخلصكم في هذا الشأن . إلا أن هذه المسألة لما كانت مسألة عظيمة اكتسبت صبغة رسمية لدى الدولة لم نثق بمجرد بلاغ المشار إليه فأبرقنا إلى نوبار باشا نستوضحه حقيقة الأمر كما قامت مأمورية خارجية مصر بتحقيق رسمى لدى قنصل فرنسا العام في مصر فبين لنا من إفادة القنصل الموماً إليه وبلاغ الباشا أن لجنة التحكيم وافقت على إلغاء السخرة وأن حضرة امبراطور فرنسا يوافق على هذا الرأى فسرحتنا الحال في ذلك الحين وأعدناهم إلى بلادهم ولم نعد بعد ذلك نعطي الشركة عمالا .

(١) محفوظات قصر عابدين - دفتر ٢١ صادر عابدين - ص ١٤٥ مذكرة من الجانب

العالي بتاريخ ٣ محرم ١٢٨١ (٨ يونيو ١٨٦٤) .

ملحق رقم ٦

صورة من المحضر الرسمي لجلسة مجلس العموم البريطاني

بتاريخ ١٦ مايو ١٨٦٢^(١)

بيان الوزارة الإنجليزية عن البؤس الذي فشا بين

المصريين بسبب تسخيرهم في حفر قناة السويس

Mr. Layard : With reference to the way in which the persons to whom the questions referred were employed, the matter stood thus : By the concession granted by the Vice-Roy of Egypt, he spoke of the original agreement of January 1856, with the Company at the head of which was M. Lesseps— it was stipulated that, in order to prevent the great influx of foreigners into Egypt, the persons employed to labour on the canal should never consist of more than one fifth of Europeans, the other four fifths being natives. The Company considered that in consequence of this stipulation they had a right to call on the Vice-Roy to furnish them with labour, if they themselves were unable to procure it in Europe. Accordingly, in July, 1856, the Vice-Roy issued a decree by which he agreed to furnish labourers to the Company. In that decree it was stipulated that the labourers so furnished should be duly cared for by those who employed them that they should be housed, provisioned, and their welfare properly attended to. For some time these labourers were regularly paid by the Company. It appeared, indeed, from what he had heard, that the payments were even made in advance; still, those who were set to work worked very unwillingly and large numbers, having got their money, ran away. To avoid such a state of things, the Company came to a resolution not to pay the labourers in advance, but at the end of their labour. That went on for some time, when it was asserted that payment on the part of the contractors had ceased altogether. That he must say in justice to M. Lesseps, was derided by him; however, the Government had received reports that last year the contractors no longer paid the men themselves, that the payments which ought to have been made directly to them were partly made to the sheikhs of the villages, and that a large amount of that labour being furnished by the Vice-Roy himself, as stated by the noble Lord who had given them so much information in so modest a manner, it was passed to the account of the Pasha, who, as they knew, was very largely interested in the works as a shareholder. That statement was confidently

(1) Hansard's Parliamentary Debates : Third Series. Vol. CLXVI.
Second volume of the Session. London. 1862. pp. 1827-1829.

made on the one hand, and as confidently denied on the other. But it was admitted, that the contractors had entered into agreements with Greek firms at Cairo and other places, who contracted to furnish labourers, receiving a certain allowance per head. This was a matter of things which led to great misery. There was no doubt that the labourers worked against their will, that they were torn away from their villages and families, and underwent great hardships and suffering.

The noble Lord had stated that many of those men had to walk 100 miles to receive their miserable pay. Now, when it was considered that they did not work more than a month of twenty eight days; that when discharged they received no more than 6 d. a day, if they were received that small sum, and that they had to walk 100 miles to get 14 s. for their month's work, it might easily be conceived that that state of things produced great misery and discontent.

But he regretted to say that many of those men came from even a greater distance than 100 miles. So high up as the First Cataract they were found by Mr. Colquhoun in boat - loads on their passage down to the Suez Canal.

As those forced levies were made at all times of the year, in seed time and in the harvest time, great hardship and suffering were inflicted, not only on the men themselves, but on their wives and children.

It was stated by the noble Lord that the Company admitted they were employing 26.000 of those labourers; they denied they were employing 40.000 but, in fact, if they were employing 26.000, 52.000 peasants would be constantly abstracted from the population, because the men were replaced monthly, and time must be allowed for the change of gangs. All he could say was, that such a state of things must bring about very great suffering and misery in the country.

ملحق رقم ٧

الشركة تتطلع إلى نظام السخرة بعد إلغائه
وتعرض الحكومة المصرية على تضليل الرأي العام

Paris, le 8 Juin 1866.

Monsieur le Bey,

Je vous avait écrit par le dernier courrier au sujet de la Compagnie du Canal. Je vous avais expliqué leur plan. Maintenant j'ai appris que M. de Sala avait été envoyé à Constantinople par M. de Lesseps pour complimenter Son Altesse, mais le but vrai est d'obtenir de Son Altesse du recevoir le Canal d'eau douce tel qu'il est et de le faire nettoyer et mettre en état lui-même. Mettre en état le Canal d'eau douce est une question d'hommes plutôt que d'argent. Ils consentiraient à défalquer 400 à 500 mille francs pourvu que nous fassions ce travail. Cela aurait pour eux l'avantage d'avoir leurs communications bien ouvertes entre Port-Saïd et Suez, faire du Flan flan en Europe, et faire travailler tous les ouvriers dont ils peuvent disposer au Canal Maritime. "Ce n'est rien pour S.A. me disait un des Administrateurs, personne n'en saura rien; pendant que les fellahs font le chemin de fer et sous prétexte du chemin de fer, ils curent le canal, le mettent en état et puis qui jamais s'apercevra qu'ils travaillent au canal maritime, sous prétexte du chemin de fer, on rassemble 20 mille hommes, 10 mille font la chaussée, 10 mille creusent le canal maritime, c'est si près l'un de l'autre, que personne ne s'en appercevra. Pour moi je lui ai exprimé mon opinion, qu'après avoir racheté la corvée, nous ne pouvions pas la rétablir pour épargner 4ou5 millions de francs tout au plus, nous ne pouvions pas pour cette somme perdre tout notre prestige."

Maintenant que Son Altesse sache que tout leur plan tendra à avoir des hommes; Borel et Lavalley qui ont déjà fait une bonne fortune, car ils avaient 10% sur les prix du matériel, cherchent quelqu'un pour se décharger du poids de faire travailler les machines. C'est la personne même à laquelle ils ont fait des propositions qui me l'a dit.

Nubar.

(١) محفوظات قصر عابدين : الوثائق الفرنسية علة رقم ١٩ ملف رقم ٤
خطاب بتاريخ ٨ يونيو ١٨٦٦ من نوبار باشا إلى أرام بك لرفعه إلى اسماعيل

ملحق رقم ٨

نفس موضوع الوثيقة السابقة

Paris le 10 Juin 1866

Monsieur le Bey,

Je vous avais écrit au sujet de la Compagnie de Suez. Je vous avais dit son plan, c'est des hommes dont elle a besoin et c'est des hommes qu'elle veut nous accrocher. Comme ils croient que nous ne serons pas en mesure de leur payer nos échéances, ils veulent non pas proposer directement; mais faire comme si la chose venait d'elle même et tout naturellement que nous soyions amener à leur offrir des ouvriers moyennant une réduction dans nos annuités. Ce qui les embrasse le plus, c'est une certaine partie entre Timsah et Suez, c'est 5 ou 6 millions de mètres cubes à enlever, personne n'en saura rien, me disait un des administrateurs vous aurez par exemple une vingtaine de mille hommes pour faire la digue du chemin de fer, cette digue est tout près du canal maritime, qui s'apercevra de quelque chose si la moitié travaillent au canal maritime. S'ils n'obtiennent pas cela, leur but actuel est le curage par nous, ainsi que la mise en bon état du canal d'eau douce.

Nubar.

(١) محفوظات قصر عابدين : الوثائق الفرنسية علية رقم ١٩ ملف رقم ٤ .
خطاب بتاريخ ١٠ يونيو ١٨٦٦ من فؤاد باشا إلى ارام بك لرفعه إلى اسماعيل .

المصادر

أولاً: وثائق قصر عابدين

١ - دفاتر صادر المية

التاريخ		رقم الدفتر
إلى	من	
٢٥ ذى الحجة سنة ١٢٧١	١٨ ذى الحجة سنة ١٢٧٠	٤٩٢
٢٤ ذى الحجة سنة ١٢٧١	١٨ ذى الحجة سنة ١٢٧٠	٤٩٣
٢٥ ذى الحجة سنة ١٢٧١	١٨ ذى الحجة سنة ١٢٧٠	٤٩٤
٦ محرم سنة ١٢٧٣	٢٩ ذى الحجة سنة ١٢٧١	٤٩٨
٢٠ محرم سنة ١٢٧٤	غرة محرم سنة ١٢٧٢	٥٥٤
١٧ محرم سنة ١٢٧٤	غرة محرم سنة ١٢٧٢	٥٠٥
٢٠ محرم سنة ١٢٧٤	١١ محرم سنة ١٢٧٣	٥٠٨
١١ صفر سنة ١٢٧٦	٢٢ محرم سنة ١٢٧٤	٥٠٩
١١ صفر سنة ١٢٧٦	٢٢ محرم سنة ١٢٧٤	٥١٠
٧ صفر سنة ١٢٧٦	٢٢ محرم سنة ١٢٧٤	٥١٢
١٣ صفر سنة ١٢٧٨	١٥ صفر سنة ١٢٧٦	٥١٨
١٣ صفر سنة ١٢٧٨	١٥ صفر سنة ١٢٧٦	٥١٩
٢ ربيع الأول سنة ١٢٧٨	١٣ صفر سنة ١٢٧٦	٥٢٠
٢١ جمادى الآخرة سنة ١٢٧٨	٥ ربيع الأول سنة ١٢٧٧	٥٢٢
٢ جمادى الأولى سنة ١٢٨٠	٥ ربيع الأول سنة ١٢٧٨	٥٢٥
٢٦ جمادى الأولى سنة ١٢٨٠	٥ ربيع الأول سنة ١٢٧٨	٥٢٦
غرة صفر سنة ١٢٨٤	٧ شعبان سنة ١٢٧٩	٥٢٩
٣ ذى الحجة سنة ١٢٧٩	١٥ ربيع الأول سنة ١٢٧٩	٥٣٠
٢٦ ربيع الأول سنة ١٢٨٠	٢١ محرم سنة ١٢٨٠	٥٣٦
١٧ ربيع الآخر سنة ١٢٨٢	٢٨ ربيع الأول سنة ١٢٨٠	٥٣٧
١٦ ربيع الأول سنة ١٢٨٠	١٧ صفر سنة ١٢٨٠	٥٣٨
٨ ربيع الآخر سنة ١٢٨٢	١٨ ربيع الأول سنة ١٢٨٠	٥٣٩
٦ ربيع الآخر سنة ١٢٨١	٢٨ ربيع الأول سنة ١٢٨٠	٥٤٠
١٧ ربيع الآخر سنة ١٢٨٤	١٩ ربيع الآخر سنة ١٢٨٢	٥٥٧
١١ جمادى الأولى سنة ١٢٨٤	٢٠ ربيع الآخر سنة ١٢٨٢	٥٥٨
١٩ ربيع الآخر سنة ١٢٨٦	١٧ جمادى الأولى سنة ١٢٨٤	٥٧٣
٢٨ ربيع الآخر سنة ١٢٨٦	٢٠ ربيع الأول سنة ١٢٨٦	٥٨٢
٢١ جمادى الآخرة سنة ١٢٨٨	٤ جمادى الآخرة سنة ١٢٨٦	٥٨٣

تابع ١ : دفاتر صادر المية

ملاحظات	التاريخ		رقم الدفتر
	إلى	من	
صادر دواوين واقالم ومجالس	١٦ شعبان ١٢٧٤	٢٩ جادى الآخرة ١٢٧٤	١٦٣٧
صادر دواوين واقالم » » ومجالس	٢٩ محرم ١٢٧٥	١٥ شعبان ١٢٧٤	١٦٣٨
ومديريات صادر دواوين ومجالس محافظات	غرة صفر ١٢٧٥	١٢ ذى القعدة ١٢٧٤	١٦٣٩
صادر دواوين واقالم	١٢ صفر ١٢٧٦	١٢ صفر ١٢٧٥	١٦٤٣
» » »	١٣ ذى القعدة ١٢٧٦	١٣ صفر ١٢٧٦	١٦٤٥
» » »	٢١ صفر ١٢٧٧	١٤ ذى القعدة ١٢٧٦	١٦٤٦
» » »	٢٣ صفر ١٢٧٧	١٦ محرم ١٢٧٧	١٦٤٧
» » »	١١ صفر ١٢٧٧	١٣ محرم ١٢٧٧	١٦٥٢
قلم عرض حالات صادر دواوين ومحافظات	١١ رجب ١٢٧٧	آخر صفر ١٢٧٧	١٦٥٤
صادر دواوين » »	٢ محرم ١٢٧٨	١١ رجب ١٢٧٧	١٦٥٥
» »	٤ ربيع الأول ١٢٧٨	٢٨ ذى الحجة ١٢٧٧	١٦٥٦
» »	غرة رجب ١٢٧٧	آخر صفر ١٢٧٧	ج ١٦٥٧
» »	٤ ربيع الأول ١٢٧٨	غرة رجب ١٢٧٧	ج ١٦٥٨
» »	٤ ربيع الأول ١٢٧٨	٢٥ صفر ١٢٧٨	ج ١٦٥٩
» » ودواوين	٢٢ ربيع الآخر ١٢٧٧	٤ ربيع الأول ١٢٧٧	١٦٦٦
صادر الدواوين » »	١٧ شوال ١٢٧٨	٥ ربيع الأول ١٢٧٨	١٦٧٢
» »	٨ صفر ١٢٧٩	٢ شوال ١٢٧٨	١٦٧٣
ومجالس والمحافظات	١٦ صفر ١٢٧٩	١٥ محرم ١٢٧٩	١٦٧٤
صادر الدواوين » »	١٣ ربيع الأول ١٢٧٩	٧ صفر ١٢٧٩	١٦٧٥
» »	٢٦ ذى القعدة ١٢٧٨	٥ ربيع الأول ١٢٧٨	١٦٧٦
» »	١٢ ربيع الأول ١٢٧٩	١٤ ذى القعدة ١٢٧٨	١٦٧٧

تابع ا : دفاتر صادر المعية

التاريخ		رقم الدفتر
من	إلى	
١٣ رمضان سنة ١٢٧١	٢٦ ذى الحجة سنة ١٢٧١	١٨٨٢
٣ محرم سنة ١٢٧٢	١٩ جمادى الأولى سنة ١٢٧٢	١٨٨٣
١٦ جمادى الأولى سنة ١٢٧٢	١٨ ذى القعدة سنة ١٢٧٢	١٨٨٤
٢٨ ربيع الأول سنة ١٢٧٣	١٦ محرم سنة ١٢٧٤	١٨٨٦
٢١ محرم سنة ١٢٧٤	٢٢ محرم سنة ١٢٧٥	١٨٨٩
٦ ذى القعدة سنة ١٢٧٤	١٤ محرم سنة ١٢٧٥	١٨٩٠
٤ صفر سنة ١٢٧٥	٧ صفر سنة ١٢٧٦	١٨٩١
١٣ صفر سنة ١٢٧٦	١٤ صفر سنة ١٢٧٦	١٨٩٣
٢٤ صفر سنة ١٢٧٧	٢٧ محرم سنة ١٢٧٨	١٨٩٤
١٣ محرم سنة ١٢٧٨	١٥ صفر سنة ١٢٧٨	١٨٩٥
١٨ ربيع الأول سنة ١٢٧٨	٢ شعبان سنة ١٢٧٨	١٨٩٨
٢٠ جمادى الآخرة سنة ١٢٧٨	٢٩ صفر سنة ١٢٧٩	١٨٩٩
غاية ربيع الأول سنة ١٢٧٩	٦ رجب سنة ١٢٧٩	١٩٠١
٢ شعبان سنة ١٢٧٩	٢٦ ربيع الأول سنة ١٢٨٠	١٩٠٤
١٩ ربيع الآخر سنة ١٢٨٢	٩ ذى القعدة سنة ١٢٨٢	١٩١٥
٩ ذى القعدة سنة ١٢٨٢	٢٧ ربيع الآخر سنة ١٢٨٣	١٩١٦
٢٥ جمادى الأولى سنة ١٢٨٢	٢٨ محرم سنة ١٢٨٣	١٩١٧
٧ جمادى الأولى سنة ١٢٨٣	٤ صفر سنة ١٢٨٤	١٩١٩
٢ صفر سنة ١٢٨٤	١٦ صفر سنة ١٢٨٤	١٩٢٠
١٩ ربيع الآخر سنة ١٢٨٢	٩ ربيع الآخر سنة ١٢٨٣	١٩٢١
٩ ربيع الآخر سنة ١٢٨٣	٢٧ ربيع الآخر سنة ١٢٨٣	١٩٢٢
٧ جمادى الآخرة سنة ١٢٨٣	٢٦ صفر سنة ١٢٨٤	١٩٢٣
٢٢ جمادى الأولى سنة ١٢٨٤	٩ صفر سنة ١٢٨٥	١٩٢٤
٩ جمادى الأولى سنة ١٢٨٤	٤ صفر سنة ١٢٨٥	١٩٢٥
١٣ جمادى الأولى سنة ١٢٨٦	١٢ جمادى الآخرة سنة ١٢٨٧	١٩٣٠

ب : - دفاتر وارد المعية

التاريخ		رقم الدفتر
إلى	من	
٢٦ ذى الحجة سنة ١٢٧١	٥ شعبان سنة ١٢٧١	٥٠١
١٤ ذى الحجة سنة ١٢٧٣	٢٩ ذى الحجة سنة ١٢٧١	٥٠٢
٧ محرم سنة ١٢٧٤	٢٣ رجب سنة ١٢٧٣	٥٠٧
٢٥ محرم سنة ١٢٧٥	٢١ محرم سنة ١٢٧٤	٥١٤
٢٣ محرم سنة ١٢٧٧	٣ صفر سنة ١٢٧٥	٥١٦
٨ صفر سنة ١٢٧٨	غاية صفر سنة ١٢٧٧	٥٢٣
٢٥ محرم سنة ١٢٨٠	١٨ ربيع الأول سنة ١٢٧٩	٥٣٤
٢١ صفر سنة ١٢٨١	٥ ربيع الأول سنة ١٢٨٠	٥٤٣

ج - دفاتر صادر عابدين

رقم الدفتر	من	إلى
١٩	من محرم سنة ١٢٧٣	ذى الحجة سنة ١٢٧٩
٢٠		
٢١	من محرم سنة ١٢٨٠	ذى الحجة سنة ١٢٨١
٢٥	من محرم سنة ١٢٨٨	ذى الحجة سنة ١٢٩٣
٤١		

ء - دفتر وارد محافظة دمياط

رقم الدفتر	من	إلى
سنة ١٢٧٥ هـ (سنة ١٨٥٩ م)	٥ صفر سنة ١٢٧٥	٢٩ محرم سنة ١٢٧٦

هـ - دفتر صادر محافظة السويس

رقم الدفتر	من	إلى
سنة ١٢٧٥ هـ (سنة ١٨٥٩ م)	٨ محرم سنة ١٢٨٠	١٥ محرم سنة ١٢٨١

و - محافظ الممية

التاريخ		رقم المحفظة
من	إلى	
غرة ربيع الأول ١٢٧١	١٦ ربيع الأول ١٢٧١	٥
غرة محرم ١٢٧٢	٤ صفر ١٢٧٢	٨
٩ صفر ١٢٧١	٢١ آخر ذي القعدة ١٢٧٢	١٣
٢٥ محرم ١٢٧٢	٢١ رجب ١٢٧٢	١٣
غرة محرم ١٢٧٦	٢٠ جمادى الأول ١٢٧٦	٢٤
٢ محرم ١٢٧٧	غاية رجب ١٢٧٧	٢٦
غرة محرم ١٢٧٨	٤ ذي الحجة ١٢٧٩	٢٨
٦ محرم ١٢٨١	٣ ذي الحجة ١٢٨١	٣٢
غرة محرم ١٢٨٢	٢٦ صفر ١٢٨٢	٣٣
غرة ربيع الأول ١٢٨٢	غرة جمادى الأولى ١٢٨٢	٣٤
غرة جمادى الأولى ١٢٨٢	١١ جمادى الآخرة ١٢٨٢	٣٥
غرة رجب ١٢٨٢	٢٠ رمضان ١٢٨٢	٣٦
غرة ربيع الآخر ١٢٨٣	٣ جمادى الآخرة ١٢٨٣	٣٩
غرة رجب ١٢٨٣	غاية ذي الحجة ١٢٨٣	٤٠
غرة جمادى الآخرة ١٢٨٤	٢٩ رمضان ١٢٨٤	٤٢
٢ شوال ١٢٨٤	غاية ربيع الآخر ١٢٨٥	٤٣
٥ جمادى الأولى ١٢٨٥	غاية ذي الحجة ١٢٨٥	٤٤
٣ محرم ١٢٨٦	غاية ربيع الآخر ١٢٨٦	٤٥
غرة جمادى الأولى ١٢٨٦	غاية ذي الحجة ١٢٨٦	٤٦
غرة محرم ١٢٨٧	غاية ذي الحجة ١٢٨٧	٤٧
غرة محرم ١٢٨٩	غاية ذي الحجة ١٢٨٩	٤٩

ز - برقيات واردة لقصر عابدين

رقم الدفتر	مجموع برقياتہ	من	إلى
١	٢١٣٥	١٩ ربيع آخر ١٢٨٢	١١ رمضان ١٢٨٢
٢	١٢٩٥	١١ رمضان ١٢٨٢	٩ ربيع آخر ١٢٨٣
٣	١٥٤	٩ ربيع آخر ١٢٨٣	٢٨ ربيع آخر ١٢٨٣
٤	١٣٩١	٢٩ ربيع آخر ١٢٨٣	١٥ شوال ١٢٨٣
٥	١٢٤٤	١٥ شوال ١٢٨٣	٢٩ ربيع آخر ١٢٨٤
٦	١٧١٦	١٦ جاد أول ١٢٨٤	غرة ذى الحجة ١٢٨٤
٧	٦٠٩	٢ ذى الحجة ١٢٨٤	٢٢ جاد أول ١٢٨٥
٨	١٥٤٢	٢٨ جاد أول ١٢٨٥	٢٠ ذى القعدة ١٢٨٥
٩	١٨١١	٢٠ ذى القعدة ١٢٨٥	٤ جاد آخر ١٢٨٦
١٠	١٨٠١	٤ جاد آخر ١٢٨٦	٢٨ شوال ١٢٨٦

ح - برقيات صادرة من قصر عابدين

رقم الدفتر	مجموع برقياتہ	من	إلى
١	٩١٩	١٩ ربيع آخر ١٢٨٢	٢٥ شعبان ١٢٨٢
٢	١٣٠١	٢٥ شعبان ١٢٨٢	٢٨ ربيع آخر ١٢٨٣
٣	١٤٤٤	غرة جاد أول ١٢٨٣	٨ ذى القعدة ١٢٨٣
٤	٥٠٥	٨ ذى القعدة ١٢٨٣	١١ جاد أول ١٢٨٤
٥	١٢٥٢	١٢ جاد أول ١٢٨٤	١٢ ربيع آخر ١٢٨٥
٦	٣٢	٢٩ جاد أول ١٢٨٥	١٥ محرم ١٢٨٦
٧	٣٦٤	١٥ محرم ١٢٨٦	٣ جاد آخر ١٢٨٦
٨	١٥٨٦	٤ جاد آخر ١٢٨٦	٢٧ محرم ١٢٨٧

ط

صور مكاتبات القنصلية العامة للولايات المتحدة الأمريكية في مصر إلى
وزارة الخارجية الأمريكية بواشنطن باللغة الانجليزية من سنة ١٨٥٤ الى
سنة ١٨٧٩ .

ى

صور مكاتبات القنصلية العامة لفرنسا في مصر ومن السفير الفرنسي في
القسطنطينية الى وزارة الخارجية الفرنسية في باريس من سنة ١٨٦٣ الى ١٨٧٩

ك

تقارير فرنسية أرسلها نوبار باشا من باريس في سنوات ١٨٦٣ ، ١٨٦٤ ،
١٨٦٦ الى أرام بك لرفعها الى اسماعيل .

ثانيا . كتب المراجع

1. — Bibliothèque Nationale du Caire. Catalogue de la Section Européenne.
L'Egypte Moderne.
2. — Deny J. : Sommaire des Archives Turques du Caire. Le Caire 1930.
3. — Maunier : Bibliographie économique, juridique et sociale de
l'Egypte moderne 1798 - 1916.

ثالثا : المراجع غير العربية مرتبة أبجديا

- (1) About Edmond : Le Fellah. Souvenirs d'Egypte. Paris. 1869.
- (2) Alloury L. . Comment s'est fait le Canal de Suez. Pages d'histoire contemporaine recueillies sur les documents de M. de Lesseps. Paris 1882.
- (3) André Kostolany : Suez. Le Roman d'une entreprise. Paris. 1939.
- (4) Berchère N. : Le Désert de Suez. Cinq mois dans l'Isthme. Paris 1863.
- (5) Bernard H. et Tissot E. : Itinéraire pour l'Isthme de Suez. Paris 1869.
- (6) Bertrand Alphonse et Ferrier Emile : Ferdinand de Lesseps. Sa vie. Son oeuvre. Paris 1887.
- (7) Bertrand Emile : Nubar Pacha. 1825-1899. Notes et Impressions. Nancy 1904.
- (8) Blanchard Jerrold : Egypt under Ismail Pasha, being some chapters of contemporary History. London. 1879.
- (9) Bore de Paul : L'Isthme de Suez. Paris. 1870.
- (10) Bourdou : Le Miracle de l'eau. Histoire de l'eau douce dans l'Isthme Suez.
- (11) Bréhier Louis : L'Egypte de 1798 à 1900. Paris. 1901.
- (12) Casimir Le Comte : Promenade dans l'Isthme de Suez. Paris. 1864.
- (13) Charles Lamb Kenney : The Gates of the East. Ten Chapters on the Isthmus of Suez Canal. London 1857.
- (14) Charles-Roux F. : Le coton n Egypte. Le Caire. 1903.
- (15) Charles-Roux F. : Hisoire de la Nation Egyptienne. 6 vols. Paris. 1936. publié par Hanotaux Gabriel. t. VI. L'Egypte de 1801 à 1882. Mohamed Aly et sa Dynastie jusqu'à l'occupation anglaise.
- (16) Charles-Roux J. : L'Isthme et le Canal de Suez. Historique. Etat actuel 2 vols. Paris. 1901,
- (17) Colvin Auckland Sir : The Making of Modern Egypt. London. 1906.
- (18) Compagnie Universelle du Canal Maritime de Suez : Actes Constitutifs de la Compagnie Universelle du Canal de Suez. Paris. Imprimerie de l'Empereur 1866.
- (19) ————— : Banquet du Canal de Suez II février 1864. Discours de S.A. le Prince Napoléon, de M. Dupin et M. de Lesseps. Paris. 1864.
- (20) ————— : Notice et Renseignements Généraux. Paris. 1926.
- (21) ————— : Rapport de la Commission Scientifique Internationale. Paris. 1856.

- (22) —————: Recueil chronologique et annoté des Actes Constitutifs de la Compagnie Universelle du Canal Maritime de Suez et des conventions conclues avec le Gouvernement Egyptien. Le Caire. Imprimerie Nationale : 1930.
- (23) **Courbon Alfred** : Observations Topographiques et Médicales recueillies dans un voyage à l'Isthme de Suez, sur le littoral de la Mer Rouge et en Abyssinie. Paris. 1861.
- (24) **Crabites Pierre** : Ismail. The Maligned Khedive. London. 1933.
- (25) —————: The Spoliation of Suez. Plymouth. 1940.
- (26) **Crouchley A. E.** : The Economic Development of Modern Egypt. London. 1938.
- (27) **David C. E.** : Souvenirs d'un voyage dans l'Isthme de Suez et au Caire. Paris. 1865.
- (28) **De Lesseps F.** : Association Polytechnique. Séance du 1er juin 1862. Conférence sur les Travaux du Canal de Suez et le sort des ouvriers en Egypte. Paris. 1862.
- (29) —————: Conférence à Nantes sur le Canal Maritime de Suez. (Cercle des Beaux Arts, le 8 décembre 1866). Paris. 1867.
- (30) —————: Inquiry into the Opinions of the Commercial Classes of Great Britain on the Suez Canal ..1857.
- (31) —————: Lettres, Journal et Documents pour servir à l'histoire du Canal de Suez. 5 vols. Paris. (1875-1881).
t. I (1854-1855-1856). Paris. 1875.
t. II (1857-1858). Paris 1875.
t. III (1859-1860). Paris 1877
t. IV (1861-1862-1863). Paris. 1879.
t. V (1864-1865-1866-1867-1868-1869). Paris. 1881.
- (32) —————: Origines du Canal de Suez Paris. 1890.
- (33) —————: Percement de l'Isthme de Suez. Exposé et Documents Officiels. Paris 1855.
- (34) —————: Question sur le Canal de Suez. Paris. 1860.
- (35) —————: Souvenirs de 40 ans dédiés à mes enfants. 2 vols. Paris. 1887.
- (36) **De Malortie Baron** : Egypt, Native Rulers and Foreign Interference. 1882.
- (37) **Dervieu Edouard** : Ce que coûte à l'Egypte le Canal de Suez. Alexandrie 1871.
- (38) **Desplaces Ernest** : Le Canal de Suez. Episode de l'histoire du 19ème siècle. Deuxième édition. Paris. 1859.
- (39) **De Testa** : Recueil des traités de la Porte Ottomane avec les Puissances Etrangères. 10 vols. Paris. 1901.

- (40) Dicey Edward : Th Story of the Khedivate. London. 1902.
- (41) Douin George : Histoire du Règne du Khedive Ismail. 5 vols. t. I Les Premières Années du Règne. 1863-1867. Rome. 1933.
- (42) Edwin de Léon : The Khedive's Egypt. London. 1877.
- (43) Elgood : Egypt. London.
- (44) Erckmann Chatrian : Souvenirs d'un ancien chef de chantier à l'Isthme de Suez. 5ème édition. Paris.
- (45) Eugene Gellion Danglar : Lettres sur l'Egypte Contemporaine. Paris. 1876.
- (46) Farman E. Elbert : Egypt and its Betrayal. An account of the country during the periods of Ismail and Tewfick Pashas and how England acquired a new empire. New York 1908.
- (47) Fitzgerald Percy : The Great Canal at Suez. Its Political, Engineering and Financial History. 2 vols. London. 1876.
- (48) Flachat : Société des Ingénieurs Civils. Procès-verbal de la séance du 7 octobre 1864. Présidence de M. Petiet. Communication faite par M. Flachat. Paris. 1864.
- (49) Fol M. W. : Notice sur l'état actuel des travaux de l'Isthme de Suez, lue à la classe dans la séance du 1er décembre 1862. Bulletin No. 79 de la classe d'industrie et de commerce de la Société des Arts de Genève; avril 1863.
- (50) Fontane Marius : Le Canal Maritime de Suez. Illustré. Paris. 1869. Première Partie : Histoire du Canal et des Travaux. Deuxième Partie. :Itinéraire Pittoresque. Texte et dessins par Riou.
- (51) Gélât Philippe Bey : Répertoire Général de la Législation et de l'Administration Egyptiennes (1840-1910) Alexandrie 906-1911. 6 vols., avec une table alphabétique analytique.
- (52) Guillemin A. : L'Egypte Actuelle. Son Agriculture et le percement de l'Isthme de Suez. Paris. 1867.
- (53) Hallberg Charles : The Suez Canal. Its History and Diplomatic Importance. New-York 1931.
- (54) Hammerton Harmsworth : Universal History of the World .10 vols. t. VII.
- (55) Hanotaux Gabriel : Histoire de la Nation Française. t. VIII. Histoire militaire et navale 2ème volume. Du Directoire à la Guerre de 1914. par le Maréchal Franchet d'Esperey. Paris. 1937.

- (56) **Herman Legrand Dr.** : Contribution à l'étude du problème de la défense de l'Egypte Contre le Choléra. Alexandrie. 1903.
- (57) **Hoskins Halford Lancaster** : British Routes to India. New York. 1928
- (58) **Hussein Husni** : Le Canal de Suez et la Politique Egyptienne. Montpellier. 1923.
- (59) **Ibrahim Nomeir Seif-ed-Dean** : England's Opposition to the Suez Canal Project. Liverpool. 1934.
- (60) **Jean d'Elbée** : Un Conquistador de Génie. Ferdinand de Lesseps. Paris. 1938.
- (61) **Lavalley Alexandre** : Extrait du compte rendu des Travaux de la Société des Ingénieurs Civils. Séances des 7 et 21 septembre 1866: Communication faite par M. Alexandre Lavalley (Entreprise Borel - Lavalley et Cie.) sur les travaux d'exécution du Canal Maritime de l'Isthme de Suez Paris. 1866.
- (62) **Lebon Gustave** : La Civilisation des Arabes. Paris. 1882.
- (63) **Linant de Bellefonds Bey** : Mémoires sur les principaux travaux d'utilité publique exécutés en Egypte depuis la plus haute antiquité jusqu'à nos jours. Paris. 1872-1873.
- (64) **Lucovich Antoine** : La Société Agricole et Industrielle. P. Paris. 1865
- (65) **Marteau Amedée** : Le Canal de Suez. Sa Construction. Son Exploitation. Paris. 1868.
- (66) **Mazuel Jean** : L'oeuvre géographique de Linant de Bellefonds. Le Caire. 1937.
- (67) **Mc Coan** : Egypt as it is. London 1877.
- (68) **Mengin Felix** : Histoire de l'Egypte sous le Gouvernement de Mohamed Aly ou Récit des Evénements Politiques et Militaires qui ont eu lieu depuis le départ des Français jusqu'en 1823. 2 vols. Paris. 1823.
- (69) **Merruau Paul** : L'Egypte Contemporaine de Mehémet-Ali à Said Pacha. Nouvelle édition augmentée d'une étude sur l'Isthme de Suez par Ferdinand de Lesseps. Paris. Librairie Académique. 1864.
- (70) **Micard Etienne** : Le Canal de Suez et le Génie Français. Paris. Editions Pierre Roger.
- (71) **Miller Willam** : The Ottoman Empire and its Successors (1801-1827). Cambridge. 1927.
- (72) **Morellet, Bretton et Cattin** : La vérité Actuelle sur le Canal de Suez Excursion dans l'Isthme. L'Etat des Travaux. Leur Achèvement. Paris. 1868.
- (73) **Percy Badger** : A Visit to the Isthmus of Suez Canal Works. London 1862.

- (74) **Poujoulat Baptistin** : La Verité sur la Syrie et l'Expédition Française. Paris. 1861.
- (75) **Rassignal L. M.** : Le Canal e Suez. Etude Historique, Juridique et Politique. Paris. 1898.
- (76) **Rifaat M.** : The Awakening of Modern Egypt. First Edition. Bristol; 1947.
- (77) **Ritt Olivier** : Histoire de l'Isthme de Suez. Paris. 1869.
- (78) **Roger - Widal - Teisseir Drs.** : Nouveau Traité de Médecine. Paris. 1927. t. III. Maladies Infectieuses.
- (79) **Sabry M.** : La Genèse de l'Esprit National Egyptien. 1863-1882.
- (80) ———— **L'Empire Egyptien sous Ismail et L'Ingérence Anglo-Française.** (1863-1879) Paris. 1933.
- (81) **Sacré Amédée et Louis Outrebou** : L'Egypte et Ismail Pacha. Paris. 1865.
- (82) **Sammarco Angelo** : Histoire de l'Egypte Moderne depuis Mohamed Ali jusqu'à l'Occupation Britannique (1801-1882). Le Caire 1937. t. III. Le Règne du Khédivé Ismail de 1863 à 1875.
- (83) ———— : La Verità sulla Questione del Canale di Suez. Roma. 1939.
- (84) ———— : Précis de l'histoire d'Egypte par divers historiens et archéologues. t. IV Les Règnes dé Abbas, de Saïd et d'Ismail. (1848-1879) avec un aperçu de l'histoire du Canal de Suez. Rome. 1935.
- (85) **Siegfried André** : Suez and Panama. Translated from the French by H. H. Hemming and Doris Hemming. Oxford. 1940.
- (86) **Silvestre Henri** ; L'Isthme de Suez. (1854-1869) avec une carte et pièces justificatives. Paris. 1869.
- (87) **Stoecklin A.** , Notice sur la construction du Bassin de Radoub de Suez. Bordeaux. 1867.
- (88) **Van Bem Vulen** : L'Egypte et l'Europe par un ancien juge mixte. Juge Hollandais aux Tribunaux Mixtes de 1875-1880. 2 vols Leiden. 1884.
- (89) **Voisin Bey** : Le Canal de Suez.
t. I Paris. 1902. Historique, Administratif et Actes Constitutifs de la Compagnie. —
Période des Etudes et de la Construction 1854-1869.
t. II Paris. 1902. Période de l'Exploitation de 1870 à 1882.
t. III Paris 1902. Période de l'Exploitation de 1883 à 1902.
t. IV. Paris. 1904. Projets, Dispositions adoptées en exécution.
t. V Paris. 1904. Exécution des Travaux.
t. VI. Paris. 1906. Description des Travaux de Premier Etablissement.
t. VII Paris. 1906 Exécution des Travaux.
- (90) **Wiener L.** : L'Egypte et ses chemins de fer. Bruxelles. 1932.
- (91) **Wilson Arnold** : The Suez Canal. Its Past, Present and Future. First Edition. London 1933.

رابعا : تقارير

(1) Rapports aux Assemblées Générales de la Compagnie Universelle du Canal Maritime de Suez

وهي التقارير التي ألقاها دى لسبس باسم مجلس إدارة شركة القناة في اجتماعات الجمعية العمومية لحملة الأسهم بتاريخ ١٥ مايو ١٨٦٠ و ١٥ مايو ١٨٦١ وأول مايو ١٨٦٢ و ١٥ يوليو ١٨٦٣ وأول مارس ١٨٦٤ و ٦ أغسطس ١٨٦٤ و ١٥ أكتوبر ١٨٦٥ وأول أغسطس ١٨٦٦ .

(2) Roche Aubert Dr. : Rapports sur l'Etat Sanitaire et Médical des Travailleurs et des Etablissements du Canal Maritime de l'Isthme de Suez.

وهي التقارير التي كان يضعها روش كبير أطباء شركة القناة عن الحالة الصحية بين العمال في ساحات الحفر طوال سنى شق قناة السويس . وأول تقرير وضعه كان بتاريخ ٢٥ يونيو ١٨٦٠ ثم وضع تقريرا ثانيا في ١٠ نوفمبر ١٨٦٠ وتقريراً ثالثاً في ١٨ ابريل ١٨٦١ . ثم استنت الشركة تقليدا جديدا هو وضع تقرير سنوى واحد .

ولكن كبير أطباء الشركة كان يضع تقريرا خاصا أو تقريرين خاصين أو أكثر في الحالات التي انتشرت فيها الأوبئة بين العمال في ساحات الحفر ، وذلك بالإضافة إلى التقارير السنوية العادية . وقد صدرت تلك التقارير الخاصة في حالات التيفود والتيفوس والكوليرا وغيرها

(٣) تقرير الطبيب بوجوا Bougouin بتاريخ ١٥ مارس ١٨٦٢ موجه إلى كبير أطباء شركة القناة . ويقع هذا التقرير في أربعة فصول ضافية . وقد أشرف هذا الطبيب على الحالة الصحية بين ٤٣ و ٥٥ رجلا من عمال السخرة حفروا ترعة الماء العذب من قرية القصاصين في مديرية الشرقية إلى نقيشة على مقربة من بحيرة التمساح ، وذلك في المدة من ١٩ أبريل ١٨٦١ إلى ٢٣ يناير ١٨٦٢

- (4) Rapport adressé, le 3 février 1863, au Gouvernement Egyptien sur les Travaux du Canal de Suez par John Hawkshaw, Président de la Société des Ingénieurs Civils de Londres.

وقد تعرض واضح التقرير لحياة عمال السخرة في ساحات الحفر والوسائل البدائية في تزويدهم بماء الشرب إلى غير ذلك من المشكلات

- (5) Report on the Financial Condition of Egypt. 23 March, 1876, by Cave. وقد تناول هذا التقرير مشكلة نقص الأيدي العاملة الزراعية في مصر في مستهل حكم اسماعيل وكيف انجبت النية وقتند إلى إيفاد مندوبين عن مصر إلى الصين يتولون تنظيم هجرة أفواج من العمال الصينيين إلى مصر لاستخدامهم في الأغراض الزراعية

خامسا : مذكرات

- (1) Note Explicative sur le travail et le salaire des ouvriers égyptiens requis pour la Compagnie du Canal de Suez.

Renseignement transmis par Ismail Hamdi Bey, préposé par le Gouvernement Egyptien à la direction des ouvriers indigènes dans l'Is-thme. Septembre 1863.

- (2) Note Consultative pour Son Altesse Ismail Pacha Vice-Roi d'Egypte, délibérée par Mtres. Odilon Barrot, Dufaure et Jules Favre, en date du 30 novembre 1863.

- (3) Note à consulter, délibérée et votée par le Conseil d'Administration de la Compagnie Universelle du Canal de Suez, dans sa séance du 14 mars 1864 pour Messieurs les Membres de la Commission nommée par l'Empereur à l'effet de donner un avis à Sa Majesté sur les Questions Pendantes entre le Gouvernement Egyptien et la Compagnie du Canal de Suez.

- (4) Compagnie Universelle du Canal Maritime de Suez : Mémoire à consulter sur la Consultation de Mtres. Odilon Barrot. Dufaure et Jules Favre, en date du 30 novembre 1863.

سادسا : وثائق رسمية مطبوعة

1. Affaires Etrangères. Documents Diplomatiques. 1864. Imprimerie Nationale. Paris 1865.

وقد نشر في هذا المجلد حكم الإمبراطور نابليون الثالث الصادر بتاريخ ٦ يوليو ١٨٦٤ بإلغاء السخرة في حفر القناة . ص ص ١٢١ - ١٣٨

2. Affaires Etrangères. Documents Diplomatiques. 1867. Imprimerie Nationale. Paris. 1867.

وقد نشر في هذا المجلد اتفاق ٢٢ فبراير ١٨٦٦ بين الحكومة المصرية وشركة القناة بشأن إلغاء السخرة في حفر القناة ومسائل أخرى ص ص ٢٣٦ - ٢٤٥

3. Affaires Etrangères. Documents Diplomatiques. 1860. Imprimerie Nationale. Paris. 1861.

وقد نشرت في هذا المجلد خطابات تبدأ بتاريخ ٥ يوليو ١٨٦٠ الى ١٨ يناير ١٨٦١ خاصة بالمذابح الدينية بين اللروز والموارسة في لبنان ص ص ١٩٣ - ٢١٩ (أنظر مقدمة الفصل الخامس في هذا البحث)
والمراجع الثلاثة السابقة محفوظة في مكتبة وزارة الخارجية المصرية بالقاهرة

4. Parliamentary Papers Presented to both Houses of Parliament by Command of Her Majesty. London 1876.

Egypt. No. 6 (1876) pp. 1-47.

وفي هذا الجزء صورة رسمية لعقدي الإمتياز الأول والثاني وقانون الشركة الأساسي ولأنحة العمال والإتفاق المالى الأول بتاريخ ٦ أغسطس ١٨٦٠ والإتفاقات المبرمة بين الحكومة المصرية وشركة القناة في ١٨ و ٢٠ مارس ١٨٦٣ و ٣٠ يناير ١٨٦٦ و ٢٢ فبراير ١٨٦٦ واتفاقي ٢٣ أبريل ١٨٦٩
وتوجد المجموعة الكاملة لهذه الأوراق الرسمية في مكتبة بلدية الاسكندرية تحت رقم B. 194

5. State Papers. vol. 55. pp. 970-1004.

vol. 56. pp. 274-293.

وهي محفوظة في القسم الأوربي بمكتبة بلدية الاسكندرية

سابعاً : ملف عن قناة السويس

يوجد ملف خاص بقناة السويس ومحفوظ بدار الكتب المصرية بالقاهرة

تحت رقم ٦٥٩ Tr. Publ. باسم

Dossier contenant une collection de brochures, d'articles, de revues et journaux sur l'Isthme et le Canal de Suez.

وهذا الملف يحوى الآتى :

(١) مقالين فى عدددين من جريدة Le Siècle عن تاريخ القناة

(2) Histoire du Canal de Suez par Ferdinand de Lesseps.

(3) Extrait de l'Echo des lectures et conférences. Paris. 1870.

(4) Histoire de l'Isthme de Suez par Félix Deriège.

(5) Histoire de l'Isthme de Suez (suite) par Félix Deriège.

(6) L'Isthme de Suez par Noirot.

(٧) كتالوج عن معروضات الشركة فى معرض باريس العالمى سنة ١٨٦٧

(8) Le Percement de l'Isthme de Suez. Infantin. — M. de Lesseps. Résumé Historique. Paris. 1869.

(9) Lectures et Conférences de la Société des Gens de Lettres. (Séance du 10 avril 1870).

ثامنا : المحاضر الرسمية

لجلسات مجلس العموم البريطانى

والتى أثير فيها موضوع تسخير الشعب المصرى فى حفر القناة

Hansard's Parliamentary Debates :

(١) جلسة ٢١ يونيو ١٨٦١ الجزء ١٦٣ ص ص ١٤٥٨ — ١٤٥٩

(٢) جلسة ٢٥ يونيو ١٨٦١ الجزء ١٦٣ ص ١٥٦٢

(٣) جلسة ٢٣ يوليو ١٨٦١ الجزء ١٦٤ ص ١٣٧٨

(٤) جلسة أول أغسطس ١٨٦١ الجزء ١٦٤ ص ص ١٨٢٢ — ١٨٢٣

(٥) جلسة ١٦ مايو ١٨٦٢ الجزء ١٦٦ ص ص ١٨٢١ — ١٨٢٥

١٨٣٢ — ١٨٢٧ ،

(٦) جلسة ٢٢ مايو ١٨٦٢ الجزء ١٦٦ ص ٢٠٢٢

(٧) جلسة أول أغسطس ١٨٦٢ الجزء ١٦٨ ص ص ١١٤٧ — ١١٤٩

(٨) جلسة ١٥ مايو ١٨٦٣ الجزء ١٧٠ ص ١٧٧٠

- (٩) جلسة ١٢ يونيو ١٨٦٣ الجزء ١٧١ ص ٨٠٤
(١٠) جلسة ٢٨ يوليو ١٨٦٣ الجزء ١٧٢ ص ١٤٩٨
(١١) جلسة ١٨ مارس ١٨٦٤ الجزء ٢٧٤ ص ٣٠٢
(١٢) جلسة ١٢ أبريل ١٨٦٤ الجزء ١٧٤ ص ٨٧٠
(١٣) جلسة ٣ مارس ١٨٦٥ الجزء ١٧٧ ص ١٠٤٤
(١٤) جلسة ١٦ مارس ١٨٦٥ الجزء ١٧٧ ص ص ١٧٥٩ - ١٧٦٠
(١٥) جلسة ١٣ مارس ١٨٦٦ الجزء ١٨٢ ص ١٣٥

تاسعا : دوريات

أولا : جريدة شركة القناة

صدر العدد الأول منها في يوم الأربعاء ٢٥ يونيو ١٨٥٦ وكانت
أول الأمر نصف شهرية ثم أصبحت تصدر ثلاث مرات في الشهر
وقد ظهرت تحت أسماء مختلفة

(١) من سنة ١٨٥٦ إلى سنة ١٨٦٩ كان اسمها

L'Isthme de Suez. Journal de l'Union des Deux Mers.

(٢) من سنة ١٨٧٠ إلى سنة ١٨٧١ كان اسمها

Le Canal de Suez. Journal Maritime et Commercial.

(٣) من سنة ١٨٧٢ إلى سنة ١٨٩٣ كان اسمها

Le Canal de Suez. Bulletin de la Compagnie Universelle du Canal Maritime de Suez.

La Revue des Deux Mondes.

ثانيا :

Tome XVI. Paris. 1876.

ثالثا : مجلة الجمعية الجغرافية الخديوية . (باللغة الفرنسية)

- العدد رقم ٧ شهر فبراير ١٨٨٠
العدد رقم ٨ شهر مايو ١٨٨٠
العدد رقم ٩ شهر أغسطس ١٨٨٠
العدد رقم ١٠ شهر نوفمبر ١٨٨٠

رابعا : مجلة سكك حديد الحكومة المصرية (باللغة الإنجليزية)

Egyptian State Railways Magazine. November 1932. "

عاشرا : المصادر العربية

١ المسألة المصرية : وضع هذا الكتاب باللغة الإنجليزية تيودور روتشين Rothstein تحت اسم Egypt's Ruin « خراب مصر » وترجمه الأستاذان عبد الحميد العبادى ومحمد بدران . وقد آثرا أن يستبدلا بهذا العنوان عنوانا آخر أخف على السمع وأقرب للمعنى . فاختارا : المسألة المصرية .

الطبعة الثانية . القاهرة ١٩٣٦

٢ اسماعيل سرمنك : حقائق الأخبار عن دول البحار . جزءان . المطبعة الأميرية بالقاهرة . الطبعة الأولى سنة ١٣١٤ هـ

٣ أمين سامى : تقويم النيل . الجزء الثالث . المجلد الأول
٤ دكتور عبد العزيز محمد الشناوى : السخرة فى حفر قناة السويس
عصر اسماعيل . ١٩٥٢ .

٥ على مبارك : الخطط التوفيقية . الجزء الثامن عشر
٦ منسى القمص الشماس : تاريخ الكنيسة القبطية . القاهرة . ١٩٢٣

حادى عشر : تقويم

لواء محمد مختار : التوفيقات الإلهامية فى مقارنة التواريخ الهجرية
بالسنين الإفرنجية والقبطية . المطبعة الأميرية .
بالقاهرة ١٣١١ هـ .